منتدى التنمية

نحو إيجاد مناخ علمي وفكري يخلق الصلة والتفاعل بين أبناء المنطقة حول قضايا التنمية

اللقاء السنوي الثاني والعشرون

1 - 2 فبراير 2001

دبي - الإمارات العربية المتحدة

متطلبات وتحديات التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي

الدكتور عبدالخالق عبدالله

الدكتور عبدالحميد الأنصاري

الدكتور عبدالمالك التميمي

الدكتور علي خليفة الكواري

متطلبات وتحديات التحول الديمقراطي
في دول مجلس التعاون الخليجي

جميع الحقوق محفوظة لمنتدى التنمية

الطبعة الأولى
الكويت 2001
تنفيذ النشر : دار قرطاس للنشر
هاتف : 2656032 فاكس : 2656031
ص .ب : 35318 الشعب ، 36054 ـ الكويت

Qurtas-Publishing@netbox.com

منتدى التنمية

اللقاء السنوي الثاني والعشرون

1 - 2 فبراير 2001

دبي - الإمارات العربية المتحدة

متطلبات وتحديات التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي

منتدى التنمية

يتمثل الغرض العام للمنتدى في إيجاد مناخ علمي وفكري يخلق الصلة والتفاعل بين أبناء المنطقة حول قضايا التنمية ، ويكرس الجهود نحو دراسة أوضاع التنمية وتحليل عقباتها واستشراف حلول لها .

وفي سبيل تحقيق هذا الغرض العام يعمل المنتدى على ما يلي :

أ ـ توثيق أواصر الارتباط والاتصال بين أبناء المنطقة المعنيين بأمور تنميتها .

ب ـ خلق ذاتية التنمية في المنطقة بعيداً عن «التجارب المنقولة» .

جـ ـ إثارة الرغبة والحافز لدى أبناء المنطقة في تناول قضايا ومشاكل البيئة من خلال حوار جامع بناء يضم المهتمين بالأمور العامة .

د ـ تعميق الوعي والإدراك من أجل تطبيق الأساليب والنظم العملية وتطوير إدارة التنمية بما يسمح للمنطقة الاستخدام الأمثل لمواردها .

هـ ـ تبادل الخبرات والمعرفة والاستفادة من التجارب الناجحة ، وتفادي الازدواجية في النشاطات المختلفة ، والعمل على ربط نشاطات البحث واستكمال الحلقات المفقودة فيها ، والبدء من حيث انتهى الآخرون ، والتوفيق بين وجهات النظر المختلفة في الأسلوب .

الإطار العام لمنتدى التنمية

المحتـويـــات

المقـدمـة 9

الدكتور عبدالخالق عبدالله

الجلسة الأولى

تقييم تجربة المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي 15

الدكتور عبدالحميد الأنصاري

المناقشـات 75

الجلسة الثانية

التيـارات الفكرية ودورها في التحـول الديمقـراطي في دول مـجلس التـعـاون الخليـجي 113

الدكتور عبدالمالك التميمي

المناقشـات 137

الجلسة الثالثة

ـ نحـو رؤيـة مستقبليـة لتعزيـز المساعـي الديمقراطيـة فـي أقطـار مجلـس التعاون لدول الخليج العربية 169

الدكتور علي خليفة الكواري

المناقشـات 203

الجلسة الختامية (مناقشات عامة) 253

الأوراق تعبر عن وجهة نظر معديها

المقدمة

حقق المؤتمر السنوي الثاني والعشرون لمنتدى التنميةالذي عقد خلال شهر فبراير 2001 بدبي نجاحاً مهماً لجهة كم ونوع الحضور ولجهة حيوية الموضوع المطروح للنقاش ولجهة عمق وأصالة الأوراق البحثية المقدمة في المؤتمر .

فقد شارك في هذا اللقاء السنوي حوالي 60 من أعضاء وأصدقاء المنتدى الذين حرصوا كل الحرص على المشاركة في جلساته والتفاعل مع نقاشاته . هذا العدد الكبير من الحضور هو الأعلى في تاريخ اللقاءات السنوية على مدى أكثر من 20 عاماً على تأسيس منتدى التنمية ، ويمثل هذا الكم من الحضور الذي ضم أكاديميين وباحثين ومسؤولين ورجال أعمال ومهتمين بشؤون المنطقة نقلة نوعية في تاريخ المنتدى ويعزز الثقة بأهدافه وتوجهاته ويبث الحيوية لدى المؤسسين والأعضاء ، ويؤكد جدوى مثل هذه المؤسسات الخليجية الأهلية والفكرية . لقد أكد المنتدى وبعد مرور أكثر من 20 عاماً على تأسيسه أنه لازال قادراً على تجديد ولاء مؤسسيه واستقطاب أعضاء جدد يعملون جميعاً من أجل توفير المناخ الفكري والعملي الذي يعمق أواصر التعاون بين أبناء دول مجلس التعاون ويكثف جهودهم لمواجهة التحديات التي تواجه مسيرة التنمية في هذه المنطقة الحيوية التي تزداد حيوية يوماً بعد يوم .

من ناحية أخرى ارتبط هذا الحضور الكثيف بالموضوع المطروح للنقاش ، فقد أحسن المنتدى عندما اختار الديمقراطية والتحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي كموضوع للنقاش في هذا اللقاء السنوي . فالديمقراطية هي قضية الساعة وقد اتضح أنها قضية جاذبة وتتسم بأهمية بالغة في هذا الوقت بالذات ، أما التحول الديمقراطي وما يواجهه من صعوبات وتحديات فقد تحول إلى القضية الساخنة التي تحتاج إلى أكثر من وقفة متأنية وموضوعية . وقد جاءت الأوراق البحثية على مستوى أهمية الموضوع المطروح للنقاش من حيث أصالة الطرح وعمق المعالجة وشمولية التحليل ورصد المسيرة التاريخية للتحول الديمقراطي وتشخيص اتجاهاته المستقبلية . فقد قدمت ورقة الدكتور عبدالحميد الأنصاري استعراضاً نقدياً وشاملاً لتاريخ المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي . وتناولت ورقة الدكتور عبدالمالك التميمي أثر التيارات الفكرية ، الإسلامية والقومية

واليسارية في التحول نحو الديمقراطية . أما ورقة الدكتور علي خليفة الكواري فقد تميزت بتركيزها على الرؤية المستقبلية والعملية لتعزيز المساعي الديمقراطية في دول مجلس التعاون الخليجي .

كانت الأوراق البحثية شاملة لتاريخ وحاضر ومستقبل التحول الديمقراطي وأفسحت في المجال لنقاشات معمقة وصريحة وحريصة على تطوير الاتجاه الراهن نحو التحول الديمقراطي . فقد لاحظت كافة الأوراق البحثية المقدمة في المؤتمر السنوي أنه وبعد فترة من الركود الديمقراطي والجمود السياسي هناك اليوم حركة ما في اتجاه الانفراج السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي ؛ هذه الحركة على بساطتها وتواضعها تثير تساؤلات حول مدى جديتها وقيمتها وفاعليتها ودرجة رسوخها . لقد ركزت نقاشات المؤتمر السنوي على هذه الحركة في اتجاه التحول الديمقراطي ، وتوقف المؤتمر بشكل خاص أمام السؤال حول هل حدث أي تحول حقيقي في اتجاه التحول الديمقراطي وهل سيحدث أي تحول ديمقراطي في المستقبل في دول مجلس التعاون الخليجي؟ وهل أصبحت دول الخليج أكثر ديمقراطية اليوم مما كانت عليه قبل 30 سنة؟ وهل ستصبح أكثر ديمقراطية خلال المستقبل المنظور؟

كل المؤشرات تؤكد أن المنطقة ربما كانت على وشك الخروج من الركود الديمقراطي الذي طال انتظاره والدخول في مرحلة جديدة من اليقظة الديمقراطية على الصعيدين الشعبي والرسمي . فالحديث الشعبي عن الشفافية السياسية والإصلاح السياسي وحقوق الإنسان ازداد في الآونة الأخيرة . كما بدت الحكومات الخليجية أكثر استعداداً للأخذ بالمد الديمقراطي ، وتعميق مجالات الحريات السياسية والمدنية ، وجاءت أهم المبادرات الديمقراطية في الآونة الأخيرة من البحرين ، وذلك بعد الإعلان عن ميثاق العمل الوطني الذي طرح للاستفتاء الشعبي ، الذي أكد أن نظام الحكم في البحرين ديمقراطي يباشر فيه الشعب الحكم من خلال تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات ، وحق المواطن في الانتخاب والترشيح في ظل سيادة القانون الذي هو أساس الحكم . هذه اليقظة الديمقراطية من المتوقع أن تستمر وتتعمق خلال السنوات القادمة ، الأمر الذي سيزيد من فرص الأمن والاستقرار في المنطقة ككل .

لقد جاءت نقاشات المؤتمر السنوي للمنتدى لتؤكد أن دول الخليج ومقارنة بما كان عليه الوضع قبل عشر سنوات ، هي اليوم أكثر ديمقراطية ، فعدد أكبر من الدول لديها دساتير بعد

أن كانت تفتقر إلى دساتير ، وعدد أكبر من الدول أقرت بمبدأ التصويت والانتخاب بعد أن كانت تحرم استخدام مثل هذه المفردات ، وعدد أكبر من الدول أخذت تلتزم بالحريات السياسية والمدنية بعد أن كانت من أكثر الدول عدم التزام بالحريات السياسية والمدنية ، وعدد أكبر من الدول تبدي الاستعداد لتأكيد حق المرأة في المشاركة السياسية بعد أن كانت قضية مشاركة المرأة غير مطروحة للنقاش العام ، وعدد أكبر من الدول تمتلك مجالس تشريعية واستشارية بعد أن كانت تستكثر الاستعانة بمثل هذه المجالس في السابق . بهذه المعايير فقط تبدو دول الخليج أكثر ديمقراطية مما كانت عليه قبل عشر سنوات ، وإذا استمرت هذه التوجهات فالخليج سيكون حتماً أكثر ديمقراطية بعد عشر سنوات مما هو عليه الآن .

لكن وكما كشفت نقاشات المؤتمر السنوي لمنتدى التنمية ، فإن الصورة ليست زاهية على أرض الواقع . فالعقبات التي تواجه الانفتاح الديمقراطي كثيرة وأحياناً تبدو خانقة وتدفع لليأس والإحباط ، خاصة وأن التحول الديمقراطي مقتصر على بعض الحالات وليس كل الحالات . فالتحول الديمقراطي الذي لوحظ في الآونة الأخيرة لم يشمل سوى البحرين وقطر وإلى درجات أقل عمان ، الأمر الذي يعني أنه لم يمس سوى (2) مليونَيْ نسمة من مواطني دول مجلس التعاون في الوقت الذي مازال أكثر من 20 مليوناً آخرين من مواطني دول مجلس التعاون بعيدين كل البعد عن التحول الديمقراطي ولا يمارسون حرياتهم المدنية ولا يتمتعون بحقوقهم السياسية كالتصويت والانتخاب والمشاركة في الحياة العامة . بل أغلب الظن أن هؤلاء ربما لن يمارسوا هذه الحقوق خلال الـ 10 سنوات القادمة . كذلك مازالت التجربة الديمقراطية مجرد تجربة ولم تتعمق جذورها في دول مجلس التعاون ، باستثناء الديمقراطية في الكويت التي مازالت هي الأخرى عرجاء نتيجة لحرمان المرأة من حق التصويت والانتخاب .

كل ذلك يطرح السؤال حول مستقبل التحول الديمقراطي وحول فرصه والتحديات التي تواجهه في دول مجلس التعاون الخليجي . فهل حدث تحول ديمقراطي حقيقي أم لم يحدث؟ وهل سيحدث أم لن يحدث أي تحول ديمقراطي خلال المستقبل المنظور في دول الخليج العربي؟ لقد حاولت أوراق ونقاشات المؤتمر السنوي الثاني والعشرين الإجابة عن هذا السؤال الذي ظل يتردد حتى بعد انتهاء المؤتمر ، وربما كان هو السؤال الذي يتردد حالياً في كل أرجاء المنطقة .

د .عبدالخالق عبدالله

دبي - مايو 2001

افتتح الدكتور عبدالعزيز السلطان المنسق العام الجلسة باسم الله قائلاً :

بسم الله الرحمن الرحيم

في البداية ، أود بالأصالة عن نفسي ، وبالنيابة عن اللجنة التنفيذية لمنتدى التنمية ، أن أرحب بكم جميعاً ضيوفاً وأعضاء في اللقاء السنوي الثاني والعشرين لمنتدى التنمية .

ولمن يحضر اللقاء للمرة الأولى ، أود الإشارة إلى نقطتين :

النقطة الأولى : أن هدف الأوراق المعدة ، هو إثارة الحوار حول الموضوعات المطروحة ، لكي يتسنى لمعدي الأوراق تعديلها قبل نشرها ، وبالتالي يصبح الهدف من الحوار ، هو إثراء الأوراق ، وإضافة المعلومة الجديدة ، وليس مجرد توجيه أسئلة إلى معديها .

النقطة الثانية : يعقب عرض كل ورقة ، حوار لمدة ساعة ونصف الساعة تقريباً ، ونأمل أن ينحصر هذا الحوار في موضوع الورقة ، أما الحوار صباح يوم الجمعة الذي يبدأ الساعة 9:30 صباحاً ، فسيكون حواراً عاماً حول «متطلبات وتحديات التحول الديموقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي» ، بالإضافة إلى استكمال حوارات هذا اليوم .

وفي برنامج العمل اليوم ثلاث جلسات ، جلستان صباحاً ، يعقبهما دعوة للغداء ، وجلسة واحدة مساءً ، ابتداءً من الساعة 5:00 عصراً ، وتبدأ جلسة الحوار صباح الجمعة الساعة9:30 وتنتهي الساعة 12:00 ظهراً يعقبها اجتماع اللجنة التنفيذية .

وفي النهاية ، أود الإشارة إلى أن الأوراق متوافرة على الطاولة عند مدخل القاعة ، ونسخاً من كتاب «دول الخليج العربي والعولمة» ونسخاً من أسماء أعضاء منتدى التنمية وعناوينهم والإطار العام كذلك .

الجلسة الأولى

تقييم تجربة المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي

الدكتور عبدالحميد إسماعيل الأنصاري *

* أستاذ بجامعة قطر

تمهيد:

يواجه المجتمع الخليجي تحديات عديدة : سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وآنية ، وقد يكون من أهم التحديات السياسية ، ضرورة تطوير الأوضاع السياسية للمجتمع الخليجي ، بما يسمح بإدخال إصلاحات سياسية ، تحقق توسيع قاعدة المشاركة السياسية العامة لأفراد المجتمع ، وتضمن حشد طاقاتهم لتحقيق أهداف ومتطلبات التنمية الشاملة .

ولذلك فإن دول مجلس التعاون الخليجي ، تجد نفسها ـ وهي على أبواب قرن جديد ـ في مفترق الطرق ، فإما أن تلتزم بالحل الديمقراطي أو الشوري كرهان لابد منه لكسب معركة التنمية ، وإما أن تجمد أوضاعها ، وتتحايل ، وتتباطأ فتخسر المعركة ، في عالم لا يرحم المجتمعات التي لا تطور أوضاعها ، لتكون مؤهلة لخوض السباق الرهيب نحو كسب المستقبل واحتلال مكانة لائقة بين الأمم .

وتعتمد معظم الدول الخليجية ، المنهج الشوري أسلوباً في مجالسها التشريعية ، فيما اعتمدت الكويت المنهج الديمقراطي ، وقد مر على هذه التجارب السياسية ما يكفي لإلقاء الأضواء عليها ، ومن ثم تحليلها وتقييمها ، وصولاً إلى استخلاص نتائج وتصورات تساعد في تطوير هذه الصيغ والممارسات ، لتلائم المتغيرات الحاصلة .

فنقسم البحث على المحاور الآتية :

المحور الأول : نبذة تاريخية عن الحياة السياسية والاجتاعية للمجتمع الخليجي قبل النفط ، والحركات الشعبية المطالبة بالإصلاح السياسي 1921 - 1954 .

المحور الثاني : المجالس التشريعية (الشورية والبرلمانية) : التكوين والاختصاصات .

المحور الثالث : تحليل وتقييم .

المحور الرابع : النتائج والتصورات .

المحور الأول

أولاً: نبذة تاريخية عن الحياة السياسية والاجتماعية للمجتمع الخليجي قبل النفط

النظام السياسي

اختيار الحاكم

سلطات الحاكم

محددات السلطة

ثانياً: الحركات الشعبية المطالبة بالإصلاح السياسي 1921 - 1954

البحرين ـ الكويت ـ دبي

أولاً: نبذة تاريخية عن الحياة السياسية والاجتماعية للمجتمع الخليجي قبل النفط

مقدمة

كانت القبيلة أساس التنظيم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ، وكان المجتمع الخليجي يقوم على نشاط اقتصادي بسيط ومحدود قبل ظهور النفط ، وتمثلت أنماط الإنتاج السائدة في الرعي ، والصيد البري والبحري ، والتجارة ، والغوص والصناعة القائمة عليه والحرف البسيطة ، ثم أصبحت صناعة الغوص والتجارة في اللؤلؤ هي النشاط الرئيسي في المجتمع الخليجي قبل الحقبة النفطية ، وعماد الناتج الوطني ومصدر العمالة والمحرك لجميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، كما كانت تجارة اللؤلؤ واحتياجات صناعة الغوص ، مصدر الحركة التجارية والنقل والمجال الرئيسي للاستثمار ، كما كانت ـ أيضاً ـ موضوع الحرف والصناعة . . . إلى جانب ذلك فإن الغوص لم يكن مجرد نشاط ، وإنما حياة اجتماعية كاملة انعكست على قيم وعادات وتقاليد المجتمع فكان مصدراً لثقافته [1] .

هذا النشاط القائم على التنقل والترحال سعياً وراء المياه والرعي ، والتنقل حول الشواطئ المفتوحة بحثاً عن الصيد البحري ، وركوب البحر لاستخراج اللؤلؤ والتجارة فيه ، أفرز نظماً سياسية تتناسب وأنماط الإنتاج هذه ، فقامت العلاقات السياسية على أسس ومفاهيم قبلية وأسرية ، وكان شكل السلطة في هذا المجتمع يعتمد على التشكيل العشائري والقبلي ، وسلطة العشيرة والقبيلة ترتكز على تقاليد ونفوذ الجماعة التي تحددها طبيعة الإنتاج [2] .

---

(1) د .علي خليفة الكواري : تنمية للضياع أم ضياع لفرص التنمية ، 1995 ص 196 ، د .موزة سلطان جابر الجابر : الحياة الاجتماعية والاقتصادية في قطر 1900 - 1930 (رسالة دكتوراه) ص 301 .

(2) د .محمد الرميحي ، الجذور الاجتماعية للديمقراطية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة ، 1977 ـ شركة كاظمة ـ ص 8 .

النظام السياسي

كان نظام الحكم السائد في إمارات الخليج العربي قائماً على أساس عشائري قبلي ، وجرت العادة أن تهيمن قبيلة لها نفوذها على مقاليد الحكم في الإمارة ، من بين هذه القبيلة ، تبرز عائلة حاكمة تدير شؤون الحكم .

اختيار الحاكم :

كان مبدأ العائلة الحاكمة سائداً ، حيث يتولى أحد أفرادها الحكم ، إما بانتقال المنصب من الأب إلى الابن عن طريق الوراثة وهو الأسلوب الشائع ، أو عن طريق اجتماع كبار رجال الأسرة الحاكمة لاختيار الحاكم الجديد من بينهم ، وذلك في حالة عدم وجود أبناء للحاكم المتوفى أو المعزول (3) .

ولم تكن هناك معايير واضحة ومحددة لانتقال السلطة ، الأمر الذي كان يؤدي أحياناً إلى حدوث اضطرابات سياسية في بعض الإمارات (4) ، ومع ذلك فهناك نوع من الاستقرار السياسي النسبي ـ غالباً ـ ضمن عدم وجود خلخلة سياسية كبيرة ، نتيجة لارتباط مفهوم الشرعية بالقبيلة أو العشيرة الحاكمة لا بشخصية الحاكم (5) ، وهذا ما أدى إلى التفكير في إيجاد إجراء لتأمين انتقال السلطة ، تمثل في ولاية العهد (6) .

سلطات الحاكم :

من المعروف أن كثيراً من المجتمعات الخليجية تكونت أولاً ثم اختارت قبائلها وعائلاتها حاكماً من بينها ، وبالتالي فإن تلك المجتمعات أسبق في الوجود من حكوماتها التي استمدت شرعيتها من اختيار السكان لها ، ومن رضاهم بها ، ومشاركتهم الطوعية في تحمل أعبائها ، ولم تتغير طبيعة

---

(3) د .عادل الطبطبائي : السلطة التشريعية في دول الخليج العربي : منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، رقم 14 ، الكويت 1985 ، ص 17 .

(4) د .محمد الرميحي : مدخل لدراسة الواقع والتغيير الاجتماعي في دول الخليج المعاصرة ، مجلة العلوم الاجتماعية والاقتصادية ، جامعة الكويت ، العدد 2 ، س 3 ، 1975 ، ص 80 (نقلاً عن د .عادل الطبطبائي : المرجع السابق ص 18) .

(5) د .محمد الرميحي : الجذور الاجتماعية ، ص 11 .

(6) أمل إبراهيم الزياني : البحرين بين الاستقلال السياسي والانطلاق الدولي ، 1977 ، ص 109 (د .عادل الطبطبائي : المرجع السابق ص 17) .

العلاقة بين الحاكم والمحكوم بشكل جوهري إلا في بدايات القرن العشرين ، فكان الشيخ الذي ترتضيه الجماعة ، هو الأول بين متساوين ، ولم يكن حاكماً فردياً مطلقاً [7] ، وكانت القبائل المختلفة تتمتع بشيء من الاستقلال النسبي ، فكان شيوخ القبائل يتجاوبون مع سياسة الحاكم في الدفاع المشترك ، وفي تمويل الاحتياجات العامة ، ويساهمون في الأعباء العامة ، وذلك برضاهم وبطواعية منهم ، وكان المالُ يبذل لاكتساب المكانة ، ولم تكن السلطة والنفوذ مصدرين لجلب المال . . . وكانت وسيلة القبائل في الحفاظ على استقلالها النسبي ، إما مقاومة التسلط ، أو النزوح والهجرة داخلياً أو خارجياً إذا تعذرت المقاومة [8] ، ولكن مع انتشار معاهدات الحماية وتزايد الوجود الأجنبي واتفاقيات الحدود ، وامتيازات النفط ، وانهيار صناعة الغوص ، وتدني مستويات المعيشة ، وما صاحبها من هجرة وتخلخل لمجتمعات المنطقة ، إضافة إلى تركز عائدات النفط في أيدي الحكومات ، تحولت حكومات المنطقة من التحالف القبلي أو العشائري إلى الحكم الأوتوقراطي [9] فأصبح الحاكم يدير شؤون إمارته على نحو شبه مطلق ، ويجمع بين السلطات كلها [10] .

محددات السلطة :

ومع جمع الحاكم للسلطات كلها إلا أن القيود التي كانت ترد على سلطات الحاكم تمثلت في قيدين [11] :

الأول : قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية ، التي لم يكن باستطاعته المساس بها أو تغييرها أو الإضافة إليها ، ومع ذلك ففي التفسير الكيفي أو الاجتهادي للأمور القابلة للاجتهاد متسع للتأويل والتصرف .

الثاني : القواعد العرفية : وهي القواعد التي دأبت الجماعة على تطبيقها في المسائل الاقتصادية والتجارية وشؤون الحياة اليومية على نحو ملزم لها ، فكان العرف المصدر الرئيسي للقواعد القانونية في تلك الفترة ، ولم يكن باستطاعة الحاكم إهدار الأحكام العرفية لأن الأفراد قد تعارفوا على قوتها الإلزامية . . . ولكن حتى هذه يمكن تجاوزها بمنطق السلطة أحياناً .

---

(7) د .علي خليفة الكواري : ما العمل من أجل المستقبل ، ورقة مقدمة إلى الاجتماع السنوي السادس عشر لمنتدى التنمية ـ دبي ، 20/19 يناير 1995 ، ص 7 .

(8) د .علي خليفة الكواري : تنمية الضياع ، ص 198 ـ د .الرميحي : الجذور الاجتماعية ص 12 .

(9) د .علي خليفة الكواري : ما العمل . . . ؟ ص 7 .

(10) د .الطبطبائي : المرجع السابق ، ص 19 .

(11) د .الطبطبائي : المرجع السابق ، ص 20 .

ثانياً: الحركات الشعبية المطالبة بالإصلاح السياسي في دول الخليج العربي
البحرين ـ الكويت ـ دبي
1921 - 1952

مقدمة (12)

عندما لا يواكب النظام السياسي ، المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الداخلية والخارجية ، فإن ذلك يؤدي إلى التأزم السياسي وإيجاد وضع من عدم الاستقرار ، إذ لا يمكن تجميد الوضع السياسي وتحصينه ضد المتغيرات المستمرة في المجتمعات الإنسانية ، وقد كانت الأوضاع السياسية للمجتمع الخليجي شبه مجمدة في حين أن المجتمع كان يفور بالمتغيرات داخلياً وخارجياً ، الأمر الذي أدى إلى سيادة الشعور بالتذمر والسخط ، نتج عنها قيام حركات شعبية مطالبة بإدخال إصلاحات سياسية ، تسمح بمشاركة الشعب في الشأن العام وفي صنع القرار ، ويكمن قيام هذه الحركات الشعبية في جملة من الأسباب المتراكمة ، تمثلت في استمرار تحكم السلطات الحاكمة وانفرادها واحتكارها للسلطات الثلاث ، في حين أن الوعي الشعبي كان يزداد بزيادة فرص التعليم وبالاحتكاك بالتيارات السياسية الشعبية المطالبة بالتحرر والاستقلال ، إضافة إلى انتشار روح الكراهية ضد ازدياد التدخل البريطاني في الشؤون الداخلية للمجتمع الخليجي متجاوزاً الاتفاقيات المعقودة والمقصورة على الشؤون الخارجية ، حتى وصل الأمر إلى التدخل بالشؤون التشريعية والقضائية والمساس باختصاصات المحاكم الشرعية ذات الاختصاص الديني ، مما ولد رد فعل عنيفاً من قبل المجتمع ، فضلاً عن تردي الأوضاع الداخلية للمجتمع الخليجي .

---

(12) كان مرجعنا الرئيسي في هذا الموضوع الكتاب القيم (السلطة التشريعية في دول الخليج العربي) للدكتور عادل الطبطبائي ص 29-106 ، ولمزيد من التوسع في التفاصيل ، يراجع :

1- د .محمد الرميحي : قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين 1920-1970 : حركة 38 الإصلاحية ، مجلة دراسات الخليج 1/14 ، 1975 .

2- أمل إبراهيم الزياني : البحرين بين الاستقلال السياسي والانطلاق الدولي ، 1977 .

3- د .جمال زكريا قاسم : الخليج العربي : دراسة لتاريخ الإمارات العربية 1914-1925 .

4- د .عبدالمالك التميمي : الخليج العربي : دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي ، مجلة العلوم الاجتماعية ـ الكويت 9/2 ، 1981 .

الحركة الإصلاحية الأولى 1921

أولاً : البحرين 1921 - 1923

كانت البحرين سباقة في قيام حركة سياسية مطالبة بالإصلاح السياسي ، ويرجع ذلك إلى انتشار الوعي السياسي لدى الأفراد ، بفعل الحركات السياسية التي وجدت في البحرين أرضاً خصبة لدعواتها ، إضافة إلى ما ترتب على صدور قانون بلدية المنامة 1919 ، بتشكيل مجلس بلدي ، نصفه معين ونصفه منتخب ، من تأثير سياسي ، وقد ساعد على تفجر الوضع ، قرار بريطانيا تطبيق بعض القوانين الهندية في البحرين ، مما اعتبر تدخلاً سافراً في الشأن الداخلي . وبدأت هذه الحركة بتداعي وجهاء البحرين وأعيانها إلى اجتماع ، أسفر عن تشكيل جمعية تأسيسية ، تقدمت بجملة من المطالب ، إلى شيخ البحرين ، كان من أبرزها :

1- الاعتراف بالمجلس التأسيسي المشكل من الأعيان والوجهاء كمجلس تشريعي .

2- تخويل المجلس ، صلاحية انتخاب القضاة الشرعيين ، ورؤساء الدوائر الحكومية .

وقد وافق الشيخ عيسى ، شيخ البحرين على تلك المطالب ، ورفضتها بريطانيا التي رأت في هذه المطالب تهديداً لوجودها ، فسعت للتخلص من الشيخ عيسى وتعيين ابنه الشيخ حمد في 1923/5/26 ، وحاولت بريطانيا احتواء الوضع بإدخال بعض الإصلاحات الداخلية في الدوائر الحكومية ، ولكن الحركة الوطنية رفضت ذلك ، وقامت بعقد مؤتمر عام ، كان من أبرز مطالبه (تكوين مجلس تشريعي منتخب ، تمثل فيه كافة فئات الشعب) وقُدمت إلى المقيم البريطاني في الخليج ، في حين بدأت الحركة في جمع الأموال لإعلان مقاومة الوجود البريطاني ، ولكن السلطات استطاعت احتواء الحركة بالتخلص من زعمائها بنفيهم إلى الهند .

ثانياً : الكويت 1921

كان للحركة الوطنية في البحرين ، أثرها الواضح في الاتجاه الإصلاحي في الكويت ، وبدأ ذلك باجتماع وجهاء الكويت ، بآل الصباح في 1921/2/22 ، إثر وفاة الشيخ سالم المبارك ، وطالبوا بأن يكون لهم دور في شؤون الحكم ، عن طريق مجلس استشاري ، يتكون من أعيان البلاد البارزين ، وأسفر هذا الاجتماع عن تدوين ميثاق ، هو أول وثيقة دستورية

في تاريخ الكويت ، نشأ عنها تشكيل أول مجلس استشاري مُعيّن ، وذلك في عهد الشيخ أحمد الجابر .

اجتمع الشيخ أحمد الجابر ـ بعد اختياره حاكماً ـ بالمجلس الاستشاري ، وأعلن موافقته على وضع ميثاق مكتوب تضمن إلزام الحاكم بمشاورة المجلس في أمور البلاد الداخلية والخارجية ، ونص على حق كل فرد أن يدلي برأيه لدى الحاكم .

ورغم أن هذا المجلس الاستشاري لم يكن يتمتع بسلطة تشريعية ، إلا أنه أوجد نوعاً من المشاركة الشعبية في الحكم ، وقد واصل المجلس جلساته ، إلا أنه لم يستمر طويلاً بسبب خلاف أعضائه ، وعدم الالتزام بالأغلبية ، وتجاوز بعض الأعضاء لصلاحياتهم ، فبدأ الأعضاء ينقطعون عن حضوره تدريجياً إلى أن حُلّ المجلس تلقائياً .

الحركة الإصلاحية الثانية 1938

كانت هذه الحركة أكثر فاعلية وامتداداً ، إذ شملت البحرين والكويت ودبي ، وكان من أبرز أسبابها ، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة خلال الثلاثينيات ، والاحتكاك المباشر بالحركات السياسية العربية ، وتردي الأوضاع الداخلية سواء من الناحية التنظيمية والإدارية في التعليم والقضاء والجمارك والأمن ، أو الاقتصادية المتمثلة في الاحتكار الاقتصادي الذي كان يمارسه القلة ، ومناسبة العناصر الأجنبية للسكان ، مما أدى إلى ازدياد السخط الشعبي .

أولاً : البحرين 1938

بدأت الحركة الإصلاحية اجتماعاتها ، ووجدت في الشيخ سلمان بن حمد ، عوناً ، وكان يتطلع إلى ولاية العهد ، فأيدت الحركة ذلك ، وتبلورت مطالب الحركة في 7 مطالب ، أبرزها : (إنشاء مجلس تشريعي مكون من 3 من الشيعة و3 من السنة برئاسة الشيخ سلمان . ولكن الحكومة تحركت سريعاً فاعتقلت زعماء الحركة ، فعمت المظاهرات احتجاجاً ضد الاعتقالات ، ودعت الحركة إلى الإضراب العام فاستجاب الطلاب وعمال النفط ، وتم تشكيل لجنة من الزعماء

المعتدلين ، وتقدمت بـ 5 مطالب ، منها : إنشاء مجلس استشاري يمثل الشعب ، 3 من السنة و3 من الشيعة ، بهدف تجنب أي صدام بين الحكومة والشعب . ولكن الحكومة رفضت هذه المطالب المتواضعة ، إلا أن تأثير الحركتين كان عميقاً في نفوس البحرينيين .

ثانياً : الكويت 1938

تهيأت مجموعة من الظروف الداخلية والخارجية ، ساعدت في نجاح حركة الإصلاح الثانية ، من أهمها تردي الأوضاع الداخلية ، اقتصادياً : بسبب انتشار نظام الاحتكارات والضرائب والرسوم ، وأمنياً : تمثل في عدم وجود شرطة منظمة ، وفي المجال التعليمي لم تكن هناك مدارس حكومية ، وفي المجال الصحي لم تكن هناك مستشفيات حكومية .

أما الظروف الخارجية ، فتمثلت في تأثير السياسة التقدمية التي كان ينتهجها الملك غازي في العراق على الحركة ، إذ كانت العراق تمثل قلب العروبة النابض عن طريق إذاعتها المنادية بالشعارات الحماسية ، يضاف إلى كل ذلك ما تحصل من تراكم الخبرات السياسية إثر المشاركة الشعبية الأولى في اختيار أعضاء المجالس الإدارية قبيل منتصف الثلاثينيات ، نظراً إلى التطور العمراني السريع ، مما أوجب إنشاء مجالس إدارية للبلدية عام 1930 ثم المعارف والأوقاف والصحة على أساس نظام القوائم الانتخابية .

ظهور الحركة :

تم تشكيل جمعية سرية من 12 عضواً ، مهمتها نشر الوعي بالكتابة في الصحف العراقية وتوزيع المنشورات ، ثم وضعت الحركة برنامجها ونشرته في الصحف العراقية ، وتضمن البرنامج مطالب اقتصرت على إدخال إصلاحات إدارية ، لاقت استحسان السلطات العراقية وتأييد بعض أطراف الأسرة الحاكمة متمثلة في الشيخ عبدالله السالم الصباح ، وسعت بريطانيا لدى الحاكم لكسب موافقة الحاكم الذي رفض المطالب .

قامت الحركة بإشهار نفسها وسعت لمقابلة الشيخ أحمد الجابر لتسليمه مطالبها متضمنة (تشكيل مجلس استشاري) وذلك في 30 ربيع الثاني 1357 هـ .

اضطر الحاكم للموافقة ـ بعد أن وجد نفسه محاصراً بين أضلاع ثلاثة : مطالب الحركة ، وضغط أفراد من الأسرة ، ونصيحة بريطانيا .

تكوين المجلس التشريعي الأول :

أجريت الانتخابات التي شاركت فيها (150) عائلة كويتية ، وفاز (14) عضواً لأول مجلس تشريعي منتخب ، تشهده منطقة الخليج ، وانتخب المجلس الشيخ عبدالله السالم رئيساً له ، ووضع مشروع القانون الأساس للبلاد ، ولكن الشيخ أحمد الجابر رفضه في بادئ الأمر ، أمام إلحاح المجلس ، وافق الشيخ على إصدار القانون الأساسي ، الذي سمي بـ (الوثيقة الدستورية) ، وقد تضمنت مادتها الأولى : «الأمة مصدر السلطات ممثلة في هيئة نوابها المنتخبين» .

ويلاحظ أن هذه الوثيقة الدستورية ـ ومنذ وقت مبكر ـ تبنّت المبدأ الديمقراطي الذي يجعل الأمة وحدها مصدر السلطات ، وأن المجلس التشريعي يُختار أعضاؤه بالانتخاب وليس بالتعيين ، كما كان في مجلس الشورى السابق ، كما أناطت الوثيقة بالمجلس التشريعي السلطة التشريعية كاملة ، وجعلته مرجعاً لجميع المعاهدات والاتفاقيات الداخلية والخارجية .

قام المجلس بإصدار تشريعات مختلفة في المجالات الاقتصادية والمالية والإدارية والأمنية والقضائية والتعليمية ، ولكن هذا المجلس لم يكمل نصف سنة من عمره .

ولعل من أهم أسباب سقوطه ، أن المجلس سلب الحاكم كل الصلاحيات ، ولم يبق له إلا صلاحيات ثانوية ، مما أدى إلى صدام مسلح بين الحاكم والمجلس ، انتهى إلى صدور قرار بحله .

المجلس التشريعي الثاني :

أعلن الحاكم أنه سيحكم منفرداً ، إلا أنه بعد فترة قصيرة ، جرت انتخابات جديدة ، شارك فيها (400) ناخب ، وفاز فيها (12) عضواً ، كونوا المجلس الجديد الذي بدأ ينظر في مشروع دستور جديد ، تضمن إلغاء الدستور القديم ، وحق الحاكم في الاعتراض على القرارات التي يتخذها المجلس ، مما يحوله إلى مجلس استشاري ، لذلك رفضه المجلس ، فانتهز الحاكم فرصة الاضطرابات التي حدثت في تلك الفترة ، وحل المجلس .

مجلس الشورى :

كانت النصيحة البريطانية للحاكم ، بأن الوقت لايزال مبكراً لإيجاد مجلس تشريعي منتخب ، إلا أن وجود مجلس استشاري سيساعد على امتصاص الغضب الشعبي ، فشكل مجلساً للشورى من (14) عضواً ، ولكنه كان ضعيفاً وانتهى أمره .

ثالثاً : دبـــي 1938

كان الشيخ سعيد بن مكتوم ، حاكم دبي (1912 - 1958) يجمع بين يديه كافة السلطات ، وعندما بدأت بوادر الحركة الإصلاحية ، كان قد مر على حكمه (25) سنة ، مما شكل عقبة أمام منافسيه في الحكم داخل الأسرة ، وكان الوضع الاقتصادي المتردي لأفراد الأسرة الحاكمة وللتجار ، نظراً إلى كساد سوق اللؤلؤ في دبي بإغراقه باللؤلؤ الياباني ، في مقابل عدم تأثر موارد الحاكم بفضل امتيازات النفط ، وتسهيلات الطيران مع بريطانيا . ومن ناحية أخرى ، ظهرت خلافات داخل الأسرة الحاكمة من قبل بعض الأطراف الطامحة في السلطة ، لأنها رأت أحقيتها في الحكم ، وفي نصيبها من دخل الإمارة الجديد ، إضافة إلى سوء أوضاع تجار اللؤلؤ بسبب الكساد . كل هذه العوامل مجتمعة ، دفعت إلى تشكيل جبهة معارضة للحاكم بقيادة زعماء من آل بوفلاسة ومن التجار وغيرهم ، تقدمت بطلبات للحاكم لإدخال إصلاحات داخلية ، من أهمها : تحديد المخصصات المالية للحاكم ، وإلغاء الاحتكارات الخاصة به . وافق الحاكم على بعض هذه المطالب ، ورفض المطالب الباقية ، وأدى ذلك إلى انقسام الإمارة إلى فريقين ، وحدوث اضطرابات أمنية ، فصعدت المعارضة طلباتها بعد وصول الأنباء عن تشكيل مجلس تشريعي في الكويت ، للمطالبة بتكوين مجلس مماثل ، واضطر الحاكم إلى الاتفاق مع المعارضة في 1938/10/20 على مطالب من أهمها :

1- تكوين مجلس من 15 عضواً ، يختارون من الوجهاء والأعيان برئاسة الحاكم .

2- يلتزم الحاكم بأن يعرض على المجلس ، جميع المسائل المتعلقة بالإمارة ، وأن لا يبت في الأمر إلا بعد الحصول على موافقة الأغلبية .

ويتضح من دراسة المطالب ، أن المجلس لم يكن مجرد مجلس استشاري ، وإنما كان يملك سلطات تنفيذية وتشريعية وإدارية كاملة .

قام المجلس بسلسلة من الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والثقافية والسياسية ، وقوبلت إجراءات المجلس بالارتياح ، ولكن المجلس لم يدم طويلاً لعدة عوامل ، منها : معارضة الحاكم له ، إذ كان يرى فيه مغتصباً لصلاحياته ، ورفضه دعم المجلس مالياً لتنفيذ مشروعاته ، وعدم وضوح أهداف الحركة ، مما جعلت الناس تنظر إلى أعضائه على أنهم مجموعة تحتكر المناصب وتستغل وضعها المميز لمصلحتها مما أوجد شعوراً عاماً بعدم التعاطف ، فضلاً عن تحفظ بريطانيا ، وهكذا انتهى أمر المجلس في 1939/3/29 .

الحركة الإصلاحية الثالثة في البحرين 1954

كان الوضع الإداري سيئاً للغاية حيث يسيطر الأجانب على معظم الدوائر الحكومية ، إضافة إلى انتشار الرِّشا والفساد الإداري ، وهيمنة المستشار البريطاني على الشؤون الداخلية : تنفيذياً وتشريعياً وقضائياً ومالياً ، إلى جانب السياسة التعسفية التي كانت تتبعها شركة نفط البحرين تجاه العمال الوطنيين عن طريق تفضيل العمال الأجانب عليهم ، وتخفيض رواتبهم .

كل هذه العوامل دفعت الحركة الوطنية الجديدة إلى إصدار مجلة باسم «صوت البحرين» مهمتها نشر الوعي القومي ، ومحاربة سياسة الشركات الاحتكارية ، إضافة إلى أسلوب توزيع المنشورات المحرضة .

وكانت الطائفية من العوامل التي تستغل لضرب الحركة ، فقامت الحركة بتقوية الشعور الوطني وجمع الصفوف ونبذ التفرقة ، وأسفرت الجهود المبذولة عن عقد اجتماع في 1954/10/13 من جمع كافة العناصر الوطنية من السنة والشيعة ، أسفر عن تكوين (الهيئة التنفيذية العليا) من (121) عضواً ، يكوّنون الجمعية العمومية للهيئة ، وقامت بانتخاب (لجنة تنفيذية) من (8) أشخاص ، و(8) آخرين كخلفاء لهم فيما لو اعتقل الأولون . وتقرر اعتبار اللجنة ، هي الممثلة للشعب لدى السلطات ، قامت اللجنة كنوع من تأكيد شرعية تمثيلها للشعب ، بجمع تواقيع (25) ألف فرد ، وتقدمت بمذكرة لحاكم البحرين بجملة مطالب ، منها : (تأسيس مجلس تشريعي يمثل أهالي البلاد تمثيلاً صحيحاً عن طريق الانتخاب الحر ، ووضع تشريعات قانونية بعد عرضها على المجلس لإقرارها ، وإصلاح المحاكم ، والسماح بتأليف نقابات ، وتأسيس محكمة عليا للنقض) ولكن الحكومة رفضتها ، ورفضت الاعتراف بالهيئة . جاهدت الهيئة في الحصول على اعتراف الحكومة بها ، واستنفدت كل الوسائل المتاحة لإقناع السلطة بمطالبها ، دون جدوى ، فلجأت إلى دعوة الناس للإضراب العام في 1954/12/4 ، لمدة (7) أيام ، وأدى ذلك إلى شل الحياة العامة شللاً تاماً .

بدأت بريطانيا ـ بعد انتهاء الإضراب ـ بالتفاهم مع الحركة ، وأسفرت الجهود أخيراً عن موافقة الحاكم على الاجتماع باثنين من الهيئة للتباحث بشأن المطالب ، وتم توقيع اتفاق لإصلاح بعض الأوضاع الداخلية ، كإنشاء مجلس إداري للصحة وآخر للمعارف بالانتخاب . ومع أن هذا الاتفاق دون المطالب ، إلا أن الحكومة أعلنت عن تأسيس مجلس إداري لا يملك أية سلطات ، فقررت الحركة دعوة المواطنين لمقاطعة المجلس وعدم الاتصال به ، وعندما أحست الحكومة بفشل

مساعيها وافقت على إجراء انتخابات مجلس المعارف والصحة ، ولكنها بعد الانتخابات نسفت المجلس عن طريق تعيين أعضاء من أعداء الهيئة مما دفع الهيئة إلى رفض اشتراك ممثليها بالمجلس ، وأعلنت الإضراب العام مرة أخرى عام 1955 وتقدمت بمطالب ، منها : الاعتراف بالهيئة وإجراء تحقيقات وتنفيذ بقية المطالب الشعبية ، وافقت الحكومة على الاعتراف بالهيئة بوصفها هيئة سياسية بشرط أن تسمى (هيئة الاتحاد الوطني) ، وتكونت لجان تحقيق في حادثة البلدية لمعاقبة المتسببين في إطلاق النار ودفع تعويضات لأسر الشهداء ، ولكنها رفضت بإصرار تشكيل مجلس تشريعي . وعلى أثر اندلاع المظاهرات احتجاجاً على العدوان الثلاثي عام 1956 ، انتهزت الحكومة الفرصة وأمرت بحل هيئة الاتحاد ومحاكمة زعمائها ، وهكذا لم تحقق الحركة مرة أخرى مطلبها المستمر في تشكيل مجلس تشريعي منتخب .

المحور الثاني

المجالس التشريعية - النيابية والشورية
في دول مجلس التعاون الخليجي

التكويـن

اختيار الأعضاء

الاختصاص

الكويت

التجربة الديمقراطية في الكويت

الكويت لها تاريخ عريق في الشورى ، فقد أنشأت أول مجلس للشورى عام 1921 في المنطقة ثم كانت لها تجربة رائدة أخرى في عام 1938 ، حيث كان الشعب الكويتي ، أول شعب خليجي ينتخب مجلساً تشريعياً ، ويكتب دستوراً ، وكان ذلك المجلس من أقوى المجالس التشريعية الكويتية .

وقد اعتمدت الكويت ، عقب استقلالها عام 1661 ـ أول دستور في منطقة الجزيرة العربية ، أنشأ أول صرح ديمقراطي رائد ومهم ، وهو مجلس الأمة الكويتي عام 1963 [13] .

مجلس الأمة :

نص دستور دولة الكويت [14] ، على أن نظام الحكم في الكويت ديمقراطي ، السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعاً [15] ، وأن السلطة التشريعية يتولاها الأمير ومجلس الأمة [16] .

ولا يصدر قانون إلا إذا أقره المجلس وصدق عليه الأمير [17] .

وقد تكون المجلس من (50) عضواً منتخباً بطريق الانتخاب السري المباشر ، بالإضافة إلى الوزراء بحكم مناصبهم [18] وقد تمتّع المجلس في ظل هذا الدستور بسلطات حقيقية واسعة ، تمثلت

---

(13) د .عبدالله خليفة الشايجي : انتخابات مجلس الأمة الكويتي السابع : أكتوبر 1992 ـ تحليل ونتائج ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، يناير 1994 ، العدد 19/2 .

(14) صدر في 1962/11/11 ، وفيما يتعلق بظروف وضع الدستور ، فإنه بعد استقلال الكويت في 1961/6/19 ، بدأ استكمال أسس الدولة الحديثة بوضع الدستور ، بصدور مرسوم أميري في 1961/8/26 رقم (12) بانتخاب أعضاء مجلس سمي (المجلس التأسيسي) لإعداد الدستور ، ثم صدّر القانون رقم (1) لسنة 1962 الذي يعد النظام الأساسي للحكم في فترة الانتقال حتى بداية العمل بالدستور في 1963/1/29

راجع : د .علي الباز : الدستور الكويتي ومذكرته التفسيرية : مجلة الحقوق/ جامعة الكويت ، العدد (3) ، السنة 10 ، سبتمبر 1986 ، ص 93 .

(15) المادة 6 من الدستور . (16) المادة 51 من الدستور . (17) المادة 79 من الدستور .

(18) المادة 80 ـ بشرط أن لا يزيدوا على الثلث (المادة 56) ولا يشتركون في التصويت على الثقة بأحدهم (المادة 101) ، ويبرر البعض الأخذ بالأسلوب المختلط في تكوين المجلس ، بأن الاعتبارات الواقعية أملت ضرورة إتاحة الفرصة لأفراد الأسرة الحاكمة للاشتراك في الحكم عن طريق اختيارهم كوزراء ، لاسيما أن الدستور اختار أسلوب المجلس الواحد مما لا يدع لهم فرصة أخرى لإشراكهم في الحكم عن طريق تعيينهم في المجلس الثاني المعيّن . راجع : د .الطبطبائي : المرجع السابق ، ص 181 .

في **الاختصاص التشريعي** : في اقتراح القوانين ، ومناقشة مشروعات القوانين وإقرارها ، إلى جانب سلطة المجلس عند طلب إعادة النظر فيها من قبل رئيس الدولة ، فإذا وافق المجلس بأغلبية خاصة ، صدق عليه رئيس الدولة وأصدره ، وإقرار المراسيم بالقانون [19] . وأما **الاختصاص السياسي** (الرقابة السياسية) ، فتمثل في إبداء ما يراه من ملاحظات على برنامج كل وزارة جديدة [20] ، وله في مواجهة رئيس مجلس الوزراء ، حق السؤال [21] ، وطرح موضوع عام للمناقشة [22] ، وحق تشكيل لجان تحقيق [23] ، وحق الاستجواب [24] ، وحق سحب الثقة من الوزراء فُرادى [25] . وحق الاحتكام إلى رئيس الدولة في كيان الوزارة بأسرها باعتبارها مسؤولة بالتضامن أمام الأمير ، والتزام رأي المجلس الجديد في شأن رئيس مجلس الوزراء إذا جدد تعيينه فظل رئيساً للوزارة بعد الانتخابات وانعقاد المجلس الجديد [26] .

وأما **الاختصاص المالي** ، فتمثل في حق الرقابة على الشؤون المالية من خلال مناقشته لمشروعات القوانين والتصويت عليها ، وتشمل اختصاصات المجلس : الضرائب والقروض والميزانية والحساب الختامي والالتزامات والاحتكارات ووسائل أخرى متفرقة [27] .

وقد مرّ المجلس بمراحل مختلفة من المد والجزر ، منذ عام 1963 ، في المرحلة الأولى ، حُل المجلس سنة 1976 بسبب خلافات داخل المجلس وضغوط خارجية [28] ، وفي المرحلة الثانية عاد المجلس من (81) إلى (86) ، وحُل عام (86) بسبب تعذر التعاون بين الحكومة والمجلس في أعقاب محن وظروف قاسية ، ومؤامرات خارجية ، وأزمة اقتصادية شديدة [29] ، وظلت الحياة البرلمانية معطلة ، حتى ظهر المجلس الوطني .

---

(19) المواد (51, 66, 70, 71, 79, 109) .

(20) المادة 98 من الدستور .

(21) المادة 99 من الدستور .

(22) المادة 112 من الدستور .

(23) المادة 114 من الدستور .

(24) المادة 100 من الدستور .

(25) المادة 101 من الدستور .

(26) المادة 100 من الدستور .

(27) المواد (134, 136, 152, 153, 139, 145, 150, 151, 154, 155, 146,, 149, 143, 85) من الدستور .

(28) د .الشايجي : المرجع السابق ، ص 18 .

(29) صدر الأمر الأميري بحل مجلس الأمة ، ووقف العمل بأحكام المواد 3/56 و107 و174 و181 من الدستور ، على أن يتولى الأمير ومجلس الوزراء ، الاختصاصات المخولة للمجلس ، وذلك بتاريخ 1986/7/3 ، راجع : خطاب أمير دولة الكويت وظروف حل المجلس : مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، يوليو 1986 ، العدد 74 .

المجلس الوطني :

تم إنشاء المجلس الوطني ، بموجب الأمر الأميري ، وجاء في الديباجة :

«امتثالاً لقوله تعالى ﴿وشاورهم في الأمر﴾ وتشرفاً بمكانة من كرمهم الله في كتابه العزيز بقوله ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾ وإيماناً بأن الشورى والمشاركة الشعبية ، هي قيم متأصلة في وجدان شعبنا ، وتجنباً للسلبيات التي عاقت استمرار تجربتها النيابية ، وهددت مصلحة الوطن العليا . . . يُنشأ مجلس يسمى ـ المجلس الوطني» [30] .

وقد وضحت المادة (1) واللائحة الداخلية للمجلس ، اختصاصات المجلس الجديد فيما يأتي[31] :

1- دراسة السلبيات التي حالت دون استمرار التعاون بين السلطتين : التشريعية والتنفيذية ، واقتراح الضوابط التي تكفل المحافظة على وحدة الوطن واستقراره .

2- مناقشة مشروعات القوانين التي تحال إليه من مجلس الوزراء وإبداء الرأي فيها . . . وللمجلس الحق في اقتراح ما يراه من مشروعات القوانين ، ومناقشتها وإحالتها إلى مجلس الوزراء .

3- مراقبة الأجهزة الحكومية ، وذلك بمناقشة الوزراء لاستيضاح الأمور التي تدخل في اختصاصات كل منهم .

4- إبداء الرغبات لمجلس الوزراء في المسائل العامة ، وإذا تعذر الأخذ بها ، بيّن مجلس الوزراء أسباب ذلك .

5- الاطلاع على الحساب الختامي للإدارة المالية للدولة ، ومناقشته وإبداء الرأي بشأنه .

6- الاطلاع على تقارير ديوان المحاسبة لمناقشتها وإبداء الرأي فيها .

7- للمجلس بناء على طلب عشرة من أعضائه ، أن يطلب من رئيس الوزراء استيضاح سياسة الحكومة في أي موضوع من الموضوعات العامة ، وتبادل الرأي فيها ، وله في ذلك ، إبداء الاقتراحات والحلول اللازمة .

8- يحيل مجلس الوزراء مشروع الميزانية السنوية إلى المجلس لمناقشته واقتراح ما يراه بشأنه . أما بالنسبة إلى تشكيل المجلس : فقد نصت المادة (4) على أن يشكل المجلس من (75) عضواً على

---

(30) الأمير الأميري في 1990/4/23 ، انظر : مجلة دراسات الخليج ، العدد 63 ، يوليو 1990 .

(31) صدرت اللائحة الداخلية في 1990/7/21 بمرسوم القانون رقم 66 لسنة 1990 .

أساس انتخاب (50) عضواً بالاقتراع السري العام و(25) عضواً يختارهم الأمير من ذوي الخبرة والكفاءة ، ويكون من بينهم عدد من الوزراء [32] .

المقارنة بين المجلسين في الاختصاصات والتكوين :

1- فيما يتعلق بالاختصاصات ، نلاحظ أن المجلس الجديد مع احتفاظه بالحق التشريعي ، وحق الرقابة المالية ، إلا أنه فيما يتعلق بالرقابة السياسية أصبح لا يملك حق الاستجواب وحق سحب الثقة ، وحق الاحتكام إلى رئيس الدولة في كيان الوزارة بأسرها ، وعلى ذلك فقد تم تضييق اختصاصات المجلس الجديد مقارنة بسابقه .

2- فيما يتعلق بالتكوين ، أصبح من حق الأمير ، تعيين ثلث الأعضاء في المجلس الجديد ولو لم يكن من الوزراء بحكم مناصبهم .

عودة مجلس الأمة :

أعلنت الحكومة الكويتية في المؤتمر الشعبي الذي عقد بمدينة جدة ـ في الفترة 13-15 أكتوبر 1990 ـ قبل تحرير الكويت ، أنها ستقوم بتعزيز الديمقراطية وتعميق المشاركة الشعبية في ظل دستور 1962 وذلك بعد التحرير [33] .

وفي 1991/6/2 صدر الأمر الأميري بإجراء انتخابات مجلس الأمة ، وتأجل حتى أكتوبر 1992 حيث تمت انتخابات مجلس الأمة الجديد ، وعادت الحياة الديمقراطية إلى الكويت ، وكان من نتائج هذه الانتخابات التي تمت بعد تحرير الكويت ، فوز 39 عضواً في المعارضة من أصل (50) عضواً منتخباً [34] .

---

(32) الجريدة الرسمية 1990/4/23 ، ملحق العدد 1872 ، السنة 36 .

(33) كما جاء في كلمة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح راجع : تقرير عن المؤتمر الشعبي الكويتي : عزالدين المؤيد ، مجلة التعاون العدد 20 السنة 5 ديسمبر 1990 .

(34) د .الشايجي : المرجع السابق ، ص 51 .

قطر

التجربة الشورية في قطر

تبدأ تجربة الشورى في قطر بأول مجلس للشورى سنة 1964 ، بموجب القانون رقم (6) لسنة 1964 الصادر في 1964/5/6 . وتكوّن من الحاكم رئيساً ، ونائب الحاكم نائباً له ، وعضوية (15) من الأسرة الحاكمة . وكان المجلس مختصاً بمناقشة السياسة العامة للدولة ، وتقديم التوصيات اللازمة ، والنظر في شؤون الأسرة الحاكمة ، وكانت التوصيات تصدر بالأغلبية المطلقة ، ولكن هذا المجلس لم يباشر اختصاصه منذ إنشائه لأسباب غير معروفة [35] .

وتمثلت التجربة الثانية في تكوين مجلس للشورى يتألف من (20) عضواً منتخباً ، إضافة إلى الوزراء على أساس تقسيم قطر إلى (10) دوائر انتخابية ، تنتخب كل دائرة (4) أعضاء ، يختار الحاكم من بينهم اثنين [36] ، وللحاكم أن يعين عدداً من الأعضاء لا يتجاوز ثلاثة [37] .

وجاء في المذكرة التفسيرية أن هذا المجلس أول مجلس تمثيلي في قطر ، وقد رُئي منحه الاختصاصات الآتية [38] :

1- مناقشة مشروعات القوانين التي يقترحها مجلس الوزراء ، قبل رفعها للحاكم للتصديق عليها وإصدارها .

2- مناقشة السياسة العامة في النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والإدارية التي يعرضها عليه رئيس مجلس الوزراء .

3- مناقشة مشروع ميزانية المشروعات العامة .

4- تقديم التوصيات عن المسائل المشار إليها في الفقرات السابقة .

5- طلب البيانات عن أية ناحية من نواحي المنصوص عليها في الفقرات السابقة ، من رئيس

---

(35) قصي عثمان العبادلة : مجلس الشورى في قطر ، 1981 ، ص 18-20 . د .يوسف عبيدان : المؤسسات السياسية في قطر 1979 ، ص 136 .

(36) راجع : الفصل الرابع من النظام الأساسي المؤقت الصادر في 1970/4/2 ، المواد 43-71 ، مجموعة قوانين قطر ، 1961 - 1985 ، وزارة العدل ، ص 8 المجلد (1) .

(37) على أساس أن هذا التعيين يضمن تطعيم المجلس بالكفاءات التي قد لا تجد طريقها إلى المجلس عن طريق الانتخابات العامة : راجع المذكرة التفسيرية في مجموعة قوانين قطر 1/11 .

(38) مجموعة قوانين قطر 1/8 .

مجلس الوزراء بالنسبة إلى المسائل المتصلة بالسياسة العامة ، ومن الوزير بالنسبة إلى المسائل التي تدخل في اختصاصه .

ولكن هذا المجلس لم يظهر إلى حيز الوجود ولم ير النور ، كسابقه نتيجة ازدواجية السلطة ، وتعثر المحاولات المبذولة ، وظل النص معطلاً حتى قيام الحركة التصحيحية 1972/2/22 (39) .

وكانت التجربة الثالثة ، متمثلة في إنشاء مجلس للشورى (40) ، تألف من عشرين عضواً ، يصدر بتعيينهم أمر أميري ، وقد حددت المادة اختصاصات المجلس ، ثم استبدلت بها (المادة 51) (41) ، فأصبحت الاختصاصات كما وضحتها اللائحة الداخلية للمجلس ما يلي :

أولاً : مناقشة ما يلي :

1- السياسة العامة للدولة في النواحي السياسية والاقتصادية والإدارية التي تعرضها عليه الحكومة (42) .

2- شؤون الدولة في المجالات الاجتماعية والثقافية (43) .

3- مشروعات القوانين التي يقترحها مجلس الوزراء ، ويعرضها على مجلس الشورى قبل رفعها للأمير للتصديق عليها وإصدارها (44) .

4- مشروع ميزانية المشروعات العامة (45) .

ثانياً : طلب البيانات عن أي شأن من الشؤون الداخلة في اختصاصه من مجلس الوزراء بالنسبة إلى المسائل المتصلة بالسياسة العامة للحكومة ، ومن الوزير المختص بالنسبة للمسائل التي تدخل في اختصاص وزارته .

ثالثاً : تقديم التوصيات وإبداء الرغبات فيما يتعلق بالمسائل المشار إليها في الفقرتين السابقتين .

وفي سبيل ممارسة المجلس لاختصاصاته ، فله توجيه الأسئلة إلى الوزراء للاستيضاح عن أمر

---

(39) د .أحمد رشيد ود .يوسف عبيدان : إدارة التنمية في قطر ، 1986 ، ص 49 . مروان محمود علي مصلح : مجلس الشورى في قطر على ضوء مبادئ الشورى في الإسلام ، رسالة ماجستير ، 1995 ، ص 26 .

(40) راجع المواد (40-64) من النظام الأساسي المؤقت المعدل الصادر في 1972/4/19 ، مجموعة القوانين : المجلد الأول ، ص 16 .

(41) بموجب القرار الأميري رقم (11) لسنة 1975 : مجموعة القوانين : 1/27 .

(42) العرض هنا اختياري لا وجوبي .

(43) سواء كانت هذه الشؤون معروضة من قبل الحكومة أم تصدى لها المجلس من تلقاء نفسه من خلال طلبات المناقشة العامة أو الاقتراحات برغبة من قبل الأعضاء .

والمقصود بالشؤون الاجتماعية والثقافية كل ما لا يدخل في إطار السياسة العامة للدولة المبينة في الفقرة (1) .

(44) العرض هنا وجوبي . (45) العرض هنا وجوبي .

معين يدخل في اختصاص إحدى الوزارات [46] .

المقارنة بين المجلسين في الاختصاصات والتكوين وذلك من ناحيتين :

الأولى : فيما يتعلق بالاختصاصات : فقد تم توسيعها في المعدل عن سابقه ، ويبرر البعض هذا الأمر ، بأنه يهدف إلى زيادة مساهماته في بناء وتطوير الدولة والاستماع إلى رأيه على أوسع نطاق ، بما يتناسب وتلك المرحلة ، وليسهم - باعتباره هيئة تمثيلية تضم نخبة من أهل الرأي والكفاية - برأيه في صنع القرار القطري [47] .

الثانية : فيما يتعلق بالتكوين : استبدل بالانتخاب ، التعيين في المعدل ، ويبرر بعض الباحثين ذلك ، بأنه الأكثر ملاءمة ، نظراً إلى حداثة الدولة بالاستقلال وبالنظم الدستورية ، ومحدودية الشعب مما يمكن أولي الأمر من معرفة الغالبية من رجالات البلد معرفة شخصية [48] ، ويضيف آخرون ، بأنه أسلوب مؤقت ، مراعى فيه سياسة التدرج الملائم لطبيعة العادات والتقاليد ، وسيتم تطويره لاحقاً عند إعداد الدستور الدائم [49] . بل رأى آخرون بأنه الأسلوب الأصلح في ذلك الوقت [50] .

ولكن مهما كانت التبريرات ، فالملاحظ أن المادة (25) من النظام المعدّل ، نصت على أنه عند انتهاء مدة المجلس المحددة بسنة ميلادية ، يتم تشكيل مجلس بالانتخاب العام السري المباشر ، طبقاً للقانون المنظم للانتخاب . . . ورغم أن مدة المجلس تم تمديدها بقرارات أميرية متتالية [51] ، إلا أن المادة استمرت معلقة ، وقانون الانتخاب لم ير النور ، وذلك لأسباب غير معروفة .

وقد أعلن أمير دولة قطر في افتتاح دور الانعقاد العادي السابع والعشرين [52] ، عن تشكيل لجنة لوضع الدستور الدائم ، ويكون من بنوده الأساسية ، تشكيل مجلس منتخب عن طريق الاقتراع الشعبي المباشر .

---

(46) بناء على المادة (2/51) من النظام الأساسي والمادة (63/أ) من لائحة المجلس ويقصد بالسؤال : (استفهام العضو عن أمر يجهله أو عن واقعة وصلت إلى علمه للتحقق من حصولها أو عدمه) . وتختلف الأسئلة عن طلبات المناقشة العامة ، ففي حالة توجيه الأسئلة فإنها تكون من عضو واحد لوزير واحد ، كما يكون لموجه السؤال وحده حق التعقيب دون غيره على الإجابة ولمرة واحدة ، أما طلبات المناقشة العامة ، فتقدم بناء على طلب (5) أعضاء على الأقل وبموافقة المجلس ويجوز لجميع الأعضاء الاشتراك فيها (مروان محمود علي مصلح ، المرجع السابق ، ص 71) .

(47) قصي العبادلة : المرجع السابق ، ص 31 . (48) قصي العبادلة : المرجع السابق ، ص 24 .

(49) مروان مصلح : المرجع السابق ، ص 37 . (50) د .يوسف عبيدان : المرجع السابق : ص 5 .

(51) صدر القرار الأميري رقم (1) لسنة 73 بالتمديد الأول لمدة 3 سنوات ، ثم القرار الأميري (7) لسنة 75 لمدة (6) سنوات ، ثم القرار الأميري (5) لسنة 78 بالتمديد لمدة 4 سنوات .

(52) في 1998/11/16 (الوطن القطرية 1998/11/17) .

دولة الإمارات العربية المتحدة
التجربة الشورية في دولة الإمارات العربية المتحدة

المجلس الوطني الاستشاري :

صدر قانون المجلس الاستشاري الوطني [53] ـ لإمارة أبوظبي ـ في 1971/7/1 ونصت المادة الأولى على تشكيل مجلس استشاري وطني ، يعين الحاكم ومجلس الوزراء على أداء مهامهما ، من وجوه البلاد وأعيانها ، ومن ذوي الرأي والمكانة فيها ، وممن أدوا للبلاد خدمات مرموقة ، من مواطني أبوظبي ، ومواطني إمارات الخليج العربية الأصليين . ونصت المادة الثانية على أن لا يزيد عدد أعضاء المجلس على (50) عضواً ، يختارهم الحاكم . وفيما يتعلق بالاختصاصات ، فقد بينتها المواد (6 ,7 ,8 ,9) والنظام الداخلي [54] فيما يأتي :

1- مناقشة مشروعات القوانين ، وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الوزراء تمهيداً لرفعها إلى الحاكم للتصديق عليها والأمر بإصدارها .

2- يتولى مجلس الوزراء ، إبلاغ المجلس بالمعاهدات والاتفاقات ، مشفوعة بما يناسب من بيان ، وللمجلس إبداء ملاحظات دون اتخاذ قرار بشأن المعاهدة ذاتها [55] .

3- للمجلس أن يناقش أياً من الموضوعات العامة ، المتعلقة بشؤون البلاد بحضور الوزراء المختصين ، وأن يبدي رغباته وتوصياته بصددها إلى الحاكم أو مجلس الوزراء ، ويجيب الوزير المختص على ما يوجه إليه أعضاء المجلس من أسئلة تتعلق بالأمور الداخلة في اختصاصاته ، وذلك بناء على طلب من (5) أعضاء ، ولسائر الأعضاء حق الاشتراك في المناقشة [56] .

4- لكل عضو أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء ، وإلى الوزراء ، أسئلة للاستفسار عن الأمور الداخلة في اختصاصاتهم ، بما في ذلك الاستفهام عن أمر يجهله العضو ، والتحقق من حصول واقعة ، ولا يجوز أن يوجه السؤال إلا من عضو واحد ، ويكون توجيهه إلى رئيس مجلس الوزراء ، أو إلى وزير واحد . ويجيب رئيس مجلس الوزراء أو الوزير المختص على السؤال ، ولمقدم السؤال ،

---

(53) نشر في الجريدة الرسمية العدد (1) في 1972/4/15 : (موسوعة التشريعات العربية) .
(54) الصادر بالمرسوم الأميري رقم 39 لسنة 1972 في 1972/9/10 (موسوعة التشريعات العربية) .
(55) المادة 75 من اللائحة .
(56) المادة 76 من اللائحة .

دون غيره ، حق التعقيب لمرة واحدة [57] .

5- يحيل رئيس المجلس ، العرائض والشكاوى التي تقدم إلى المجلس إلى اللجنة المختصة وللمجلس أن يطلب من الجهات المختصة ، تقديم الإيضاحات الخاصة بها [58] .

والملاحظ أن هذا المجلس هو أول مجلس من نوعه في إمارات ساحل عُمان إذا ما استثنينا ذلك المجلس الذي تكون في دبي عام 1938 [59] .

المجلس الوطني الاتحادي :

تشكل المجلس الوطني الاتحادي بموجب الدستور الاتحادي [60] الصادر في 1971/7/18 من (40) عضواً [61] ، وتوزعت مقاعد المجلس على الإمارات الأعضاء كالآتي :

أبوظبي (8) مقاعد ، دبي (8) مقاعد ، رأس الخيمة (6) مقاعد ، الشارقة (6) مقاعد ، عجمان (4) مقاعد ، أم القوين (4) مقاعد ، الفجيرة (4) مقاعد . وعلى أن يترك لكل إمارة تحديد طريقة اختيار المواطنين الذين يمثلونها في المجلس .

اختصاصات المجلس [62] :

1- مناقشة مشروعات القوانين الاتحادية بما في ذلك مشروعات القوانين المالية المعروضة على المجلس والمقدمة من مجلس الوزراء قبل رفعها إلى رئيس الاتحاد لعرضها على المجلس الأعلى للتصديق عليها ، وللمجلس أن يوافق عليها أو يعدلها أو يرفضها ، وإذا أدخل المجلس تعديلاً على المشروع لم يكن مقبولاً لدى رئيس الاتحاد أو المجلس الأعلى ، فإن لهما إعادته إلى المجلس الوطني ، فإذا أجرى المجلس أي تعديل أو رفض المشروع ، كان للرئيس إصداره بعد مصادقة المجلس الأعلى .

---

(57) المواد 79 ,82 ,83 من اللائحة .

(58) المادة 92 من اللائحة .

(59) د .الطبطبائي ، المرجع السابق ، ص 152 .

(60) دساتير العالم العربي : إعداد : جواد ناصر الأربش ، الكويت 1972 ، ص 273 .

(61) كان النص الأصلي 34 عضواً ، فأصبح 40 بانضمام رأس الخيمة ، بموجب التعديل الدستوري رقم 1 لسنة 1972 وقرار المجلس الأعلى رقم 3 لسنة 1972 (د .عادل الطبطبائي : النظام الاتحادي في الإمارات العربية المتحدة . رسالة دكتواره ، 1978 القاهرة ، ص 511) .

(62) الدستور الاتحادي : المواد (89 ,90 ,91 ,92 ,93 ,110 ,113) والمرسوم الاتحادي رقم 97 لسنة 1977 باللائحة الداخلية للمجلس ، المواد (84 ,96 ,97 ,103 ,106 ,116) .

2- تتولى الحكومة إبلاغ المجلس بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية ، وللمجلس إبداء الملاحظات دون اتخاذ قرار بشأنها .

3- ينظر المجلس مشروع قانون الميزانية العامة السنوية للاتحاد ، وفي مشروع قانون الحساب الختامي ، وللمجلس المناقشة وإبداء الملاحظات قبل رفع المشروع إلى المجلس الأعلى مصحوباً بالملاحظات لإقراره .

4- يجوز بناء على طلب موقع من خمسة أعضاء ، طرح موضوع عام متعلق بشؤون الاتحاد على المجلس للمناقشة لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه ولسائر الأعضاء حق الاشتراك في المناقشة وللمجلس أن يصدر توصياته بشأنه .

5- لكل عضو أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء أسئلة للاستفسار عن الأمور الداخلة في اختصاصاتهم ، ولا يجوز أن يوجه السؤال إلا من عضو واحد ويكون توجيهه إلى رئيس مجلس الوزراء أو إلى وزير واحد .

6- الشكاوى التي تقدم للمجلس ، لرئيس المجلس أن يطلب من رئيس الوزراء أو من الوزراء المختصين تقديم البيانات والإيضاحات بشأنها .

7- أما بالنسبة للمراسيم بقانون ، فلرئيس الاتحاد ومجلس الوزراء مجتمعين ، إصدار ما يلزم منها وذلك في الأحوال التي لا تتحمل التأخير ، ويجب عرضها على المجلس الأعلى خلال أسبوع للنظر في إقرارها أو إلغائها ، فإذا أقرها تؤيد ، ويُخطر المجلس الوطني الاتحادي بها في أول اجتماع له .

ملاحظة :

الملاحظ أن الدستور لم يحدد طريقة معينة لاختيار الأعضاء ، وترك لكل إمارة الاختيار وفقاً لظروفها وأوضاعها ، ولذلك يجوز أن تختار إحدى الإمارات ، أسلوب الانتخاب ، بينما ترى أخرى ، أسلوب التعيين ، أو الجمع ، ولكن الذي حصل فعلاً أن جميع الإمارات ، اختارت أسلوب التعيين ، وذلك لتماثل أوضاعها الداخلية من ناحية ، ولتحقيق الانسجام بين الأعضاء من ناحية أخرى [63] .

---

(63) د .الطبطبائي : المرجع السابق ، ص 187 .

عُمان
التجربة الشورية في سلطنة عُمان

تبدأ مسيرة الشورى العُمانية ، بإنشاء (المجلس الاستشاري) سنة 1981 [64] ، وقد حددت المراسيم ، اختصاصات المجلس فيما يأتي :

1- إبداء الرأي فيما تعرضه عليه الحكومة من سياسة عامة في مجال التنمية ، والتوصية بما يرى اتخاذه .

2- إبداء الرأي في القوانين الاقتصادية والاجتماعية النافذة في السلطنة ، والتوصية بما يرى المجلس تطويره منها .

3- اقتراح ما يرى اتخاذه من خطوات وإجراءات حكومية في المجالات الإنمائية التي لم يسبق للحكومة معالجتها .

4- النظر فيما يواجه القطاع الخاص المشتغل في المجالين الاقتصادي والاجتماعي من اختناقات ، والتوصية بوسائل العلاج المناسب .

5- إبداء الرأي في الموضوعات الأخرى التي يرى السلطان ، إحالتها إليه .

وتشكّل المجلس من (45) عضواً ، يمثلون القطاعين الحكومي والأهلي [65] .

مجلس الشورى العماني :

أولاً : الفترة الأولى (1991 - 1994)

ورغبة في توسيع قاعدة الاختيار ، بحيث تشمل تمثيل مختلف ولايات السلطنة ، وبما يحقق المشاركة الفعلية للمواطنين ، صدر المرسوم السلطاني [66] لسنة 1991 ، بإنشاء مجلس جديد ، باسم (مجلس الشورى) ، وتألف من (59) عضواً ، يمثل كل منهم ولاية من ولايات السلطنة ،

(64) بالمرسوم السلطاني رقم 84 لسنة 1981 ، وجاء هذا المجلس كتطور طبيعي (لمجلس الزراعة والأسماك) الذي ضم عدداً من ممثلي الولايات .

(65) عاصم رشوان : قصة الشورى العمانية والتدرج المحسوب ، صحيفة الخليج 2000/9/11 .

(66) المرسوم رقم 94 لسنة 1991 في 1991/11/13 ، النشرة القانونية ، العدد 39 في 1992/3/5 .

ويجري اختيارهم على النحو الآتي [67] :

1- تقوم كل ولاية بترشيح ثلاثة من أبنائها ، ويتم الترشيح عن طريق لجنة ، تضم وجهاء الولاية ، وذوي الرأي والخبرة فيها .

2- يتم اختيار واحد من بين المرشحين الثلاثة للولاية ، لعضوية المجلس .

3- يصدر بتسمية الأعضاء المختارين ، مرسوم سلطاني .

وفيما يتعلق بالاختصاصات [68] ، فقد تضمنت : مراجعة مشروعات القوانين الاقتصادية والاجتماعية النافذة ، وإبداء الرأي فيما تعرضه عليه الحكومة من سياسات عامة ، وتقديم ما يراه مناسباً في مجال تطوير القوانين الاقتصادية والاجتماعية النافذة ، والمشاركة في الإعداد للخطط التنموية ، إضافة إلى [69] : صلاحية استدعاء الوزراء لسؤالهم وإلقاء بيانات توضح جميع القضايا والسياسات المتعلقة بوزارتهم وما أنجزته هذه الوزارات ، وما ستنفذه من خطط لتحقيق هذه السياسات . ويتم انعقاد اجتماعين سنوياً بين مكتب المجلس والحكومة حيث يقوم الأعضاء بالاستفسار من الحكومة عن الأمور التي تهم الوطن [70] ، ويحيل المجلس إلى لجانه ما يتلقاه من طلبات المواطنين ومقترحاتهم حول المسائل العامة لبحث واستيضاح رأي الحكومة فيها .

ثانياً : الفترة الثانية (1994 - 1997)

وفي سنة 94 تم إدخال تعديل على نظام تكوين المجلس [71] ونص على :

«يتألف مجلس الشورى من ممثلين لولايات السلطنة ، ويجري اختيارهم على :

أ ـ تقوم كل ولاية بترشيح أربعة من أبنائها ، إذا كان عدد سكانها ثلاثين ألف نسمة فأكثر ، يتم اختيار اثنين منهم لعضوية المجلس ، فإذا كان عدد السكان أقل من ذلك ، رشحت الولاية ، اثنين فقط ، يختار أحدهما لعضوية المجلس .

ب ـ يكون الترشيح عن طريق وجهاء الولايات وذوي الرأي فيها . . .» .

---

(67) المادة 92 من المرسوم 91/94 .

(68) المادة 9 من المرسوم 91/94 .

(69) المواد (10, 11, 12, 13) .

(70) عاصم رشوان : المرجع السابق .

(71) المرسوم السلطاني رقم 94/74 بتعديل أحكام المرسوم السلطاني بإنشاء مجلس الشورى ، الجريدة الرسمية 1994/8/1 ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، أكتوبر 1994 ، العدد 75 .

وبمقارنة الترشيحات للفترة الثانية (94 - 97) بالفترة الأولى (91 - 94) للمجلس يتضح [72] الآتي :

1- زيادة عدد ممثلي الولايات من (59) إلى (80) عضواً .

2- تضييق سلطة الحكومة في اختيارها للأعضاء من بين المرشحين ، وهو ما يقابله بالضرورة توسيع سلطة المواطنين في اختيار ممثليهم .

3- توسيع دائرة المشاركين فيما يمكن تسميته بـ (الهيئة الانتخابية) التي تتكون من مجموعة الشخصيات المدعوة رسمياً لحضور جلسات المرشحين للاختيار في مجلس الشورى .

4- السماح للمرأة ، ولأول مرة في السلطنة ومنطقة الخليج ، بالمشاركة في تسمية المرشحين لعضوية المجلس ، وكذلك حقها في طرح نفسها كمرشحة للعضوية .

أما فيما يتعلق بالاختصاصات التشريعية فلم تتغير .

ثالثاً : الفترة الثالثة (1998 - 2000)

في صيف العام 1997 ، صدرت اللائحة التنفيذية لنظام ترشيحات مجلس الشورى لفترته الثالثة (1998 - 2000) وتميزت هذه الفترة بأن اللائحة ، أطلقت حق المرأة في المشاركة في الانتخاب والترشيح ، بعد أن كانت مقصورة على ست ولايات من بين 59 ولاية . وفي 1997/10/16 أجريت عملية الترشيحات التي شملت 59 ولاية لاختيار 164 من بين 736 مترشحاً منهم 27 امرأة ، وكان من أبرز النتائج إخفاق المرشحات ماعدا امرأتين فازتا بالعضوية .

رابعاً : الفترة الرابعة (2000 - 2003)

وتميزت هذه الفترة بما يأتي [73] :

1- زيادة عدد المشاركين في عملية الترشيحات (الناخبين) إلى 175 مواطن ومواطنة وهو العدد الذي يشكل 25% من بين العمانيين الذين تبلغ أعمارهم 21 عاماً فما فوق .

2- زيادة نسبة مشاركة المرأة حوالي 3 أمثال المعدل السابق أي بنسبة 30% من إجمالي تعداد المواطنين المدعوين للتصويت .

---

(72) عاصم رشوان : الخليج 2000/9/12 .

(73) عاصم رشوان : الخليج 2000/9/14 .

3- إلغاء التدخل الحكومي تماماً فيما كان يسمى (تسمية) أعضاء مجلس الشورى من بين الفائزين بالمواقع الأربعة المتقدمة (أعلى الأصوات) في الولايات التي يزيد سكانها على 30 ألف مواطن ، والمطلوب تمثيلها بعضوين ، ومن بين الفائزين (الاثنين) في الولايات التي يقل سكانها عن 30 ألف والمطلوب تمثيلها بعضو واحد ، حيث كان ممكناً ـ لاعتبارات حكومية ـ تقديم الحاصل على أقل الأصوات في قائمة الفائزين الأربعة أو الاثنين .

مجلس الدولة [74] :

في 1997/12/16 صدر المرسوم السلطاني ، بتشكيل مجلس جديد ، أطلق عليه اسم (مجلس الدولة) ويضم (41) عضواً ، من بينهم أربع نساء ، ويشكل مع مجلس الشورى (مجلس عمان) ، وقد أوضح المرسوم أن مجلس الدولة سيعقد اجتماعات مشتركة مع مجلس الشورى من أجل بحث مسائل معينة يحددها السلطان ، عندما يدعو إلى بحثها ، ولا يجوز بحث أي مسائل أخرى [75] .

ومجلس الدولة هو مجلس أعيان ، يُعين أعضاؤه من بين ذوي الخبرات من أهل العلم والاختصاص ، بهدف تعميق الممارسة السياسية ومشاركة المواطنين بالرأي في قضايا بلادهم [76] .

(74) نص النظام الأساسي الذي أصدره السلطان قابوس في 1996/11/6 في المادة 58 من الباب الخامس على اعتماد نظام المجلسين (الخليج 2000/9/14) .
(75) صحيفة الخليج : 1997/12/18 .
(76) الحياة : 1997/12/17 .

البحرين
التجربة الديمقراطية والشورية في البحرين

المجلس الوطني :

أصدر أمير البحرين في 1972/6/20 مرسوماً بالدعوة إلى انتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية لوضع مشروع الدستور ، وكانت تتكون من :

1- (22) عضواً ينتخبون بالاقتراع العام .

2- (10) أعضاء يعينون بمرسوم .

3- الوزراء بحكم مناصبهم .

وحدد المرسوم ، مهلة (4) أشهر يتقدم خلالها مجلس الوزراء بمشروع الدستور إلى الجمعية ، على أن تنتهي الجمعية من مناقشتها له وإقرارها خلال (6) أشهر .

وفي 1972/12/1 صدر قانون انتخاب أعضاء المجلس التأسيسي .

عقد المجلس 45 اجتماعاً في الفترة 1972/12/16 إلى 1973/6/9 ووافق على مشروع رفع إلى الأمير الذي صدق عليه في 1973/12/6 .

وفي 1973/7/10 صدر قانون انتخابات المجلس الوطني رقم (10) لسنة 1973 لانتخاب (30) عضواً ، يمثلون البحرين [77] ، وصدرت اللائحة الداخلية للمجلس في 1974/7/6 [78] ، ونص الدستور على أن نظام الحكم في البحرين ، ديمقراطي ، السيادة فيه للشعب مصدر السلطات جميعاً ، وللمواطنين حق المشاركة في الشؤون العامة ، والتمتع بالحقوق السياسية [79] .

واعتمد أسلوب إشراك الشعب في الحكم عن طريق انتخاب ممثليه الذين يتولون السلطة التشريعية عن طريق الانتخاب العام السري المباشر [80] .

---

(77) د .الطبطبائي : المرجع السابق ، ص 165 .
د .الباز : المرجع السابق ، ص 107 .
(78) قانون رقم 4 لسنة 1974 : موسوعة التشريعات العربية .
(79) المادة الأولى .
(80) المادة 43 .

تكون المجلس من 30 عضواً منتخباً ـ ويرفع هذا العدد إلى (40) عضواً ، ابتداء من انتخابات الفصل التشريعي الثاني ـ بالإضافة إلى الوزراء بحكم مناصبهم ، ولا يزيد عدد الوزراء عن (14) وزيراً [81] .

وأما بالنسبة إلى الاختصاصات التشريعية والسياسية والمالية ، فقد اختص المجلس بسلطات واسعة وفعالة ، ففي **الجانب التشريعي** : له حق اقتراح القوانين ومناقشة مشروعات القوانين وإقرارها ، إلى جانب سلطة المجلس تجاه مشروعات القوانين التي يعترض عليها الأمير ، فإذا أقرها بأغلبية الأعضاء ، صدق عليها ، وكذلك إقرار المراسيم بقوانين ، فإما أن يقبلها ككل أو يرفضها ككل [82] .

وفي **الجانب السياسي** : له حق السؤال ، وطرح موضوع عام للمناقشة ، وحق تشكيل لجان تحقيق برلمانية ، وتقديم الاستجواب ، وطرح الثقة بأحد الوزراء ، فإما بتعيين وزارة جديدة أو بحل المجلس ، فإن حل المجلس وتجددت تولية رئيس مجلس الوزراء السابق ، ولكن المجلس قرر عدم التعاون معه ، اعتبر معزولاً [83] .

وفي **الجانب المالي** : له حق الرقابة على الشؤون المالية من خلال مناقشة مشروعات القوانين والتصويت عليها (الضرائب ، القروض ، الالتزامات والاحتكارات والميزانية والحساب الختامي) إضافة إلى حقه في اقتراح القوانين المالية [84] .

ويتضح من ذلك التماثل في الأحكام الدستورية بين كل من الدستور الكويتي والدستور البحريني في شأن تكوين واختصاصات المجلس التشريعي إلى حد كبير [85] .

ولكن هذا المجلس الذي يشاكل في التكوين والاختصاص مجلس الأمة الكويتي ، لم يستمر طويلاً [86] ، إذ صدر مرسوم أميري بحل المجلس الوطني [87] ، وأمر أميري بتأجيل انتخابات

---

(81) المادتان 43 و33ج .

(82) المواد (71 ,35 ,38) من الدستور و(97) من اللائحة .

(83) المواد (66 ,71 ,74 ,67 ,68) من اللائحة .

(84) المواد (88 ,89 ,98 ,90 ,92 ,93 ,96 ,94 ,88 ,99 ,100) من الدستور .

(85) د .الباز : المرجع السابق ص 107 .

(86) يقول د .خلدون النقيب (جرّبت البحرين فكرة مشابهة لمجلس الأمة الكويتي ، ولكن هذه التجربة لم تعمر أكثر من عامين (73-75) ودفنت في مهدها ، ولم تجر إعادة التجربة منذ ذلك الحين) .

(87) المرسوم رقم 14 لسنة 1975 في 1975/9/26 ، مجلة دراسات الخليج العدد 1/40 أكتوبر 75 .

المجلس الوطني سنة 1975 [88] ، وتولي الأمير ومجلس الوزراء صلاحيات السلطة التشريعية .

وقد بررت وجهة النظر الرسمية حول المجلس بأمور ، من أبرزها [89] :

1- انعدام التعاون وأجواء التفاهم بين السلطتين ، إذ تحولت جلسات المجلس إلى ساحة مواجهة بين الأعضاء والحكومة .

2- أن هناك فئات داخل المجلس ، أرادت فرض (إيديولوجيات) غريبة على تفكير الشعب البحريني ، وهي ترف فكري لا ينسجم مع طبيعة هذا الشعب الذي يحتاج إلى حلول ناجحة لمشاكله اليومية ، فالبعض سمح لنفسه أن يكون رسلاً لدول أخرى ينادون بالديمقراطية التي هي للتصدير وغير مطبقة عندها ، بهدف سيطرتها على هؤلاء المثقفين حتى تكون دولهم تحت سيطرة ونفوذ تلك الجهات .

4- كان الخطأ الذي واجهته ديمقراطية البحرين أنها كانت مستوردة ولم تكن نابعة من تقاليدها وعاداتها ، فديمقراطية الغرب غير صالحة للبحرين .

بهذه المبررات التي ذكرتها الحكومة ، حُل المجلس النيابي ، وفقدت البحرين تجربتها الديمقراطية الوليدة .

مجلس الشورى :

صدر أمر أميري [90] في سنة 1992 ، بإنشاء مجلس يسمى (مجلس الشورى) وجاء في الديباجة : «إيماناً منا بمبدأ الشورى الذي أرسته أحكام الشريعة الإسلامية الغراء ، والذي ينير الطريق إلى الحق والصواب ، وإيماناً منا ، بأن شعبنا قادر ـ بإذن الله ـ بتراثه الحضاري على أن يتدبر الآراء ويوصي بأرجحها ، ويشير بأفضلها ، وأن يعاون الحكومة بالرأي والمشورة ، ليكون خير معين على تحقيق آمالنا وبلوغ أهدافنا» .

اختصاصات المجلس :

ويختص المجلس بإبداء الرأي والمشورة في الأمور الآتية [91] :

---

(88) الأمر الأميري رقم 4 لسنة 1975 ، في 1975/9/26 ، مجلة دراسات الخليج ، العدد 1/40 أكتوبر 1975 .

(89) راجع د .الطبطبائي : المرجع السابق ، ص 356 .

(90) رقم 9 لسنة 1992 بتاريخ 1992/12/20 ونشر بالجريدة الرسمية ، العدد 2039 في 1992/12/23 (النشرة القانونية) .

(91) المادة 2 من الأمر الأميري .

1- مشروعات القوانين التي يتقدم بها مجلس الوزراء قبل رفعها إلى الأمير للتصديق والإصدار .

2- السياسة العامة للدولة التي يعرضها عليه مجلس الوزراء من النواحي السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية أو الإدارية .

3- الأمور المتعلقة بالخدمات والمرافق العامة وسبل تطويرها وتحسين أدائها .

4- وسائل تنمية القطاع الاقتصادي وسبل تطويرها ، وعلاج ما قد يعرقل مسيرته من معوقات .

5- أية أمور أخرى يرى مجلس الوزراء أخذ رأي المجلس بشأنها .

وللمجلس - بناء على اقتراح عشرة من أعضائه - أن يتقدم إلى مجلس الوزراء باقتراح مشروعات قوانين أو رغبات تتعلق بما يدخل في اختصاصه [92] ، ويصدر المجلس بعد مناقشة ما يعرض عليه ، توصيات يعبر فيها عن رأيه - إلى مجلس الوزراء ليتخذ ما يراه بشأنها [93] .

التكوين :

وقد تكوّن المجلس من (30) عضواً ، من ذوي المكانة ومن أهل الرأي والمشورة ، يعينهم الأمير [94] .

تعديلات عام 1996 :

صدر أمر أميري [95] لسنة 1996 ، بتعديل بعض أحكام مجلس الشورى ، ومن أبرز التعديلات ما يأتي :

1- **فيما يتعلق بالاختصاصات** ، أصبح من حق المجلس من تلقاء نفسه ، إبداء الرأي والمشورة في المجالات الاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية بعد أن كانت متوقفة على موافقة مجلس الوزراء في العرض ، كما أصبح من حق كل عضو أن يتقدم باقتراح لمناقشة أي أمر من الأمور التي تدخل في اختصاص المجلس ، بعد أن كان هذا الحق مقصوراً على اقتراح عشرة من الأعضاء .

2- **بالنسبة إلى التكوين** ، تم زيادة عدد الأعضاء إلى (40) عضواً .

---

(92) المادة 3 .

(93) المادة 4 .

(94) المادة 5 .

(95) رقم 12 لسنة 1996 ، ونشر بالجريدة الرسمية في العدد 2233 في 1996/9/11 .

تعديل سنة 2000 :

نشرت الصحف الخليجية مؤخراً نبأ إصدار أمير البحرين أمراً بتعيين (40) عضواً في مجلس الشورى الجديد ـ في الدورة التاسعة ـ منهم (21) عضواً من القدامى ، و(19) عضواً جديداً ، بينهم (5) سيدات ، ويأتي هذا التمثيل للعنصر النسائي ، خطوة ، وصفها المراقبون ، بأن البحرين ثاني دولة خليجية بعد عُمان ـ تسمح بتمثيل العنصر النسائي في مجلسها التشريعي [96] .

نظام المجلسين : (مجلس نيابي منتخب/ مجلس شورى معين) :

أعلن أمير البحرين ، اعتماد نظام المجلسين ، بحيث يصبح للبحرين مجلسان :

مجلس نيابي منتخب انتخاباً حراً ومباشراً ، يتولى المهام التشريعية ، إلى جانب مجلس الشورى الذي يضم أصحاب الخبرة والاختصاص للاستعانة بآرائهم فيما تتطلبه الشورى من علم وتجربة [97] .

---

(96) الخليج 2000/10/1 .

(97) من خطاب أمير البحرين بمناسبة العيد الوطني (الحياة 2000/12/16) .

المملكة العربية السعودية
التجربة الشورية السعودية

مجلس الشورى السعودي :

أنشئ مجلس الشورى السعودي بالأمر الملكي [98] ، في 1412 هـ الموافق 1992 ، وجاء في الديباجة :

«عملاً بقوله تعالى ﴿وشاورهم في الأمر﴾ وقوله تعالى ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾ واقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم ، في مشاورة أصحابه ، وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة ، أمرنا بما هو آتٍ :

أولاً : إصدار نظام مجلس الشورى .

ثانياً : يحل هذا النظام محل مجلس الشورى الصادر في عام 1347 هـ [99] » .

---

(98) صدر في 1412/8/27 برقم أ/ 91 مارس 1992 (الشرق القطرية 1993/6/22) .

(99) جاء في كلمة خادم الحرمين الشريفين ، الملك فهد بن عبدالعزيز ، بمناسبة صدور نظام مجلس الشورى والأنظمة الجديدة لنظام الحكم السعودي الجديد ، أن هذه الأنظمة الثلاثة : النظام الأساسي ونظام مجلس الشورى ونظام المناطق ، إنما هي توثيق لشيء قائم ، وأن البلاد شهدت قيام مجلس الشورى منذ وقت طويل ، وخلال هذه المدة ، استمرت الشورى في البلاد بصيغ متعددة ومتنوعة ، فقد دأب حكام المملكة على استشارة العلماء وأهل الرأي كلما دعت الحاجة إلى ذلك ، والنظام الجديد لمجلس الشورى ، إنما هو تطوير وتجديد لما هو قائم . انظر : مجلة دراسات الخليج ، العدد 65 ، إبريل 1992 ، ومجلس الشورى المشار إليه في كلمة خادم الحرمين ، هو المجلس الذي صدر بالأمر الملكي في 1347/1/22 ، وتكوّن من : النائب العام ونائب عنه دائم من قبل جلالة الملك ، ونائب ينتخبه المجلس بالإضافة إلى (20) عضواً ، وتكون العضوية لمدة سنتين ، وجاء في شروط العضوية : أن لا يقل سنه عن 25 سنة ، وأن يكون من ذوي الخبرة ، ولا يكون محكوماً عليه بما يمس الشرف ولا مفلساً .

أما اختصاصات المجلس : فالحكومة تعرض على المجلس :

1- موازنات دوائر الحكومة والبلدية .
2- الترخيص للشروع في عمل مشاريع اقتصادية وعمرانية .
3- الامتيازات والمشاريع المالية والاقتصادية .
4- نزع الملكية للمنفعة العامة .
5- سن الأنظمة والقوانين .
6- الزيادات التي تضاف إلى موازنات الدوائر .
7- النفقات العارضة لدوائر الحكومة في بحر السنة إذا زادت عن 200 جنيه .
8- قرارات استخدام الموظفين الأجانب . =

التكوين : ويتكون المجلس من رئيس و(60) عضواً ، يختارهم الملك من أهل العلم والخبرة والاختصاص [100] .

الاختصاصات :

يبدي مجلس الشورى الرأي في السياسات العامة للدولة التي تحال إليه من رئيس مجلس الوزراء . . . وله على وجه الخصوص ما يلي [101] .

أ ـ مناقشة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإبداء الرأي نحوها .

ب ـ دراسة الأنظمة واللوائح والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات واقتراح ما يراه بشأنها .

ج ـ تفسير الأنظمة .

د ـ مناقشة التقارير السنوية التي تقدمها الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى واقتراح ما يراه حيالها .

وأعطى الأمر الملكي لكل عشرة أعضاء في المجلس حق اقتراح مشروع نظام جديد أو تعديل نظام نافذ ، وعرضه على رئيس مجلس الوزراء ، وعلى رئيس المجلس رفعه إلى الملك [102] .

ومن حق المجلس تزويده بما لدى الأجهزة الحكومية من وثائق وبيانات يرى المجلس أنها ضرورية

= 9- العقود مع الشركات أو التجار لمشترى أو مبيع لوازم دوائر الحكومة إذا زاد المبلغ عن 200 جنيه .

ـ وللمجلس لفت نظر الحكومة إلى أي خطأ وقع في تطبيق القوانين والأنظمة المعروضة .

ـ وإذا عرضت الحكومة مشروعاً على المجلس ، فرفضه أو عدل فيه تعديلاً لم توافق عليه الحكومة ، فللنائب العام أن يعيده إلى المجلس مع ملاحظات كافية لإقناعه بصواب رأي الحكومة ، وضرورة تغيير قراره ، فإن رفضه المجلس ثانياً ، أو أصرّ على تعديله السابق ، يكون القول الفصل لجلالة الملك المعظم .

ـ وللمجلس حق مراجعة جلالة الملك بواسطة رئيسه ، لأجل التصديق على مشروع قرره المجلس ومضى عليه شهران قبل صدور إرادة الملك بالموافقة عليه .

ـ ويجب أن يُدعى رئيس الدائرة أو من ينوب عنها حينما يبحث المجلس مسألة لها علاقة بدائرته .

ومن الأمور الجديرة بالذكر أن المملكة العربية السعودية عرفت أشكالاً من النظم الانتخابية لمجالس بلدية تمثلت في ترتيب انتخابات البلدية الصادر بتاريخ 1344/5/2 ، الموافق 1925/1/20 حيث يقوم مشايخ الحارات و(4) من معتبريها بانتخاب (26) شخصاً ، عن كل حارة شخصان ، يتم اختيار نصفهم بالقرعة ، ويكون هؤلاء لجنة الانتخاب ، يقوم كل عضو في اللجنة باختيار (13) شخصاً ممن توافرت فيهم الشروط المطلوبة ، يتم فرز (13) اسماً ممن حصلوا على أكثرية الأصوات هؤلاء يكونون المجلس البلدي .

(100) المادة (3) وتم زيادة عدد الأعضاء إلى 90 عضواً في بداية الدورة الثانية للمجلس 1416هـ 1966م .

(101) المادة 15 من الأمر الملكي .

(102) المادة (23) .

لتسهيل سير أعماله [103] .

ومن حق المجلس طلب حضور أي مسؤول حكومي جلساته ، إذا كان المجلس يناقش أموراً تتعلق باختصاصاته ، وله حق النقاش دون التصويت [104] ، وترفع قرارات المجلس إلى رئيس مجلس الوزراء ، فإن اتفقت وجهات نظر المجلسين ، صدرت بعد موافقة الملك عليها ، وإن تباينت وجهات النظر فللملك إقرار ما يراه [105] .

(103) المادة (24) .

(104) المادة (22) .

(105) المادة (17) .

المحور الثالث

تحليل وتقييم

تحليل وتقييم

أخذت معظم دول مجلس التعاون بالمنهج الشوري أسلوباً في تكوين المجالس التشريعية ، واعتمدت الكويت المنهج الديمقراطي .

ولقد مرت على التجارب الخليجية في الشورى والديمقراطية ، فترة كافية تسمح بوقفة للمراجعة والتقييم ، بهدف تطوير هذه المؤسسات وتفعيل تلك الصيغ ، ضماناً لمشاركة سياسة أوسع وأعمق وأكثر عدالة ، لتستوعب جهود جميع أفراد المجتمع ، وتستنفر طاقاتهم في معترك التنمية التي كانت ومازالت تشكل تحدياً مزمناً للمجتمع الخليجي ، وعلى ذلك سنتحدث أولاً عن تقييم التجارب الشورية ثم تقييم التجربة البرلمانية في الكويت .

1 - تقييم تجارب المجالس الشورية الخليجية :

الملاحظ أن هناك سمات مشتركة بين مجالس الشورى الخليجية ، فيما يتعلق بالتكوين والاختصاصات التشريعية والدور الرقابي السياسي والمالي ، نذكرها مع ملاحظاتنا عليها :

أولاً : طريقة التكوين :

تعيين الأعضاء هو الأسلوب السائد في تكوين المجالس الشورية الخليجية : قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية ، وعمان في بداية التأسيس .

ويبرّر بعض الباحثين أسلوب التعيين بأنه الأكثر ملاءمة ، حيث إن هذه الدول ، حديثة العهد بالاستقلال وحديثة العهد بالنظم الدستورية ، فضلاً عن أن الشعب محدود العدد مما يمكن أولي الأمر من معرفة الشخصيات ذات الكفاءة ورجالات البلاد ، ولأنه الأكثر توافقاً مع العادات والتقاليد ، والأوفق بسياسة التدرج ، ولأن عامة الناس تفتقر إلى الخبرة والوعي اللازمين لحسن الاختيار .

ولكن مهما كانت المبررات والأسباب ، فلابد من الأخذ في الاعتبار ما يأتي :

1- إن حق الاختيار حق أصيل للأمة ، والأمة هي المخاطبة ـ أساساً ـ بالواجبات والتكاليف ، ومنها إقامة الدولة واختيار من ينوب عنها في الشأن العام ، وفكرة النيابة ، عميقة الجذور في الفكر والتراث الإسلامي ، فلابد من الرجوع إلى الأمة مباشرة لمعرفة من تختاره وترتضيه ممثلاً

عنها ، والاقتراع العام هو الأسلوب الأمثل في التعبير عن الإرادة العامة للأمة .

2- إن الأسلوب الانتخابي هو الأسلوب السائد في هذا العصر ، وهو المتوافق مع التطورات السياسية المعاصرة ، وقد حقق نتائج إيجابية لدى الدول الآخذة به ، ونحن لا نستطيع أن نعيش بمعزل عما يجري حولنا ، بل مطالبون بأن نأخذ ونستفيد من التجارب النافعة .

3- إن الأسلوب الانتخابي هو الذي يضمن مشاركة أفراد المجتمع وتفاعلهم في الشأن العام ، ويزيد من خبراتهم السياسية وينمي وعيهم بأمورهم العامة ، والشعوب إنما تتعلم عن طريق الممارسة والمشاركة العملية المباشرة .

4- إن أسلوب التعيين ينطلق من فكرة الوصاية على الشعوب باعتبارها غير مؤهلة للاختيار . وهي فكرة تعود بالضرر على تكوين الأمة ومستقبلها ، وفضلاً عن أنه لا سند قانونياً ولا شرعياً لهذه الفكرة ، فإنه قد ثبت في أدبيات التربية السياسية ، أنه خير للجماعات أن تخطىء وتتعلم من أخطائها من أن يفرض عليها رأي ولو كان صائباً .

يقول الشيخ محمد أبو زهرة : «وخير للجماعات أن تخطئ في رأي تبديه وهي حرة من أن تفرض عليها آراء صائبة ، فإن صوابها يكون مقترناً بإرهاق نفسي وضغط للإرادة العامة ، وذلك أشد ضرراً في تكوين الأمم» (106) .

5- وأخيراً ، فإنه مما يُحسب لهذه التجارب المعاصرة اتخاذها أسلوب التعيين أسلوباً مرحلياً مؤقتاً ، مراعاة لتدرج محسوب ينتهي بالاقتراع العام كما انتهت إليه مسيرة الشورى العمانية خلال عشرين عاماً ، وهو ما ستنتهي إليه مسيرة الشورى في كل من قطر والبحرين حسب تأكيد المسؤولين (107) .

---

(106) المجتمع الإنساني في ظل الإسلام ، ص 157 .

(107) صرّح أمير دولة قطر في أكثر من مناسبة بذلك : ومنها حين أعلن عن تشكيل لجنة وضع الدستور الدائم الذين يكون من بنوده الأساسية ، تشكيل مجلس منتخب عن طريق الاقتراع الشعبي الحر والمباشر ، جاء ذلك في خطاب افتتاح دور الانعقاد السابع والعشرين لمجلس الشورى (الوطن 1998/11/17) .
كما أعلن رئيس وزراء البحرين أن بلاده تخطط لجعل مجلس الشورى المعين حالياً مجلساً منتخباً عن طريق التصويت الشعبي ، وذلك خلال السنوات الخمس المقبلة (القبس 2000/5/31) وقد شكلت البحرين اللجنة العليا للميثاق الوطني ، أنيطت بها مسؤولية التمهيد للتجديد السياسي وإعادة صياغة مسؤوليات سلطات الدولة الثلاث لتكون أكثر فاعلية (الشرق الأوسط 2000/1/29) .

ثانياً : الاختصاص التشريعي :

الاختصاصات التشريعية لمجالس الشورى الخليجية محدودة [108] ، إذ يقتصر اختصاصها التشريعي على مناقشة مشروعات القوانين التي تحال عليها من الحكومة وكذلك مناقشة الشؤون الاجتماعية والثقافية ، ويتضح ذلك من خلال الملاحظات الآتية :

1- إن مناقشة السياسة العامة للدولة في المجالات السياسية والاقتصادية والإدارية رهن برغبة الحكومة واختيارها في عرض الأمر على المجلس .

2- دور هذه المجالس في اقتراح القوانين ، أو إدخال تعديلات عليها محدود ، بل إن معظمها لا يملك هذا الحق .

3- القرارات التي تتخذها هذه المجالس توصيات غير ملزمة .

ويبدو أن المشرع الدستوري حين نص على هذه الاختصاصات كان متأثراً بالمفهوم التقليدي القديم للشورى من حيث كونها غير واجبة وغير ملزمة [109] ، وهو مفهوم تم تجاوزه في هذا العصر لعدم فاعليته في ترشيد القرار العام ، وتتطلب التطورات السياسية الحديثة تدعيم الاختصاصات التشريعية لمجالس الشورى بما يضمن توسيع اختصاصاتها ، ليكون من حق المجالس مناقشة السياسة العامة للدولة ، واقتراح القوانين ، وأن تكون لقراراتها الصفة الإلزامية الواجبة ، ضماناً لدور أكثر فاعلية وتأكيداً للدور التشريعي للمجلس كشريك للسلطتين التنفيذية والقضائية ، وهو الاتجاه الأقرب إلى روح الإسلام ومقاصده ، وهو الأمثل بالتوجه الديمقراطي .

ثالثاً : الدور الرقابي السياسي :

الدور الرقابي لمجالس الشورى في دول مجلس التعاون محدود لا يتجاوز حق توجيه السؤال للوزير المختص بقصد استيضاح أمر معين ، وحق إجراء تحقيق في موضوع معين يتعلق بأحد المصالح الحكومية ، دون أن يشمل ذلك بقية صور الرقابة السياسية كحق الاستجواب وطرح الثقة

---

(108) راجع لزيادة التفاصيل : د .الطبطبائي ، المرجع السابق 262 .

(109) هناك خلافية في الفقه الإسلامي في كون الشورى واجبة أو مندوبة : بمعنى هل يجب على ولي الأمر أن يشاور أهل الشورى؟ وأيضاً : هل الشورى ملزمة أو معلمة؟ بمعنى هل يلتزم ولي الأمر رأي أهل الشورى أو ينفرد بالرأي؟ ولكن الفكر السياسي الإسلامي المعاصر يسير في اتجاه أن الشورى واجبة وأنها ملزمة ، وبهذا المفهوم يكاد يقترب من المفهوم الديمقراطي .

راجع في التفصيل : رسالتنا للدكتواره (الشورى وأثرها في الديمقراطية) ، دار الفكر العربي 1980 ، القاهرة .

والمسؤولية الوزارية ، والمأمول أن يتطور هذا الدور ليشمل جميع صور الرقابة السياسية أسوة بالمجالس البرلمانية ، التي تُعد الرقابة السياسية من أهم وظائفها .

رابعاً : الاختصاص المالي (الرقابة المالية)

سلطة مجالس الشورى الخليجية المالية محدودة جداً ، إذ يقتصر بعضها على مناقشة مشاريع الميزانيات للمشروعات العامة دون الميزانية العامة كما في قطر ، ويمتد بعضها الآخر إلى فرض الضرائب والقروض والميزانية والحساب الختامي ، ولكنه يقتصر على المناقشة وإبداء الملاحظات في شكل توصيات غير ملزمة .

ومجالس الشورى إنما تمثل الولاية العامة على المال العام ، ومن حقها الرقابة على أوجه الإنفاق الحكومي وصرف المال العام واستغلال الموارد المالية للدولة ، كما أن من حقها مراقبة أوجه الجباية وفرض الرسوم والضرائب والقروض ، ضماناً لعدم العبث بالمال العام ، والحد من مظاهر التسيب والفساد والمحسوبية واستغلال النفوذ والكسب غير المشروع .

خامساً : تمثيل المرأة :

المرأة نصف المجتمع ولها إسهاماتها في مختلف مجالات التنمية ولكنها غائبة عن مجالس الشورى أو لها تمثيل محدود في بعضها ، وقد يكون مرد ذلك تقاليد وأعرافاً لا ترى أهلية المرأة لهذه المواقع ، أو أفهاماً دينية ترى في عضوية المجالس الشورية ولاية عامة محرمة على النساء ، ويتناسى هؤلاء أن المرأة المسلمة كانت لها إسهاماتها السياسية في صدر الإسلام في الهجرة والبيعة والدعوة والجهاد ، وكانت صفوف النساء منتظمة في المسجد النبوي على امتداد العهد النبوي والراشدي ، فكانت المرأة تحضر دار الشورى العامة ، وتستمع للإمام ـ رئيس الدولة ـ وكان من حقها المناقشة وإبداء الرأي ، ولذلك نرى أحقية المرأة في أن يكون لها تمثيل عادل في المجالس الشورية والبرلمانية باعتباره حقاً طبيعياً ومشروعاً [110] .

---

(110) هناك إرهاصات محمودة في هذا الشأن تمثلت في فوز 4 سيدات في انتخابات مجلس الشورى العُماني وفي تعيين 4 من النساء في مجلس الدولة ، وفي تعيين 5 من السيدات في مجلس الشورى البحريني ، وفي حق المرأة القطرية في الانتخاب والترشيح للمجلس البلدي ، وكما صرّح أمير دولة قطر فإن هذا الحق سيمتد إلى انتخابات مجلس الشورى القادم (الشرق في 1999/7/12) . وفي الإمارات نجد تأكيد رئيس الدولة على حق المرأة الإماراتية في المشاركة السياسية وفي عضوية المجلس الوطني ، وفي السعودية سمح للمرأة حضور مناقشات مجلس الشورى ، وفي تصريح لوزير الداخلية السعودي أن الحكومة ستعطي للمرأة حقوق الرجل نفسها وفقاً للأنظمة (الحياة 2000/4/27) راجع كتابنا : الحقوق السياسية للمرأة ، دار الفكر العربي ، القاهرة 2000 .

2 - تقييم التجربة البرلمانية النيابية في الكويت

مقدمة :

حيث إن الديمقراطية تعني حكم الشعب بنفسه ، فإن اشتراك المواطنين في ممارسة السلطة يعتبر أمراً ضرورياً لتحقيق الديمقراطية ، إلا أن كيفية هذه الممارسة تتخذ صوراً متعددة يمكن حصرها في ثلاث [111] :

1- ديمقراطية مباشرة : إذا مارسها الشعب بنفسه مباشرة .

2- غير مباشرة (نيابية) : إذا اختار الشعب نواباً عنه يباشرون السلطة باسمه .

3- شبه مباشرة : إذا جمع بين الصورتين ومزجهما ، فتكون هناك هيئة نيابية منتخبة من قبل الشعب ، ويشترك الشعب معها في ممارسة بعض الاختصاصات المهمة .

الديمقراطية غير المباشرة (النيابية)

في هذا النظام يختار الشعب من آن لآخر نواباً يتولون الحكم لمدة محدودة باسمه ، ونيابة عنه ، فلا يزاول الشعب سلطاته بنفسه ، بل يقتصر دوره على اختيار نواب عنه ، وتعد بذلك إرادة هؤلاء النواب معبرة عن إرادة الناخبين (الشعب) ، فدور الشعب في هذا النظام مقصور على انتخاب الهيئة النيابية ثم لا يشترك معها في الحكم .

وتختص الهيئة النيابية بالاختصاصات الآتية [112] :

1- اختصاص تشريعي (سن القوانين) .

2- اختصاص مالي (الموافقة على الميزانية) .

3- اختصاص سياسي (مراقبة السلطة التنفيذية) .

صور النظام النيابي :

يتخذ النظام النيابي عدة صور :

1- حكومة الجمعية : وفيها يمارس المجلس النيابي ، السلطتين التشريعية والتنفيذية .

2- النظام الرئاسي : ويقوم على مبدأ الفصل التام بين المجلس النيابي والحكومة ، وتكون الوزارة

---

(111) د .محمود حلمي : المبادئ الدستورية العامة ، دار الفكر العربي 1974 ، ص 301 .

(112) د .محمد كامل ليلة : النظم السياسية ، دار الفكر العربي ، 1971 ، ص 525 .

مسؤولة أمام الرئيس الأعلى لا أمام المجلس .

3- النظام البرلماني : ويقوم على مبدأ الفصل المرن مع التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، وتكون الوزارة مسؤولة أمام المجلس .

ويلاحظ أن الهيئة النيابية قد تكون من مجلس واحد أو مجلسين .

وقد أصبح النظام البرلماني قاعدة للنظام النيابي .

نظام المجلس التشريعي الكويتي :

يأخذ المجلس التشريعي الكويتي بالنظام البرلماني النيابي ، والنظم البرلمانية النيابية تشترك جميعاً في سمات معينة منها :

طريقة التكوين والاختصاصات التشريعية والرقابة السياسية والمالية .

وسنقتصر في هذه الورقة على ذكر أبرزها مع ملاحظاتنا :

أولاً : طريقة التكوين (الانتخاب) :

يعد الانتخاب العام ، جوهر النظام النيابي وأساسه ، ويترتب على ذلك اعتبار المجالس المعينة ، مجالس لا تتمتع بالصفة النيابية ، وتتضح أهمية الانتخاب في النظام الديمقراطي في القول ، بأنه لا قيام للديمقراطية ما لم يكن الانتخاب فيها ، هو الوسيلة لاختيار السلطات ، وأيضاً لأنه الوسيلة الفعالة لحماية الحريات والحقوق ضد استبداد السلطة . على أن الانتخاب قد يكون عاماً ، وقد يكون مقيداً ، والانتخاب العام هو الذي يحقق الديمقراطية ، وهو ما يعرف بمبدأ الاقتراع العام حيث يتقرر فيه إعطاء كل مواطن بلغ سن الرشد السياسي ، صوتاً انتخابياً واحداً بدون شروط تتعلق بالأصل أو الثروة أو الكفاءة أو التعليم أو الجنس . ويكون الانتخاب مباشراً إذا قام الناخبون باختيار النواب بدون واسطة ، ويكون غير مباشر إذا قاموا باختيار مندوبين ، ثم يقوم المندوبون باختيار النواب .

وقد أخذ النظام البرلماني الكويتي بأسلوب الانتخاب العام المباشر إلاأنه راعى الجنس ، فقصره على الذكور دون الإناث .

تقييم الأسلوب الانتخابي :

يواجه الأسلوب الانتخابي ـ سواء في الكويت أو في الدول العربية ـ انتقادات عديدة من أبرزها :

1- التدخلات الإدارية من قبل السلطة بهدف ممارسة الضغوط على الناخبين لمصلحة بعض المرشحين .

2- تأثير العصبيات القبلية والعشائرية والطائفية [113] .

3- تأثير عامل المال في شراء الأصوات (الرشوة الانتخابية) [114] .

4- عدم كفاءة أغلبية الشعب وافتقادها الخبرة والمقدرة الكافية لاختيار الكفاءات .

5- وهو يخص نظام الانتخاب الكويتي ، ويتمثل في : حرمان النساء وهم نصف الأمة من حق الانتخاب لمجلس يفترض فيه أنه يمثل الأمة جميعاً .

وهذه الانتقادات مع التسليم بصحتها إلا أنها من (1-4) موجهة إلى أخطاء التطبيق والممارسة لا النظام ، ويمكن علاج الخلل بعدة وسائل وإجراءات منها :

1- انتشار التعليم والثقافة عبر وسائل الإعلام المختلفة .

2- زيادة وعي الشعب بالممارسات الديمقراطية التي تمثل مدارس واقعية لتعليم الديمقراطية وتعويد الشعب على العمل الديمقراطي ، وكما يقولون : أخطاء الديمقراطية تعالج بمزيد من الديمقراطية .

3- إشراف القضاء على العملية الانتخابية في جميع مراحلها .

4- تقييد الدعايات الانتخابية وتحديد المبالغ التي تدفع للنفقات الانتخابية إلى أقل حد ممكن .

5- تشديد العقوبة على الأعمال المخلة والمنافية لنزاهة الانتخاب .

6- مراعاة الشروط الأخلاقية والنزاهة والاستقامة في المرشحين .

أما الانتقاد الخامس ، فتفرقة غير دستورية ، وغير شرعية ، ولا يمكن تبريرها أو الدفاع عنها ، وفي استمرار هذا التمييز ما قد يمس مصداقية المجلس في تمثيله للأمة .

ثانياً : الاختصاص التشريعي :

---

(113) راجع في تأثير العوامل القبلية والطائفية : د .الطبطبائي : المرجع السابق ص 375 .
قوله «التحول من النظام القبلي إلى نظام الدولة الحديثة لم يقطع جذوره بالمفهوم القبلي ، بل إن الوضع أصبح مزيجاً من استمرار العقلية القبلية في ظل سلطات سياسية وإدارية حديثة» في إشارة إلى د .عبدالمالك التميمي : دراسة في التاريخ الاقتصادية والاجتماعي : مجلة العلوم الاجتماعية ـ الكويت 1981/9/2 .

(114) راجع : الحياة 2000/12/10 (بيع مقاعد البرلمان يثير ضجة في الكويت) حيث شهدت الكويت ضجة واسعة على خلفية اتهامات بشراء أصوات الناخبين .

البرلمان الكويتي ، يتمتع بسلطات حقيقية وكاملة في التشريع ، ابتداء من القوانين وانتهاء باتخاذ القرارات الملزمة .

وقد تعرض البرلمان لخمس أزمات دستورية ، عكّرت صفو العلاقة بين السلطتين ، وتسببت في حل البرلمان عدة مرات [115] .

ومن الانتقادات التي وجهت إلى البرلمان في هذا الشأن ما يأتي :

1- إن المجلس تسبب في تعطيل إصدار القوانين بسبب تغليب المصالح الشخصية للنواب [116] ، مما ترتب عليه الإضرار بمصلحة البلاد ، وتأخير المشروعات الحيوية .

2- ضياع الكثير من وقت المجلس في مناقشات جانبية ، وفي أمور غير ذات أهمية ، وفي التهجم على الوزراء [117] [118] ، بحيث تحول الحوار إلى مساجلات ومشاحنات بين المجلسين ، وكانت مواد القوانين واللوائح أسلحة متبادلة بين الطرفين [119] .

3- إن المجلس كان يناقش بشكل غير مدروس القضايا الخاصة بالسياسة الخارجية ، مما يحرج الحكومة الكويتية في علاقاتها الخارجية [120] .

4- خضوع النواب وتأثرهم بتوجهات السلطة التنفيذية ، بحيث أصبحت مناقشة المجلس للمسائل التشريعية لا تتسم بالجدية والكفاءة ، مما ترتب عليه تمرير مشروعات نظرت إليها المعارضة على أنها مشروعات غير دستورية أو غير محققة للمصالح العامة [121] .

5- في المقابل ، وفي أوقات التوتر والشد والجذب بين المجلس والحكومة ، كان المجلس يتخذ سياسة متشددة تسببت في رفض مشروعات محققة للمصالح العامة ، أو داعمة للحريات العامة [122] .

وهذه الانتقادات إذا أمكن الإجابة عن بعضها [123] ، فإن البعض الآخر متعلق بالتربية

---

(115) الأزمات الخمس : (1964, 1965, 1967, 1975, 1976, 1986) .

(116) د .الرميحي : الجذور الاجتماعية ، ص 31 .

(117) ، (118) من الأسباب التي ذكرتها الحكومة في حل المجلس 1976 (د .الطبطبائي :(339) .

(119) من خطاب أمير الكويت 1986/7/3 إثر إعلان حل المجلس (مجلة دراسات الخليج ، يوليو 1986) .

(120) د .الطبطبائي : المرجع السابق ، ص 346 .

(121) مثل مشروع قانون الأندية وجمعيات النفع العام الذي رأت فيه المعارضة تقييداً للحريات العامة (د .الطبطبائي : ص 332) .

(122) مثل رفض مرسوم ومشروع إعطاء المرأة الكويتية حقوقها السياسية .

الديمقراطية ، وارتفاع الوعي السياسي والثقافي ، ورقابة الرأي العام المستنير وحرية الصحافة ، وحرية تكوين الأحزاب ، وإشاعة المفاهيم الأخلاقية ، وهذه أمور تتعلق بمسؤولية المجتمع والدولة بجميع مؤسساتها وأجهزتها لا بالمجلس وحده .

ثالثاً : الاختصاص السياسي :

رغم أن مجلس الأمة الكويتي يملك الاختصاصات السياسية الكاملة في الرقابة السياسية بجميع صورها : حق السؤال ، وطرح موضوع عام للمناقشة ، وحق تشكيل لجان تحقيق برلمانية ، وحق الاستجواب ، وحق سحب الثقة بالوزير . . . الخ . إلا أن فاعلية هذه الرقابة على مستوى الممارسة دون الحد المطلوب وبخاصة فيما يتعلق بالاستجواب وطرح الثقة .

وقد يكون علاج هذا الموقف ، هو ما سبق أن ذكرناه من ضرورة توافر الحريات السياسية بما فيها حق تكوين الأحزاب ، والتربية الديمقراطية ، ورقابة الرأي العام .

رابعاً : تمثيل المرأة في المجلس :

المرأة الكويتية من أوائل النساء في الخليج إسهاماً في تنمية المجتمع في مختلف مجالاته ، ووصلت إلى أعلى المناصب القيادية ، ومع ذلك فمازالت محرومة من حقوقها السياسية ، وليس لها أي تمثيل في البرلمان الذي يفترض فيه أنه يمثل الأمة كلها بجنسيها ، مما يمثل انتقاصاً من حقوقها كمواطنة ، ويُعتبر خللاً دستورياً ، وعوراً ديمقراطياً ينبغي المسارعة إلى علاجه ، ويشكل هذا الأمر مفارقة مدهشة إذا علمنا أن أخواتها الخليجيات وهن أحدث عهداً بالمشاركة في الحياة العامة ، قد وصل بعضهن إلى المجالس التشريعية ويمارسن حقوقهن الانتخابية ، شأنهن شأن الرجل ، ورغم الجهود المبذولة والمحاولات المتكررة من قبل الجمعيات النسائية والجماعات السياسية المؤيدة لها في تمرير وإقرار الحقوق السياسية للمرأة الكويتية إلا أن المجلس كان مصمماً على الرفض أو التأجيل ، وكانت أصابع الاتهام ـ عادة توجه إلى ـ الحكومة ـ حتى بادر أمير الكويت بإصدار المرسوم الخاص بحقوق المرأة السياسية [124] ـ وفاء بعهده في مؤتمر جدة ـ وتم رفضه ، ثم رفض المشروع الذي تقدم به أعضاء

(123) ذكر الدكتور الطبطبائي إحصائية بيّنت أن القول : بأن المجلس تسبّب في تعطيل المشروعات ، غير دقيق ، فقد استطاع المجلس خلال الفصول التشريعية الأربعة من إنجاز (584) قانوناً ومرسوماً بقانون (انظر : السلطة التشريعية ص 341) .

السياسية [124] ـ وفاء بعهده في مؤتمر جدة ـ وتم رفضه ، ثم رفض المشروع الذي تقدم به أعضاء من الاتجاه الليبرالي في المجلس في الموضوع نفسه [125] ، فانكشف القناع عن حقيقة الشخصيات التي كانت تتظاهر بالمطالبة بالحريات والدفاع عن الحقوق العامة .

وقد يكون موقف بعض النواب من الاتجاهات الدينية أو القبلية مفهوماً ، رغم مبرراتهم الواهية المتمثلة في خشيتهم على المرأة الكويتية من الزج بها في أتون المعركة الانتخابية كما يقولون ـ وكأن المرأة الكويتية غير نساء العالمين اللاتي خضن حروباً حقيقية بذلن فيها دماءهن وأنفسهن وأموالهن ، لا مجرد منافسة انتخابية تجرى في كل مكان وتخوضها المرأة في كل بقاع الأرض من غير وصاية مزعومة أو ادعاء بحق إلهي على النساء!

ولكن ما تفسير ، وما تبرير سلوكيات من عرفوا بالاتجاهات الليبرالية؟!

كيف نفسر تحولهم المفاجئ ضد المرأة؟!

إنها سقطات لن يغفرها التاريخ ، وإن بعض السياسيين يقيسون الوطنية بمدى معارضتهم للسلطة ، في الوقت الذي يمالئون فيه اتجاهات تعصبية مخالفة لقناعاتهم الحقيقية ، طمعاً في مكاسب انتخابية وقتية .

إن الوطنية لا تقاس بمعارضة السلطة وحدها ، ولكن بعدم الخضوع لإرهاب الرأي العام ضد المصالح الحقيقية للمجتمع ، إن هذه الإشكالية المجتمعية تدعونا إلى البحث عن أصل الداء في تكويننا المجتمعي ، وعن علة العلل في إخفاقنا الديمقراطي . لماذا لا تترسخ جذور الديمقراطية في تربتنا؟

ولهذا وبسبب عدم تجذّر القيم الديمقراطية ، نجد أن القرارات الحاسمة في تاريخنا ، في كل ما يتعلق بحقوق المرأة ، إنما أتت من قبل القيادة السياسية ، كقرارات فوقية ، ضد قناعات مجتمعية معارضة ، ابتداء بتعليم المرأة ، ثم عملها ، ثم حقوقها المدنية والقانونية ، وانتهاء بحقوقها السياسية ، خلافاً للتطور الطبيعي الذي سارت عليه المجتمعات الديمقراطية المتقدمة .

---

(124) صدر المرسوم التاريخي في 1999/5/16 ونشرته الصحف الخليجية الصادرة في 1999/5/17 ، وكان عنوان صحيفة الحياة (الأمير يمنح المرأة الكويتية حق الانتخاب والترشيح) ، وقد أكدت الحكومة الكويتية عزمها طرح المشروع مرة ثانية ، مطلع العام الجديد (الشرق الأوسط 1999/12/21) .

(125) قدّم أربعة نواب وهم : سامي المنيس ، محمد الصقر ، عبدالله النيباري ، عبدالوهاب الهارون ، من الاتجاه الليبرالي ـ المشروع للمرة الثانية لإقراره في الدورة الحالية للمجلس التي بدأت في أكتوبر (الشرق الأوسط 2000/7/30) .

وفي رأيي ، أن الخلل الأساس الذي وقعت فيه النخب السياسية العربية ، أنها ركزت على البناء الفوقي ، وراهنت على النظام السياسي ، وعلى أشكال الديمقراطية وآلياتها من نظام حزبي ، وفصل للسلطات ، ومجالس تشريعية ، ولم توجه جهودها لترسيخ قيم الحرية والشورى والديمقراطية وحقوق الإنسان واحترام الرأي الآخر ، على مستوى القاعدة الاجتماعية : تربية وسلوكاً وفكراً ـ في البيت وفي المدرسة والجامعة والنادي والجمعية والحزب ـ ولم تركز على التنشئة الأولى ، في حرية النقد والمعارضة والإبداع .

وإذا كانت الديمقراطية غائبة في البيت الصغير ، فكيف يمكن تجسيدها في البيت الكبير؟

إننا انشغلنا بالسياسي على حساب الاجتماعي فأفرز لنا في النهاية شخصيات متلونة سواء في المجال السياسي أو الثقافي أو الديني ، تقول شيئاً وتمارس شيئاً آخر .

لو أن النخب السياسية والثقافية ، ركزت جهودها على تحقيق إنجازات تراكمية اجتماعية ، لأفرزت في النهاية ، تغييرات نوعية ـ سياسية سلمية ـ بديلة عن العنف والتهييج وإثارة الرأي العام ـ طمعاً في السلطة ـ أدّت إلى مجيء العسكر الذي أتى لهدم كل ما أنجز ، ليبدأ من الصفر من جديد .

ومن هنا ، كان لابد من اتخاذ جميع الوسائل التي من شأنها تشجيع المرأة على الممارسة السياسية ، وإزالة العوائق التي تستند إلى موروثات ثقافية أو دينية أو تاريخية أو قانونية ، أمامها ، لضمان زيادة مساهمة المرأة في الحياة السياسية [126] .

---

(126) راجع في تفنيد الحجج الدينية للمعارضين لحقوق المرأة السياسية ، كتابنا : الحقوق السياسية للمرأة ، دار الفكر العربي ، القاهرة 2000 .

وفي تفنيد الحجج الدستورية والسياسية والاجتماعية :

ـ د .يعقوب حياتي : الحق السياسي للمرأة الكويتية في الانتخاب والترشيح ، الجمعية الثقافية والاجتماعية النسائية ، الكويت ، نوفمبر 1999 .

ـ د .محمد الفيلي (أستاذ القانون الدستوري ، جامعة الكويت) : مقال : الأمة مجموع المواطنين ولا يستطيع المجلس ممارسة السيادة باسم الشعب لمخالفة الدستور : القبس 1999/12/11 .

ـ د .بدرية عبدالله العوضي : مجموعة مقالات : نشرت في القبس 22,21 , 1999/6/28 و20 ، 1999/7/22 ، 1999/9/22 .

ـ د .خلدون النقيب : حقوق المرأة السياسية بين القواعد الفقهية والعادات والتقاليد ، القبس 1999/6/13 .

ـ عبداللطيف الدعيج : مجموعة مقالات في القبس : 7 ,11 ,14 , 1999/11/22 .

المحور الرابع

النتائج والتصورات

النتائج المستخلصة

في ختام البحث نذكر أهم نتائجه :

أولاً : النظر في إيجاد صيغة سياسية توائم بين الأصالة في أسسها وقيمها وأهدافها ، انطلاقاً من تعاليم الإسلام والسوابق الدستورية في العصر الإسلامي الأول ، والمعاصرة في آلياتها ووسائلها ومظاهرها آخذاً من التجارب المعاصرة الناجحة .

ومكونات هذه الصيغة تتألف من :

(1) إنشاء مجلس للشورى يمثل جميع عناصر المجتمع بتوازن وعدالة ، ويقوم على :

- انتخاب عام مباشر مفتوح للجنسين تصويتاً وترشيحاً وتتم الإفادة من تعاليم الإسلام فيما يتعلق بالشروط الأخلاقية في المرشحين ومراعاة الضوابط الكفيلة بنزاهة الانتخابات (إشراف القضاء - تقييد الدعايات والتمويل - تشديد العقوبات على الأعمال المخلة) وضمان المشاركة الإيجابية في الانتخابات .
- يتمتع المجلس باختصاصات تشريعية كاملة .
- يتمتع المجلس باختصاصات سياسية شاملة .
- للمرأة فيه تمثيل عادل ولو بالتعيين ، وذلك في البدايات لحداثة عهد المرأة بالعمل السياسي ، وتشجيعاً لها على الإقبال على الترشيح .

(2) إنشاء مجلس آخر - بجانب المجلس المنتخب - من ذوي الكفاءات والاختصاص في مختلف المجالات الدينية والدستورية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية . . . الخ ، ويتم تعيين أعضائه مع مراعاة العدالة والتوازن بين عناصر وفئات المجتمع ، ووفق شروط معينة .

وأهمية هذا المجلس تكمن في إمكان رفع مستوى المجالس النيابية وتعويض النقص وسوء الاختيار الذي قد يؤدي إليه الاقتراع العام .

ووظيفة هذا المجلس مقصورة على إبداء الرأي الفني أو العلمي أو الديني في مشروعات القوانين المحالة عليه من مجلس الشورى .

والملاحظ أن بعض الدول العربية الإسلامية أخذت بنظام المجلسين مثل مصر وعُمان وإيران وأخيراً البحرين .

ثانياً : السماح بإنشاء أحزاب سياسية ملتزمة بأصول الشريعة ومختلفة في برامجها التنموية وأهدافها السياسية .

ثالثاً : تأكيد أهمية الممارسة الديمقراطية ـ تربية وسلوكاً وفكراً ـ على مستوى البناء الاجتماعي ابتداء بالتنظيم الاجتماعي الأول : الأسرة ، صعوداً إلى المدرسة والنادي والجمعية والحزب ، وانتهاء بمؤسسات الحكم .

رابعاً : تأكيد أسبقية الممارسة الديمقراطية على مستوى البناء الاجتماعي على الممارسة الديمقراطية على مستوى البناء السياسي ، وذلك بدلالة أمرين :

(1) ما تمثله السابقة السياسية الأولى في المجتمع الإسلامي الأول حين كانت الشورى قيمة اجتماعية ممارسة على مستوى القاعدة الاجتماعية قبل أن تكون للمسلمين دولة ، وهو ما جاءت الآية الكريمة ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾ تمتدحه ، قبل الآية الأخرى التي جاءت بعد أن تحولت الشورى إلى ممارسة سياسية على مستوى الحكم ﴿وشاورهم في الأمر﴾ .

(2) ما أثبتته التجارب السياسية المعاصرة على امتداد قرن في الزمان من انتكاسات متتالية لأشكال وآليات الديمقراطية التي أخذت بها الدول العربية والإسلامية ، ومنذ وقت مبكر من هذا القرن ، تمثلت في نظم انتخابية وبرلمانية غير فاعلة ، ونظم للأحزاب السياسية غير مجدية ، مما يدل على أن المراهنة على البناء السياسي الديمقراطي دون أن يسبقه أو يلازمه بناء اجتماعي ديمقراطي ، لا ضمان في بقائه واستمراره ، وأنه معرض للإخفاق عند أول اختبار حقيقي يمتحن فيه الرأي العام .

د . عبدالحميد إسماعيل الأنصاري

الدوحة في 2000/12/19

المناقشات

موضوع النقاش: **تقييم تجربة المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي**

رئيس الجلسة: الدكتور عبدالخالق عبدالله

معد ومقدم الورقة: الدكتور عبدالحميد الأنصاري

افتتح الدكتور عبدالعزيز السلطان المنسق العام الجلسة باسم الله قائلاً :

بسم الله الرحمن الرحيم

بداية ، أود ، بالأصالة عن نفسي ، وبالنيابة عن اللجنة التنفيذية لمنتدى التنمية ، أن أرحب بكم جميعاً ضيوفاً وأعضاء ومشاركين في اللقاء السنوي الثاني والعشرين للمنتدى ، ولمن يحضر اللقاء للمرة الأولى ، أود الإشارة إلى :

النقطة الأولى : أن هدف الأوراق المعدة ، هو إثارة الحوار حول الموضوعات المطروحة ، لكي يتسنى لمعدي الأوراق تعديلها قبل نشرها ، لذلك ينبغي التركيز في الحوار على ما يثري الأوراق وإضافة معلومات جديدة ، وليس مجرد توجيه أسئلة إلى معديها .

النقطة الثانية : لاحظت في لقاءات سابقة أن هناك استطراداً في بعض النقاط ، ونظراً لضيق الوقت ، يرجى الاختصار ، لإتاحة الفرصة للزملاء المعقبين .

وستكون الجلسات وفقاً لبرنامج العمل الموزع على الجميع .

والعادة ، مع نهاية اللقاء السنوي نضع الأوراق والحوارات كلها في كتاب يصدر تقريباً بعد أربعة أو خمسة أشهر بعد اللقاء السنوي .

في النهاية أشكركم جميعاً على حضور الندوة ، ويتفضل دكتور عبدالخالق برئاسة الجلسة الأولى .

الرئيس : بسم الله الرحمن الرحيم

يسعدني ويشرفني أن أتولى إدارة هذه الجلسة الأولى من جلسات المؤتمر أو اللقاء السنوي الثاني والعشرين لمنتدى التنمية .

كما يسعدني أن أرحب بالزميلات والزملاء أعضاء المنتدى والوجوه المألوفة والمتجددة باستمرار والحريصة دائماً على حضور هذه اللقاءات السنوية .

منتدى التنمية دائماً يستمد حيويته وحضوره ونشاطه من هذا الالتزام ، وهذا الحرص على الحضور من قبل أعضاء المنتدى الذين واظبوا على لقاءات هذا المنتدى باستمرار خلال العشرين سنة الماضية .

أرحب ببعض الوجوه وبعض الزملاء والزميلات من الذين يشاركون في هذا اللقاء للمرة الأولى ، والحقيقة أن حضورهم شرف وتكريم ونتمنى أن تكون مشاركاتهم فعالة ونشطة في إثراء موضوع هذا المنتدى .

هذا اللقاء السنوي متميز بعدة أمور :

متميز أولاً بموضوعه ، وبالأوراق المعدة ، وهناك جهد بذل في هذه الأوراق ، ولكن أيضاً هذا اللقاء متميز بالعدد الكبير من الحضور ، الذي تجاوز أكثر من الخمسين من الإخوة والأخوات الذين حرصوا على حضور هذا اللقاء أن 56 مشاركاً سجلوا حضورهم ، والبعض متغيب ، أعتقد أن هذا اللقاء سيدخل سجل المنتدى لكونه ربما أكبر لقاء سنوي من حيث الحضور ، وسنسجله كذلك في سجلات المنتدى إن شاء الله .

موضوع هذا اللقاء طبعاً متميز لأننا نتحدث عما يجري على الساحة الخليجية حالياً من تحول - ربما - تدريجي نحو بعض من أشكال الديمقراطية والمشاركة السياسية في دول مجلس التعاون .

ونحاول في هذه الجلسة والجلسات القادمة أن نرصد هذا التحول ، ونحاول أن ننظر في متطلباته ، في شروطه ، في آلياته ، في اتجاهاته المستقبلية أيضاً .

كما تعرفون ، وبدون مبالغة ، إن منطقتنا عاشت ركوداً أسميه ركوداً ديمقراطياً لفترة طويلة ، هناك بيات ديمقراطي ، هناك جفاف ديمقراطي ، لكن الكل يشعر أن هذه المنطقة ربما لم تكن بمستوى الحراك الديمقراطي ، والاتجاه نحو المشاركة التي شهدها العالم خلال السنوات العشر الأخيرة ، لكن رغم الركود الاقتصادي ، رغم الركود الديمقراطي ، باستثناء الحالة الكويتية طبعاً ، لاحظنا أيضاً مؤخراً أن هناك قدراً من التحريك ، ربما خلال السنوات الأخيرة ، قدر من التحريك لهذا الركود ، ولهذا السكون .

ونحاول اليوم ، وفي الجلسات القادمة ، أن نتمعن ونرصد ونتحدث ونناقش هذا التحريك النسبي والطفيف الذي حدث للحالة الديمقراطية ، هل هناك فعلاً تحريك ديمقراطي في المنطقة؟ وإن كان هناك تحريك ديمقراطي ، فما هي أسباب هذا التحريك؟ وكيف حدث؟ واتجاهاته ومستقبله؟

في هذه الجلسة الأولى نبدأ من البدايات ، والبدايات تعني أن نبدأ بالرصد لما هو قائم على أرض الواقع ، نبدأ برصد تجربة المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون ، وستتناول الورقة هذه التجربة على أرض الواقع تدريجياً ، وحتى هذه اللحظة ، نحاول أن نناقش تجارب المشاركة السياسية في دولنا المختلفة بتفاصيلها وبما لها ، وما عليها أيضاً .

وهذه الورقة الأولى قام بإعدادها الزميل الفاضل الدكتور عبدالحميد الأنصاري ، وهو طبعاً معروف لديكم ، ولديه كتاباته الثرية والغنية في هذا المجال ، وهو متخصص وضليع في موضوع الديمقراطية والشورى في منطقتنا الخليجية ، فهو حاصل على الدكتوراه في موضوع الشورى والديمقراطية ، دراسة مقارنة ، حاول عمل مقارنة بين مفهوم الشورى والديمقراطية ، وهو أستاذ بجامعة قطر ، تخرج من جامعة الأزهر فهو أزهري بهذا المعنى ، ولكنه يجمع بين الحداثة والأصالة .

أرحب بالدكتور عبدالحميد ، وأدعوه لعرض ورقته .

الدكتور عبدالحميد الأنصاري

بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ،

يسعدني أن ألتقي بكم في هذا الصباح المبارك ، في هذا اللقاء الحر من دون أية حواجز معينة ، أبدأ أولاً بالشكر والتقدير للمنتدى لتكليفي بكتابة هذا البحث ، والحقيقة أنا منطلق من مدرسة أخرى ، مدرسة من جامعة الأزهر ، فعندما يكون هناك تلاقٍ ونقاط اشتراك بين الشورى والديمقراطية ، فهو ما يؤكد أن جوهر الشورى والديمقراطية جوهر واحدٌ ، ثم أن ما نجده من التراث من أشكال أو أدبيات الشورى ، أو من قبل بعض الأحزاب السياسية الدينية التي تذهب إلى مفهوم شكلي للشورى لا تتوافق والديمقراطية .

الحقيقة ، حاولت في هذه الورقة أن أؤكد تلاقي المفهومين ، مفهوم الشورى ومفهوم الديمقراطية ، من حيث الجوهر ، من حيث إن الشعب هو مصدر السلطة ، وإن اتساع هذه السلطة أو تضييقها قد يكون هو محل الخلاف ، ما مدى سلطة الشعب في ظل الشورى ، وسلطته في نظام الديمقراطية؟

أبدأ مباشرة بالورقة ، وهي مقسمة إلى محاور :

- نبذة تاريخية عن الحياة السياسية والاجتماعية في المجتمع الخليجي ، قبل النفط ، والحركات الشعبية التي سعت للمطالبة بالإصلاح السياسي من 1921 إلى 1954 .
- بعد ذلك ، حين تشكلت المجالس التشريعية (الشورية أو المجلس الديمقراطي في الكويت) وركزت على الاختصاصات والتكوين .
- المحور الثالث ، تحليل وتقييم .
- المحور الرابع ، النتائج والتصورات .

أهمية هذا الموضوع ، في التمهيد ، بدأت بأهمية الموضوع من ناحية أن هناك تحديات كبيرة ، وقد يكون أهم التحديات التي تواجه منطقة الخليج ، هو التحدي السياسي ، بمعنى توسيع قاعدة المشاركة ، والهدف تجميع الجهود لإنجاح تجربة التنمية ، فلا تنمية من غير المشاركة ، وهذه أصبحت الآن من المستلزمات .

فإذا أرادت الدول الخليجية أن تحقق تنمية وتقدماً ، فلابد من توسيع قاعدة المشاركة ، أما الجمود على الوضع السياسي فهو رهان خاسر ، وخاصة أننا في زمن المتغيرات فيه كثيرة ، فالكل يتسابق في احتلال مكانة في عالم الغد .

أبدأ بعد ذلك في المحور الأول ، ولا أريد أن أستطرد كثيراً في هذا ، ولكن كما تعلمون فإن القبيلة والقبلية هي أساس التنظيم الاجتماعي في المجتمع الخليجي ، وأنماط الإنتاج التي كانت سائدة قبل النفط ، كما تعلمون ، هي التجارة والرعي والصيد واستخراج اللؤلؤ ، وقامت على ذلك صناعات وحرف ، لكن الملاحظ أن هذه الأنماط الاقتصادية أفرزت نظماً سياسية تتناسب معها .

فيما يتعلق باختيار الحاكم ، كنا نجد الأسلوب الشائع أن القبيلة المهيمنة أو القبيلة التي لها نفوذ أكبر ، هي التي تتولى السلطة . وبالنسبة لسلطات الحاكم ، كما هو معروف أن المجتمعات الخليجية تكونت أولاً ثم اختارت هذه القبائل حاكمها .

ومن هنا كان هناك نوع من التشاور والمشاركة بين الحاكم ورؤساء القبائل ، ولذلك كما وصف بعض الإخوة الحاكم ، بأنه كان الأول بين متساوين ، ولم يكن حاكماً فردياً مطلقاً ، وكان المال يبذل لاكتساب المكانة .

كانت هناك أيضاً قيود ترد على سلطات الحاكم ، الشريعة من ناحية ، والقواعد العرفية من ناحية ، لكن إلى أي مدى كانت الشريعة أو القواعد العرفية تقيد الحاكم ، فهذه أمور قابلة للنقاش .

بعد ذلك تناولت الحركات الشعبية التي طالبت بالإصلاح السياسي سنة 1921 إلى 1954 أو 53 في البحرين والكويت ودبي ، والسبب في ذلك أنه بعد ظهور النفط ، أصبح هناك وعي . . . أصبح هناك تعليم ، متغيرات كثيرة ، تغيرات اجتماعية ، وسياسية ، لكن كان هناك جمود سياسي ، فكان لابد من خروج حركات تطالب بأن يكون للناس رأي ، وتكون لهم مشاركة ، فتتبعت هذه الحركات ابتداءً بالحركة الإصلاحية الأولى بالبحرين سنة 1921 وكانت البحرين السباقة للقيام بحركة سياسية ، مطالبة بالإصلاح السياسي ، وخاصة أنه كان هناك قانون بلدية المنامة ، كان يسمح بتشكيل مجلس بلدي نصفه معين ونصفه منتخب ، فهناك نوع من الخبرة في المشاركة السياسية فيما يتعلق بالمجلس البلدي ، فكانت أول مطالبة بتكوين مجلس تشريعي منتخب ظهرت في البحرين ، بعد ذلك في الكويت أيضاً ، فكان للحركة الإصلاحية في البحرين أثر واضح في الكويت ، وسرعان ما طالب بعض الناشطين بتكوين مجلس استشاري حيث اجتمعوا بالشيخ أحمد الجابر ، هذا المجلس الاستشاري لم يكن له اختصاصات تشريعية ، ولكن أسفر هذا الاجتماع عن تكوين أول مجلس استشاري في الكويت سنة 1921 .

انتقلنا بعد ذلك إلى الحركة الإصلاحية الثانية سنة 1938 ، هذه الحركة كانت أقوى وأكثر امتداداً ، وكان من أسباب هذه الحركة التغيرات المستمرة خلال فترة الثلاثينيات ، وتردي الأوضاع الداخلية ، بدأت البحرين سنة 1938 وتطورت المطالب الشعبية إلى تكوين مجلس تشريعي أيضاً ، ولكن كما حصل في المطالبة الأولى لم تنجح أيضاً في البحرين المطالبة الشعبية بتكوين مجلس تشريعي .

وفي الكويت كانت الظروف مهيأة أكثر ، وربما كان أكثر ما يلفت النظر أنه بحكم جوار الكويت الجغرافي للعراق وكانت العراق تنتهج سياسة تقدمية في عهد الملك غازي ، وكان لها إذاعة وصحف ، وفي ذلك الوقت كانت العراق قلب العروبة النابض عن طريق الإذاعة والمناداة بالشعارات الحماسية ، فكان هذا أيضاً له تأثير في ظهور ونجاح الحركة في الكويت ، حيث اجتمعوا بالشيخ عبدالله السالم الصباح ، وطالبوا بتكوين المجلس التشريعي الأول ، وأجريت أول انتخابات شاركت فيه (150) عائلة كويتية ، وكان لهذا المجلس اختصاصات كاملة ، وللحقيقة ، تبنت منذ وقت مبكر المبدأ الديمقراطي الذي يجعل الأمة وحدها مصدر السلطات .

ومن هنا كان مد وجزر بين الحاكم والمجلس ، انتهى بسقوط المجلس التشريعي الأول ثم الثاني وتكوين مجلس شورى .

في دبي أيضاً الوضع الاقتصادي المتردي للتجار ولأفراد الأسرة الحاكمة ، نظراً لكساد سوق

اللؤلؤ نتيجة لظهور اللؤلؤ الصناعي ، في الوقت الذي لم تتأثر موارد الحاكم في ذلك الوقت .

فهذا عمل نوعاً من الانقسام ، وشكل وساعد على تكوين معارضة ، فبدؤوا يطالبون الحاكم بتشكيل مجلس على نمط المجلس الموجود في الكويت ، المهم أن هذا المجلس لم ينجح ، وانتهى أمره في سنة 1939 .

الحركة الإصلاحية الثالثة في البحرين سنة 1954 ، حيث نشطت حركة المعارضة أو الحركة الوطنية ، وأسفرت جهودها عن تكوين هيئة تنفيذية عليا ، تقدمت بمذكرة إلى حاكم البحرين بجملة من المطالب ، فاستطاعوا أن يجمعوا توقيع (25000) فرد ، وتضمنت هذه المطالب عدة أمور ، ومن أهمها تأسيس مجلس تشريعي منتخب ، مما يعني أن المطالبة بالمجلس التشريعي المنتخب ، كانت نداء مستمراً منذ وقت مبكر في البحرين ، ورفضت السلطة ، فدعت الحركة إلى الإضراب العام لمدة سبعة أيام ، والحقيقة نجحت في ذلك ، فكان أول إضراب عام في 1954/12/4 ، وأدى إلى شلل الحياة الاقتصادية شللاً تاماً ، وطبعاً بعد سلسلة من المناوشات بين السلطة والحركة ، لم تستطع هذه الحركة أن تنجح في تحقيق مطلبها الدائم والمستمر .

المحور الثاني : المجالس التشريعية ، التكوين ، واختيار الأعضاء والاختصاصات

بدأنا بالكويت ، وهي صاحبة أول تجربة ديمقراطية ، ثم ذكرنا أن أول مجلس شورى كان في سنة 1921 ، ثم كان أول مجلس تشريعي منتخب في سنة 1938 ، وأيضاً الدستور الكويتي سنة 1963 حدد اختصاصات المجلس التشريعي الكويتي ، سواء اختصاص تشريعي كامل ، يتمثل في جميع صور الرقابة ، أو اختصاص سياسي ، واختصاص مالي ، إلا أن هذا المجلس مر أيضاً بمراحل مختلفة من المد والجزر منذ سنة 1963 ، في المرحلة الأولى حل المجلس في سنة 1976 ، وفي المرحلة الثانية حل أيضاً سنة 1986 بعد ذلك أدى إلى تكوين مجلس وطني أو استشاري لفترة من الزمن ، ولكن سرعان ما عاد المجلس بعد تحرير الكويت ، عاد مجلس الأمة إلى نفس الاختصاصات ونفس التكوين .

انتقلت بعد ذلك إلى التجربة الشورية في قطر ، والعجيب في تجربة الشورى في قطر أن المجلس حسب ما هو موجود في الدستور المؤقت سنة 1964 ، كان ينص على أن يكون منتخباً . . . ولكن هذا المجلس لم يظهر إلى حيز الوجود ، إلى أن تكون المجلس في صيغة التعيين من عشرين عضواً ، وأما بالنسبة إلى الاختصاصات ، فهي اختصاصات تشريعية محدودة ، فلا يستطيع المجلس أن

يسن قانوناً ، فكان دوره فقط ، مناقشة مشروعات القوانين التي تحال إليه من السلطة أو من المجلس التنفيذي ، فقد كان المجلس لا يتمتع باختصاصات سياسية . . . رقابية أو حتى باختصاصات مالية .

انتقلت أيضاً إلى تجربة الإمارات العربية المتحدة ، فقد صدر قانون المجلس الاستشاري الوطني في إمارة أبوظبي في أول يوليو سنة 1971 قبل الاتحاد ، ثم تحول بعد ذلك إلى المجلس الوطني الاتحادي من أربعين عضواً في سنة 1971 ، وبالنسبة إلى الاختصاصات ، فمنها مناقشة مشروعات القوانين ، ودوره السياسي أو الرقابي السياسي أيضاً محدود ، مثل مجلس الشورى في قطر ، أيضاً الرقابة المالية محدودة ، فيكاد يكون هناك نوع من الاختلاف النسبي البسيط بينهما ، فليست له حق الرقابة المالية الكاملة ، ولا الرقابة السياسية ولا التشريعية الكاملة .

بالنسبة إلى سلطنة عمان ، التجربة الشورية في سلطنة عمان ، بدأت أيضاً بالمجلس الاستشاري سنة 1981 ، وفي البداية كانت الاختصاصات نفس اختصاصات المجالس الشورية الأخرى ، مناقشة القوانين ، والنظر فيما يحال إلى المجلس من قبل السلطة ، ولكن تجربة عمان في الحقيقة تستوقفنا ، لأنها مرت بنوع مما يمكن تسميته التدرج المحسوب ، بمعنى أنه في البداية ، في الفترة الأولى ، كان هناك نوع من قاعدة الاختيار لتمثيل ولايات السلطنة المختلفة ، وهذه الفترة الأولى سنة 1991 إلى 1994 ، وبعد ذلك الفترة الثانية من سنة 1994 إلى سنة 1997 ، فكان هناك نوع من الاختلاف أو التطوير ، وأهم التغييرات ، زيادة عدد الممثلين ، وتضييق سلطة الحكومة في اختيار الأعضاء ، وتوسيع دائرة المشاركة ، والأمر الرابع ، السماح للمرأة ، ولأول مرة في المنطقة بالمشاركة في تسمية المرشحين لعضوية المجلس ، وكذلك حقها في طرح نفسها مرشحة للعضوية ، وذلك في الفترة الثانية من 1994 إلى 1997 .

وفي الفترة الثالثة ، فيه نوع أيضاً من توسيع قاعدة مشاركة المرأة ، فقد أطلق حق المرأة في الانتخاب ، بعد أن كان مقصوراً على ست ولايات من بين 59 ولاية ، كذلك عملية الترشيحات شملت 59 ولاية .

وفي الفترة الرابعة ، (2000 - 2003) تميزت بزيادة عدد المشاركين في عملية الترشيح إلى 175 مواطناً ومواطنة ، وزيادة نسبة مشاركة المرأة حوالي ثلاثة أمثال ، وإلغاء التدخل الحكومي تماماً ، فسدت ثغرة كانت موجودة ، أضيف إلى ذلك تشكيل مجلس آخر اسمه مجلس دولة ، فأصبح هناك مجلس شورى ومجلس للدولة .

بالنسبة إلى البحرين ، تكون المجلس الوطني سنة 1972 ، وتكون هذا المجلس على شاكلة المجلس الديمقراطي أو مجلس الأمة الكويتي ، من حيث الاختصاصات أو من حيث الانتخابات ، ولكن للأسف هذه التجربة لم تستمر طويلاً ، فقد استمرت سنتين وسرعان ما أجهضت .

في تجربة المملكة العربية السعودية ، آخرها ، تأسيس مجلس الشورى والاختصاصات نفس اختصاصات المجالس الشورية ، حيث إنهم تبنوا نفس المفهوم التقليدي الدارج للشورى غير الفاعلة ، لكن يجب أيضاً أن نقول إن هناك تجارب مبكرة في المجالس البلدية ، الحقيقة أنا في الهامش حاولت أن أضيف هذه المعلومة ، فهناك تجارب مبكرة ، إيجاد صيغ من المجالس البلدية في المملكة السعودية منذ العشرينيات ، ويمكن أن تجدوا هذا في الهامش ، ويمكن لأي واحد أن يطلع على ذلك .

كل ما تقدم يعتبر تاريخاً ، ما معنى تاريخ؟ ولكن الجزء المهم الذي يثير نقاشنا يتعلق بالتحليل والتقييم ، ويمكن إذا أردنا أن نقيم تجارب المجالس الشورية بالذات ، أسلوب التعيين ، واعتبار أن هذا هو الأسلوب الأمثل لهذه الدول حديثة العهد بالاستقلال ، وليس لديها خبرة ، مع ضعف الوعي الشعبي ، لكن العجيب أن هناك من الباحثين من يبرر هذا الشيء ، بأنه الأسلوب الأفضل ، ولنا على ذلك اعتراض ، فنحن نعتقد أنه لو كان في البداية فيه مبرر لمرحلة التكوين ، يكون فيه مبرر للتعيين ، ولكن المفروض أن يتطور هذا الأسلوب بعد ذلك ، أما أن نقف ونقول إن هناك ضعفاً في الوعي العام ، وأن هناك إساءة في الاختيار وغير ذلك من المبررات ، أعتقد أنها الآن لا قيمة لها ، ولذلك أنا ذكرت أن مسألة بقاء أسلوب التعيين نوع من فرض الوصاية على الشعوب وعلى الأمم ، والوصاية مرفوضة عقلاً وشرعاً .

بعد ذلك تناولت مسألة الاختصاص التشريعي . . . لكن قبل أن أنتقل إلى الاختصاصات ، هناك وعود بأنه في المرحلة القادمة ، سيتغير الأمر إلى الانتخاب كما في قطر ، وفي البحرين ، ولم نسمع في الإمارات أو في السعودية حتى الآن شيئاً عن ذلك ، وأيضاً عن أن المرأة ستكون لها مشاركة ، وهو ما نسمعه الآن في البحرين وفي قطر .

بالنسبة للاختصاص التشريعي كما ذكرنا ، إنه محدود ، هناك أمور المجلس لا ينظرها ، وهناك أمور ينظرها ولكن لا يملك إلا المناقشة والتوصية ، وهي غير ملزمة ، والأمر مرهون برغبة الدولة ، قد تُحترم هذه الرغبة وقد لا تُحترم ، ما أريد أن أؤكد عليه ، أن المشرع الذي صاغ هذه الاختصاصات التشريعية ، كان متأثراً بالمفهوم التقليدي للشورى عند الفقهاء ، بأن الشورى هي

مجرد التعرف على الرأي فهي غير واجبة وغير ملزمة ، ولكن هذا بخلاف الاتجاه المعاصر الآن ، حيث إن معظم الفقهاء الذين يعملون في الحقل البحثي الديني والسياسي الآن ، يرون أن أسانيد هذا الرأي ضعيفة ، وأنها تأثيرات بيئية وتأثيرات وقتية ، والفقهاء عندما قالوا بأن الشورى غير واجبة وغير ملزمة ، كان ذلك مجرد اجتهادات مصلحية وقتية ظرفية ، لكن ليس هناك ما يسندها من القرآن والسنة .

كذلك الدور الرقابي السياسي غائب ، محدود في مجرد سؤال لا يصل إلى الاستجواب ، وإلى طرح الثقة ، فنعتقد أن أهم عملين لأي مجلس هما التشريع والرقابة ، الرقابة السياسية والمالية ، والمجلس محروم من هذين الأمرين ، فأعتقد أن فاعليته في ترشيد النظام العام ضعيفة .

كذلك الاختصاص المالي ، وفيه مجلس يمثل الأمة يكون له رقابة على المال العام ، وللأسف هذه الرقابة ضعيفة أو غائبة .

تمثيل المرأة أيضاً ، يعني طبعاً إذا قلنا بالانتخاب ممكن ما ترجع ، لكن التعيين ، ما الذي يمنع أن تطعم هذه المجالس بالعناصر ، والقيادات ، والكفاءات النسائية القادرة ، والمعروف أن من الناحية الشرعية لا يوجد ما يمنع من ذلك ، فالمرأة شاركت سياسياً في مختلف الأنشطة السياسية في نشر الدعوة والهجرة والرأي والبيعة ، وتكوين الدولة والجهاد وغير ذلك ، وشاركت حتى في الانتخاب ، حيث شاركت في اختيار عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ لـمّا اختير للحكم ، وهذا ثابت في كتب السنة .

أما بالنسبة للكويت فقد ذكرنا أن للسلطة التشريعية اختصاصات تشريعية ومالية وسياسية كاملة ، لكن أيضاً هناك بعض الملاحظات ، تقييم الأسلوب الانتخابي ، فلاشك أن هناك انتخاب ، ولكن هذا الانتخاب يواجه بسلسلة من الانتقادات ، من أهمها تدخلات الدولة ، التدخلات الإدارية ، التزوير ، التأثير بالقبلية والعصبية والطائفية ، والتأثير بالمال في شراء الأصوات ، وكانت هناك معركة مثارة في الصحف ، أيضاً مما يثار من عدم كفاءة أغلبية الشعب لاختيار الكفاءات . أيضاً من أوجه النقد ، حرمان نصف الشعب ـ وهي المرأة ـ من الانتخاب في الكويت وهذا مطعن دستوري كبير .

ما أريد أن أنتهي إليه ، بالنسبة لمسألة تأثير المال ، تأثير العصبية ، ضعف الرأي العام ، هذا يمكن علاجه ، فهذه عيوب في التطبيق لا في المبدأ ، وعيوب في التطبيق يمكن علاجه ، فوجود غش مثلاً في الانتخاب لا يعني إلغاؤه ، فإن علاج مساوئ الديمقراطية تكون بالمزيد من

الديمقراطية ، مع التعليم .

أما الانتقاد الخامس فلا أستطيع الدفاع عنه ، وهو بالنسبة لحرمان نصف الأمة من الانتخاب .

الاختصاص التشريعي ، لا أتوقف فيه ، فيقال أيضاً بأن المجلس يتسبب في تعطيل إصدار القوانين ، وضياع الكثير من وقت المجلس أو بعض قضايا غير مدروسة بشكل جيد ، وخضوع النواب وتأثرهم بتوجهات السلطة التنفيذية ، انقياداً أو معارضة للمعارضة .

بعض الأعضاء يمكن أن يدافعوا عن هذا الجانب ، ولكن كما قلنا هذه الانتقادات تتعلق بالتربية الديمقراطية ، بارتفاع الوعي السياسي ، ورقابة الرأي العام ، حرية الصحافة ، أي أن الذي يصحح مسار المجلس هو الشعب ، رقابة الرأي العام ، وعي الرأي العام . إن الأعضاء قد ينصرفون إلى مصالحهم ، قد يتأثرون بتوجهات معينة ، لكن الضمان الأساسي المستمر ، هو رقابة الرأي العام المستنير ، ولكن كيف يكون مستنيراً؟ هذه قضية معقدة؟

الاختصاص السياسي ، لا اختصاص سياسي كامل وفاعل ، وإن كان هذا يمكن أن يكون محل نقاش أيضاً . . .

تمثيل المرأة ، المرأة الكويتية مشاركة من وقت مبكر في الحياة العامة ، وهي تتولى مناصب قيادية ، ومع ذلك ، فالعجيب أن ترفض مشاركتها في الانتخاب رفضاً قاطعاً ، رغم تعدد المحاولات ، فلا نجاح للمشروعات المطالبة بالتمثيل بما في ذلك مطالبة من قبل بعض نواب الشعب ، وهذا يمثل علامة استفهام كبيرة ، فكيف لمجلس يمثل الأمة أن يحرم النصف الأهم من أن يكون له تواجد وأن يكون له صوت في قرارات وقوانين ومشروعات تتعلق بهن؟

وهذا ما دعاني أن أسأل سؤالاً وأريدكم أن تجيبوا عنه ، لماذا لا تترسخ جذور الديمقراطية في التربة العربية؟

الحقيقة أنا لي رأي في هذا ، وقد يكون هذا الرأي مقبولاً أو غير مقبول ، أنا أعتقد أن الخلل السياسي الذي وقعت فيه السلطة العربية ، أنها ركزت في البناء الفوقي على الشكل ، على الأشكال ، ولم تعمق المفهوم الديمقراطي في التربة الاجتماعية . . . في القاعدة الاجتماعية . . . في البيت . . . في المدرسة ، في ثقافتنا آفات تؤكد الاستبداد والانفراد والتسلط ، حب السلطة موجود في هذه الأيام .

النخبة التي سعت للتغيير وسعت للنهوض ، في الحقيقة ، ركزت جهودها على الشكل العام ،

نريد دستوراً ديمقراطياً ، نريد مجلساً ، نريد انتخابات ، نريد صحفاً حرة ، استوردنا انتخابات ، وفي مصر مثلاً كان عندهم انتخاب ، كان عندهم دستور سنة 1923 ، كان هناك انتخابات ، نظام فصل السلطات ، معارضة ، وكانت قوية ، كان هناك صحف حرة ، كل ذلك ولكن بعد تجربة ما يقارب ثلاثة أرباع قرن ، هل ترسخت التجربة الديمقراطية؟ دعنا نقل في الدول المتقدمة ، ما نقول في الدول الخليجية ، في مصر ، في سوريا ، في العراق ، تجارب مبكرة . . . والسؤال : لماذا لم تترسخ الديمقراطية؟ هناك خلل من البداية . أنا أعتقد أن هذه النخب لو اهتمت بالبيئة الاجتماعية مثل اهتمامها بالنظام السياسي والأشكال الفوقية لكان ذلك أجدى ، وكان يحصل نوع من التراكم والخبرة التي يمكن في النهاية أن تفرز نوعاً من الجذور والمعرفة والوعي الديمقراطي .

في النهاية نتائج مستخلصة ، أنا أدعو إلى أن نوجد صيغة سياسية توائم بين الأصالة في الأسس ، في القيم ، في الأهداف ، ونأخذ من الأشكال المعاصرة ما يناسبها ، مجلساً ، مجلسين ، نظاماً انتخابياً ، درجة أو على درجتين ، كل هذا لا حرج ، وكل دولة حرة في اختيار ما يناسبها ، لكن يجب أن يكون هذا المجلس ، سواء سميناه مجلس شورى أو مجلساً نيابياً أو مجلس أمة ، فالتسميات ليست مشكلة ، لكن يجب أن يكون هذا المجلس يتمتع بالسلطات التشريعية الكاملة ، بالاختصاصات السياسية الشاملة ، ويكون للمرأة دور بالتمثيل ، وأنا أقول حتى لو بالتعيين في البدايات ، ولو أنه ليس أسلوباً ديمقراطياً ، ولكن يمكن أن تسمح الديمقراطية في البدايات بتدعيم المجالس حتى لو كانت منتخبة ، ببعض الكفاءات النسائية ، وأنا في الحقيقة أؤيد أن يكون هناك مجلس آخر للكفاءات للاستفادة منها ، يعني نظام المجلسين ، قد يكون هناك من يؤيد نظام المجلس الواحد ويقول إن دور المجلسين لا ينفع إلا في الدول الاتحادية ، لكن نحن نريد أن نستفيد من الكفاءات التي لا تستطيع أن تصل عن طريق الانتخاب ، وطبعاً يكون المجلس المنتخب هو المجلس التشريعي المهيمن ولكن لا مانع من الأخذ بنظام مجلس آخر تحت أي اسم من الأسماء وفي كثير من الدول الآن ، فيها مجلس ثانٍ . . . أعتقد في عُمان ، وفي البحرين ، بصدد ذلك ، وفي إيران ، وفي مصر .

أيضاً مسألة الأحزاب السياسية . . . أعتقد أنه يجب أن يكون لأحزاب سياسية أو جماعات سياسية ، وجود شرعي ، وأيضاً أنتقل إلى مسألة تأكيد أهمية الممارسة الديمقراطية من الناحية التربوية على مستوى البناء الاجتماعي ، حيث إننا ننشغل بالبناء السياسي على حساب البناء الاجتماعي ، فأريد أن أنبه إلى ذلك وأؤكد عليه .

أعتقد أن الخلل الأساسي ، في عدم تجذر شجرة الديمقراطية ، وفي هذا المجال ، أتأمل الآيتين في القرآن الكريم ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾ ، ﴿وشاورهم في الأمر﴾ فأستنتج أنه يمكن أن نلحظ في هذا أن ﴿أمرهم شورى بينهم﴾ هذه قبل أن يكون للمسلمين دولة وهم في مكة جماعة مضطهدة فأمرهم شورى بينهم ، بمعنى بناء اجتماعي على مستوى الممارسة الاجتماعية ، لم تكن هناك دولة ولا رئيس ، لكن أمرهم شورى بينهم . . . ولما انتقلوا إلى المدينة ، تكونت دولة وصار هناك الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ رئيساً لهذه الدولة . . . فجاءت ﴿وشاورهم في الأمر﴾ ، هذا البناء الفوقي ، فالبناء الاجتماعي يسبق البناء السياسي .

شكراً لكم ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الرئيس : شكراً للزميل الدكتور عبدالحميد على هذا الاستعراض التاريخي الشيق ، وأعتقد أن السؤال الجوهري : أين هو الخلل في عدم ترسيخ الديبمقراطية في التربة الخليجية؟ أعتقد أن هذا السؤال ربما من المستحسن أن نتناوله .

يوسف الجاسم

أشكر الرئيس ، وأشكر الدكتور عبدالحميد الأنصاري على هذا البحث القيّم .

اختصاراً ، أنا أتصور أن هناك ثلاث فئات في مجتمعاتنا الخليجية : النخب المثقفة ، والقواعد الشعبية ، والسلطات الحاكمة ،

هذه الفئات الثلاث هي الفئات المعنية في قضية الديمقراطية وازدهارها أو عدم ازدهارها ، ما أعتقده الآن ونحن في الألفية الثالثة أنه في أي إشكالية عند النخب المثقفة في الخليج ، في القناعات التي أبداها أو عبر عنها الدكتور الأنصاري في ورقته ، ولا أعتقد أن القواعد الشعبية أو التربة الاجتماعية التي أطلق عليها ، أنه ينقصها الوعي في مدى الحاجة إلى الديمقراطية ، في الواقع ، هي متلهفة للديمقراطية والمشاركة الشعبية ، أنا أعتقد أن العائق التاريخي والآني ، هو في تفكير الطبقات الاجتماعية المثقفة في دول الخليج ، من عدم وجود المشاركة الشعبية ، أتصور أننا كنخب مثقفة نتحاور فيما بيننا في مثل هذه الغرف المغلقة والأوراق البينية ، سنقطع أشواطاً طويلة ، التجربة الكويتية واضحة عندما اشترك الناشطون السياسيون في الكويت في الرأي مع

السلطة الحاكمة منذ العشرينات أو قبل العشرينات ، وأبدوا لهم رغبتهم ، وشاركتهم السلطة الحاكمة ، وتمثلت بالذات في الشيخ عبدالله السالم ، ومع هذه القناعات ، أمكن للتجربة الكويتية أن ترى النور على كل قصورها ، فأنا أتصور علينا كنخب مثقفة في منطقة الخليج ، أن نشرك السلطة الحاكمة في مثل هذه الحوارات أن ندخلها في مثل هذه الحوارات ، أن نسمع منها وتسمع منا ، وإذا تكونت مثل هذه القناعات ، عندها سيكون التحرك أكثر فعالية وأكثر إيجابية .

وشكراً .

محمد الركن

بسم الله الرحمن الرحيم ، تعليقي ينصب على الجزء الخاص بالتحليل وتقييم المشاركة في دول مجلس التعاون الخليجي .

عادة ما ينظر إلى هذه المجالس بالمنظور التقليدي ، من أن مهامها تنصب في ثلاثة مجالات وهي :

(1) العمل التشريعي . . . سن القوانين ، والتشريعات وإقرارها .

(2) العمل الرقابي السياسي .

(3) العمل الرقابي المالي .

لكن من يتصفح التحليل والتقييم الذي ذكره الدكتور عبدالحميد ، وأيضاً أولئك الذين يقيسون هذه المجالس على هذه المعايير الثلاثة ، نجد أنه يذكر كغيره ، أن الاختصاص التشريعي لهذه المجالس محدود ، والرقابي السياسي محدود ، والمالي محدود جداً ، إذاً فهذا التحليل الذي يرى أن أدوار وظائف هذه المجالس هي الثلاث المذكورة هو تحليل خاطئ ، وإلا ما تفسير بقاء هذه المجالس لمدد تصل إلى ثلاثين سنة؟ مادام أداؤها الوظيفي الأساسي يظنون أنه محدود جداً؟ لماذا تتعب الأنظمة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي نفسها ـ باستثناء الكويت ـ وتنفق الميزانيات الكبيرة على مؤسسات غير فاعلة في أداء أدوارها التي نتصورها؟

في الواقع يجب أن نخرج نحن عن الإطار التقليدي في النظر إلى وظائف وأدوار هذه المجالس ، النظريات والدراسات الحديثة تقترح من ستة إلى ثمانية أدوار ووظائف جديدة للمجالس التشريعية ، ليست هذه الوظائف التي نتصورها في الدول غير الديمقراطية .

وحتى في الدول الديمقراطية ، منها مثلاً ، ما يسمى (Political recruitment) وظائف توزع مقاعد على نخب سياسية طامحة ، أو قوى سياسية لها وجود وكيان ، لا تستطيع السلطات الحاكمة بالوظائف التنفيذية أن تستوعبها كاملة ، فتقوم باستيعابها من خلال هذه المجالس ، وترضي طموحها ، أو من خلال ترقيتهم بعد ذلك ، أولئك الذين يثبتون أداءً جيداً إلى المستوى التنفيذي ، هناك ما يسمى الـ (Safety valve) أن هناك المجالس تشكل مجالاً لتنفيس التذمر والغضب الموجود لدى النخب أو لدى القواعد الشعبية فتسمح لها بالوجود ، طبعاً هذه تؤدي خدمة للنظام السياسي الموجود في هذه الدول .

وظيفة أخرى مثل (mobilization) التعبئة . . . تعبئة الناس بالولاء لهذا النظام وإضفاء نوع من الشكلية عليه .

فيه مجموعة من الأدوار الأخرى التي يجب أن نفكر فيها ونخرج من الإطار الأكاديمي التقليدي الذي لو اتبعناه سوف ننتهي إلى مسألة أساسية ، وهي أن هذه المجالس غير فاعلة وليس لها أدوار ، هذه مسألة أولى .

نقطة أخرى ـ وباختصار ـ فإن الأستاذ الدكتور عبدالحميد ذكر في الصفحة (46) أن دول مجلس التعاون أخذت بالمنهج الشوري أسلوباً في تكوين المجالس التشريعية ، واعتمدت الكويت المنهج الديمقراطي ، لم يوضح ما هو المنهج الشوري في تكوين المجالس التشريعية ، أتصور أن هذا ظلم ، أن تنسب التعيين للمنهج الشوري ، هذه نقطة .

نقطة أخرى أيضاً في تحليلك ، ذكرت أن من وضع الدساتير في دول مجلس التعاون الخليجي كان متأثراً بالمفهوم التقليدي القديم للشورى من حيث كونها واجبة وغير ملزمة ، أتصور أنه صحيح ، هذا مفهوم تقليدي ، لكن من وضع الدساتير لم يكن متأثراً لهذا المفهوم التقليدي ، بل كان متأثراً برغبات السلطة في وقتها ، لأن من وضع الدستور في دولة الإمارات وضعه سنة 1971 ، وكان فقيهاً دستورياً ليس له صلة بموضوع الشورى أو الفقه الإسلامي ، من وضع الدستور أو النظام الأساسي لعُمان والسعودية في التسعينات مازال متأثراً بالمفهوم التقليدي ، فمن وضع الدساتير لم يكن متأثراً بالمفهوم التقليدي بل برغبات السلطة .

والمسألة الأخيرة في تعقيبي على الورقة ، أنه ذكر في الصفحة (59) مدحاً للسلطات الحاكمة أن القرارات الحاسمة في تاريخنا أتت من قبل القيادة السياسية . . . وضرب كقرارات فوقية ، مثالاً بتعليم المرأة ، عملها ، حقوقها المدنية والقانونية والسياسية .

السؤال هنا . . . هل هذا التحليل صحيح إلى مداه الأخير؟ يعني السلطات الحاكمة ، نعم اتخذت قرارات حاسمة في المجال الاجتماعي والمجال الاقتصادي ، لكنها لم تتخذ مثل هذه القرارات الحاسمة في المجال السياسي ، لماذا؟

وشكراً .

محمد سالم المزروعي

شكراً للدكتور ، وأشكر مقدم الورقة ،

عندي بعض التعليقات ، وأرجع بعدها إلى التعليق الرئيسي .

بالنسبة للحركات الإصلاحية ، خاصة الحركات سنة 1938 ، أنا قد أخالف بعض من كتبوا أنها حركات شعبية ، أعتقد أنها بعيدة عن الحركات الشعبية ، لأنه لو رجعنا إلى المتبنين أو القائمين عليها لوجدنا أنهم ما كانوا أقرب إلى الشعب منهم إلى رجال الأعمال ، بمناهضة حاكم ومحاولة من جانب الأسر منهم أقرب إلى رجال الأعمال . . . بمناهضة حاكم ومحاولة من جانب الأسر الحاكمة ، كل من قادوا الحركات الإصلاحية كما يطلق عليها ، كانوا جزءاً من الأسرة الحاكمة وليسوا من الشعب .

النقطة الأخرى التي ما تطرق لها الباحث ، لماذا نجحت الكويت والبحرين في دستوري 62 ,72 في قيام نظام انتخاب ولم تنجح الدول الأخرى؟ أي في دساتيرها ، وأعتقد أنه كانت هناك أسباب تخص الكويت وتخص البحرين ، أسباب منها وجود تهديد خارجي ، وهو الذي عمل هذا .

النقطة الرئيسية التي أحب أن أركز عليها هي نظام الانتخاب والتعيين ، ما هي الأفضلية في النظامين؟ هل النظام الانتخابي يوصل ناساً أو أعضاء للمجالس أكثر صلاحية من أولئك الأشخاص الذين يصلون عن طريق التعيين؟ أعتقد هذه مسألة يجب أن تُناقش بصورة أفضل لأن تجربة الكويت في 1992 ، وفشل بعض الوجوه في 1996 ، كان سببها من خلال الاستطلاع والتقييم في الكويت ، إن كان الأداء سيئاً بسبب كثير من الجدل الذي يدور في المجلس ، غير صالح لأن ينتج المجلس بشكل جيد ، سواء لمشروعات القوانين ، أو طرح قضايا البشر بصورة جيدة ، خاصة في التجارب العربية ، كثير من المجالس العربية تنتهج أسلوب الانتخاب ، لكن ما هي النتائج؟

أنا هنا لا أدافع عن نظام التعيين ، لكن نظام الانتخاب له سيئاته ، فأعتقد أن الممازجة ستكون أفضل من نظام الانتخاب فقط .

طرح الباحث مسألة خاصة ، إذا راجعنا نفس العبارة ، تجربة الانتخابات في المجلس البلدي القطري ، إن آخر شيء يخرج عنه ، أن يقدم توصية إلى وزير البلدية .

ما أعتقد أن النظام بالانتخاب هو فقط للدفع بالعملية التي نتصورها .

ومسألة النظام البرلماني في الكويت ، أعتقد أن النظام البرلماني في الكويت ليس نظاماً برلمانياً ، إنه يجمع بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي ، ولعل الباحث يعرف سمات النظام البرلماني ، وسمات النظام الرئاسي ، فمجلس الأمة الكويتي أو النظام السياسي في الكويت لا ينطبق عليه النظام البرلماني باعتبار أن السلطة أو الحاكم أو الرئيس له صلاحيات رئيس الدولة في النظام الرئاسي .

لم يذكر الباحث الاستمرارية والمصادرة فيما يخص مجالس الكويت والبحرين ، واستمرارية المجالس الأخرى في مجلس التعاون ، هل هي فقط لأن البعض معين والأخرى منتخبة .

وشكراً .

محمد الرميحي

بسم الله الرحمن الرحيم

أود في البداية أن أحيي الأخ الكريم عبدالحميد الأنصاري ـ بصفته أخاً وزميلاً ، وبصفته أيضاً أزهرياً من المدرسة العقلية الاجتهادية ـ وأرى أن الورقة المقدمة هي ورقة متميزة ، وربما كانت المشكلة لو أن أحداً كتب هذه الورقة في المنهج فهناك مستويات مختلفة من التجارب الديمقراطية في الخليج لا يمكن قياسها بمقياس واحد ، هناك أشكال مختلفة ومحاولة البحث على عامل مشترك بينها يأتي بصعوبة شديدة .

الموضوع الثاني في الحقيقة ، هو انبثاق المشاركة ولا أسميها ديمقراطية في السلطة في الخليج ، مثل ما تفضل زميلي الذي سبقني منذ قليل ، وأعتقد أن هذا ثابت بأن هناك مجموعة من الصراعات في السلطة وهذه الصراعات أرادت أن تجد لها بعض المعونة من التجار أو . . . الخ ، هذه يمكن أن تتكرر في أكثر من مكان ، لو قرأنا قراءة صحيحة تاريخية في هذا الموضوع لوجدنا

أنه في الخطوات الأولى على الأقل ـ وحتى يمكن الأخيرة ـ كان هناك خلاف ما بين الرجل الأول والرجل الثاني ، وتحدث اتفاقات وتحالفات مختلفة من المنطلق المشهور بأن السلطة كالقبر لا تتسع إلا لشخص واحد فقط ، أريد أيضاً أن أقول بأن النظرة إلى الماضي ـ أخي الدكتور عبدالحميد ـ ربما وقعنا فيها جميعاً ، والنظرة الوردية إلى مجتمعاتنا في الخليج بأنه مجتمع إيجابي في ذلك الوقت ، وأنا أعتقد ، يجب أن نعيد النظر فيها فليس بالضرورة بأن الأول بين متساويين مثلاً ، وكما قلت أو لم يكن المال وسيلة للوصول إلى السلطان . . . يعني هذه قضايا يجب أن نعيد النظر فيها . . . الذي أريد أن أقوله أن الديمقراطية بمعناها النظري على الأقل ، يعني أرجو أيضاً في هذا المجلس الكريم أن نصل ، ربما ، إلى قناعة قد تكون مشتركة أنه ليس من الضرورة أن الديمقراطية (بتدرجاتها المختلفة) هي الحل النهائي للمشكلات التي نواجهها في المجتمع ، يعني هي جزء من الحل ، ولكنها ليست الحل في تصوري ، أهمية الديمقراطية ـ حتى لا يفهمني أحد خطأ ـ أساسية أيضاً بالمعنى العام ، ولكن تعد ممارساتها أيضاً أساسية ، إذا قلنا إن الديمقراطية بشكل عام ، وهنا المفاهيم الحقيقية ليست دقيقة ومتداخلة ، هي حريات ومؤسسات ، والحريات بالمعنى العام لها من يردعها في مجتمعنا . . . إن هناك قوى اجتماعية تردع الحريات ، بل هناك قوى محافظة تريد أن تأخذنا إلى الجنة بالسلاسل ، وهذه القضية الحقيقية ضد الحريات بالمعنى الكامل ، هناك أيضاً مؤسسات ، وأيضاً الديمقراطية كما نعرف ، تمجد الأخلاق الكريمة والفضائل ، إلى آخره . . . ولكن تضغط على الممارس تحت ظروف معينة ، ربما تحت وسائل معينة ، ليدوس هذا الممارس على النظام المتعارف عليه ، فيتحدث حديثاً جيداً عن الفضائل ثم يمارس أخرى ، تماماً مع الجهاز التنفيذي أو الأجهزة الأخرى ، فإذاً هذه تقلل لدى الجمهور العام من قيمة الديمقراطية بمعناها النظري . . . ثم هناك أيضاً قاعدة أساسية في الديمقراطية أيضاً بمعناها العام ، وهي تناقض القطعية ، لا يوجد أحد يؤمن بالديمقراطية ويؤمن بأن كلمتها هي النهاية ، وهذا موضوع له علاقة ربما بوضعنا الثقافي بشكل عام .

السؤال المركزي الذي أريد أن أنتهي إليه . . . وهو أن أستاذنا الدكتور الأنصاري ذكر أيضاً أن هناك خللاً أساسياً ، وأنا أعيده إلى موضوعه الثقافي بمعناه الشامل والعام ، وأريد أن أستعير أيضاً ، مقولة قالها (مالك بن نبي) في الخمسينات ، وكنا ضدها ، فربما كنا في ذلك الوقت أكثر شباباً وحيوية ، كان يقول «بأن الشعوب العربية عندها استعداد للاستعمار . . .» .

أنا أريد أن أحور هذا مع التحفظ طبعاً ، بأن شعوبنا لديها استعداد للديكتاتورية أيضاً ، بمعنى أن هناك ممارسة داخلية ، حتى في ذات الشخص . هناك كتاب مهم وجميل للدكتور غسان

سلامة ـ أنصح بقراءته ـ يقول بأن الديمقراطية تحتاج إلى ديمقراطيين ، إذا لم أومن بأن للآخر حقاً بأن يقول رأيه ، فبالتالي لا أستطيع أن أصف نفسي بالديمقراطي ، فهناك من يخون ويكفر ، إلى آخره من المفردات الجاهزة للرأي الآخر ، فهذه قضية ، وهنا ربما يقدر الأخ عبدالحميد أن يخدمنا فيها جميعاً حول البُنى الفكرية ، وأريد أن أقول أيضاً الممارسة الإسلامية ، وهي قضية مطروحة في إيران ، مطروحة في أماكن كثيرة حول ماذا يمكن أن تحصل عليه من خلال الديمقراطية أو المشاركة في وضع بنية اجتماعية وثقافية ، نحن نعيش فيها .

وشكراً .

علي المناعي

شكراً سيادة الرئيس ، شكراً للأخ الدكتور عبدالحميد معد الورقة ، ولاشك أن الورقة مثرية فكرة ، وأيضاً للنقاش ، لكن لدي ملاحظات ، ربما تكون شكلية .

الملاحظة الأولى : أن كثيراً ما يُثار في التساؤل حول علاقة الديمقراطية في التعليم ، وأيهما يسبق الآخر ، دائماً نحن نضع العربة أمام الحصان ـ إن صح التعبير ـ وليس الحصان أمام العربة ، النظم الحاكمة في المنطقة حتى تؤجل وتسوق تأجيلها للديمقراطية تبرر ذلك لتأخر شعوبها ثقافياً وتربوياً وتعليمياً ، وأتصور السؤال المطروح والمثار للجدل هو : ما نوع النظام السياسي الذي يسبق التعليم؟ الذي سينشر التعليم؟ إذا قلنا إن التعليم أحد مسوغات تأخر أو جهل الشعوب ، أحد مسوغات تأخر النظم الديمقراطية أو إقامة نظام ديمقراطي ، ما هو نوع النظام الحاكم الذي يسبق نشر التعليم ويؤسس الديمقراطية في المنطقة؟ هل هو نظام ديمقراطي؟ أم ديكتاتوري؟ أو أيهما أسبق؟ البيضة أم الدجاجة؟ يعني قضية الحقيقة مثارة للجدل ، يعني لا أتصور أن هناك نظاماً ديمقراطياً ديكتاتورياً سيحقق نسب التعليم ، مسوغات الحكومات الآن في المنطقة على هذا النحو ، عجلت بل ضربت كل نظم التعليم في المنطقة ، كل نظم التعليم في المنطقة اليوم متراجعة إلى الوراء عشرات ، بل مئات ، بل آلاف المرات ، بل للأسف الشديد ما نلاحظه نحن أيضاً لسنا فقط مطالبين بالديمقراطية كتربويين ومعنيين بالتربية ، في العقد الأخير من التسعينات ، كل الحكومات في المنطقة أصبحت تزعم أنها متجهة للديمقراطية في حين نحن كتربويين نشعر أن كل حكومات المنطقة متجهة إلى ضرب التعليم ، كيف هذا التداعي؟ وكيف حل هذا التساؤل المثار في الحقيقة ، يعني هل من المعقول أن نؤجل الديمقراطية حتى ننشر

التعليم؟ هل هذا معقول؟ وكلما أجلنا الديمقراطية حكمتنا الديكتاتوريات ، وصارت أكثر ديكتاتورية ، يعني في عشر السنوات الأخيرة ، في العقد الأخير ، نرى التخلف في التعليم في منطقة الخليج لا حصر له ، لا حد له ، في وقت كل الحكومات الآن ترفع شعارات الديمقراطية أو أننا نتحول إلى الديمقراطية قريباً إن شاء الله ، فنتصور أنه يجب أن نضع الحصان أمام العربة ، وليس العربة أمام الحصان ، أيضاً من مسوغات تأخر الديمقراطية كثيراً ما يثار ، وهذا له علاقة أيضاً بالموضوع التربوي السابق أو التعليم السابق ، أننا شعوب ننتمي ثقافياً واجتماعياً بل نفسياً وعاطفياً إلى واقع مضاد للديمقراطية ، كما أشار الدكتور محمد الرميحي ، وهذا أمر ، وإن كان صحيحاً لكنه ليس سبباً ضد إقامة الديمقراطية ، بل هو تداع لتداعيات الديكتاتوريات ، أي أن الحكومات الديكتاتورية في المنطقة وفي المنطقة العربية عموماً هي التي صنعت وساقت هذه الشخصية الازدواجية ، الانفصامية ، المصابة بشيزوفرينيا في الأمر الاجتماعي والسياسي والثقافي والفكري ، ولا أتصور أن تعاد صياغة هذه الشخصية ، التي هي الشخصية الديمقراطية التي يطالب فيها الدكتور الرميحي الآن في مداخلته أو تطالب بها الورقة أو يطالب بها كثير من منتديات الديمقراطية ، أي بناء إنسان ديمقراطي في المنطقة هذه دون إعادة صياغة نظم الحكم ، والاتجاه للديمقراطيات ، نستطيع أن نصنع هذه الشخصية المطلوبة منا اليوم ، نحن نريد هذه الشخصية الديمقراطية المتربية على الديمقراطية ، التي تمارس الديمقراطية ، التي تؤمن بالديمقراطية ، دون حكم ديمقراطي ، وليس العكس أيضاً .

أيضاً من ضمن المطالب النقطة الثالثة والأخيرة ، المداخلة الثالثة من المطالب المذكورة في الورقة ، الدعوة لإنشاء مجلس معين ، وأرى أن الدكتور يميل إلى هذا النوع ، فقط أردت أن أوضح نقطة ربما ليست غائبة عن الجميع بمن فيهم معد الورقة .

المجالس المعينة دائماً نوعان ، مجالس منتخبة على الطريقة الأمريكية ولها صلاحيات موسعة ، ومجالس معينة على الطريقة الإنجليزية وصلاحياتها محدودة ، فقط في أمور السيادة ، إعلان الحرب أو الوحدة فقط ، أما بقية الأمور فليست لها أية صلاحية ، وللأسف الشديد ، إن هذا الموضوع عندنا في المنطقة فيه خلط للأوراق ، الدعوة لمجالس معينة ، وكأن المجالس المعينة هي مجالس أنداد للمجلس المنتخب ، وهذا ليس صحيحاً ، المجالس إذا كانت معينة صلاحيتها فقط في أمرين لا ثالث لهما : 1) إعلان الحرب ، إذا أعلنت الحرب يؤخذ بمشورتها ، 2) وإذا أعلنت الوحدة يؤخذ بمشورتها ، طبعاً مع مشورة المجالس المنتخبة ، أما الأمور الأخرى فليس لها مطلقاً أية صلاحية .

عبدالوهاب الهارون

شكراً للأخ الرئيس ، وشكراً للدكتور المحاضر على هذه الورقة القيمة .

سأركز ملاحظتي على تقييم التجربة البرلمانية النيابية في الكويت ، وهو في جانب التحليل الذي ورد في الورقة ، وأحب أن أشكره على ما ورد من كلمات في هذه الورقة التي جسدت ما نعاني منه في الكويت . . . واسمحوا لي أن أقرأ بعض العبارات المعبرة : «إن بعض السياسيين يقيسون الوطنية بمدى معارضتهم للسلطة ، في الوقت الذي يمالئون فيه اتجاهات تعصبية مخالفة لقناعتهم الحقيقية طمعاً في مكاسب انتخابية وقتية ، إن الوطنية لا تُقاس بمعارضة السلطة وحدها ، ولكن بعدم الخضوع لإرهاب الرأي العام ضد المصالح الحقيقية للمجتمع» .

وفي آخر الصفحة (58) يقول : «إن انشغالنا بالسياسي على حساب الاجتماعي ، أفرز لنا في النهاية شخصيات متلونة ، سواء في المجال السياسي أو الثقافي أو الديني ، نقول شيئاً ونمارس شيئاً آخر» ، وهذا ما نعاني منه في الكويت للأسف ، وبالتحديد في قضية المرأة أو في قضايا أخرى ، نجد للأسف حينما وضحت الرؤية بأن الشريعة لا تعارض حقوق المرأة السياسية اتجهوا إلى الفقه القبلي ، وفقه النفاق الاجتماعي ، على حساب الفقه الشرعي ، هذه الحقيقة وردت للأسف وأثارت الكثير . وأيضاً غير ذلك ما نعاني فيه بالكويت في هذا الجانب ، أنه للأسف أصبح نواب الأمة ينقادون للشارع ، وليسوا يقودون الشارع ، في الوقت الذي يفترض فيه أنهم هم النخبة ا ي تقود الشارع ، وتوعي الشارع لحقوقه ومستقبله ، لكن للأسف يأتي نواب الأمة في مجلس الأمة للانقياد لما يطلبه الشارع ، رغم الجهل الذي نعاني منه في مناطق كثيرة في الكويت أحياناً ، ورغم أنهم ناس مثقفون ومتعلمون ومتخرجون من جامعات ، إلا أنهم ينقادون من الشارع .

للأسف تدريجياً يتحول مجلس الأمة في الكويت إلى نقابة لموظفي الدولة ، أصبح الهم الأول زيادة الرواتب ، زيادة الامتيازات ، تقليل الإنتاج ، تقليل أيام العمل ، إعطاء إجازات أطول ، زيادة رواتب متقاعدين ، وهذا نتيجة لأن الناخبين في الكويت 73% منهم من موظفي الدولة ، وهذا الأمر يتطلب فعلاً إعادة هيكلة الاقتصاد من جديد لكي يكون هناك توازن ، بحيث يكون أيضاً من يمارس الانتخاب هم ليسوا فقط من موظفي الدولة ، ولكن يجب أن يكون مشتملاً على المجتمع كله .

وشكراً .

عبدالمحسن تقي

بسم الله الرحمن الرحيم ،

شكراً سيدي الرئيس ، وشكراً للأخ المحاضر الدكتور عبدالحميد ، والحقيقة أنه بالذات في الجزء الأخير من كلمته كان موفقاً جداً ، وأعتقد عبر عن الاتجاهات الصحيحة في هذا المجتمع وبالذات عندما بين العيوب أو الفوارق الحقيقية بين ما يسمى بالشورى ، وبين النظام الديمقراطي ، ولكن للأسف الشديد الدكتور نفسه في بداية حديثه ذكر أنه ليس هناك فوارق جوهرية بين الشورى والديمقراطية ، وأنا إذا سمح لي السيد المحاضر أختلف معه في ذلك ، أعتقد أن هناك فوارق أساسية بين الشورى والديمقراطية أحاول أن ألخصها في بعض الأمور ، أكيد هناك فوارق أخرى كثيرة جداً ، أعتقد أولاً أن الشورى ، وبصورة عامة مجالس الشورى هي مجالس منتخبة ، أو هكذا كان التطور التاريخي لمجالس الشورى في هذا الجزء من الوطن ، وبعض النقاط ذكرها المحاضر فعلاً في الجزء الأخير من كلامه ، وأيضاً ، إن مجالس الشورى توصياتها أو قراراتها غير ملزمة ، يمكن أن يختار منها الحاكم ما يشاء ، وبالتالي ليس لها صفة الالتزام ، كما هو الحال في المجالس أو في النظم الديمقراطية ، وأعتقد أيضاً أن نظام الشورى مرتبط بالتراث ، وفي زعمي الخاص أن الارتباط بالتراث هو ارتباط بالتخلف ، والارتباط بالعصر هو ارتباط بالتقدم ، وهذا فارق أساسي في نظام الشورى أو في نظام الديمقراطية ، مع الاحترام والتقدير للأفكار التراثية أو الدينية أو التي تناوئ الشورى ، أو تلجأ إلى الشورى ، أعتقد أن الشورى معيار للتخلف ، والنظام الديمقراطي هو عنوان للتقدم في هذا العصر ، أعتقد أيضاً أن توجه العالم بصورة عامة لا يمكن أن يفهم ما نسميه نظام الشورى في مقابل النظام الديمقراطي ، يعني أن هذا المفهوم مفهوم ضيق قد نفهمه كمسلمين أو كناس مرتبطين بالتراث الإسلامي ، وبالتالي على النطاق العالمي ليس مفهوماً ما يمكن تسميته بنظام الشورى ، وبالتالي على النطاق العالمي ، ونحن نعيش في عالم متوحد الآن لا يمكن أن نلجأ إلى ما يمكن تسميته بنظام الشورى في مقابل النظام الديمقراطي الكامل .

مجالس الشورى أيضاً نطاق عملها أو نطاق اهتمامها أو غاياتها محدودة بمواضيع محددة ، وليست شاملة كما هي نظم المدارس الديمقراطية .

نظام الشورى في الحقيقة ، كثير أو بعض الإسلاميين لجؤوا إلى الدعوة إليه ، والبعض رضخوا لهذه الأنظمة الحديثة بغية الوصول إلى تحقيق أهدافهم الأساسية عن طريق مجالس ديمقراطية ،

هم من حيث المبدأ رافضون لها ، مع الاحترام والتقدير للاتجاهات الأخرى .

لقد استغربت من حديث الأخ العزيز الدكتور محمد الرميحي حين قال إن الديمقراطية ليست هي الحل ، وبعد ذلك ضرب أمثلة سماها عيوب الديمقراطية ، أعتقد أنها كانت عيوباً في ممارسة بعض الأفراد لبعض النظم الديمقراطية ، الديمقراطية هي الحل وإن كان بها عيوب ، ما أتصور بديلاً صالحاً للتنمية في هذا المجتمع بدون اللجوء للديمقراطية ، الديمقراطية نظام قد يعتريه بعض العيب أو بعض الخلل ، ومعظم الخلل هو خلل في ممارسة الأفراد ، وليس في النظام الديمقراطي بحد ذاته .

وأنا أرجو من أخي الدكتور الرميحي أن يراجع نفسه بما ذكر من عيوب النظام الديمقراطي ، هي عيوب الممارسات الفردية في الديمقراطية .

وشكراً .

عبد الجليل الغربللي

سيدي الرئيس هناك سؤال مفصلي كنت أتمنى أن يتعرض الباحث له ، ونحن بصدد تجارب دول مجلس التعاون والأشكال متباينة للديمقراطية ، يرد سؤال ملح ، والإجابة عنه ستمكننا من فهم شامل لتلك التجارب وهو :

لماذا استقرت شكلياً ـ على الأقل ـ تجربة الشورى في دول المجلس ، وتعثرت التجربة الديمقراطية الكويتية على الرغم من دستورية التجربة الكويتية أي القائمة على دستور 1963؟

يمكننا القول ونجيب عن التساؤل إن التجربة الاستشارية في دول المجلس جاءت بمباركة وبمبادرة من السلطة السياسية الحاكمة ، بينما التجربة الكويتية فرضها دستور البلاد ولم تكن مرغوبة بشكلها الحالي من قبل السلطات السياسية الحاكمة على مر العقود .

إذن ، كان هناك مصلحة حقيقية لدى السلطات الحاكمة في الكويت لتشويه الممارسة الديمقراطية بأشكال مختلفة ، وبأساليب متباينة وذلك لإثبات أن التجربة الديمقراطية الدستورية غير مجدية ، ولذلك كان لها مصلحة مباشرة في هذا التشويه ، وعلى العكس من ذلك كان هناك مصلحة مباشرة لدى بقية دول مجلس التعاون لإنجاح الصيغ الشورية التي بادروا بترسيخها ، وإثبات أن هذه الصيغ هي المجدية والمنسجمة مع متطلبات الأسر الحاكمة لدول مجلس التعاون .

نتيجة لهذين الموقفين المتناقضين للسلطات الحاكمة في الكويت من جانب ، وفي دول مجلس

التعاون ، من جانب آخر تم تبني المواقف لتحقيق كل طرف لهدفه ، ففي الكويت فتحت أبواب الوزارات والمؤسسات الحكومية لطلبات بعض النواب ، وقام هؤلاء باختراق الأجهزة الحكومية فهم من جانب يعملون على تنمية ثرواتهم الشخصية مستغلين مواقعهم ، وهم كذلك يعززون مواقعهم في مناطقهم الانتخابية بتمرير مطالب هؤلاء الناخبين من خلالهم إلى السلطة التنفيذية ، وأصبح دور بعض النواب كمخلص للمعاملات في أروقة الحكومة ، ومن جانب آخر وجد بعض المسؤولين من الجهاز البيروقراطي الحكومي في هؤلاء النواب «عزوة» لهم ، وحماية لمواقعهم الحكومية ، وسنداً للمسؤولين الحكوميين إذا ما انقلب عليهم ظهر المجن فبإمكان هؤلاء الموظفين اللجوء إلى هذا النائب أو ذلك لينتصر لقضيته ، واستمرأ البعض اللعبة الفجة فأخذ يلمح أو يصرح للوزير بعلاقته الوطيدة بالعضو فلان أو علان فيقربه الوزير ، ويعمل على إرضاء طلباته ، فالتقت المصالح بين النائب من جهة والموظف من جهة أخرى ، فأصبحت طلبات النواب محل ترحيب لدى الجهاز التنفيذي في الدورة ، ويعمل الموظفون على تمريرها ليضمنوا سنداً لهم في مجلس الأمة ، وخلق هذا الجو ازدواجية في ولاء الموظف ، وتقاسم السلطتين لهذا الولاء .

وتحول مجلس الأمة نتيجة لهذه الممارسات الشاذة إلى نقابة لموظفي الدولة بمزيد من العطاءات المالية مما أدى إلى تشويه هذه التجربة وخروجها عن أهدافها الحقيقية ، فتأزمت الأوضاع الاقتصادية والسياسية وأصاب الشلل شبه الكامل كافة الأوضاع التجارية والصناعية ، دون قدرة الحكومة على القيام بدورها المطلوب نتيجة لمواقف بعض النواب في السلطة والاستخدام السيئ لحق الاستجواب الدستوري ، الأمر الذي تحقق معه تشويه التجربة الديمقراطية الكويتية .

من جانب آخر فإن السلطات الحاكمة في دول مجلس التعاون استخدمت النموذج الكويتي كفزاعة لشعوبها في الابتعاد عن النموذج الديمقراطي الكويتي ، والقبول والمباركة لنموذج الشورى التي ابتدعوها ، وكأني بهم يقولون انظروا إلى الكويت ، فهل تريدوننا أن نصل إلى ما وصلوا إليه؟ حيث أصاب الشلل القدرة الحكومية على التغيير .

وتأتي الإجابة الطبيعية بالنفي ، والتمسك بتجربتهم ليس حُباً بتجاربهم ولكن خوفاً من التجربة الكويتية ونتائجها السلبية على مجمل أوضاع البلد .

لذلك تستخدم دول المجلس النموذج الكويتي لتثبيت النموذج الديمقراطي القائم على الشورى ، ولإقناع شعوبها بالابتعاد وعدم جدوى التجربة الديمقراطية الكويتية نتيجة للسلبيات التي أفرزتها التجربة .

إذن ، استقرت تجارب الشورى في دول المجلس كنتيجة طبيعية لانتكاسة التجربة الكويتية وتعثرها ، ولا أجد سوى أسلوب الحوار الهادئ بين السلطة الحاكمة في الكويت من جهة والقوى الشعبية لاحتواء تلك السلبيات والنكسات ، والاتفاق على ثوابت منها وعلى رأسها اقتناع السلطة الحاكمة بالديمقراطية كما جاءت في الدستور والدفاع عنها أمام من يحاول أن يعبث بمقدراتها ، والذود عن الممارسة الحقيقية للديمقراطية لكي تعطي المثل الطيب للممارسة الديمقراطية ، وتدفع حكام وشعوب دول المجلس أن يحذوا حذوها .

وشكراً .

ريما الصبان

بداية أول نقطة بالنسبة للورقة أحب أن أقول إن الورقة أعتقد أنها انتهت حيث كان يجب أن تبدأ ، لقد أطالت في طرح التجربة التاريخية التي كان بالإمكان اختصارها اختصاراً شديداً جداً ، والبداية بتوصيف الواقع والمشاكل وإشكاليات الديمقراطية في واقعنا ، وخصوصاً البعد الاجتماعي ، أشكر المحاضر أنه أعطى وضع المرأة في تحليله النهائي وضعاً متميزاً ، وهذا ربما ما نحتاجه ، هي أكثر من نصف المجتمع ، والحقيقة إذا نظرنا إلى بُعد التنشئة الاجتماعية يمكن أن تعتبر المرأة أكثر من نصف المجتمع ، فإذا كان هذا الأكثر من النصف يشعر أنه مغيب ودائماً سقفه متحدد جداً ، وطموحاته محدودة ، وأفقه غير بعيد ، فهذا سينعكس على المجتمع ككل .

النقطة الثانية التي أحب أن أشير إليها بالنسبة لإشكالية الديمقراطية ، أننا لو عدنا بالبحث إلى نشأة وتأسيس المجتمعات الديمقراطية ، والعمق الديمقراطي ، والواقع الديمقراطي في المجتمعات الغربية ، نلاحظ أنها نشأت على علاقة المجتمع بالسلطة السياسية ، ونشأت من حاجة مراقبة المجتمع للسلطة السياسية لأن السلطة هي بتعريفها ، هيمنة ، وهناك حاجة لهذه المراقبة ، إذا عدنا من هذا المنطلق وحاولنا أن ننظر إلى المجتمعات الخليجية وإلى ضعف البنى الاجتماعية الخليجية ، فربما هذا سيكون مؤشراً ومفتاحاً لمعرفة سبب تخلف المجتمعات الخليجية عن العمق الديمقراطي ، وطبعاً كلنا يعرف أن المجتمع ضعيف ، وربما أكثر مشكل كبير أمام واقع السلطة ، ولكن كيف يمكن تقوية هذا المجتمع؟ كيف يمكن شحذ بنائه؟ هذا ربما سؤال صعب ، لأنه مبني على واقع هذا التطور وواقع المجتمعات الخليجية التي لا يمكن في المرحلة الراهنة ، وفي مرحلة سيطرة النفط ، الخروج منه بشكل بسيط ، فهنا تحدٍّ أساسي ، ولا أحب أن أظهر أنني متشائمة ،

ولكني أعتقد أن هناك أسباباً أساسية في التركيبة الاجتماعية لهذا التشاؤم .

النقطة الأخرى والأخيرة إن شاء الله ، ترتبط بالنسبة لواقع المرأة والعلاقة بالفكر الإسلامي والبُنى الإسلامية ، في كل مرحلة نشعر معها أن ما يحاول أن يأخذ تجربة في مرحلة التقدم نحو المشاركة الديمقراطية تأتي بالأساس من تيارات إسلامية ، فهنا أحب أن أسأل أو بالأحرى أن أتوجه للمشاركين من المجتمع الكويتي لمعرفة ما مدى مقدرة تحويل الخطاب الإسلامي في الكويت؟ لأن الكويت هنا نموذج متقدم بالنسبة لمشاركة المرأة ، فما مدى مقدرة تحويل الخطاب الإسلامي في الكويت إلى خطاب مؤيد لمشاركة المرأة في العمل السياسي ، والتجربة الديمقراطية في المجتمع في الكويت؟

رسول الجشي

شكراً حضرة الرئيس ، بادئ ذي بدء ، أود أن أشكر الدكتور عبدالحميد على هذه الورقة ، التي استطاع أن يرصد فيها الحركات تاريخياً بالنسبة إلى التحرك الديمقراطي ، رغم التفاصيل التي ذكرت فبالطبع لا أعتقد أن المجال للتعليق على التفاصيل فَيُهِمُّنا الجوهر ، وبشكل عام أعطانا فكرة عمّا دار في المنطقة في الفترة الأخيرة ، ولكن توقفت عندما أكد أكثر من مرة ـ وقد سبقني الإخوان محمد الركن والأستاذ مظفر في ذلك ـ العلاقة بين الشورى والديمقراطية ، لأنه ذكر بنص صريح أنهما لا يختلفان في الجوهر ، وأنا أعتقد أن هناك اختلافاً جوهرياً كبيراً بين الشورى والديمقراطية ، نحن لا نتحدث من وجهة نظر علمانية أو دينية ، فهذا موضوع آخر ، ولكن عندما ننظر إلى التجربة على أرض الواقع ، فكلنا يعرف أن الشورى بالنسبة لأنظمة الخليج بشكل عام هي محاولة للهروب من تطبيق الديمقراطية ، لأن الشورى كما هي مطبقة الآن ، سواء المجالس الموجودة ـ لنكن صريحين ـ والأنظمة الشورية سواء كانت في الإمارات حيث نحن ، أو في قطر أو في السعودية ، وحتى في البحرين لا تمثل بأي شكل من الأشكال ، وجهاً من أوجه الديمقراطية ، صحيح أن الحكومة تعرض عليها بعض القوانين ، صحيح أنها تأخذ رأيها في بعض القضايا الأساسية ، لكن المحصلة النهائية بعيدة تماماً عن الروح الديمقراطية ، لأنه في النهاية الحكومة تقرر ما تريد بعيداً عن رقابة التنفيذ ، وبعيداً عن المحاسبة ، وكلنا يعرف أن لحمة وسدى الديمقراطية هي المحاسبة المالية ، وأن الديمقراطية أساساً عندما بدأت في السابق بدأت من أجل مراقبة الشعب للصرف المالي ، وهنا المقولة التي يعرفها الجميع ، وهي أنه لا ضرائب

بدون ديمقراطية (no taxation without representation) بدأت من هذه الجملة البسيطة الديمقراطيات ، عندنا هذه العملية بالطبع ضائعة تماماً ، هناك قضايا تثار فيما بعد عندما نستمع ، لأني قرأت ورقة الدكتور علي الكواري ، وقد طرحت فيها بعض القضايا التي هي صفة أساسية من صفات مجلس دول أو أقطار مجلس التعاون ، وبالتالي يهيأ لي من الخطأ أن نحسم الموضوع بأن نقول بأن الشورى والديمقراطية تحملان جوهراً واحداً ، لا أريد أن أكرر ، ولكنها قد تلائم الأنظمة في الخليج .

هناك نقطة أردت أن أتوقف عندها أيضاً للعلم باعتباري من القُطر البحريني ، حُل المجلس الوطني في البحرين قبل 25 سنة ـ كما ذكر الدكتور عبدالحميد ـ في رأيي يجب ألا نمر عليه مروراً سريعاً ، لم يكن حلاً عادياً حتى نستطيع أن نقول كما هو الحال حتى في مجلس الأمة الكويتي ، أو بالنسبة إلى أي مجلس في أوروبا ، في إيطاليا ، و غيره حتى تتكرر العملية ، ولكن حل المجلس الوطني في البحرين أخذ طابعاً خاصاً .

أولاً تعرضت الحكومة إلى ضغوط خارجية عنيفة من خارج المنطقة ، وضغوط من المنطقة نفسها ، فالجارة الكبرى السعودية لم تستطع أن تهضم . . . يجب على الإخوان ألا ينسوا أننا نتكلم عن 25 سنة مضت ، تطورت العقول ، نستطيع أن نقول إن الأنظمة بما في تفكيرها وتفسيرها للأمور ومواقفها في القضايا توقفت منذ ذلك الوقت ، لاشك أنه كان هناك تطور كبير ، ولكن لترجع إلى التاريخ وتعطِ بعض النقاط حقها ، ولها تأثير باعتبار أنها قد تنسحب من جديد ، وهي الضغوط الخارجية والضغوط بالمنطقة ، مثل ما ذكرت ، وأعيد أن السعودية لم تكن راضية عن تجربة البحرين ، وأتصور أن في ذلك الوقت كان لها مبرراتها ، ولا نتكلم في التفاصيل .

النقطة الثانية أيضاً كانت في ذلك الوقت وليس الآن مجال بحثها ، وهي القضية المالية ، قبل 25 سنة المنطقة بشكل عام ، والبحرين كانت بشكل خاص تشكو من الضعف المالي ، عندما بدأنا المجلس قبل 25 سنة كانت ميزانية البحرين 29 مليون دينار ، أتصور كيف كانت 29 مليون دينار ونتعارك عليها ـ مثلما يقولون نتهاوش ـ والوزارات كل واحد يريد أن يأخذ حصته من هذا المبلغ البسيط ، في حين ميزانية البحرين وصلت الآن إلى حسب ما هو مُعلن ، ما يزيد على 500 مليون دينار ، أي أكثر من عشرة أضعاف ، فهذا أيضاً كان له تأثير ، لأن المعادلة كانت صعبة ، والرقابة المالية لحسن الحظ أن المادة الدستورية كانت تؤكد على الرقابة المالية بالنسبة إلى دستور البحرين ، وهذا سبب نوعاً من الاحتكاك مع الدولة .

من النقاط الأساسية كانت قانون أمن الدولة ، الذي رفضه المجلس في آخر جلسة له ، ودار الحوار خارج المجلس خلال شهر دون أن نتوصل إلى قرار ، فرأت الحكومة أن الحل الأمثل بالنسبة لها هو حل المجلس ، وهذا ما كان .

نقطة جديدة مهمة لم تُثر ، أود أن أذكرها في هذا المجال ، أيضاً كان يمكن أن تكون صادقة في هذا الوقت قبل 25 سنة وليس الآن ، أن العائلة الحاكمة في البحرين منذ بداية القرن وهي تعيش تحت وطأة القرار الإنجليزي ، لم يكن للعائلة الحاكمة قرار ، بدأت بالطبع السلطة الإنجليزية تفرض وجودها منذ الشيخ عيسى بن علي عندما أصرت على أن ينحى عيسى بن علي عن الحكم ، واستلم الشيخ حمد ـ وهذا تدخل ـ ومن بعد الشيخ حمد جاء الشيخ سلمان ثم المرحوم الشيخ عيسى ، فكانت في هذه الأثناء السلطة الإنجليزية هي المسيطرة ، الإنجليز تركوا 1971 من الناحية التاريخية البحرين ، التجربة أننا بدأنا نتحرك ، وأستطيع أن أقول بملء فمي ، بفضل الكويت كان لها دور كبير في إقناع حكومة البحرين بالتجربة ، وبدأت التجربة سنة 1972 ، وطبقت في 1973 لأننا بدأنا بالمجلس التأسيسي في 73/72 ومن 73 إلى 1975 كان المجلس الوطني ، فشعر الحاكمون أنهم خرجوا من مأزق السيطرة الإنجليزية إلى مأزق المساءلة البرلمانية .

هذا لم يُنشر ولم يُقل ، ولكن أعتقد من تحليلي أن هذا كان له دور كبير ، الآن ، لماذا تتقبل الحكومات النقد وبشكل رحب؟ وصاحب السمو منذ أسابيع كما تعرفون أصدر قرارات بأنه سيعيد المجلس لأنهم فعلاً مروا بتجربة حكم مدة 25 سنة ، حكم مطلق لمدة 25 سنة ، وبالتالي نفّسوا ـ إذا صح التعبير ـ عن شيء في نفس الإنسان ، وهو أن يحكم ويبقى بدون مساءلة لفترة ما .

أبتعد عن هذا الموضوع لأني أطلت فيه ، تعثر الديمقراطية أيضاً في الخليج نتيجة ضعف القناعات ، الأنظمة كلها بدون استثناء غير مقتنعة بالديمقراطية ، وبالتالي لا يمكن أن نصل إلى ديمقراطية بالشكل الذي نريده ، وكثير من الإخوان يهاجمون الديمقراطية نتيجة لما حصل في الكويت أو في البحرين سابقاً ، إلى آخره ، نحن تجاربنا كلها حديثة ، والديمقراطية تحتاج إلى سنوات من المحك والتجارب قبل أن تترسخ ، وبالتالي علينا أن نقبل ببعض الممارسات ، ولا يجب أن نسحب هذه الممارسات على حكمنا على الديمقراطية ونضعف بالتالي موقفنا من الديمقراطية .

أكتفي بهذا القدر .

وشكراً .

جاسم مراد

أولاً أشكر الدكتور عبدالحميد الأنصاري . . . وهو ذو اتجاه ديني ، ولكن مع ذلك تقدمي ،

ذكرت في الصفحة (9) عن أن الشيخ عيسى وافق على الإصلاحات ، الشيخ عيسى لم يوافق على الإصلاحات مطلقاً ، في البحرين حدثت مشاكل سنة 23 ، وجاء البحرينيون عند بيت المعتمد البريطاني ، وجاء عدد كبير يطالبون بالإصلاحات ويطالبون بعدم مصادرة مزارعهم والسخرة . . . الخ ، فوعدهم بأنه سيكون إصلاح ، وبالفعل الشيخ عيسى ما وافق على الإصلاح .

ولهذا السبب وبسبب كبر سنه أيضاً عزلوه ، وأتوا بالشيخ حمد باعتباره جيلاً جديداً ويتقبل الإصلاح ، وفي سنة 34 حدثت حركة مرة ثانية ، الناس تطالب بالتعليم ، وطلع النفط عندنا ، وطالب الفلاح في البحرين وهو صاحب الأرض الأصلي ، بأن ينصفوه ولا يغتصبوا أرضه ، وما يعتدي عليه البدو الدواسر ، لأن البدوي دائماً يغير على الفلاح ويأخذ محصوله ، في سنة 38 حدثت عندنا مشكلة (بوب كو) شركة النفط تعطيهم عشرانات . فبدأ الناس ينتعشون ، وجاء التأثير تقريباً ، يكاد يكون من العراق ومن الكويت ، فقامت حركة وطنية في المنطقة ، هناك موجز يجب أن تطلع عليه في الـ (Public record) في إنجلترا و(India office) و(British Resume) تحصل على هذه المعلومات إذا أنت تريد التقييم تقييماً مضبوطاً .

في سنة 1952 زادت القضية طائفية ، وحصلت مواجهة بين الشيعة والسنة ، وعلى أثرها اتفق الشيعة والسنة ضد الحكومة ، المفروض انقلب الأمر ، ورأس عبدالرحمن الباقر إلى آخره ، ومعروفة القضية . وفي الحقيقة ، لا نستطيع أن ننكر أن الإنجليز حاولوا أن يساعدونا في حل بعض المشاكل ، لكن يظل الاستعمار استعماراً ، لكن استعمار العربي للعربي ألعن ، لم يتقبل الشيخ سلمان أي إصلاح ، حاولنا بكل الطرق ، نحن نكسنا ثوراتنا بسبب حبنا للعروبة ، وبسبب قوميتنا ، وقفنا في مشكلة قناة السويس مع عبدالناصر ، الإنجليز انتبهوا ، والله إحنا ما نطالب بإصلاح ، إحنا نطالب بقومية ، بوحدة ، فتتأثر مصالحهم ، فنزلوا الجيش البريطاني ، وإحنا طبعاً تفرقنا ، لأن ما حد يحميك ، عبدالناصر ما عنده شيء ، والمحيطين شوية عبدالله السالم ساعدنا ، شغلنا في الكويت عقب ما سفرنا عدد كبير . . . ووظفونا ، وإلا إحنا ماحد يساعدنا ، ولا شيء الآن حتى بعد في القضية سنة 1994 عندما صارت المشاكل ، ما حد وقف ويانا من العرب ، يمكن البريطانيون وقفوا معنا ، يمكن حتى الأمريكان وحقوق الإنسان وقفوا معنا .

أنت تكلمت عن الإسلام والشورى ، الإسلام خمسة أركان للآخرة ، وخمسة أركان للدنيا ،

هل رأيت رجل دين يتكلم عن العدل ، الحق ، المساواة ، الحرية ، الشورى الملزمة ، وليس الشورى المعلنة ، الشورى الملزمة . . . المعارضة التي هي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، لا يتكلمون عن الشورى ، كله عن الجنة والنار وكذا ، ما وصلت إلى نتيجة معهم ، وكلما تكلم قال الرد ، وهم ما يعرفون الرد ، الرد إن الواحد يطلع من الحضارة يعود إلى البداوة؟ الحين البداوة في سبيل الانتهاء ، فلا يجوز أن يحطمونا ويحطموا أفكارنا ، إن فيه ردة على الإسلام ، إذا تكلمنا عن الديمقراطية أو إن هم مشاغبيننا إن المرأة يطلع وجهها ، وهذه وجهها عورة ، واللباس الإسلامي وجه يطلع ، ويد تطلع ، وهكذا؟ يعني اللباس لباس بيئة ، وليس لباس إسلام .

في المنطقة كلها يتكلمون عن الأمن والأمان ، وطبعاً الديكتاتورية تعطيك الأمن لكن تأخذ منك الأمان ، لأن بيتك مهدد كل يوم ، يمكن يحضرون يفتشونك ، يجدون ورقة يحطونك في السجن كام سنة ، وضعوا لنا قانون أمن الدولة . . . لمدة ثلاث سنوات . . . وثاني تتجدد ثلاث سنوات ، يخلص عمرك . . . ما أحد يحاكمك ولا شيء . . . كل المنطقة ساكتة . . . ما تكلم أحد ، ولا قال لماذا شعب البحرين مظلوم؟

بينما الديمقراطية تعطيك الأمان . . . وأنت كمواطن تعطيه الأمن ، لابد أنت في هذه الأثناء تشعر أن هذا وطنك وإنك لازم تخدمه ، وأنك لازم تقدم الأمن ، عندنا كل الأيدي العاملة أجنبية ، استعانوا علينا ، من أيدي عاملة انقلبت للتجارة الآن ، أفسدوا علينا تجارتنا ، وأفسدوا علينا آمالنا ، جلبوا لنا ناس من السند والهند وحطوهم وعزلونا ، والحين ما نشتغل .

المفروض إن هذا الشيء يتغير ، جاؤوا لنا بمجلس شورى عقب الحنة والرنة في البحرين ، كيف مجلس شورى ، ديكور ، الشيخ عنده مجلس ، يروح يفتتح ، يخطب خطاب لا أدري ماذا قال ، لكن ما هي النتيجة ، ولا شيء ، الآن يقولون في البحرين الآن الشيخ حمد شاب ومتعلم وولده شاب ومتعلم ، وبعد منه أسباب يمكن ثانية ما أعرف ، قال لنا نريد إعادة الديمقراطية من جديد وميثاق وطني ، ونحن ليس عندنا شيء ، موافقين على كل شيء . . . بس خلينا نحصل شيء . . . نحن نؤيده على اعتبار أنه جيل جديد يمكن عنده تفتح . . . يعني ما يصير تنمية بدون ديمقراطية ، ديمقراطية لازم تنمية ، تنمية بدون ديمقراطية ما تصير ، لأن من يحب أمواله يحتاج أمان ، يحتاجون رأس مال ، لا رأس مال في البحرين . . . الحقيقة الرأسمالية صاروا الشيوخ ، الشيوخ أموالهم محطوطة في كل مكان ، وأنتم تعرفون أين هي محطوطة ، وليس أنتم فقط ، حتى كل المنطقة تعرف ، ولن يرجع رأس المال إلا إذا صار أمان .

وشكراً .

أحمد سيف بالحصا

شكراً الأخ الرئيس ، الحقيقة في البداية أود أن أشكر الدكتور عبدالحميد على الورقة الجيدة التي تناولت الموضوع بشكل كامل ، ولكن هناك وجهات نظر واجتهادات يمكن أن نتفق في بعض منها ، ونختلف في البعض الآخر ، وهذا شيء طبيعي خاصة أننا نتناول جانب مهم ، وهو الجانب الديمقراطي ، فيجب أن نكون ديمقراطيين حتى في طريقة مناقشتنا .

الحقيقة قبل أن أدخل في التعقيب هذا ، لفت نظري تعقيب الأخ الفاضل عبدالجليل الغربللي بما يتعلق بقضية التجربة الكويتية والشورى والديمقراطية ، ونجاح الشورى ، وإخفاق الديمقراطية ، هذا ما تبين لي .

نحن الحقيقة في صلب الموضوع ، أو أن هذا الكلام في صلب الموضوع الذي نجتمع من أجله اليوم ، وهي عملية التحول إلى الديمقراطية ، وما نطالب به ، فأتصور أننا يمكن أن نعطي مثلاً بسيطاً جداً ـ هو طبعاً رجل أعمال وعارف ـ لكن نقدر نعطي مثلاً بسيطاً ، إن نحن نمارس الشورى هنا في الإمارات على سبيل المثال ، كأنك أنت صاحب عمل وتريد أحداً لتستشيره ، تعين استشارياً وتأخذ وجهة نظر هذا الاستشاري ، دفعت فلوساً صحيح وأخذت وجهة نظره ، وأردت تطبقها زين ، ما أردت تطبقها ترفضها ، تحطها في الدرج وتصفط عليها ، أما انتوا هناك شكل الذي عنده شركة وفيها أسهم وحصص ونصاب قانوني ، وحملة أسهم ولهم حقوق . . . صحيح أن الديمقراطية في الكويت ليست هي الديمقراطية المُثلى ، لكن على الأقل شكل من أشكال الديمقراطية الذي نعتبره بالنسبة لنا في منطقة الخليج تعتبر قطعت أشواطاً طويلة خاصة في الظروف التي أعدت فيها دستور الكويت ، مثل ما ذكر سنة 1961 ، البعد والرؤية التي كانت موجودة في ذلك الوقت هو الذي أعطاها التميز ، لكن رافقت الممارسة بعض المشاكل .

أرجع وأقول إن وضعكم مثل أصحاب أسهم تحملون أسهماً أنتم والسلطة ، صحيح أن الحكومة لها بعض تميز من جوانب حق الفيتو في بعض الأشياء في حساب الأغلبية (majority) إلى آخره ، في اتخاذ القرار النهائي في حل الحكومة وحل البرلمان ، هذه أمور معروفة ، لكن على الأقل السقف عندكم أفضل من عندنا بكثير ، فأنتم حملة أسهم مع الحكومة ، الميزانية يمكن أن تراجعوها ، الفلوس تعرفون أين تسير وأين تذهب ، نحن في دولة لإمارات بالرغم من كل الأشياء التي تطرح إلا أن المال العام غير معروف لدى الشعب ، وليس من حقه أن يتدخل فيه أو يتكلم فيه ، هناك ميزانيات عادية يناقشها المجلس الوطني ، ويناقش الحساب الختامي بعد مرور ثلاث أو

أربع سنوات يكون الناس قد نسوا كل بياناته ، فالقضية هنا تختلف طبعاً ، وهذه نقطة أردت أن أبينها .

أرجع سيدي الرئيس إلى الموضوع ، الحقيقة أردت أن أبين أن قادة الحركة للتغيير التي حدثت في الإمارات في الثلاثينيات ، جزء من جناح السلطة ، وليسوا قوى وطنية بالمعنى المتعارف عليه ، وبالتالي انضم إليهم مجموعة من الذين يسمون كبار الديرة ومثلوا هذا التحرك ، ولكن لم يكن فيها قطاع شعبي مثل ما ذكر أحد الإخوة فيما سبق ، الحركة الوطنية في الإمارات لم تتطرق إلى الاستعمار البريطاني الذي كان موجوداً عندنا ، كان موضوعها إصلاحياً ، بعض الأمور تتعلق بالتعليم والصحة وتوزيع دخل الإمارات .

أتصور اليوم ، أنه قد مر علينا في دولة الإمارات حوالي 30 سنة من عملية التغيير التي صارت في الحكومة الاتحادية ، ولكن نحن محتاجون اليوم ، أن نقف وقفة من النقطة التي وصلنا إليها اليوم ولا نرجع كثيراً ، صحيح أنه مفروض ، كي تنظر للمستقبل ، لابد أن تدرس التاريخ ، وهذا ما قدمه الدكتور في ورقته ، وهذا كلام جميل ، لكن علينا أن ننظر للمستقبل ، ماذا نريد؟

هذه النقطة ، الحقيقة ما يحدث حالياً في جميع دول مجلس التعاون الخليجي وحتى الدول العربية تطالب القطاع الخاص بالمشاركة في عملية التنمية والخصخصة وإلى آخره من الأمور ، إلا الجانب السياسي هو المحصور ، وهذا يعني بعض الغرابة ، فأنت عندما تريد أن أشاركك في التنمية وأشاركك في الاقتصاد ، لماذا تحجب القرار السياسي والمشاركة الاجتماعية في اتخاذ القرار ، فطبعاً هذه من الأمور التي صارت عندنا في منطقتنا . . . أنا أقول لابد من المشاركة في كل شيء إذا أرادوا أن نشارك في الاقتصاد والتنمية .

وشكراً .

أحمد الدين

شكراً للأخ الباحث على ورقته ، لكن هناك بعض الملاحظات في النبذة التاريخية ، بالنسبة إلى مجلس الشورى سنة 21 في الكويت ، القول بأنه حل بسبب تجاوز بعض الأعضاء لصلاحيتهم ـ كما ذكرت في الصفحة العاشرة ـ ليس صحيحاً ولم تسنده أي معلومة تاريخية ، وإنما كان هو المجلس تلاشى عملياً فقط .

في الصفحة (12) قولك إن مطالب حركة سنة 38 كانت تشكيل مجلس استشاري ، لم يكن صحيحاً ، كان مطلوباً إقامة مجلس أمة تشريعي ، لا مجلس استشاري .

أيضاً القول إن عبدالله السالم انتخب رئيساً ، هو اختير رئيساً ، مجلس الأمة التشريعي الأول لم يحدث بعده صِدام ، وحدث الصِّدام بعد مجلس الأمة التشريعي الثاني وحله .

فيما يتصل بالمجالس التشريعية ، عندما تحدثت عما يسمى بالمجلس الوطني في الكويت ، قلت في الصفحة (21) إن هذا المجلس احتفظ بالحق التشريعي ، ولكن فقط كان له الحق في أن ينظر ، يناقش وليس في أن يقر المشروعات والقوانين ، وفي الصفحة (52) قولك إن مجلس التشريع الكويتي يأخذ بالنظام البرلماني النيابي ، طبعاً علينا أن ننتبه مثلما أشار في هذا الجزء الأخ محمد سالم ، إلى أن النظام الدستوري الكويتي وسط بين النظامين البرلماني والرئاسي .

قولك في الصفحة (54) إن هناك خمس أزمات دستورية وقعت ، وأشرت إليها ، ليست في الحقيقة أزمات دستورية ، بعضها كان تعديات على الدستور ، وانقلابات ، وتدخلاً في الانتخابات ، وانقطاعاً غير مبرر . هناك أزمات دستورية ، صحيح ، ولكن ليست هذه من بينها بالصيغة التي أوردتها ، والحقيقة في الجزء الخاص بالصيغة المقترحة التي تفضلت فيها ، قلت إن هناك حاجة لوجود مجلس معين ، أود أن أشير إلى أن مجلس الأمة في الكويت ثلث أعضائه معينون ، الوزراء بحكم مناصبهم ، وفي الأغلب يختارون من خارج مجلس الأمة ، وهم معينون ، وقولك في الموضوع الخاص بدعوتك للسماح بإنشاء أحزاب سياسية ملتزمة بأصول الشريعة ، ماذا عن الأحزاب التي تقبل بالشريعة أحد مصادر التشريع وليس باعتباره المصدر الرئيسي؟ ماذا عن الأحزاب التي لا تقبل بإقامة الدولة الدينية ، هذا يجب أن نأخذه في الاعتبار ، هناك نقطتان صغيرتان ، السعودية ليست آخر الدول التي أوجدت نظام الشورى ، هناك مجلس الشورى الذي كان في الحجاز سابقاً ، وبالمناسبة مجلس الشورى الذي أقيم مؤخراً ، أحد بنوده ـ في ديباجة تأسيسه ـ إلغاء مجلس الشورى الذي كان قائماً ، وفي نفس الوقت أود أن أنبه إلى أنه في بداية سنة 1961 ، كان هناك مشروع قد أعد لدستور عصري أو لنظام أساسي عصري في السعودية في عهد الملك سعود ، وبالمناسبة مسودة هذا الدستور منشورة في مجلة الأبحاث التي كانت تصدرها الجامعة الأمريكية ببيروت في إحدى مجلاتها .

الدكتور الأنصاري : شكراً لجميع الإخوة والزملاء والزميلات .

الحقيقة أنا استفدت أكثر مما أفدت ، بالنسبة للأستاذ يوسف الجاسم ، العائق التاريخي في

تفكير السلطات الحاكمة هو ما في تفكير السلطات الحاكمة ، لكن هي عوائق تاريخية ، حتى المجتمع . . . حتى نفسية كل واحد فينا . . . يعني ما بقى متصور بس في تفكير السلطة الحاكمة . . . أنا أقول : «كما تكونوا يولَّ عليكم» . . . والحاكم ابن المجتمع . . . فالقضية أكبر من أن نراهن على صلاحية الحاكم . . . والله لو أتانا حاكم مثل صلاح الدين . . . إذا كان ومثل ما يقول . . . استخف قومه فأطاعوه ، فالقضية ليست قضية شخص بمقدار ما هي قضية مجتمعية تبدأ من التنشئة الأولى ، إشراك السلطة الحاكمة في الحوارات ، وهذا مطلوب ، وهذا ما يسمى تضييق الفجوة بين المثقف والحاكم ، بين المناضل والحاكم ، لكن كيف يقتنع المثقف؟ المشكلة ، أن أضواء السلطة ساعات تجعل المثقف ينحرف ، المثقف عندما يكون خارج السلطة يناضل ويدعي الوطنية ، ولكن ما إن تأتيه إشارة الرضا . . . وكل واحد فينا معرض لمثل هذا .

الأخ محمد الركن . . . أنا أقيس وظائف المجلس بمقياس واحد ، مقدار ترشيدي للقرار العام ، أنا أدري أن المجلس له وظائف مفيدة وكثيرة ، أنا لا أنكر هذا ، حتى الشورى غير الملزمة ، الفقهاء قالوا للاستنارة ، ينور الطريق أمام الحاكم لكن تحسم لا ، ترشد القرار ، ليس فيه إلزام ، فأنا أعرف أنه توزيع المقاعد وتنفيس وتعبئة ، فأخذت المجلس من ناحية ، هل يستطيع أن يرشد القرار ويفعله؟ ولذلك اقتصرت على الوظيفة التقليدية ، بالنسبة للمشروع الدستوري غير متأثر بالمفهوم التقليدي ، أنا ما تصورت المشروع كشخص ، طبعاً هو استشار الحاكم واستشار الناس الموجودين . . . القيادات الفاعلة ، لكن هؤلاء عندهم قناعات أن الشورى هكذا ، يعني فيه مفهوم تقليدي سائد ، وكثير من المشرعين خاصة القانونيين ، عندهم الشورى ، يقولون استشاري ، يلحق بمجلس الشورى ، ما أقصد المشرع شخص المشرع بمقدار ما أقصد آلية معينة تتأثر بثقافة عامة ومفهوم عام ، المفهوم العام السائد كما هو ظاهر عند الإخوة الآن ، أن الشورى عملية غير ملزمة وشيء شكلي ، ويختلف عن الديمقراطية كما ذكروا .

بالنسبة للقرارات الحاسمة ، أنا حددت فيما يتعلق بالمرأة ، يوم أرادت المرأة أن تتعلم كان أكثر المجتمع رافضاً ، السلطة هي التي فرضت ذلك بناء على الآراء المستنيرة ، الآن تواجهنا مسألة في الكويت وهي الحقوق السياسية للمرأة ، القيادة السياسية تتبنى ذلك ومع ذلك هناك قواعد اجتماعية رافضة ، فأنا أقول القرارات الحاسمة ، فيما يتعلق بالمرأة بالذات كانت تأتي من فوق ما تأتي قناعة مجتمعية ، أليس لأن التنشئة الاجتماعية تفرق بين الذكر والأنثى من الصغر؟ وهذه هي الإشكالية التي تتعلق بالديمقراطية أساساً .

الأخ محمد سالم قال إن الحركات الإصلاحية ليست شعبية ، بل جزء من الإصلاح ، لكن ما نقدر ننفي الغطاء الشعبي فيه يمكن في دبي كما ذكرت ، لكن كان هناك تعاطف شعبي ، كان فيه تعاون خاصة في البحرين وفي الكويت ، ما معناه أن كان هناك أحد مشترك في السلطة أو جناح من السلطة يعارض أن ننفي عنها صفتها ، وخاصة أن هذا يتلاقى مع طموحات وتوجهات الناس .

بالنسبة لمسألة الانتقام ، وكان تهديد خارجي للكويت أو للبحرين ، لاشك أن هناك أكثر من سبب ، لماذا كان في الكويت ، ولماذا كان في البحرين . . . طبعاً أنا ذكرت بعض الأسباب ، لكن ليس من وظيفتي أن أستقصي كل الأسباب ، ممكن أن يكون في مجال بحوث أخرى .

مسألة صلاحية نظام الانتخاب أو التعيين أيهما أفضل ، ومسألة أن الكفاءات ما تصل . . . أنا ذكرت لكن أقول إن الانتخاب لا نستطيع أن نقول إن التعيين أفضل للمبررات التي ذكرتها ، يعني مسألة الكفاءات ما تصل بنظام الانتخاب ، فأقترح أن يكون مجلس آخر معين ليس بديلاً ، ومجلس آخر منتخب بالكامل ، فالمجلس المعين من ذوي الكفاءات والاختصاصات للاستفادة بآرائهم . . . لا يعرقل المجلس التشريعي ، القضية هنا في المجلس التشريعي ليست أموراً فنية ، بمقدار ما هي مسألة ملاءمات سياسية وأقدر الناس على فهم الملاءمات هم الذين انتخبوا من قبل الشعب نفسه ، أما مسألة الكفاءة فكثير من أهل الكفاءة أو الفن أو الاختصاص يضع حلاً ، وقد يكون حلاً مناسباً اقتصادياً أو علمياً أو فنياً ، ولكن غير مناسب سياسياً ، الذي يستطيع أن يعرف هذا الشيء؟ المنتخبون من قبل القواعد الشعبية . . . هناك فرق بين الرأي السياسي والرأي الفني ، أريد أن أجمع بين الأمرين ، في اقتراحي أن يكون هناك مجلس آخر لكن المجلس الآخر هذا معين من ذوي الكفاءات ، لكن غير المجلس المنتخب الذي له السلطة التشريعية الكاملة .

الدكتور الرميحي قال إن هناك أشكالاً مختلفة للديمقراطية ، صحيح ، ولكن كنت أعني أنها عملية عميقة ومتشعبة ، وأنا اخترت فقط نموذج المجالس لأنه هو الذي كان بارزاً .

صراعات السلطة ، النظرة الوردية إلى الماضي ، الدكتور علي الكواري هو الذي ورطني فيه ، أنا أخذت كلامه وهو يمكن يرد أكثر في هذا ، لكن لاشك في أنه أقل قتامة مما بعد ظهور النفط ، فقد كان هناك نوع من الحوار ، نوع من المشاركة ، ما كان فيه التفرد والتسلط والتفرعن الذي كان بعد ذلك ، قد يكون هذا من وجهة نظري .

النقد في ممارسة الديمقراطية ، نعم . . . دعاة الديمقراطية هم أول من نقدوا الديمقراطية في

الغرب . . . وللأسف إن البعض أخذ نقد الديمقراطية ، هؤلاء انتقدوا الديمقراطية بعدما وصلوا إلى مراحل متقدمة ، ومن أجل مزيد من الديمقراطية ، وليس من أجل إجهاض الديمقراطية .

القابلية للديكتاتورية . . . صحيح . . . وهذه هي المشكلة المعوق الأساسي لهذا .

الفوارق بين الشورى والديمقراطية ، أقول إن الجوهر الذي هو حق الناس أن تنتخب الحاكم وتعبر عن الرأي ، وتعارض هذا موجود ، النهي عن المنكر ، هذا ما فيه اختلاف .

الأمة مصدر السلطات في اختيار الحاكم ، في مراقبته ، في عزله ، في التشريع ، هذا الدور التشريعي والدور الرقابي ، هذا ما فيه اختلاف بين الشورى والديمقراطية ، فقط إن الشورى تفيد أن الأمة لا تخرج على الثوابت والثوابت قليلة . . . الثوابت الأساسية لا تخرج على الديمقراطية ، ما قد يكون لها هذه الثوابت ، الثوابت يضعها الشعب ، نحن عندنا ثوابت أساسية منصوص عليها ، وهذه قليلة ، وهذه لا تؤثر على حرية حركة الأمة في التشريع ، في المراقبة ، أما أن الشكل يمكن أن يكون مجلس شورى . . . مجلساً ديمقراطياً . . . فليس هناك اختلاف .

بالنسبة لمسألة لماذا التجربة الديمقراطية لم تستقر؟ بالعكس التجربة الديمقراطية في الكويت من قبل وممتدة وبدأت تنتشر ، إذاً حصلت عثرات في الطريق ، بالعكس المدة أطول ، والآن الدول الخليجية تريد تطوير نظمها ، أنا لا أعتقد أن تجربة مجلس الشورى هي النموذج الأفضل كما هو ممارس . . . لا أبداً .

الرئيس : شكراً لكم وشكراً للدكتور عبدالحميد الأنصاري على هذه الورقة الشيقة .

وانتهت الجلسة في الساعة الحادية عشرة قبل الظهر .

الجلسة الثانية

التيارات الفكرية ودورها في التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي

الدكتور عبدالمالك خلف التميمي *

* أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر ـ جامعة الكويت .

مقدمة

توقفت طويلاً عند العنوان الذي اختير لهذا الملتقى ، ودارت في ذهني أسئلة عديدة منها : هل سنبحث التيارات الفكرية أم التيارات السياسية؟ وما هو مفهوم التيارات؟ وما هو التحول الديمقراطي؟ بعد ذلك يأتي الإطار الزمني الذي أقترحه وهو النصف الثاني من القرن العشرين .

إن التيارات الفكرية هي التي ترتبط بأيديولوجيات ، وتعبر عنها أنماط تنظيمية حزبية وغير حزبية عريقة وذات جذور وأبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تفرض وجودها المتغيرات التاريخية وطبيعة الظروف الموضوعية السائدة في كل مرحلة . أما التحول الديمقراطي فهو الانتقال من الأتوقراطية العشائرية الفردية أو الديكتاتورية إلى المشاركة الشعبية والتعددية الحقيقية التي تمس مصالح وتطلعات عامة الناس وتنعكس آثار ممارستها على حياتهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، بمعنى أن التغيير باتجاه الديمقراطية مواكب ومرتبط بالتنمية الشاملة .

وعندما نأخذ هذه المفاهيم النظرية لنطبقها على دول الخليج العربية يمكننا القول إنه لم تكن هناك تيارات فكرية ولا تحول ديمقراطي! ما كان موجوداً ولايزال اتجاهات فكرية ، وتجارب ديمقراطية . فالاتجاهات الفكرية في المنطقة خلال الفترة الماضية لم تغير الأحوال وإنما أثرت فيها ، والتغير الحقيقي جاء نتيجة الوضع الاقتصادي الناتج عن عائدات النفط ، ثم إن التحول الديمقراطي في المنطقة لم يحدث ، وإنما لدينا تجارب ديمقراطية أعرقها هي تجربة الكويت .

بعد هذا المدخل ستتناول دراستنا نشأة الاتجاهات الفكرية في المنطقة وتأثيرها ، نجاحاتها وإخفاقاتها ، كما ستتناول علاقتها بالمسألة الديمقراطية بمنهج تاريخي تحليلي .

عندما نحاول التقاط أنفاسنا في ظل هذا التطور السريع على مستوى العالم ، والاضطراب والعبث الكبير في عالمنا العربي ومنطقة الخليج على وجه الخصوص ، نرى أنه من الضروري التوقف لتأمل وتقييم الاتجاهات الفكرية والممارسة الديمقراطية خلال النصف الثاني من القرن العشرين أو خلال الحقبة النفطية .

إن منطقة الخليج العربي قد شهدت أربعة اتجاهات فكرية (ظواهر) في هذه الفترة هي : انعكاسات الحركة القومية العربية ، والاتجاه الماركسي ، والاتجاه الليبرالي ، والاتجاه الديني .

إن تقييم أي مسيرة تطورية أو نهضوية أو تنموية لأي مجتمع لا يبدأ بالفكر يكون مبتوراً

ومشوهاً ولم يلتزم منهجاً سليماً في دراسته لحركة التاريخ ، وإن وضوح الرؤية والرؤى في هذه المسألة يضعنا على الطريق الصحيح في مسيرتنا نحو النهضة الحقيقية . والبحث عن الفكر وفيه غير منقطع عن جذوره التراثية ، بيد أنه ليس أسيراً للقوالب والنصوص ، بل الفكر المرتبط بالواقع والتطور المعاصر والمتفاعل معه . وإذا كان بعضنا يشكو من عدم وجود فكر استراتيجي يقود مسيرتنا وتوجهاتنا وخططنا ، ويعبر عن مطالب الناس وطموحاتهم وأهدافهم في هذه المنطقة فإن الأزمة تكمن أولاً في فكر النخبة وممارستها ، وحتى نخرج من إطار جلد الذات إلى ممارسة النقد للاتجاهات الفكرية في المنطقة وقضية الديمقراطية يتطلب الأمر أن نلقي الضوء على تلك الاتجاهات في العالم العربي وامتداداتها وانعكاساتها على منطقة الخليج العربي .

إن التحديث الذي شهدته منطقة الخليج خلال النصف الثاني من القرن العشرين كان في الأساس مادياً والجانب الفكري فيه كان ضعيفاً ، لقد تكونت في إمارات الخليج ودوله اتجاهات فكرية كانت على هامش التيارات والأيديولوجيات الفكرية في المجتمعات العربية التي كان بعضها يعج بها في تلك الفترة . لا نريد أن نتكلم عن مصطلحات كبيرة الوزن مثل «تيارات فكرية» و«تحول ديمقراطي» في مجتمع يشكو من مقومات أساسية عديدة ويعيش حالة من القبلية والفردية والعشوائية في التنمية ، على الرغم مما نلحظه من نهضة في بعض جوانب الحياة في المجتمع الخليجي العربي .

إن التيارات الفكرية نشأت عالمياً ثم انتقلت إلى عالمنا العربي ، وتأثرنا نحن هنا في منطقة الخليج بها كوننا متصلين بالواقع العربي ثقافياً وسياسياً ، فتكونت لدينا اتجاهات فكرية هي امتداد لتلك التيارات في العالم العربي ، وتطلعت شعوبنا إلى الإصلاح السياسي والاجتماعي فقادت النخبة اتجاهاً ديمقراطياً نتج عنه تجارب ديمقراطية محدودة وغير مكتملة ولم تتجاوز مرحلة التجربة على الرغم من عمر بعضها الطويل نسبياً .

التيارات الفكرية (العربية) وانعكاساتها:

عاش الفكر العربي تجربة الصراع الطويل والمرير مع الفكر الاستعماري والصهيوني والتخلف من جهة ، وصراع مع التيارات الأخرى في الساحة العربية من جهة أخرى ، وصراع داخل التيار نفسه من جهة ثالثة ، لذا وقع في كثير من المنزلقات والتناقض والازدواجية والتناحر والتقلب واستنزاف طاقات الأمة ومثقفيها ، لكنه في الوقت نفسه كان عامل حيوية ونهوض على رغم

أجواء الاستبداد المعادية للفكر الحر في العديد من أقطارنا العربية . يتطلب الأمر في معالجة هذا الموضوع أن نتناول التيارات الفكرية في العالم العربي ، ثم نرى انعكاساتها وتأثيرها في منطقة الخليج العربي .

أولاً : التيار القومي العربي

القومية هي شعور جماعة من الناس بما يربطهم من روابط مشتركة من الثقافة والتاريخ والمصلحة المشتركة ، ويظهر هذا الشعور الجماعي قوياً أمام التحديات التي تواجه الجماعة [1] . هذا الشعور العام لدى العرب متأصل في وجدانهم ومرتبط بلغتهم وثقافتهم المشتركة . خرج هذا الشعور من الصدور إلى الواقع السياسي في نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين عندما نادى بعض الرواد من المفكرين العرب مثل عبدالرحمن الكواكبي وغيره بضرورة استقلال العرب عن الأتراك وحكمهم لأنفسهم [2] وما كادت النخبة العربية حينها ، والتي كانت تحمل فكراً عروبياً ممزوجاً أحياناً بالإسلام ، تطرح فكرتها حتى واجه العرب تحديات هائلة منذ الحرب العالمية الأولى أهمها : الاستعمار الأوروبي لبلدانهم ، والحركة الصهيونية ذات المشروع القومي في أرض العرب ، والتخلف الطويل مما استدعى تأجيج الشعور القومي وبلورته ، بيد أن المضمون كان سياسياً ، ولم تتشكل كأيديولوجية متكاملة ـ لقد حقق ذلك الانبعاث الكثير من المكاسب للعرب في مواجهة الاستعمار وتحقيق الاستقلال ، لكن لم يحقق التقدم للأمة العربية ، ولم ينتصر على الصهيونية ، وانتكس المشروع القومي العربي وفشل في تحقيق النهضة والتحرر والتنمية والديمقراطية ، ولم يخضع ذلك فكراً وممارسة للنقد الجاد والموضوعي إلا مؤخراً شأنه شأن التيارات الفكرية الأخرى في العالم العربي [3] .

عند دراسة تلك المرحلة التي شهدت نشأة القومية العربية وتياراتها نرى أن مبررات تلك النشأة كانت قومية وضرورة حتمية ، فالتحديات التي واجهت العرب كبيرة وخطيرة على مستوى الداخل والخارج تمثلت في تخلف اقتصادي واجتماعي وسياسي وعلمي ، ووجود عنصرية عثمانية تركية ضد العرب ، وهجمة استعمارية أوروبية استهدفت العرب وخيراتهم ، وحركة صهيونية تعمل لإقامة وطن قومي لها في قلب العالم العربي .

(1) د .صالح أحمد العلي ، الشعور القومي العربي عبر التاريخ ـ ندوة تطور الفكر القومي ، بيروت ، 1986 ، ص 21 .
(2) السيد يس وآخرون ، تحليل مضمون الفكر القومي العربي ، بيروت ، 1985 ، ص 48-50 .
(3) المصدر نفسه ، ص 51 .

لقد انشغلت النخبة القومية العربية بالحركة السياسية طوال فترة ما بين الحربين العالميتين تبلورت من خلالها أهدافها بدءاً من ثورة الشريف حسين عام 1916 حتى نكبة فلسطين عام 1948 ، وتركزت على العمل من أجل استقلال البلاد العربية ، واتحاد العرب في المشرق العربي ، ومحاربة مشروع الحركة الصهيونية في إقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين ، واعتقدت حركة القومية العربية أنه بنضالها على تلك المحاور ونجاحها فيها ستحقق مشروع النهضة العربية الذي ازداد غموضاً وانحرافاً كلما تقدم الزمن على عكس منطق التطور التاريخي إلى أن صحا العرب على الكوارث واحدة تلو الأخرى . لقد حققوا الاستقلال السياسي ولم يتحقق التحرر الكامل ، ولم يتمكنوا من تحقيق اتحادهم كما لم يتمكنوا من منع الحركة الصهيونية بمساعدة القوى الاستعمارية من تحقيق مشروعها في إقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين . بمعنى آخر فشل المشروع القومي العربي الذي ناضل من أجله القوميون في النصف الأول من القرن العشرين ، وكان لابد من أن يخلق التحدي استجابة عربية فكانت ردود الفعل لهذا الانكسار العربي ، لكنها لم تكن في إطار استراتيجية مبنية على رؤية فكرية واضحة ومحددة ، فلم يتمكن العرب من تحرير فلسطين بل على العكس من ذلك ترسخ الكيان الصهيوني واتسع وأصبح قوة على حسابهم ، كما لم يتمكنوا من إعطاء استقلال الدول العربية مضموناً تقدمياً في الحرية والنهضة التنموية والديمقراطية ، وفشلوا في استثمار مواردهم الهائلة في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي . وجاءت التجارب الحزبية العربية في فترة ما بين الحربين العالميتين ، وعلى الرغم من دورها ونضالها من أجل الاستقلال إلا أنها في التقييم النهائي فشلت ودخلنا مرحلة جديدة من الانقلابات العسكرية وصراع الأحزاب السياسية والأنظمة بعد حرب 1948 . واستقطبت الأحزاب السياسية شباباً من مختلف الأقطار العربية من بينهم شباب من منطقة الخليج العربي ، في فترة الخمسينات والستينات من القرن العشرين ، وتزامن ذلك مع المد الناصري القومي الذي قاده جمال عبدالناصر خاصة بعد حرب 1956 .

تلك اللمحة التاريخية ضرورية لنؤسس عليها تطور الفكر القومي خلال القرن العشرين ، وانعكاساته على منطقة الخليج العربي .

الاتحاد القومي العربي في منطقة الخليج العربي

لقد تبلور الفكر القومي العربي في منطقة الخليج العربي كامتداد للفكر القومي في العالم العربي ، بعد نكبة فلسطين عام 1948 ، وكانت محدداته قومية عربية عامة حيث لم يرتبط ذلك

الفكر بالواقع المحلي للمنطقة بشكل مباشر منطلقاً من أن حل قضايا الأمة الكبرى سيؤدي إلى حل المشكلات القطرية! ماعدا مواجهة الاستعمار في المنطقة وقضية سيطرة الشركات الأجنبية واستغلالها للثروة النفطية . ولما كان الفكر القومي العربي في غالبه نظرياً رومانسياً لا يملك أيديولوجية كاملة واضحة ومحددة ، فإن الاتجاه القومي في المنطقة كان عاماً يحمل الشعارات الضخمة وفي بعض الأحيان لا يعرف ماذا يريد لأن تلك الشعارات كانت خالية من المضمون الواقعي مثل : الحرية والاشتراكية والوحدة وتحرير فلسطين ومحاربة الإمبريالية . . . الخ . وتفكك هذا التيار عربياً بعد هزيمة العرب عام 1967 ، وكانت نقطة تحول في تاريخ العرب المعاصر ، وانعكس ذلك بطبيعة الحال على منطقة الخليج العربي ليؤدي إلى انحسار وضعف ذلك الاتجاه في المنطقة .

السؤال : هل النتائج لذلك الاتجاه كانت سلبية كلها؟ لا . فليس من المعقول وجود تيار كالتيار القومي في العالم العربي حوالي قرن من الزمان ، وتكون له انعكاسات على منطقة الخليج لمدة نصف قرن تقريباً دون تأثير إيجابي على المنطقة .

إن هذا الاتجاه قد تأطر في تنظيمات وتجمعات حزبية وطنية كان لها دورها في التحرر السياسي ، وخلق الوعي السياسي وتعزيز التجربة الديمقراطية في بعض أجزاء المنطقة ، والضغط على حكومات المنطقة بشأن تحرير الثروة النفطية من هيمنة الشركات الأجنبية واستغلالها حيث كان هذا الاتجاه يمثل المعارضة في مرحلة مهمة من تاريخ منطقة الخليج العربي . وساهم إيجابياً في خلق المجتمع المدني في المنطقة كما ساهم عن طريق الوسائل التي استخدمها من مؤسسات المجتمع المدني في بلورة رأي عام ضاغط استطاع أن يحقق الكثير من الإنجازات المادية للناس في هذه المنطقة ، كما أوجد الاتجاه القومي بفعل عوامل عديدة نخبة مثقفة كانت ولاتزال لها دورها في العمل السياسي والثقافي في المنطقة .

علينا ونحن نتكلم عن منطقة الخليج العربي أن نتعرف على الواقع السكاني لهذه المنطقة ، فقد كان عدد سكان إمارات الخليج قليلاً ، وكانت قبائله وتجمعاته السكانية متناثرة ، وتكوّن معظم السكان عن طريق الهجرة التدريجية من المناطق المجاورة ، لذا عندما نبحث في التكوين التاريخي للثقافة والاتجاهات الفكرية في هذه المنطقة ينبغي أن نلاحظ تلك الامتدادات ، كما لا ينبغي أن نبالغ كثيراً في الحديث عن المستوى الفكري الذي كان ولايزال في إطار النخبة المثقفة التي تكونت في فترة ما بين الحربين العالميتين ، وظهر نشاطها ومواقفها وتأثيرها في النصف الثاني من القرن العشرين بعدما اتخذ طابعاً مؤسسياً في العصر النفطي عندما بدأ يتكون المجتمع المدني في المنطقة ، وفي هذه المرحلة اتسع نطاق هذه الثقافة ليشمل المنطقة بنسب متفاوتة . وكان

المثقفون بتأثير التيار القومي أكثر نشاطاً وفاعلية في الكويت والبحرين من مناطق الخليج الأخرى لأسباب وظروف موضوعية خاصة بكل إمارة أو دولة من دول الخليج العربية .

أما مسألة الديمقراطية لدى الاتجاه القومي فقد كانت تطرح كشعار دون تحديد للمضمون حتى نهاية الخمسينات من القرن العشرين ، وهي جزء من فهم سياسي عام لدى هذا التيار على مستوى العالم العربي كله ، بيد أنه منذ بدء تجربة الديمقراطية في الكويت بالدستور الدائم عام 1962 وبدء الحياة البرلمانية عام 1963 ، ومن ثم تجربة البحرين عام 1973 ، رغم أنها لم تعمِّر طويلاً إلا أن فهماً براغماتياً بدأ يتبلور في الاهتمام بالواقع وعدم القفز عليه عن طريق التركيز على المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار ، والعمل على إصلاح النظام السياسي ، ومن المهم أن نذكر هنا أن تلك التجارب لم تولد فجأة ومن دون مقدمات وتراث وطني ، إنها امتداد لماضٍ لعبت فيه النخبة الليبرالية دوراً لكسر احتكار السلطة منذ نهاية الثلاثينات من القرن العشرين بالحركات الإصلاحية في الكويت والبحرين ودبي [4] .

وتعتبر تجربة الكويت الديمقراطية الأطول عمراً ، والأكثر أهمية منذ بداية الستينات من القرن العشرين ، فقد وفرت هامشاً جيداً لمناخ ثقافي عن طريق مؤسسات المجتمع المدني على رغم الخلل من الممارسة الديمقراطية في هذه التجربة . لقد بادر القوميون وأنصارهم منذ اللحظة الأولى إلى دخول هذه التجربة وترشيح ممثليهم منذ أول انتخابات جرت في الكويت عام 1961 ، وكذلك في البحرين عام 1973 ، وركزوا في مطالبهم على القضايا العامة التي تهم بلدانهم مثل : قيام وحماية مؤسسات المجتمع المدني ، التركيز على الحريات العامة ، وتحرير الثروة النفطية ، وتطوير الخدمات للمواطنين ، وسرعان ما انتكست تجربة البحرين . وفي اعتقادنا أن الاتجاه القومي في المنطقة لأول مرة يلتصق بالقضايا المحلية للمنطقة أمّا قبل ذلك فقد كان تركيزه على القضايا القومية العربية ، وبقيت القضايا الاقتصادية والاجتماعية هامشية في اهتمامات هذا التيار عدا المطالبة بتحرير الثروة النفطية من أيدي الشركات الأجنبية [5] .

---

(4) د .محمد الرميحي ، حركة 1938 الإصلاحية في الكويت والبحرين ودبي ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت ، تشرين الأول/أكتوبر 1975 ص 34 ,58 ,64 .

(5) مجلة «الطليعة» الأعداد 211-243 ، السنة السادسة ، 1968 الكويت .

أهم القضايا التي تناولتها المجلة في عام 1968 على سبيل المثال :

المقاومة الفلسطينية ، آثار حرب 1967 ، الثورة في اليمن الجنوبي ، ثورة ظفار ، الثورة الأرتيرية ، الخطر الإيراني على عروبة الخليج ، شركات النفط واستغلالها ، الديمقراطية في الكويت ، التسوية السلمية مع إسرائيل ، مشروع اتحاد الإمارات في الخليج العربي .

وحتى لا نظلم هذا الاتجاه أيضاً نقول إن منطق المرحلة حينها ، وظروفها الموضوعية كانت في العموم تركز على القضايا القومية السياسية دون غيرها ، وواقع الحال في منطقتنا كان جزءاً من وضع عام تأثر بتلك الأوضاع التي كانت سائدة في العالم العربي .

لقد كانت تواجه الاتجاه القومي مشكلات منها الاتجاهات الأخرى ، لقد كان الاتجاه القومي شأنه شأن الاتجاهات الأخرى يتعامل مع الأحداث تعامل رد الفعل لواقع متغير باستمرار ، ولم يكن مبادراً في الطرح الفكري إلا في بعض المسائل مثل تحرير الثروة النفطية ، وربما كان ذلك خطأ في النهج في مرحلة معينة حينما كان يرفض كل ما تعمله السلطة ويعارضه ويشكك في مصداقيته ، وقد يكون محقاً في بعضها ولكن كان يملك الاستفادة من ذلك الواقع لإحداث التطوير باتجاه التطبيق الديمقراطي والتنمية الشاملة على سبيل المثال : كان القوميون يرفضون المشاركة بالتشكيل الوزاري بعد كل انتخابات نيابية في الكويت ، كانوا في طرحهم الحاد أحياناً لبعض القضايا القومية يسببون حرجاً للسلطة مع الحكومات العربية الأخرى . . . الخ .

لكن هذا التيار أصيب بهزيمة قاتلة بعد حرب 1967 على المستوى العربي ، وانعكس ذلك على منطقة الخليج العربي .

فقد بدأت الانشقاقات في حركة القوميين العرب في أكثر من ساحة ، وانتهت بإقرار تنظيمات ذات اتجاهات مختلفة تراوحت ما بين الماركسية والقومية والليبرالية وكان ذلك واضحاً في الساحات التالية : فلسطين ، اليمن الجنوبي ، ثورة ظفار ، ساحة الكويت [6] ، وهذه الإشكالية ليست مقتصرة على حركة القوميين العرب ، لكن عاشها حزب البعث العربي الاشتراكي الذي اتجه إلى الانقلابات العسكرية في سوريا والعراق على رفاق الأمس ، وتحول من وصل إلى السلطة من هذا التيار إلى الشوفينية والديكتاتورية ومارس أسلوب الأنظمة التي كان يحاربها ، لذا لم نشهد تطبيقاً ديمقراطياً قومياً لهذا الاتجاه عند استلامه السلطة في عدد من الدول العربية ، لكن للحقيقة والتاريخ يجب القول إن التيار القومي في منطقة الخليج كان له دور مهم في ترسيخ الوعي السياسي بالديمقراطية وحماية التجربة الديمقراطية في الكويت ، وتحقيق مكاسب أصبح من الصعب إن لم يكن من المستحيل التراجع عنها مثل المكتسبات الدستورية وقيام مؤسسات رائدة مثل التأمينات الاجتماعية والمحكمة الدستورية والمحكمة الإدارية وتحرير الثروة النفطية . . . الخ .

(6) محمد جمال باروت ، حركة القوميين العرب ، دمشق 1997 ، ص 436-443 .

ثانياً : التيار الماركسي في العالم العربي والخليج

بعد نجاح الثورة البلشفية في روسيا في أواخر الحرب العالمية الأولى وقيام الاتحاد السوفييتي ، ونجاح اللينينية في تحقيق بعض المكاسب الاقتصادية والاجتماعية في العشرينات بدأت تنتشر الأفكار الماركسية خارج الاتحاد السوفييتي ، ونتج عنها قيام أحزاب ماركسية ترى في التجربة السوفييتية نموذجاً لخلاص مجتمعاتها من السيطرة الاستعمارية الغربية والتخلف .

ولما كان العالم العربي يعيش تحت سيطرة الاستعمار في فترة ما بين الحربين العالميتين ، ويعيش حالة من التخلف الطويل سياسياً واقتصادياً واجتماعياً فقد وجد بعض المثقفين العرب الذين تثقفوا ثقافة ماركسية بأن الماركسية اللينينية هي طريق الخلاص ، كما رأى القوميون منذ السيطرة العثمانية الأوروبية وتعرض فلسطين لمؤامرة استعمارية صهيونية بلورة فكرة القومية العربية واستنهاضها للثورة على هذا الواقع وتغييره في تلك الفترة . وكان تكوين الأحزاب الشيوعية في الأقطار العربية الرئيسية مع انتشار ظاهرة قيام الأحزاب السياسية في العالم العربي منذ ثلاثينات القرن العشرين وبخاصة في مصر وسوريا والعراق .

وبدأت هذه الأحزاب نضالها ضد الاستعمار والصهيونية ، ثم تحول الصراع بين التيارات التي كانت تمثلها الأحزاب القومية والماركسية بالأساس ، ثم انتقل الصراع بين أجنحة كل تيار من تلك التيارات ، وعلى الرغم من أن الأحزاب الماركسية قد استقطبت أعداداً مهمة من المثقفين العرب ، إلا أنها فشلت في إحداث التحول والتغيير الذي كانت تنادي به أدبياتها وخطابها في العالم العربي [7] . ويمكن إرجاع ذلك إلى أسباب عدة : أولها : نقل النظرية الماركسية إلى العالم العربي دون مراعاة للواقع العربي ، وثانيها : صعود التيار القومي ومواجهته للتيار الماركسي ، وثالثها : القيم الدينية والاجتماعية للمجتمعات العربية ، ورابعها : فشل بعض تلك الأحزاب أو رموزها في تحقيق مكاسب فعلية للناس عندما تمكنت من الوصول إلى السلطة في بعض الدول العربية [8] .

لقد استهوت الأفكار الماركسية في الخمسينات والستينات من القرن العشرين عدداً من مثقفي منطقة الخليج العربي حتى بعض القوميين العرب ، وبدأت بعض التجارب الماركسية الثورية التنظيمية في بعض أجزاء منطقة الخليج والجزيرة العربية [9] وأكثرها وضوحاً هي تكوينات

(7) إلياس مرقص ، تاريخ الأحزاب الشيوعية ، بيروت 1964 ، ص 513-520 .
(8) مجيد خدوري ، الاتجاهات السياسية في العالم العربي ، بيروت 1972 ، ص 124-127 .
(9) الدكتور مفيد الزيدي ، التيارات الفكرية في الخليج العربي 1938-1971 ، بيروت 2000 ، ص 291 .

ماركسية في السعودية والبحرين وجبهة تحرير ظفار ، وبعض أجنحة الجبهة القومية (الحزب الاشتراكي) في جنوب اليمن . لقد فشلت التنظيمات الماركسية في منطقة الخليج العربي أسرع من غيرها في الدول العربية الأخرى نظراً لطبيعة الأوضاع الاقتصادية الناجمة عن توظيف عائدات النفط ، ومواجهة السلطات في المنطقة لهذا التوجه . لقد كان من الصعب أن يتجاوب الناس مع أطروحات الاتجاه الماركسي في منطقة الخليج والجزيرة العربية حول البروليتاريا ، والعمل على تغيير الأوضاع السياسية ، والتطبيق الاشتراكي ، ونسف القيم التي درج عليها المجتمع طويلاً في هذه المنطقة في الوقت الذي تشهد المنطقة نهضة اقتصادية وارتفاعاً في مستوى المعيشة . يضاف إلى ذلك أن طبيعة الخطاب الذي كانت تتبناه القوى الماركسية في المنطقة (فلسفياً نظرياً) غير واقعي لم يجد استجابة من الناس ، وكان سهلاً على السلطات والخصوم استغلال هذا الطرح لمحاربة هذا الاتجاه . واليوم عندما نلقي نظرة على واقع هذا الاتجاه في منطقة الخليج لا نجد إلا شباباً تثقف ثقافة ماركسية له قدرة على التحليل ، تخلى عدد منهم عن الكثير من قناعاته ، وانقلب بعضهم إلى الصف القومي العربي أو إلى صف السلطات الحاكمة ، وبقي البعض وهم قلة يعبر عن قناعاته بالرفض اللفظي والمعارضة السياسية ، ولعل أهمية دراسة هذا الموضوع تكمن في ضرورة نقد تلك الاتجاهات وممارستها حتى نجد مجالاً لتجديد فكرنا وإيجاد منهجية أفضل لمسيرة النهضة في بلداننا . لقد نشأت بالفعل تنظيمات حزبية ماركسية في بعض أجزاء المنطقة ، وحملت مسميات مختلفة ـ وبخاصة في الستينات من القرن العشرين ـ لكنها الآن غير موجودة كتنظيمات حزبية تعبر عن الأيديولوجية التي كانت تحملها * .

ثالثاً : التيار الديني الإسلامي في العالم العربي

ينطلق التيار الديني الإسلامي أساساً من السلفية الأصولية . والسلفية هي التسليم بنصوص الكتاب والسنة وتفسيرها بلا تأويل ولا هوى ، وأن الأصول الثلاثة هي : الكتاب والسنة وإجماع الأمة .

إن الحركات الإسلامية التي شهدها العالم العربي في تاريخه الحديث والمعاصر تحرص على أن تتعلق بالتراث السلفي ، وتعتبر نفسها امتداداً للنظام السلفي القديم ، وللتقاليد وأقوال السلف

* لقد تجنبنا التفصيل في الحديث عن التنظيمات الماركسية ومشكلاتها في منطقة الخليج والجزيرة العربية لأسباب منها أن الدراسة تتناول الاتجاهات الفكرية وليست السياسية وقواها ، ثم إن التفصيل في ذلك الفكر وأطروحاته في المجالات المختلفة يحتاج إلى بحث مستفيض وكبير ليس في هذا الملتقى مكانه .

الصالح ، ومن الصحابة والتابعين وتابعي التابعين ، وكل هذه الحركات تصرح بأن طريقتها للإصلاح تستند إلى العودة للأصول الأولى للدين الإسلامي ، ولهذا اعتبرت سلفية أو أصولية [10] .

جاء الفكر السلفي رداً على (الاستيراد الفكري) من الآخرين لتأكيد الهوية الإسلامية لهذه المجتمعات ، وقد شهد الفكر الإسلامي موجات من محاولات (الإصلاح) تجسد ذلك في حركات مثل : الوهابية في القرن الثامن عشر والمهدية والسنوسية في القرن التاسع عشر ، وحزب الإخوان المسلمين وتفرعاته في النصف الثاني من القرن العشرين . وما عزز ذلك التوجه السلفي الأصولي في هذه المنطقة هو توجه الغرب في موجة الاستعمار للسيطرة على العالم العربي والإسلامي خلال القرنين التاسع عشر والعشرين بصورة أساسية .

ويتساءل البعض عن صحة ربط الإسلام السياسي والأصولية بالسلفية ، فالصلة وثيقة ، وهذا تطور طبيعي مادامت السلفية أو الأصولية هي ردود على واقع متغير ، ولكن هناك إسلاماً واحداً . إن الإسلاميين أو الأصوليين مشغولون في تاريخنا المعاصر بقضية السلطة السياسية ، ويجعلونها أولوية باعتبار أن إصلاح المجتمعات والأفراد يأتي من خلال الحكم ويرددون : إن مدرستين داخل الحركات الإسلامية المعاصرة تدعو الأولى إلى تربية المسلمين أولاً قبل قيام الحكومة الإسلامية ، أما المدرسة الثانية فترى استحالة تربية الأفراد إسلامياً دون سلطة سياسية تفرض السلوك الإسلامي بقوة التشريعات حسب الشريعة الإسلامية ، وللمدرسة الأخيرة الغلبة بين الحركات الإسلامية [11] .

إن فكرة علاقة الأصولية بالدولة ليست جديدة ، ولكن الأزمة التي خلقت الإسلام السياسي المعاصر يمكن إرجاعها إلى عوامل عدة ربما أولها التحدي الاستعماري للمسلمين . لقد كان إلغاء الخلافة العثمانية في عام 1924 هو الذي طرح تحدياً جديداً في نظرية «الإسلام دين ودولة» ، ثم جاء كتاب علي عبدالرازق «الإسلام وأصول الحكم» تعبيراً عن نقاش الدولة في الإسلام . ويرى بعض الباحثين أن هذا النقاش جديد لأن فكرة السياسة أصلاً عند المسلمين لم ترتبط بفكرة الدولة وحقوق الفرد بقدر ما ارتبطت بفكرة الأمة وبقاء الجماعة ، وتعتبر نشأة حزب الإخوان المسلمين بقيادة حسن البنا نتيجة لمناخ الجدل الفكري والسياسي حول قضية إلغاء الخلافة وفصل

---

(10) د .فهمي جدعان ، السلفية حدودها وتحولاتها ، ندوة الفكر العربي المعاصر ، مجلة عالم الفكر ، يناير ـ مارس ـ إبريل ـ يونيو 1998 ، الكويت ص 74 .

(11) د .حيدر إبراهيم علي ، المصدر السابق ، ص 20 ,22 (انظر أيضاً د .عبدالله الغذامي ـ ندوة الفكر العربي المعاصر ـ مجلة عالم الفكر ، يناير ـ مارس ـ إبريل ـ يونيو 1998 ، ص 53 .

الدين عن الدولة . وقد فرضت هذه التغييرات على البنا والإخوان أن يبحثوا عن الدولة ذاتها ، ومحاولة صياغة تصور إسلامي معاصر لماهية الدولة ، وعلاقتها بالدين [12] .

إذا كانت هذه القضية هي التي أنشأت حزب الإخوان المسلمين فإن قضايا عديدة استجدت فيما بعد مثل موقف الإسلاميين من الديمقراطية ، فقد اختلط الأمر عليهم في البداية حيث اعتبروها بدعة غربية تغريبية ، وأنها منهج مختلف عن الشورى إلى أن انتهى بجماعات الإسلام السياسي دخول لعبة الديمقراطية ، ومحاولة أسلمتها ، ومن ثم أسلمة ما ينتج عنها من تطبيقات ، لكن ذلك قاد بالضرورة إلى قناعة لدى تلك الجماعات بأنها لا يمكن أن تنفذ برنامجها إلا بالوصول إلى السلطة ، وتركت وسائل الوصول إليها لتتكيف معها تلك الجماعات في كل بلد عربي حسب ظروف ذلك البلد ، وسلكت النهج حتى الجماعات الإسلامية الجديدة التي جاءت متأخرة لتتهم حزب الإخوان المسلمين بأنه غلّب الجانب السياسي على الديني ، وطرحت نفسها بديلاً عنه وعن الأنظمة الإسلامية القائمة .

ويمكن ذكر عدد من إيجابيات جماعات الإسلام السياسي وسلبياتهم ، ففي مجال الإيجابيات : هي حركات معادية للاستعمار في البلاد العربية ، ظهور عدد من رموزها في الفكر الديني الإسلامي التي كان لها إسهاماتها الفكرية الهامة مثل : البنا والغزالي والإبراهيمي ومخلوف وفتحي يكن ومحمد باقر والقرضاوي والغنوشي ، كما صدرت لتلك الجماعات مجلات وصحف عديدة . لهذا التيار أيضاً مؤسسات اجتماعية واقتصادية موزعة على مساحة كبيرة من العالم العربي يضاف إلى ذلك إسهاماتها في العمل الخيري داخل بلدانهم وفي البلدان الإسلامية التي تشكو الحاجة إلى الأساسيات في حياة مجتمعاتها [13] . هذه الإيجابيات ينبغي ذكرها وتسجيلها لتلك الجماعات بيد أن سلبياتها كثيرة مثل التطرف والعنف والإرهاب مع التيارات الأخرى ومع فصائل التيار الأصولي الإسلامي نفسه ، وهذه تجربة أفغانستان بعد خروج السوفيت منها شاهدة على ذلك ، من يحارب من؟! «إن هذه الجماعات قد لجأت إلى تكفير المختلفين معها فكرياً من المسلمين واعتبرتهم في معسكر الأعداء ، وتطرفت في ذلك النهج ، كذلك شملت حركتهم عنفاً وإرهاباً [14] » . كما وقعت هذه الجماعات في تناقضات من خلال أطروحاتها وممارستها العملية ، فقد اعتبرت الديمقراطية بدعة غربية ، ونادت بالشورى الإسلامية ،

---

(12) حيدر إبراهيم علي ، المصدر السابق ، ص 29 .

(13) د .إسماعيل الشطي ، ندوة الفكر العربي المعاصر ، مجلة عالم الفكر ، المصدر السابق ، ص 42-43 .

(14) المصدر نفسه ، ص 45 .

ثم تكيفت بدخول اللعبة الديمقراطية على رغم أنها تقوم على قانون وضعي هي لا تؤمن به أصلاً . أقامت مؤسسات مالية كبيرة ووجهت الكثير من أموال زكوات الناس وحصيلة التبرعات إلى نشاطات حزبية وإرهابية .

قدمت للناس شعارات وكلاماً عن الحياة الأخرى بعد الموت أكثر مما قدمت حلولاً لمشكلات الإنسان في الحياة ، وقد يقول قائل وماذا قدم الآخرون؟ هذا السؤال لا يجوز طرحه ، ذلك أنه يفترض بالجماعات الإسلامية على الأقل من وجهة نظرها عدم المقارنة بالآخرين لأنها كما تدعي بأنها الأفضل ولديها القدرة على حل مشكلات الإنسان في الدنيا والآخرة ، ثم إن الرد على سلبياتها ليس مجاله الحديث عن سلبيات الآخرين بقدر معرفة الأسباب الحقيقية لتلك السلبيات التي تنم عن فشل في مشروع الدولة الدينية ، أو في المشروع السياسي للجماعات الدينية السياسية .

رابعاً : التيار الديني ومنطقة الخليج العربي

إن الاتجاه الديني الحزبي السياسي وفد إلينا في منطقة الخليج العربي من الخارج كما وفدت الاتجاهات الأخرى ، فهذه منطقة يدين أهلها بالإسلام ، وهم الأقرب إلى الأماكن الإسلامية المقدسة ، ومعروف عنهم إيمانهم بصورة طبيعية قبل التسييس الديني الذي جاء على يد هذه الجماعات التي وفدت رموزها إلى المنطقة مع الثروة النفطية ، لتبدأ في بناء الكوادر المحلية ، لاشك أن ذلك كان يعتمد على عناصر محلية كان لديها الاستعداد لمثل ذلك النشاط الحزبي من جهة ، أو أن بعضها قد تم تنظيمه في بعض الأحزاب الإسلامية في الدول العربية أثناء دراستهم الجامعية في الخارج . يضاف إلى ذلك كله تأثير الأحداث العامة في العالم العربي والعالم الإسلامي ، التي كان لها انعكاساتها على هذه المنطقة ابتداء من المد الناصري القومي ، إلى هزيمة 1967 ، مروراً بالثورة الإيرانية ، والحرب الأفغانية والحرب العراقية الإيرانية وانتهاء باحتلال العراق للكويت عام 1990 .

لا يمكننا تسمية هذا التوجه الديني السياسي في المنطقة بأنه تيار ديني ، فالتيار الديني هو في الدول العربية الأساسية التي لعب دوراً في تاريخها ، أما هنا في منطقة الخليج فهو انعكاس لذلك التيار ، ويمكن أن نطلق عليه اتجاهاً دينياً سلفياً أصولياً تفرع إلى اتجاهات في حقيقة الأمر ، فهناك اتجاه الإخوان المسلمين ، واتجاه حزب التحرير ، واتجاه الحركة السلفية ومرجعيتها الحركة الوهابية ،

واتجاه ديني شيعي وهو بدوره يتجه نحو التفرع إلى اتجاهات يلعب العامل السياسي دوراً أساسياً فيها أكثر من العامل المذهبي .

وحين نتكلم عن التيارات الفكرية يبدو أنه من الأهمية بمكان الحديث عن الممارسة العملية التي مثلتها تنظيمات حزبية عبرت عن تلك التيارات ، لذا لابد من مناقشة الدور الحركي التنظيمي لتلك التيارات أو الاتجاهات وما تحمله من فكر حتى تكتمل الصورة ونحن نتعرض لدراسة هذه الظاهرة التي تعيشها مجتمعاتنا المعاصرة ، والقراءة هنا ستكون من خلال أدبيات الأحزاب والحركات والجماعات والرموز القيادية التي لعبت دوراً في تاريخها ، ومادمنا بصدد دراسة الاتجاهات الفكرية الدينية في منطقة الخليج العربي فماذا يمكن أن نقرأ عن التجربة العملية لتلك الاتجاهات ومدى علاقتها بالتجربة الديمقراطية في المنطقة؟

القوى الدينية والتجربة الديمقراطية في منطقة الخليج العربي

الشورى والديمقراطية

على الرغم من أن روح الشورى وروح الديمقراطية تؤديان إلى غاية واحدة هي المشاركة في اتخاذ القرار ورأي الأغلبية ، فإن الخلاف مشتعل بين التيارين الديني والليبرالي في العالم العربي منذ أكثر من قرن ، وفي منطقة الخليج العربي منذ أكثر من أربعة عقود تقريباً حول هذه المسألة في التشريع والتطبيق .

فالتيار الإسلامي الذي يضم قوى الإسلام السياسي ينادي بالشورى ، ويمارس الديمقراطية المعاصرة في عدد من الدول العربية ، والتيار الليبرالي الديمقراطي ينادي بأن الديمقراطية المعاصرة تتضمن الشورى ولا تتعارض معها في المبادئ والروح وليس النص ، وثار الجدل بين الاتجاهين . فما هي الشورى؟ وما هي الديمقراطية؟ وما هي العلاقة بينهما؟

ينطلق مبدأ الشورى في الإسلام من الآيتين الكريمتين : ﴿وشاورهم في الأمر﴾ ، ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾ .

و«الشورى في الإسلام هي استطلاع رأي الأمة أو من ينوب عنها في الأمور العامة المتعلقة

بهـا . . . وهذا النظام لم يطبق إلا في عـصر الرسـول ـ صلى الله عليـه وسلم ـ ، وعـهـد الخلفـاء الراشـدين ، أمـا الديمقراطيـة فهي حكم الشـعب نفسـه بنفسـه أي اشـتـراك المواطنين في ممارسـة السلطة ، أما كيفية ممارسة هذا الحق فتتخذ صوراً متعددة [15] » .

وعند المقارنة بين الشورى والديمقراطية يمكن تحديد ما يلي :

إن سلطات مجلس الشورى مـقيـدة بعدم خـروجـها على النصـوص الدينيـة المقـررة ، ومجـال الشـورى محصـور فيـما لا يكون فيـه نص أو فـيه نص ظني الدلالة ، أما إذا وجد النص الواضح فالشورى تكون في اللوائح والقرارات ، وفي كل هذه الأمور يجب أن تكون التشريعات متفقة مع مبادئ الشريعة الإسـلامية العامة وروحها . وفيما يتعلق بسلطات المجلس النيابي في الديمقراطية المعاصرة فيمكن أن تكون مطلقة ولكن في حدود الدستور الذي يقيدها ، بيد أن الدستور نفسه قابل للتغيير ولهذا يقال إن الأمة مصدر السلطات في الديمقراطية أما في الدولة الإسلامية فالأمة مصدر السلطات في حدود الشريعة ومصدر السلطان والسيادة فيها لله سبحانه وتعالى [16] .

إذا كـانت هذه هي أهم المفـاهيم من الناحيـة النظرية فكيف تمارس على أرض الواقع من قـبل التيارين ، أولاً القوى الدينية التي مثلت جماعات الإسلام السياسي في منطقة الخليج العربي .

في بداية النهضة التي واكبت ظهور النفط والتغير الذي شهدته المنطقة في النصف الثاني من القرن العشرين على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، ومع عملية التحديث السريعة في المجتمع الخليجي كانت جماعات الإسلام السياسي أو القوى الدينية تعمل جاهدة للتكيف مع الأوضاع الجديدة ، فعدم جمودها إيجابية يجب أن تسجل لها ، لكن منذ البداية اختلفت فانقسمت حول كيفية التعامل مع المستجدات في هذه المنطقة ، ولجأ أغلبها في البداية إلى رفض التحديث السياسي والاقتصادي لأنه يقوم على أساس القانون الوضعي لا الشريعة الإسلامية ، ففي مسألة الديمقراطية رأت أن البرلمانية صيغة غربية مستوردة رغم اعتراف من يملك دستوراً في المنطقة بأن الإسلام هو دين الدولة والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع ، ثم رأت في البنوك القائمة التي نشأت تباعاً بنوكاً ربوية ، وشرعت تلك القوى بالسعي لإقامة مصارف أسمتها إسلامية واتضح فيما بعد أنها تعمل بأسلوب البنوك العادية نفسه ومع البنوك الخارجية الأوربية الربوية . ثم انتقلت تلك القوى الدينية الإسلامية بعد فترة لتتقبل ما إذا كانت ترفضه

(15) د .عبدالحميد الأنصاري ، الشورى والديمقراطية ، القاهرة ، 1996 ، ص 4 ، 329 ,339 .
(16) المصدر نفسه ، ص 427 ,428 .

سياسياً في مسألة الحياة النيابية انسجاماً مع نظرية التكيف ، فقبلت اللعبة الديمقراطية ، فهل كان ذلك الموقف تكتيكاً لاستغلال هذا المجال والاستفادة منه سياسياً ، أم كان موقفاً استراتيجياً عن قناعة بأن الديمقراطية هي الشورى أو يمكن أن تؤدي إليها؟! نعتقد أن ذلك ليس إيماناً بالديمقراطية ، ولكنه وسيلة لإقامة السلطة الدينية في المجتمع .

وبالرجوع إلى أدبيات هذه القوى في المنطقة خلال العقود الأربعة الماضية توضح المواقف والوقائع وتؤكد ما ذهبنا إليه* .

التجربة الديمقراطية في الكويت

تكتسب الكويت أهمية خاصة في معالجة موضوع التيارات الفكرية في منطقة الخليج العربي والتحول الديمقراطي لأنها كانت ولاتزال حقل تجارب للممارسة الديمقراطية وللتنظيمات الحزبية وللتنمية العشوائية ، وللممارسة القبلية ، ولنشاط النخبة المثقفة . . . الخ . لذلك هي نموذج عند دراسته بعمق تتضح لنا الملامح المشتركة بين دول مجلس التعاون منذ التحول من إمارة إلى دولة في المنطقة حتى وقتنا الحاضر . ونظراً إلى أنه البلد الخليجي العربي الوحيد الذي يمر منذ عام 1961 بتجربة ديمقراطية ، وأن المعلومات التي تتعلق بالموضوع الذي نتصدى له اليوم متوافرة أكثر من أي دولة خليجية أخرى على الأقل بالنسبة للباحث ، وأن دراسة مثل هذا الموضوع ككل يحتاج إلى كتاب كامل فقد ركزنا الدراسة في هذا الجزء فيما يتعلق بالمسألة الديمقراطية على تجربة الكويت ، مع إشارات مباشرة وغير مباشرة عن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى .

الاتجاه الليبرالي والقومي في الكويت

يكتسب الحديث عن الاتجاه الليبرالي في منطقة الخليج العربي أهمية خاصة للخصائص التالية : أولاً ، إن حركة الإصلاح السياسي والاجتماعي في المنطقة قادها الاتجاه أو (التيار) الليبرالي منذ نهاية الثلاثينات من القرن العشرين ، وبخاصة في الكويت والبحرين ودبي .

* لتوضيح هذه الصورة انظر أعداد «مجلة المجتمع» التي تصدرها جماعة الإخوان المسلمين في الكويت ، ومجلة «الفرقان» التي تصدرها الجماعة السلفية في الكويت ، منذ السبعينات من القرن العشرين ، كذلك يمكن الاطلاع على مؤلفات الأستاذ خليل حيدر على سبيل المثال : نقد الصحوة الدينية ، . . .

ثانياً ، إن التيار الليبرالي الديمقراطي يعود إلى الواجهة في وقتنا الحاضر بتشكل مختلف بعد فشل التيارات الأخرى . ثالثاً : إن تشكل هذا الاتجاه ليس بعيداً عن تلك التيارات التي كانت سائدة في هذه المنطقة فهناك قوميون ليبراليون ، وهناك ماركسيون ليبراليون ، وإسلاميون ليبراليون ، وتجار ومستقلون ليبراليون ، بمعنى أن هناك فهماً معاصراً لليبرالية يركز على المعنى السياسي والاجتماعي لهذا المصطلح لا المعنى الاقتصادي الذي بدأت به الليبرالية الأوروبية قبل قرنين من الزمان .

ففي الكويت تمتد جذور هذا الاتجاه إلى الحركة الإصلاحية عام 1938 ، حيث قاد التجار الليبراليون حركة المجلس التشريعي لإصلاح النظام السياسي في الكويت ، وعلى الرغم من أن التجربة حينها لم تعمر طويلاً لمواجهة الإنجليز والسلطة لها إلا أنها وضعت الأساس للإصلاح السياسي والاقتصادي فيما بعد .

وعندما تطورت الأوضاع العامة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في العالم العربي كانت الخمسينات من القرن العشرين فترة تأمل في الكويت وبناء أسس التحول من إمارة إلى دولة ، وقد ساعدت الظروف السياسية والاقتصادية هذا التحول* . فعلى المستوى السياسي هناك تطور قومي في العالم العربي كان يقوده عبدالناصر ، وكانت هناك زيادة في إنتاج النفط في الكويت وبذلك زادت عائدات النفط منذ بداية الخمسينات بسبب ثورة مصدق في إيران وتأميم النفط الإيراني فانعكس ذلك على الكويت ، وتبنى الشيخ عبدالله السالم الصباح أمير الكويت التحول من إمارة إلى دولة في تلك الفترة ، فبدأت بعد إلغاء اتفاقية الحماية مع بريطانيا واستبدالها باتفاقية الاستقلال ، تجربة ديمقراطية رائدة منذ بداية الستينات من القرن العشرين . أما الحركة السياسية وتوجهاتها الفكرية فقد بدأت منذ بداية الخمسينات من القرن العشرين مثل حركة القوميين العرب ، وأصبح لها دور مهم وأساسي في الحركة السياسية الكويتية في الستينات مع وجود قوى سياسية أخرى ناشئة لكن تأثيرها كان أقل مثل جماعة الإخوان المسلمين ، وحزب البعث ، كما حافظ التجار على تأثيرهم الاقتصادي والسياسي ، وكان العديد منهم امتداداً لحركة المجلس التشريعي الإصلاحي لعام 1938 ، وأصبح عدد منهم مناصراً لحركة القوميين العرب في إطار مناخ المد القومي الناصري . بمعنى آخر ، إن التيار القومي الليبرالي قد اكتسب أرضية وشعبية

* يرى الأستاذ أحمد السقاف بأن تطور الوعي القومي في الكويت جاء نتيجة مؤثرات عربية ، من صحف العراق في الثلاثينات والأربعينات ، وفكر ساطع الحصري ، وتأثير جمال عبدالناصر وبخاصة بعد العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 . (أحمد السقاف ، «تطور الوعي القومي في الكويت 1983» ص 25 - 27 , 38 - 40» .

كبيرة منذ بداية الحياة السياسية في الكويت حتى بداية السبعينات من القرن العشرين ، وكان يسيطر على أغلب جمعيات النفع العام والنقابات العمالية ، وركز هذا الاتجاه على القضايا المتعلقة بمحاربة الاستعمار والصهيونية ونفوذهما في المنطقة ، كما ركز على ضرورة سيطرة الدولة على الثروة النفطية التي كانت تتحكم فيها الشركات النفطية الأجنبية ، وطالب خطاب هذا الاتجاه بالإصلاح السياسي وضرورة توسيع وتعزيز المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار [17] .

واستطاع التيار القومي الليبرالي أن يساهم في تحقيق الكثير من الإنجازات الدستورية والاجتماعية والاقتصادية من خلال ضغطه المستمر [18] لكن هذا التيار تعرض لنكسة وهزيمة كبرى على مستوى العالم العربي بعد هزيمة العرب في حرب 1967 ، وانعكس ذلك على الوضع في الكويت ومنطقة الخليج ، كما بدأ تدريجياً يتقلص دور النخبة التجارية في الحياة السياسية ، ومر هذا التيار بمرحلة ضعف وتشتت منذ منتصف السبعينات حتى الغزو العراقي للكويت عام 1990 ، ويعود في التسعينات مبتدئاً بنقد الذات والتركيز على القضايا المحلية القطرية في خطابه وأطروحاته .

لقد توصلت بعض قوى المعارضة الكويتية إلى قناعة فرضتها الظروف بعد الغزو في تفكيرها السياسي تتمحور حول أحقية المشروع القطري الكويتي بحكم الغزو وإفرازاته وموقف القوى الإسلامية والقومية العربية من الاحتلال ، وأصبحت القوى المعارضة الكويتية أكثر اصطباغاً في توجهاتها السياسية والاجتماعية بالقطرية الكويتية . ويرى البعض في ذلك انكفاء كويتياً على الذات ، والتقت في الكثير من توجهاتها مع الحكومة ، بيد أنه ينبغي التوضيح هنا بأن ذلك لا يعني تخلي هذه القوى عن هويتها القومية والإسلامية على رغم مرارة الاحتلال وآثاره ، فالقوى الإسلامية الكويتيةاختلفت بعضها عن قريناتها في بعض الدول العربية في الكثير من المواقف ، كما اختلف الليبراليون والقوميون في الكويت عن الاتجاهات القومية العربية في موقفها من الاحتلال [19] .

لكن ينبغي القول إن القوى الليبرالية والقومية تعيش أزمة في خطابها السياسي والأيديولوجي

---

(17) د .خلدون النقيب ، صراع القبلية والديمقراطية ـ حالة الكويت ، 1996 ، ص 286 .
انظر أيضاً : دستور دولة الكويت 1962 ، وحول تاريخ الكويت السياسي . انظر : مقابلة مع د .أحمد الخطيب ، جريدة القبس 2000/1/29 ، الكويت .

(18) سامي المنيس ، الطليعة في معركة الديمقراطية ، الكويت 1984 ، ص 9 - 88 .

(19) د .شفيق الغبرا ، الكويت ـ دراسة في آليات الدولة القطرية والسلطة والمجتمع ، 1995 ، ص 168 .

ولاتزال غير قادرة على تجاوز أزمتها وتطوير أطرها وأسلوبها ونهجها وأطروحاتها وخطابها . يركز الاتجاه الليبرالي والقومي على المسألة الديمقراطية في هذا الوقت بحماية التجربة وترسيخها وتوسيعها ، لكن من دون شك أدرك الجميع أن ذلك غير ممكن بمعزل عن التفاعل مع هموم الأمة ، وتأثيرها على التوجهات الفكرية في دولنا سيكون كبيراً وفاعلاً .

(التيار) الديني الإسلامي في الكويت

لقد بدأت التنظيمات الدينية عملها في الكويت منذ بداية الخمسينات من القرن العشرين مواكبة التنظيمات القومية وفي مقدمتها وأقدمها تنظيم الإخوان المسلمين ، وانحصر نشاطه بجمعية الإرشاد الإسلامي ، ولم يشكل نشاط هذا التنظيم طوال الخمسينات والستينات تياراً في الكويت ولا منطقة الخليج بصورة عامة بسبب هيمنة التيار القومي في تلك الفترة ولأسباب ذاتية ، ولم نشهد نشاطاً ملموساً واتجاهاً دينياً إلا منذ بداية السبعينات من القرن العشرين أيضاً لأسباب موضوعية عديدة [20] مرتبطة بالوضع العام في العالم العربي الذي سبق الحديث عنه* .

وفي عام 1967 شعرت الحكومة بالحاجة إلى تأمين أوضاعها ضد قوى المعارضة القومية التي كانت تتعامل مع الدولة بانتظام ، وشعرت الحكومة في نفس الوقت بالحاجة لتأمين مزيد من الشعبية عبر استرضاء هؤلاء الذين لم ينتقدوا قرارها بحل مجلس الأمة في تلك السنة ، فسعت إلى تعزيز علاقتها مع القوى الإسلامية الكويتية ، وكافأت الحكومة الإخوان المسلمين بتعيين رئيس جمعية الإصلاح الاجتماعي واجهة حزب الإخوان المسلمين وزيراً للأوقاف في حينها ، وهو ما وفر لهذا التنظيم موقعاً جيداً لاستغلال الوضع لصالح ذلك الاتجاه في الساحة الكويتية عن طريق العلاقة الجيدة مع الحكومة . وكانت النتيجة مكاسب سياسية في انتخابات مجلس

---

(20) د .عبدالمالك التميمي ، المجتمع المدني في الكويت منذ الاستقلال حتى الاحتلال ، اللقاء السنوي التاسع عشر لمنتدى التنمية 19-20 فبراير 1998 ، ص 122 .

* لقد كانت الجماعات الدينية في الكويت تطرح قضايا عامة لا تهتم بمشكلات المنطقة ، على سبيل المثال : الرجوع لمجلة «الفرقان» التي تصدرها الجماعة السلفية في الكويت ، فقد طرحت في أعدادها ، مجلد عام 1989 ، الموضوعات التالية : السودان مسيرة الشريعة ، الدعوة إلى الإسلام ، المسلمون في الاتحاد السوفييتي ، وأهداف الدعوة السلفية ، سقوط الشيوعية ، وحوار مع قائد المجاهدين بن لادن ، إلخ . أما مجلة «المجتمع» الناطقة باسم حزب الإخوان المسلمين في الكويت فقد نشرت موضوعات عامة كذلك ، ولم تركز على القضايا المحلية والخليجية على سبيل المثال نرى في مجلد عام 1998 الموضوعات التالية : الأصولية القبطية في مصر ، القضية الفلسطينية ، الإسلام في سنغافورة وبورما ، الأزهر والبعد عن الدعوة ، قضية اليهود والصرب . . . الخ .

الأمة لعام 1981 في الوقت الذي هزمت فيه القوى القومية والمستقلة لأول مرة منذ عقدين من الزمان . . . وفي الجانب الآخر نشطت الجمعية الثقافية الاجتماعية التي تعبر عن شرائح من الشيعة الكويتيين تحت تأثير التوجهات الإسلامية المستوحاة من الثورة الإيرانية ، وكذلك حققت نجاحاً في انتخابات 1981 حيث نجح عدد من مرشحيها* [21] .

أما الجماعة السلفية فتعتبر نفسها امتداداً لفكر الحركة الوهابية التي ظهرت في وسط الجزيرة العربية في منتصف القرن الثامن عشر . بدأت نشأة الجماعة السلفية في الكويت في أواخر الستينيات من القرن العشرين على يد مجموعة من الوافدين العرب** ، وفي أوائل الثمانينات تمكنت من الحصول على موافقة الحكومة الكويتية على إنشاء «جمعية إحياء التراث الإسلامي» التي أصبحت واجهة علنية للحركة السلفية كما هي الحال مع «جمعية الإصلاح الاجتماعي» واجهة حزب الإخوان المسلمين ، وأصدرت مجلة «الفرقان» في يناير 1989 في الوقت الذي كانت مجلة «المجتمع» تعبر عن رأي واتجاه الإخوان المسلمين . بدأت هذه الجماعة برفض النظام البرلماني ، لكنها سرعان ما خرجت عن الإطار الديني إلى المجال السياسي منافسة جماعة الإخوان المسلمين فدخلت انتخابات عدد من جمعيات النفع العام والجمعيات التعاونية والمجلس البلدي ومجلس الأمة منذ بداية الثمانينات من القرن العشرين [22] . وفي العموم إذا كان النهج الديني لهذه الجماعات قد خلق في الممارسة ردة وتراجعاً فكرياً لثقافة الناس وسلوكهم في هذه

(21) د .شفيق الغبرا ، الكويت ـ دراسة في آليات الدولة القطرية والسلطة والمجتمع ، 1995 ، القاهرة ، ص 112 ,114 ,116 ,118 .

* يقدر عدد الشيعة في الكويت حوالي 25% من الشعب الكويتي ، استوطنوا الكويت منذ أواخر القرن التاسع عشر ، وتنقسم الجماعة الشيعية إلى شيعة من أصل إيراني ، وشيعة من أصل عربي ، والشيعة العرب هم من المنطقة الشرقية للجزيرة القريبة ويسمون بالحساوية ، ومن البحرين وجنوب العراق ، والقسم الثاني هم من إيران وهم أغلبية الشيعة في الكويت . وقد كان للوضع الاقتصادي دور في تقليص الهوة بين الشيعة والسنة في الكويت منذ بداية الخمسينات ، واندمج عدد كبير منهم في المجتمع ووجد الشيعة في الفترة الليبرالية في عهد الشيخ عبدالله السالم وما بعدها فرصة للتعبير عن وجودهم ومصالحهم ، ويعتقد البعض في أن تنظيمهم الذي يعبر عن شريحة منهم علناً «الجمعية الثقافية الاجتماعية» جاء بتأثير الثورة الإيرانية من جهة ، ورداً غير مباشر على التنظيمات الحزبية السنية المتمثلة في حزب الإخوان المسلمين والحركة السلفية (لمزيد من التفاصيل انظر د .فلاح المديرس ، الحركة الشيعية في الكويت 1999 ، ص 6 ,9 ,15) .

انظر أيضاً : د .عبدالله النفيسي ، الكويت : (الرأي الآخر) لندن 1978 ، 76 - 97 .

** يمكن أن نذكر أسماء بعض المؤسسين العرب للحركة السلفية في الكويت على سبيل المثال : الشيخ عبدالله السبت ، والشيخ عبدالرحمن عبدالخالق ، والدكتور عمر الأشقر .

انظر أيضاً : د .عبدالله النفيسي ، (الكويت : الرأي الآخر) لندن 1978 ، 76 - 97 .

(22) د .فلاح المديرس ، الجماعة السلفية في الكويت 1999 ، ص 6-7 ,15-22 .

المنطقة ففي كثير منه لا يعبر عن روح الإسلام الذي أكد على التسامح وإعمال العقل ، والشورى الحقيقية وقبول الاختلاف . بيد أنه لابد من الإشارة إلى إيجابيات هذا الاتجاه الديني ، فهو بحكم منطلقاته الثقافية الأصولية معاد للغرب الاستعماري وللحركة الصهيونية ، وإن طرحه السلفي الأصولي شجع على استنهاض ثقافة عقلانية مضادة تشارك في الحوار ، وأيضاً لا يستطيع أحد أن ينكر أن أصحاب الاتجاه الديني قدموا خدمات اجتماعية وخيرية لقطاعات عديدة عن طريق العمل الخيري . وفي الجانب السلبي فإن سيطرة الإخوان المسلمين على بيت التمويل الكويتي أدت إلى وجود مصدر مالي كبير شابه الكثير من التجاوزات التي اعترف بها أحد أقطابهم [23] .

(23) د .إسماعيل الشطي ، جريدة القبس ، الكويت 2000/6/4 ، عنوان المقال : عندما تكون الحكومة أصدق من الإسلاميين .

الخاتمة

في نهاية هذه الدراسة نود تلخيص بعض النتائج التي خلصت إليها :

أولاً : إن هذه الدراسة ليست مكتملة ولاتزال بحاجة إلى تناول جوانب أخرى أكثر اتساعاً وعمقاً .

ثانياً : إن التيارات الفكرية قد وجدت في دول عربية أساسية أصبحت لها انعكاسات على منطقة الخليج العربي في النصف الثاني من القرن العشرين .

ثالثاً : ليس في منطقة الخليج العربي تيارات فكرية ولا تحول ديمقراطي ، وإنما اتجاهات فكرية سياسية وتجارب ديمقراطية .

رابعاً : إن أطروحات الجماعات والتنظيمات الحزبية في دول المنطقة التي تمثل الاتجاهات المختلفة كانت بعيدة عن واقع المنطقة وهموم الناس فيها في أغلب الأحيان .

خامساً : إن وجود هذه الاتجاهات في المنطقة ونشاطها قد ساهم في خلق الوعي السياسي والثقافي وفي تحقيق بعض الإنجازات والإصلاح .

سادساً : إن كل اتجاه من هذه الاتجاهات وبخاصة الاتجاهات الأساسية قد جرب حظه في التأثير لمدة ربع قرن في النصف الثاني من القرن العشرين وهي الآن في مرحلة مراجعة وتقييم ، في الوقت نفسه نشهد نمواً للاتجاه الليبرالي الديمقراطي .

سابعاً : إن التجارب الديمقراطية كانت في الكويت والبحرين ، وفي الكويت الأطول عمراً منذ أربعة عقود وتشكو من عيوب كثيرة ، أما في باقي المناطق فهناك محاولات لمجالس الشورى منتخبة ومعينة هي في مرحلة التمهيد التي تسبق التجربة الديمقراطية .

ثامناً : إن فشل الأحزاب السياسية العربية على مختلف اتجاهاتها وفشل الأنظمة العربية أدى إلى فشل التيارات الفكرية التي تمثلها في تحقيق أهداف الأمة في التحرر والديمقراطية والتنمية ، وهذا بدوره انعكس على منطقة الخليج العربي .

تاسعاً : الأمر معكوس في العالم العربي فقد أوجدت الأوضاع السياسية في الفترة الاستعمارية الأحزاب السياسية ثم بدأت تلك الأحزاب تبحث عن فكر أيديولوجي وبلورة ذلك الفكر ، ولم تنجح ، حيث إن الهدف الاستراتيجي لم يكن واضحاً ومحدداً ، وإن كان

واضحاً لدى البعض فإن الضياع الفكري والصراع السياسي قد أضاع فرصاً تاريخية عديدة على الأمة ومنطقة الخليج جزء منها .

عاشراً : أرادت منطقة الخليج العربي على يد النخبة المثقفة وبسبب التطور الاقتصادي في النصف الثاني من القرن العشرين أن تنتقل من البداوة والقبلية إلى المجتمع الديمقراطي والتنمية الشاملة ، واتضح أن ذلك غير ممكن فاستمر تأثير البداوة والقبلية ، وتراجع التفكير العلمي والعقلاني وأصبح البون شاسعاً بيننا وبين التحول الديمقراطي والتنمية الشاملة .

نتائج مؤلمة أضيفها إلى الورقة :

1- الفكر ، هو النظريات والأيديولوجيات التي تترتب عليها تحولات تاريخية في حياة الشعوب ، وهذا لم يحدث في منطقتنا .

2- كثير من مثقفينا اليوم ، أعداء الديمقراطية ، يتحدثون ويكتبون عنها ويمارسون ضدها .

3- الفكر الذي لا يعبر عن حاجة اجتماعية في التنمية ، فكر عبثي مضر .

4- مجتمع بلا فكر وتيارات فكرية ، مجتمع متخلف لا يسير في طريق الديمقراطية .

5- الديمقراطية المطبقة في العالم العربي ، عشائرية وظائفية فئوية ، ليست حقيقية .

6- التربية والإعلام في منطقتنا ، لا يساهمان في ترسيخ القيم الديمقراطية .

7- الفكر العربي يتكون من مصادر ومرجعيات ومنابع أساسها التراث ، أما الفكر الغربي الليبرالي ، فالتفاعل مع الواقع .

8- 75% من فكرنا تقريباً ، تسيطر عليه الماضوية واجترار فكر الآباء والأجداد .

9- الحل ، بانتفاضة تعليمية وثقافية حقيقية تتولاها نخبة النخبة .

10- هل هناك إمكانية لأرضية مشتركة بين التيارات الفكرية؟

المناقشات

موضوع النقاش: التيارات الفكرية ودورها في التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي

رئيس الجلسة: عبدالملك الحمر

معد ومقدم الورقة: الدكتور عبدالمالك خلف التميمي

الرئيس : نبدأ بتقديم المحاضر وهو الدكتور عبدالمالك خلف التميمي وهو أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة الكويت ، ورئيس تحرير مجلة العلوم الإنسانية التي تصدرها جامعة الكويت ، ومستشار مجلة عالم الفكر التي يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في الكويت ، وله كذلك عدد من الدراسات والإسهامات العلمية في البحوث الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .

مما ورد في ورقته ، وهو نقله عن الجلسة الأولى التي كانت أشبه بالتراثية إلى ورقة تحريرية إذا صح التعبير ، ففي الصفحة (2) ذكر «أن تقييم أي مسيرة تطورية أو نهضوية أو تنموية لأي مجتمع لا يبدأ بالفكر ، يكون مبتوراً ومشوهاً ولم يلتزم منهجاً سليماً في دراسته لحركة التاريخ» .

بالنسبة إلي ، التركيز على الفكر المرتبط بالواقع والمتطور والمعاصر والمتفاعل معه ، وأن هذا التطور منوط بأزمة النخبة من المفكرين ، وأنه في التقييم للتحديث في المنطقة ، كان أساس التحديث مادياً أكثر مما هو فكرياً .

وهل المحاضر سيقلب الصورة ويعطينا الجانب الفكري أكثر من المادي؟

عبدالمالك خلف التميمي

شكراً سيدي الرئيس ، بسم الله الرحمن الرحيم

بداية . . . هناك بعض الأخطاء المطبعية وردت في الورقة ، وأفترض أن الأغلبية قد قرؤوا الورقة ، ولذلك لا داعي لقراءتها وإنما تلخيصها في أفكار أساسية .

التيارات الفكرية ودورها في التحول الديمقراطي . . . لدي قناعة بأنه لا تيارات فكرية في الخليج ولا تحول ديمقراطي في الخليج . . . وسآتي إلى هذه النقطة ، لكن علينا أن نبدأ بالتعريف :

فماذا نقصد بالتيارات الفكرية؟ وماذا نقصد بالتحول الديمقراطي؟

وقد أوضحنا في المقدمة أن التيارات الفكرية هي التي ترتبط بأيديولوجيات ، وتعبر عنها أنماط تنظيمية ذات أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية تفرضها المتغيرات التاريخية والظروف الموضوعية .

أما التحول الديمقراطي فهو الانتقال من الأوتوقراطية العشائرية الفردية أو الديكتاتورية إلى المشاركة الشعبية والتعددية ، وأن التغيير في هذا الاتجاه مرتبط أساساً بالتنمية الشاملة .

أين دول الخليج العربي من ذلك؟ ليس في دول الخليج العربي تيارات فكرية ، ولا تحول ديمقراطي ، بل اتجاهات فكرية وتجارب ديمقراطية . . . والاتجاهات الفكرية لم تغير الأحوال ، وإنما أثرت فيها ، أما التغير الحقيقي فقد جاء نتيجة وضع اقتصادي نفطي وليس فكرياً ، كذلك فإن ما هو موجود في المنطقة ليس تحولاً ديمقراطياً كما ذكرنا ، وإنما تجارب ديمقراطية لم تنضج بعد رغم عمرها المديد في بعض المناطق .

لقد شهدت منطقة الخليج العربي في النصف الثاني من القرن العشرين ، أربعة اتجاهات فكرية : الاتجاه القومي ، والاتجاه الماركسي ، والاتجاه الليبرالي ، والاتجاه الديني . . . هذه الاتجاهات هي انعكاسات لتيارات فكرية سادت العالم العربي على الرغم من أن التيار السلفي الديني كان منشؤه الجزيرة العربية .

في الحقيقة ، التيارات الفكرية نشأت عالمياً ـ ماعدا التيار الإسلامي ـ ثم انتقلت إلى العالم العربي ، وتأثرنا نحن هنا بها عندما بدأ الوعي وتطلعنا للإصلاح السياسي والاجتماعي ، فنشأت نخبة مفككة ، وليست مفكرة ، وجدت في الديمقراطية وسيلة لذلك الإصلاح ، فضغطت لتكون لدينا تجارب ديمقراطية محدودة الحجم والتأثير .

الاتجاهات

1- **الاتجاه القومي العربي** : تبلور الفكر القومي العربي في منطقة الخليج كامتداد للفكر القومي في العالم العربي ، وبالأخص منذ نكبة فلسطين سنة 1948 ، وجاء التأثير عن طريق القنوات التالية :

- الطلبة الخليجيون المبتعثون إلى الدول العربية .
- ثم المهاجرون العرب إلى منطقة الخليج العربي .
- ثم الإعلام العربي وتأثيره .

وكان هذا الاتجاه القومي عاماً رومانسياً يرى أن حل المشكلات القطرية في حل قضايا الأمة الكبرى ، ولم يهتم كثيراً بالمشكلات المحلية إلا في مسألتين :

1) مناهضة الاستعمار .

2) تحرير الثروة النفطية .

- أما مسألة الديمقراطية لدى الاتجاه القومي فكانت شعاراً من دون مضمون ، حتى نهاية الخمسينيات ، ومنذ بدء التجربة الديمقراطية في الكويت سنة 1962 بدأ يتبلور الاهتمام بالواقع ، لكن هذا التوجه الديمقراطي لدى النخبة له جذور تمتد إلى الحركات الإصلاحية في نهاية الثلاثينيات في الكويت والبحرين ودبي كما ذكر في الجلسة السابقة .

لقد كان هذا الاتجاه شأنه شأن الاتجاهات الأخرى ، يتعامل مع الأحداث تعامل رد الفعل ، وليس ضمن استراتيجية واضحة ومحددة ، لكن كانت له إيجابياته في قضايا كثيرة مثل ترسيخ الوضع الديمقراطي ، تحرير الثروة النفطية من استغلال الشركات . . . الخ ، وأصيب هذا التيار بنكسة بعد هزيمة 1967 .

2- الاتجاه الماركسي : بعد نجاح الثورة البلشفية في روسيا في نهاية الحرب العالمية الأولى ، ونجاح اللينينية في تحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية ، ونتيجة للقهر الاستعماري الغربي انتشرت الأفكار الماركسية في العالم ومنه العالم العربي ، فقد كان العالم العربي تحت سيطرة الاستعمار يعيش تخلفاً اقتصادياً واجتماعياً ، ووجد بعض المثقفين في الماركسية اللينينية طريقاً للخلاص من الأوضاع القائمة ، فكان تكوين الأحزاب الشيوعية في العالم العربي .

واستهوت الأفكار الماركسية في الخمسينيات والستينيات ، عدداً من مثقفي منطقة الخليج العربي ، حتى بعض القوميين ، وبدأت بعض التنظيمات الماركسية في بعض أجزاء المنطقة مثل السعودية والبحرين ، وجبهة تحرير ظفار ، فتشكلت تلك التنظيمات لأسباب عديدة تتعلق بالوضع الاقتصادي في المنطقة أساساً .

3- الاتجاه الديني الإسلامي : وينطلق من السلفية الأصولية ، وهي التسليم بنصوص الكتاب والسنة وتفسيرها ، والأصول ثلاثة هي الكتاب والسنة وإجماع الأمة ، وحرصت الجماعات الإسلامية في العالم العربي على التعلق بالتراث السلفي وأعطت نفسها حق تفسير وتأويل النصوص .

وقد وفد إلينا الاتجاه الديني السياسي - وليس الأصولي - من الدول العربية عن طريق بعض رموز الأحزاب الدينية العربية التي وفدت إلى منطقة الخليج مع الثروة النفطية ، لتبدأ في بناء الكوادر المحلية مع عناصر تم تجنيدها حزبياً ، عندما كانت تتلقى العلم في بعض الجامعات العربية .

هذا الاتجاه في المنطقة قد تفرع إلى اتجاهات سنية وشيعية ، وكان للظروف التي مرت بالمنطقة وما حولها ، تأثير في تكوينه من هزيمة العرب سنة 1967 والثورة الإيرانية ، والحرب العراقية الإيرانية ، والحرب الأفغانية .

لقد حل الاتجاه الديني مكان الاتجاه القومي في المنطقة واستلم أغلب مؤسسات المجتمع المدني وسيطر عليها .

أما مسألة الاتجاه الديني والديمقراطية ، فإن هذا الاتجاه ينطلق من قناعته بالشورى ، ورأى في البداية أنها مناقضة للديمقراطية ، كون الديمقراطية تقوم على قانون وضعي ، ثم أصبحت له قدرة على التكيف ، فبدأ في ممارسة الديمقراطية في ظل القانون الوضعي على أمل أن يعمل من الداخل على أسلمة القوانين .

4- **الاتجاه الليبرالي الديمقراطي** : ويكتسب هذا الاتجاه أهمية في منطقة الخليج للأسباب التالية :

أ ـ أن هذا الاتجاه قاد حركات الإصلاح من نهاية الثلاثينيات من القرن العشرين في عدد من إمارات الخليج .

ب ـ أن هذا الاتجاه ساهم في ترسيخ الوعي بالديمقراطية .

ج ـ أن التيار الليبرالي الديمقراطي يعود إلى الواجهة اليوم بنقد الذات بعد فشل التيارات الأخرى من وجهة نظره .

د ـ كذلك من المهم معرفة أن التيار الليبرالي ليس منفصلاً عن التيارات الأخرى .

وهناك قوميون ليبراليون ، وليبراليون مستقلون ، وإسلاميون ليبراليون ، وماركسيون ليبراليون ، بمعنى أن هناك فهماً معاصراً لليبرالية .

أكتفي بلب الموضوع وأنتقل إلى الخاتمة :

أولاً : إن هذا الموضوع الذي حاولنا الاجتهاد فيه ، ليس مكتملاً ولايزال بحاجة إلى مناقشات وحوارات أخرى أكثر اتساعاً وعمقاً .

ثانياً : إن التيارات الفكرية قد وجدت في دول عربية أساسية ، أصبحت لها انعكاسات على منطقة الخليج في النصف الثاني من القرن العشرين .

ثالثاً : ليس في منطقة الخليج تيارات فكرية ولا تحول ديمقراطي وإنما اتجاهات فكرية سياسية وتجارب ديمقراطية .

رابعـــاً : إن أطروحـات الجـمـاعـات والتنظيـمـات الحزبيـة في دول المنطقـة التي تمثل الاتجـاهات المخـتلفـة ، كـانت بعـيـدة عن واقع المنطقـة ، وهمـوم الناس في أغلب الأحـيـان رغم إيجابياتها .

خامساً : إن وجـــود هذه الاتجاهات في المنطقة ونشاطها قد ساهم في خلـــق الوعي السيـــاسي والثقافي ، وفي تحقيق عدد من الإنجازات والإصلاحات .

سـادساً : إن كل اتجاه من هذه الاتجاهات ، وخاصـة الاتجاهات الأسـاسيـة ، قـد جرب حظه في التأثير لمدة ربع قرن في النصف الثاني من القرن العشرين ، وهي الآن في مرحلة مراجعة وتقييم ، في الوقت نفسه تشهد نمواً للاتجاه الليبرالي الديمقراطي .

سـابعـاً : إن التجارب الديمقراطية كانت في الكويت والبحرين ، وفي الكويت الأطول عـمراً منذ أربعة عقود ، تشكو من عيوب كثيرة ، أما باقي المناطق ، فهناك محاولات لمجالس شورى منتخبة ومعينة هي في مرحلة التمهيد التي تسبق التجربة الديمقراطية .

ثامنـــاً : إن فشل الأحزاب السياسية العربية على مختلف اتجاهاتها ، وفشل الأنظمة العربية ، أدى إلى فـشـل التـيـارات الفكرية التي تمثلهـا في تحـقـيـق أهداف الأمـة في التـحـرر والديمقراطية والتنمية ، وهذا بدوره انعكس على منطقة الخليج .

تاسـعـاً : الأمـر مـعكوس في العـالم العـربي ، فـقـد أوجـدت الأوضـاع السـيـاسـيـة في الفـتـرة الاستعمارية ، الأحزاب السياسية ، ثم بدأت تلك الأحزاب تبحث عن فكر أيديولوجي وبلورة ذلك الفكر ، ولم تنجح حيث إن الهدف الاستراتيجي لم يكن واضحاً ومحدداً ، وإن كان واضحاً لدى البعض فإن الضياع الفكري والصراع السياسي ، قد أضاع فرصاً تاريخية عديدة على الأمة ومنطقة الخليج جزء منها .

عـاشراً : أرادت منطقـة الخليج العـربي ، على يد النخبـة المثقفـة وبسبب التطور الاقتصـادي في النصف الثاني من القرن العشرين ، أن تنتقل من البداوة القبلية إلى المجتمع الديمقراطي والتنمـيـة الشـاملة ، واتضح أن ذلك غـيـر ممكن ، فاسـتـمـر تأثير البـداوة والقـبلية وتراجع التفكير العلمي والعقلاني ، وأصبح البون شاسعاً بيننا وبين التحول الديمقراطي والتنمية الشاملة .

والآن اسمحوا لي أن أختتم بشيء أسميه نتائج مؤلمة ليست في الورقة . . . وأضيفها الآن :

- الفكر هو النظريات والأيديولوجيات التي تترتب عليها تحولات تاريخية في حياة الشعوب ، وهذا لم يحدث في منطقتنا .
- كثير من مثقفينا اليوم أعداء للديمقراطية يتحدثون ويكتبون عنها ويمارسون ضدها .
- الفكر الذي لا يعبر عن حاجة اجتماعية في التنمية ، فكر عبثي مضر .
- مجتمع بلا فكر وتيارات فكرية ، مجتمع متخلف لا يسير في طريق الديمقراطية .
- الديمقراطية المطبقة في العالم العربي عشائرية وطائفية فئوية ليست حقيقية .
- التربية والإعلام في منطقتنا لا يساهمان في ترسيخ القيم الديمقراطية .
- الفكر العربي يتكون من مصادر ومرجعيات ومنابع أساسها التراث ، والفكر الغربي الليبرالي التفاعل مع الواقع .
- 75% من فكرنا تقريباً تسيطر عليه الماضوية واجترار فكر الآباء والأجداد .
- الحل ، بانتفاضة تعليمية وثقافية حقيقية تتولاها نخبة النخبة .

أخيراً : هل هناك إمكانية لأرضية مشتركة بين التيارات الفكرية؟

وشكراً لكم .

رئيس الجلسة

أشكر باسمكم المحاضر على هذا العرض السريع والموجز الذي ركز على الخلاصة مع الإضافات بنتائج مؤلمة .

عندي توقف عند مسألة ما ذكره عن مصادر المعرفة الإسلامية وحصرها في ثلاثة ، في الكتاب والسنة والإجماع ، ونسي أو ربما أغفل موضوع القياس الذي له ارتباط مباشر بالعقلانية ، لأنه معروف ومتعارف في الأدبيات الإسلامية أربعة مصادر ، وليست ثلاثة .

يثير الدكتور أكثر من مرة في الصفحات الأخيرة ، الضياع الفكري في دول الخليج ، ربما المنتدون والحاضرون يرغبون في المشاركة .

فما هي إشكالية الضياع الفكري؟ وما مصادر هذا الضياع الفكري؟ طبعاً ألمح بنتائج مؤلمة ، إنه يرغب في التأكيد على التحلل من الماضوية القديمة ، والحل في انتفاضة تعليمية أو ربما أقول تَعلُّمية ، ومع التوجه . . . هل هناك إمكانية للتنسيق بين التيارات الفكرية التي طرحها أم لا؟

ناصر الصانع

الورقة حملت بلاشك في نصها الرئيسي الكثير من التفصيلات المثيرة للنقاش .

من عباراته الأخيرة فيما ذكر من النتائج المؤلمة ، ذكر أن كثيراً من المثقفين أعداء للديمقراطية ، والحقيقة ، أعتقد أن هذه نقطة مفصلية حري بنا أن نتوقف عندها كثيراً ونرى من أين تؤتى الديمقراطية؟ الخطر ليس من جهة المثقفين إذا كانوا في ممارستهم ضد الديمقراطية .

ذكر الدكتور عبارة استخدمها في التعليق على ما ذكر . . . قال : «مؤسسات سيطر عليها التيار الديني» . ففي الديمقراطية ، مؤسسات المجتمع المدني واحدة من صور إعطاء المجال لمختلف القوى الفاعلة في مجتمعنا ، لإبداء رأيها وممارسة الضغط كيفما شاءت ، فلا يمكن تصور أن وصول تيار معين إلى دفة إحدى أو بعض أو أغلبية مؤسسات المجتمع المدني ، لا يتصور أن هذا عيب ، فيجب أن نطري عليه .

في الكويت عندنا ، بسبب الخلاف السياسي المحلي ، نجد أن وصول التيار الديني إلى مؤسسات المجتمع المدني وإدارته لها ووصله بطرق الانتخاب وغيره ، أثار حفيظة التيارات المناوئة له في الساحة السياسية ، فبدأ الهجوم وبدأت حملة قوية جداً بوجوب إقفال هذه الجمعيات التي وصل إليها التيار الديني ، وكان الأحرى أن يُقال : ينبغي أن تكون هناك عدالة وإعطاء فرصة أخرى للتيارات الأخرى في جمعيات أخرى .

لكن هناك حملة شعواء يتولاها التيار الليبرالي في الكويت ، وسأقرأ لكم بعض المقالات ، والحقيقة أستغرب كيف يتكلمون عن الديمقراطية ، وأرجو ألا تكون مناكفة بقدر ما هي فرصة في حوار مغلق مثل هذا ، أن نتكلم ونتصارح ، التيار الديني وصل إلى كثير من الجمعيات في الكويت ، لكن عليه حملة شعواء ، وطلب غلقه اليوم قبل باكر ، ونحن نطالب في مجلس الأمة الكويتي وفي غيره . . . بإعطاء فرصة للجميع .

نلجأ إلى الثوابت عندنا في التحول الديمقراطي ، صورة المجتمع الديمقراطي هي مؤسسات مجتمع مدني هي سيادة القانون ، هي استقلالية القضاء ، هي الحريات وصيانتها وحمايتها ، نجد أيضاً أن القضاء عندما يصدر أحكاماً لا تعجبنا من الناحية الفكرية ، نشن حملة شعواء عليه . . . لماذا حكم على الكاتب الفلاني؟ لأنه تجاوز القانون المعمول به ، كلنا نحمي القانون وسيادة القانون ، فإذا لم يكن القانون مناسباً نطالب بتغييره ، صدر حكم من المحكمة يدين كاتباً تطاول في عباراته وخرج على نصوص القانون ، وحكم القاضي ضده ، فيجب التمسك بسيادة

القانون واستقلالية القضاء ، إلا أن بعض المثقفين عندنا . . . شنوا حملة شعواء . . . ولجأ البعض إلى منظمات دولية وعالمية ، ثم يتكلمون عن الديمقراطية .

قضايا تطرح على محك البحث في المؤسسة الديمقراطية في البرلمان ، ويصير عليها تصويت ، وتأخذ أغلبية ساحقة ، خلاص ، صفر الحكم ، وطلعت النتيجة ، وانتهت المباراة .

أعطي مثالاً حول قضية كثر التردد حولها ، وهي قضية المرأة ، وإن كنت أعتقد أن تتاح لنا فرصة نتكلم فيها أكثر عن المرأة ، لكن نتكلم الآن بشكل عام .

عندما صوت مجلس الأمة على مشروع قانون مشاركة المرأة السياسية ، ثلثا المجلس من المنتخبين كانوا ضد هذا القانون ، هذه الديمقراطية التي يجب أن نقبلها ، والثلث الذي يضاف إليهم المعينون من الحكومة الذي جعل القضية كأنها متقاربة . . . فكان هناك انعكاس شعبي حقيقي داخل المؤسسة الديمقراطية ، فالأغلبية الساحقة ـ نستطيع أن نقولها ـ عارضت المشروع ، فيجب أن نقبل ، قد لا نرضى ، من منطلقاتنا كقوة ضاغطة ، لكن لا نجرح في الآلية الديمقراطية . . . عندنا ثوابت يجب أن نتفق عليها ، هذه هي التي أنا حريص عليها فيما ذكره الدكتور ، فينبغي أن تكون ممارسات المثقفين لا تتجاوز الثوابت في دعم مؤسسات المجتمع المدني . . . استقلالية القضاء . . . سيادة القوانين ، القبول بنتيجة الممارسة الديمقراطية والتصويت .

وشكراً .

شكراً للأخ ناصر على احترام الرأي الآخر من وجهتي النظر الديمقراطية أو الشورى أو الديمقراطية الشورية .

أحمد الديين

عندي ردود على الأخ الدكتورناصر ،

أظن أن الدكتور عبدالمالك لم يولِ ، في حديثه عن التيار القومي أو الاتجاه القومي في الخليج ، اهتماماً كافياً بدور حزب البعث ، صحيح أنه لم يكن بارزاً في الكويت ، ولكن في البحرين وفي المنطقة الشرقية من السعودية ، كان له دور بارز لعبه هذا الحزب ومن المناسب الانتباه إليه .

الشيء الثاني بالنسبة إلى التيار الديني ، وبالذات التيار الديني الشيعي ، أرجو الانتباه إلى أن

هناك الآن مفكرين مهمين من هذا التيار وبالذات في السعودية . . . منهم زكي الميلاد ، وحسن الصفار ، لهم كتب وأطروحات مهمة تؤسس لتيار فكري يجب أن نلتفت إليه .

في موضوع التيار الليبرالي ، ربما هناك في الكويت ، وربما في المنطقة العربية بشكل ضخم ، هناك صحوة ليبرالية ، لكن عندما ننظر إلى بعض التجارب ، مثلاً نأخذ تجربة التجمع الوطني الديمقراطي في الكويت ، بغض النظر عن أي ملاحظات ، لكن هي أول محاولة في المنطقة في تأسيس الحزب الليبرالي . . . مصر التي هي مصر ما فيها حزب ليبرالي ، ومعظم بلداننا العربية ليس فيها أحزاب تطرح الفكرة الليبرالية ، وتدافع عنها ، وهذه على الأقل تجربة رائدة خليجية في هذا الجانب .

أيضاً في الورقة ، كان بودنا أن يتكلم عن ضرورة التفكير بالنسبة إلى الاتجاه الديني ومواءمته مع قضية الديمقراطية والعصر ، لكن الآن الطروحات التي ذكرها الأخ ناصر الصانع ، التيار الديمقراطي أو التقدمي عامة في الكويت ، موقفه الفعلي أنه محاصر ، نادي الاستقلال عطلته السلطة سنة 1977 ، عملياً حلت مجلس إدارته سنة 1976 وألغت وجوده سنة 1977 ، ولم تصرح بإنشاء نادٍ أو جمعية ذات نشاط عام مثل جمعية الإصلاح أو جمعية إحياء التراث الخاصة بالإخوان أو الخاصة بالسلف ، وعندما طالبنا من السلطة ـ ويجوز بعض الإخوان يعرفون ذلك ـ بموقف متوازن من السلطة في تعاملها مع التيارات والاتجاهات الفكرية والسياسية ، فقد كانت هناك فروع مخالفة ولجان مؤسسة على غير أساس من القانون ، ونحن من طالب بإلغاء القرار الصادر عن مجلس الوزراء سنة 1985 ، بمنع إنشاء جمعيات نفع عام جديدة .

أما موضوع حرية الرأي والتعبير ، فالحقيقة أنه شيء مؤسف ، أن بعض المتطرفين من الاتجاه الديني طرحوا أنفسهم وتصرفوا وصوروا عملياً كأن تحول الحركات الإسلامية معادية لحرية التعبير وحرية الرأي ، وللأسف حتى التيار الوسطي والمعتدل انساق لهم ، لاعتبارات معينة ، والضجة التي تُثار كل مرة على موضوع الكتب والرقابة عليها وغيرها . . .

في موضوع الديمقراطية ، مجلس الأمة لم يقر قانوناً أو يرفض قانوناً ، هو ثبت التمييز غير الديمقراطي تجاه المرأة ، والديمقراطية ليست مجرد انتخابات ومجلس أمة وآليات ومؤسسات ، وإنما هي مبادئ . . . أنتم انتهكتم مبادئ الحرية والمساواة ـ وهي ركائز ـ لنفترض أن مجلس الأمة الآن قرر أن يشرع قانوناً يقر العبودية ، هل نقول إنهم قرروا ذلك بالأغلبية؟ لا يمكن ، لا يجوز التراجع عن مبادئ الحرية والمساواة التي نص عليها الدستور ، وإذا كان هناك وضع غير ديمقراطي قائم كل

هذه المدة ، وكان المطلوب تصحيحه ، فأنتم كرستم الوضع غير الديمقراطي بأغلبيتكم ، على أي حال نحن من دعاة الحوار بين التيار التقدمي والتيار الإسلامي ، وليس ضده .

وشكراً .

أحمد بشارة

شكراً أخي الرئيس ، باختصار ـ أنا لاحظت أنه في الورقة الأولى والورقة الثانية وربما الورقة الثالثة التي ستبدأ اليوم بعد الظهر ، هناك محاولة لفظية لربط الديمقراطية بالتراث والشورى والعودة إلى تراث المنطقة في هذا المجال .

أعتقد أن هذا الخلط أحد المشكلات التي تواجه النظام الديمقراطي أو التجربة الديمقراطية ـ إن صح التعبير في المنطقة .

لابد أن نقر أن النظام الديمقراطي بمفهومه الحديث هو نظام غربي ، نظام وليد فكر ليبرالي ، كذلك مرادفاته الاجتماعية التي تتعلق بحقوق الإنسان ، والحريات العامة ، والشكل الاقتصادي ، والحرية الاقتصادية ، هذا نظام متكامل لا يمكن أن نجتزئ منه بشكل ونحاول أن نطوعه ونفصله بالطريقة التي نعتقد أنها تناسبنا ، حتى الدساتير ونظام الحكم وآلياته ، فيه في الواقع نظم غربية ليبرالية تمت صياغتها محلياً بعبارات عربية ببعض الرتوشات ، لكنها في الأساس هي وليدة فكر غربي ليبرالي ، هذا الفكر يقودنا إلى أنه في الواقع نحن ندعو إلى نظام ديمقراطي في المنطقة ، ندعو لفكر ديمقراطي ، لكننا نخجل من جذوره ، لا نملك مقوماته الفكرية ، للآن نحن لم نبنِ في المنطقة العربية بالثقافة العربية ، ثقافة فكرية . . . كتابات ، مؤسسات فكرية ، نرفض موضوع الديمقراطية والحرية بشكلها العام الاقتصادي والاجتماعي .

كما أنه يغلب ، من جانب آخر عداء للغرب والفكر الغربي ، بدعوى أنها مناهضة للتراث ، وتجربة الاستعمار في المنطقة وغيره ، هذا الخلط بين منبع الفكر ومرده الجغرافي ـ الذي هو أوروبا ـ ومفرداته وكتبه ومدارسه الفكرية ، نحن في الواقع كأننا ندعو لبناء شيء بدون أسس ، وهذا جزء من المشكلة التي نواجهها ، في نفس الوقت ، الإخوان في التيارات الإسلامية الذين يناهضون الفكر الليبرالي في دعواهم ينقلون لمعاداة الدين أو يصفون بمصاف معاداة الدين ، وفي هذا المقابل فكر سياسي مرتب يبين لنا بالضبط ما هو نظام الحكم بالمنهج الإسلامي حسب ما تدعيه التيارات الإسلامية .

الجانب الأخير أن نظم الحكم في هذه المنطقة ، هي نظم تقليدية عشائرية وراثية ، للآن لم نستطع في دول المنطقة ، وخاصة في تجربة الكويت ، فمن المشاكل التي يواجهها نظام الحكم في الكويت ، هي كيف نوفق بين نظام وراثي عشائري تقليدي عائلي ، ونظام الحكم ومتطلباته في العصر الحديث كما يدعو لها دستور مثل دستور الكويت ، هذه المعضلة حسمت في كثير من الدول .

موضوع تداول السلطة ، المحاسبة ، الشفافية ، وغيرها من قواعد العمل السياسي في النظام الديمقراطي ، للآن نحن لم نستطع أن نوفق بين هذا ـ وهذا ما أعتقد ـ أنه يتطلب منا الجهد الكبير الذي دعت له بعض الأوراق ، وهو كيف نبني فكراً ديمقراطياً ومدرسة ديمقراطية مبنية على ثقافة ، لكن لا يمكن أن نتجاهل أن هذه المدرسة الديمقراطية هي مدرسة متكاملة منبعها فكر ليبرالي ومرجعها غربي .

شكراً سيدي الرئيس .

الرئيس : شكراً أخ أحمد ، لكن كمعلومة عامة لمن لم يتصل إلى الفكر التجريدي في الإسلام ـ إن صح التعبير ـ هناك مشروع نشر في سنة 1977 دستور إسلامي للمجتمعات المعاصرة صدر في القاهرة ، أعتقد سنة 1977 .

جاسم السعدون

الواقع سأتكلم في ثلاث ملاحظات عامة جداً ، وسأحاول بقدر الإمكان أن أستفيد مما طرح في الجلسة الأولى والثانية ، وربما أنتقل إلى جزء من الورقة الثالثة .

إني أتكلم عن قضية وليس من بُعدها السياسي كما يحاول الجميع أن يطرحوها ، أنا أفهم قضية الديمقراطية من بُعدها الإداري ، من منظور التنمية الشاملة ، التنمية بأبعادها المختلفة . . . سياسية . . . اجتماعية . . . ثقافية . . . واقتصادية ، والشيء الذي يقلقني من بداية الحديث أن هناك شعوراً وترديداً بأن الديمقراطية بمعناها الانتخابات الكاملة ، قد لا تكون هي أفضل الموجود ، قد تكون هناك ضرورة لبعض التعيين . . . للتشذيب . . . للتهذيب .

أقول إن هذا الكلام خطر . . . أعتقد أن الديمقراطية يجب أن تكون ديمقراطية كاملة ، وألا نتردد في تطبيقها ، وإن كنا لسنا مؤهلين ، أعتقد أن الحكام أساساً ليسوا مؤهلين للحكم ، فعلينا ألا نتكلم بهذا التمييز ، وكما لو كنا ناساً تحتاج إلى فتوى من حضانة حتى نبلغ سن الرشد .

النقطة الأولى : أعتقد أنها وسيلة أو خلاصة تجارب حقيقية ومعاناة طويلة لنقل مجتمعات من الصراع السلبي إلى الصراع الإيجابي ، أعني بالصراع السلبي أنه في غياب الديمقراطية ، تكون هناك محاولة للانقضاض على السلطة ، والانقضاض يأخذ صورة عنيفة ، وهو يأخذ الصور التي شاهدناها تحديداً في التاريخ القديم وحتى تاريخنا ، منذ (حتى أنت يا بروتس وحتى الآن) . وأعتقد وصلوا إلى خلاصة مؤداها أنه إذا انتقلنا إلى الصراع الإيجابي ، بمعنى أن يطرح الناس أفضل ما عندهم ويصلوا إلى الحكم بهذه الوسيلة ، نستطيع أن نحمي أمن وأمان المجتمعات بكل أبعادها ، سياسية ، واقتصادية ، واجتماعية ، وأعتقد أنه الآن تطور هذا المفهوم ، ولم يعد مفهوماً قطرياً ، أصبح مفهوماً يجمع التكتلات أو الأضداد ، أوروبا على سبيل المثال أضداد يجمعها الآن قرار ديمقراطي ، وتعرفون كلكم أن الدانمارك بلد صغير كاد يسقط قضية الوحدة الأوروبية ، فأصبح كل شيء يحسم بالإرادة ، بإرادة الناس وباختيارهم ، أعتقد أن هذه قضية يجب أن نضعها وراءنا ونبدأ بالنقاش ، كيف يمكن أن نحسنها ونفعلها بدلاً من أن نظل نناقش في الأساسيات ، هل هي ديمقراطية كاملة؟ أم منقوصة؟ هل هي تعيين أم ليس تعييناً؟

النقطة الثانية : إن الديمقراطية في الأساس ، مبنية أساساً على المفهوم الضريبي ، مبنية على مشاركة الناس في التمويل ـ وأعتقد إن هذا ينسحب كثيراً علينا ـ وبالتالي حقهم في أن يمارسوا الحق في مراعاة ومراقبة ما يحدث لأموالهم التي دفعت ، فهي أولاً مقترنة بالإنتاج ، ثانياً مقترنة بالضريبة التي هي تمويل الحكومات ، وبالتالي مدينة أساساً لهذا المجموع في أملها ، في أدائها ، في خلق فرص عمل ، في التفكير بشكل مختلف عما نفكر به ، وأعتقد أنه بالتالي يجب أن نفكر إذا أردنا أن نؤصل الديمقراطية ، بأن نفكر في نقل المجتمع إلى مجتمع دافع للضريبة ، ويكون الوعاء الضريبي هو أساساً المحامي أو الآلية التي تحمي استمرار الديمقراطية ، لأن الكل له مصلحة في أن تُدار الأمور بشكل صحيح .

النقطة الثالثة : قضية البُعد الشوري للتجربة الكويتية ، الواقع أن التجربة الكويتية في ظل ما يحدث في المنطقة ، فأنا فخور بالتجربة الكويتية ، التجربة الكويتية تجربة ناضجة ، الأخ أحمد بالحصا قال كلاماً صحيحاً عن أن هناك فرقاً بأن تكون شركة فردية توظف ناساً ، وأن تكون مساهمة عامة ، الكل يملك فيها أسهماً ، وعلى قدر الأسهم وأغلبيتها نختلف عليها . . . لكن أعتقد أن هناك فرقاً بين الشركات المساهمة والشركات الفردية ، وأعتقد أن الكويت إلى حد ما شركة مساهمة ، لكن تجربة الكويت منقوصة ، ليس لأن الناس خطأ ، وليس لأن الناس يمارسون الديمقراطية ، أعتقد أن ما يحدث في الكويت هو موجود في دول أخرى ، إنه ليس هناك قناعة

بالديمقراطية من قبل السلطة ، إحدى المشكلات الرئيسية أن السلطة لا ترغب في الديمقراطية ، فرضت عليها في يوم من الأيام وتريد التخلص منها ، هذا الصراع هو ما يُسيء إلى الديمقراطية ، التعديات الثلاثة تعرفونها سنة 1967 ,1976 ,1986 هذه تعديات مباشرة .

والتعديات غير المباشرة :

1- أسوأ التعديات غير المباشرة هي التدخل في كل انتخابات ، إما بالرشوة المباشرة أو بالرشوة غير المباشرة ، فتح وظائف لمن تريده ، وبالتالي تخريب تكوين السلطة التشريعية ، وبالتالي لابد أن يكون هذا له انعكاس سلبي على أداء السلطة التشريعية .

2- مفهوم الهبة ، لأن الدولة مختزلة في الحكومة ، مفهوم الدولة غائب ، والحكومة هي المالكة لوسائل الدخل والإنتاج ، هي من يوظف ، هي صاحبة الأمن والإعلام إلى آخره ، وهذا يعني أن السلطة التنفيذية طاغية بشكل رئيسي على السلطة التشريعية .

3- إن القضية الديمقراطية الكويتية هي قضية نخبة ، 15% فقط هم الممثلون في مجلس الأمة ، لا نساء ، ولا عسكريون . . . ولا من هم دون 21 سنة . . . وهذه قضية تخص قليلاً من الناس . . . لذلك عندما تُوءَد هذه التجربة تجد المعارضين لها أيضاً قلائل ، وهذا أيضاً من المآخذ الرئيسية على الديمقراطية بالكويت .

يبقى في عملية الانقضاض على الديمقراطية في الكويت ، تجدها أحياناً تحدث برغبة من ناس ، وأنا أعتقد أن هذا نوع من التكريه في الديمقراطية وإبراز سلبياتها ، وللأسف نحن نكابر ونقبل هذه السلبيات بغباء بشكل ما ، هو مقصود ربما ، لكن أعتقد أنه أحياناً تلبسنا هذه من كثرة ما تتكرر ، لكن تعميقها يتم مرة ثانية في تحسينها ، وتلاحظون ملاحظة واحدة ، تجربة واحدة ، عندما حدث ما حدث في لبنان ، حرب أهلية لفترة طويلة ، وعندما حدث في الكويت واحتلت ، من بقي وقاوم وأبقى كيان الدولة قائماً ، مؤسسات المجتمع المدني بسبب البعد الديمقراطي في الدولتين ، لبنان أو الكويت ، ولو حدث هذا في بلد ثان لربما تفكك ، وصار الوضع أسوأ بكثير . ما لا نراه في الديمقراطية . . . في مزايا الديمقراطية قد يكون مهماً وكبيراً جداً ، ولكن لا نلاحظه ، للأسف ، إلا عند وقوع أحداث مأسوية ، فتقديري أنه مجتمع متماسك رغم ظاهر الخلاف الموجود فيه ، ويستطيع أن يحسم أموره بشكل سلمي حتى لو كان عنيفاً . . . لكن تظل عملية انتقال سلمي ولا خوف على تفكك ولا تشتت الدولة ، وهذا أهم أسس الأمن التي تحمي أي كيان ، أي مجتمع . تقديري مرة ثانية أن علينا أن نناقش الأسس والأساسيات دون أن نشكك

في أن هذه الأساسيات صالحة أو غير صالحة لأن خلاصة تجارب مئات السنين لشعوب أخرى ، علينا أن نستفيد منها .

وشكراً .

الرئيس : شكراً للأخ جاسم ، يطرح تساؤلات ربما تصلح كثيراً للمناقشات العامة صباح غد ، ولكن يطرأ على بالي ، هل الديمقراطية العرقية الحالية هي للجميع أم تنتهي إلى نخبة فئوية . . . هذه من النقاط التي يمكن أن تناقش .

جاسم مراد

أولاً ، فاقد الشيء لا يعطيه . . . الدساتير الموجودة في الخليج كلها ليست دساتير تركز الديمقراطية ، أولاً الأمير ، ظل الله في الأرض ، يحل المجلس بأمر .

حقوق الإنسان ، السلطة الرابعة صدقوا عليها لكن لم ينفذوها . . . فيلزم أن توضع في الدساتير ، فكل مادة تنص على أنه «بما لا يتعارض مع القانون ، لكن من هو الذي يضع القانون ، وكيف نناقش القانون؟ ومن يناقش القانون؟ إذ كان أسلوب الانتخاب المعمول به في المنطقة يأتي بأشخاص لا يقدرون على مناقشة قانون ، ولا يفهمون ما مدى القانون ، وانطباقه على الناس؟

الآن مثلاً ، إذا تيار ديني في الكويت نجح في الانتخاب ، هو بدوي وليس بديني ، لأن المفروض أن يكون الدين حضارة وتقدماً ، فهو يريد تطبيق ما في الخيمة ، يطبقه على الناس ، فهذا لا يمكن أن يصير قانوناً ، ولا يمكن أن يصير تقدماً بهذا الأسلوب .

الآن المسلمون الدينيون يتخذون من المساجد منابر لبث دعوتهم ، وهذه الدعوة ليس معناها أنها دعوة صحيحة إسلامية ، لأن الفكر الديني الحالي المطروح ، هو فكر قديم متأخر . . . إذا هم قدروا أن يجددوا الفكر الديني ، لا بأس ، نحن كلنا مسلمون ، وموافقون عليه ، هم يطرحون طروحات ما أنزل الله بها من سلطان ، هذا مرفوض رفضاً باتاً .

الخميني ما وجد أن يتخذ من المسجد منبراً للمشاكل السياسية وثارت في المساجد ، هذا رئيس الدولة أفتى أن هذا المسجد ضرار ، نحن في البحرين عندنا سنة وشيعة ، إذا ابتدؤوا شيعة تكون دعوتهم في المسجد ، وقضايا ،ليس عندهم مكان ثان ، جاء السنة بعدهم وعملوا نفس

المشكلة ، طيب هذا ينعكس على المجتمع وتصير مشكلة طائفية ، كيف نحلها؟ والآن التيارات الدينية الموجودة «الإخوان المسلمون» نوعاً ما عندهم نظرة تقدمية ، لكن هناك تيارات دينية متحجرة ، ماذا تقول لهم؟ ويوجد من يساعدهم ويمدهم مالياً ، وإلا كيف يعيشون ، وهل الإسلام هو مجرد ثوب قصير ولحية طويلة؟ ليس هذا هو الإسلام الذي نعرفه ، نعرف أن الإسلام لم يكن لينتشر في السند والهند وفي العالم إلا لأنه حضارة ، لأنه نوع من الغزو الحضاري ، نحن غزونا العالم ، والآن نفتت العالم بحضارتنا التي غزوناهم بها ، وهذا شيء كبير ، ثورة فتتناها في أفغانستان ، بعدها الفلبين نفتتها ، الصين ، 20 مليوناً قالوا نريد دولة ، باكستان ، هندستان ، وغيرهما ، كونوا ثلاث ، أربع دول ، هذا ليس حضارة ، نحن صدرنا للعالم على هذا الأساس ، نحن صدرنا لهم مشاكل ، هذا يجب أن يقف عند حد أيضاً ، يجب أن نطرح شيئاً يتمشى مع العقل ، العالم الجديد ، الطرح الفكري يجب أن يصير متطوراً ، ولا نحجر على العقل ، لأن الوقوف عند «قال فلان قبل 1400 سنة الكلام الفلاني ، قال عمر ، قال علي» ما يصير ، حضارة من 1400 سنة مع تغير الظروف ، وناس تشتغل وتعمل ، لعل حد يطلع لنا بشيء جديد ، أنا أتصور أن هذا ليس مجرد فكر ديني ، إنه فكر يريد تجميد المسلمين في محلهم وفي تفكيرهم ، فيجب أيضاً إتاحة الفرصة للمفكرين الذين أرسلناهم إلى الغرب ليشرحوا ، أو إتاحة الفرصة للتيارات الأخرى لتتكلم في المساجد وعرض رأيها أسوة بغيرهم .

على هذا الأساس ، أعتقد أن العربي ، إذا أعطي شيئاً ، دون فرض ، مثل الديمقراطية فإنه يحافظ عليها ويطورها .

وشكراً .

شملان العيسى

شكراً سيدي الرئيس ، عن ورقة د .عبدالمالك أشكره عليها ، لكن النتائج المؤلمة غيرت الورقة كلها ، أنا سأعلق على الورقة ليس على النتائج المؤلمة ، التيارات السياسية الموجودة في الخليج ، القومي ، والماركسي ، والليبرالي ، تيارات كلها غير ديمقراطية ، ولو كانت فعلاً ديمقراطية لأصبح الخليج والأمة العربية بخير .

النقطة الثانية ، أعتقد ، ظلمت التيار الإسلامي الإصلاحي بالكويت ، فهم الذين قادوا حركة الإصلاح السياسي في أوائل القرن والثلاثينيات ، التيار القومي الليبرالي لم يتحرك إلا بعد

الأربعينيات ، الخمسينيات ، وأتصور دور الشيخ يوسف بن عيسى ، والشيخ عبدالعزيز الرشيد ، والشملان بن علي ، هؤلاء الذين قادوا حركة التيار الإسلامي الإصلاحي .

اعتبار وجود التيار الديني ضد الغرب فيه إيجابية ، أعتقد هذه سقطة منك ، وأنا أستغرب منها ، وإن جاز مع أن غرضهم الحقيقي ـ وأنت تعرف ـ هو معاداة الغرب ، ومعاداة كل فكر يدعو إلى تحرر الإنسان ، والحريات العامة ، أي معاداة أنت أثرت؟ مثل القومية معاهم معاهم ، وروح بس ، الإسلاميون صاروا ضد الغرب ، ما الغرض الحقيقي من الدعوة لمحاربة الغرب؟ هل عندهم بديل إيجابي؟ على العين والراس ، لكن تطرح أي شيء معاهم هوسة عراقية ، لا ، يجب نؤكد أن التيار الإسلامي يرفع معادة الغرب لأغراض سياسية بحتة ، هو كبت الحريات وعودتنا مرة ثانية للنقل كما تعودنا .

الأخ ناصر الصانع عرض موضوعات مهمة جداً ، وياليت يتبنى المنتدى ، هو موقف الإسلاميين من قضية الديمقراطية العام المقبل لأنه هو طرح القضية وكأن الإسلاميين مساكين يكسرون الخاطر ، والبلوى كلها بالليبراليين .

خلاف نوع التيار الإسلامي في الكويت ، تجربته المتواضعة هو مفهوم الحريات ، عندهم مفهوم خاص بالحريات يختلف اختلافاً جذرياً عن كل ما يدور ، وهذا ليس فقط التيار الإسلامي بالكويت ، التيار الإسلامي في الوطن العربي وموقفه من قضية الديمقراطية .

آخذ التجربة الذاتية لكتاب الزوايا في الصحف الكويتية ، تجرجر كل أسبوع كاتب الزاوية للنيابة العامة ، ما المشكلة؟ أنت قلت كلمة ضد الدين ، ويلزم التحقيق معك ، ولا مرة سمعت أي واحد ليبرالي رفع قضية ضد واحد إسلامي مع أنه يتعرض لنفس الهجوم ، لماذا؟ لأنها ضد مبادئنا ، نحن نؤمن بالرأي الآخر ، يعادون معاداة صريحة ، ويالليت الأخ ناصر يوقف النيابة من ملاحقة الليبراليين أو أي كاتب ، يوقف القانون ، إنها تعتبر خطوة إيجابية بوقف القضايا ، يالليت في مرة من المرات تدعي الليبرالية الإسلامية إنك تقف مع وقف القضايا ، هذا يصير إنجازاً حضارياً ، شكراً للتأكيد على أهمية الرأي الآخر .

عامر التميمي

فيما يتعلق بالبنية الفكرية للأحزاب السياسية العربية بمختلف توجهاتها ، أعتقد أنه يجب أن نأخذ بعين الاعتبار التحولات السياسية التي حصلت في المنطقة خلال الخمسين سنة الماضية ،

خصوصاً تولي العسكر السلطة في أكثر من بلد عربي ، وتأثيرهم على البنية الفكرية لمختلف التوجهات السياسية ، لأن هذه في الواقع دفعت الكثير من هذه الأحزاب لاستلهام نظام الحزب الواحد ، سواء كانت هذه نتيجة لاستلهام تجارب ثورية عربية مثل ما حصل في مصر ، أو استلهام تجارب عالمية مثل تجربة الاتحاد السوفييتي ، فهذه كلها أدت إلى عدم تركز الفكر الديمقراطي لدى معظم التيارات السياسية العربية ، وهذا أيضاً انعكس على توجهاتهم في منطقة الخليج ، لأن هذه التيارات هي امتداد لتيار عربي أشمل ، ففي الواقع أعتقد أن هذه مسألة يجب أخذها بعين الاعتبار عندما ندرس تأثير التيارات الفكرية على التجارب الديمقراطية في المنطقة ، أيضاً يجب أن نأخذ بعين الاعتبار ما تطرق إليه الأخ جاسم السعدون ، وهو قضية النفط وتأثيراته وتحول الاقتصاديات إلى اقتصاديات ريعية ، وبالتالي أصبحت الدولة في غنى عن البشر ، وبالعكس همشوا ، ودورهم الاقتصادي أصبح لا قيمة له ، وأعتقد أنه يجب أخذ ذلك أيضاً بعين الاعتبار ، لأن العمالة الوطنية في مختلف الدول الخليجية تعتبر عمالة هامشية ، بمعنى دورها في النتائج الاقتصادية النهائية ، والاعتماد الأساسي على العمالة الوافدة التي ما لها أي تأثير سياسي يذكر في هذه المنطقة ، أيضاً الأحزاب السياسية العربية وامتداداتها الخليجية هي أحزاب ممارساتها غير ديمقراطية ، تجد أن التكوينات القيادية فيها تستمر إلى أمد طويل ، المؤتمرات الحزبية في مختلف الأحزاب السياسية العربية لا تعقد إلا بعد عقد من الزمن ـ وهذا في أحسن الأحوال ـ أو بعد ربع قرن ، فهذه أيضاً جعلت من الممارسات الديمقراطية داخل هذه التنظيمات ممارسات متواضعة جداً ، وهذا انعكس طبعاً على المجتمع ، لأن هذه الأحزاب تمثل النخب السياسية في المنطقة ، فنجد الممارسة الديمقراطية ممارسة عليها مآخذ عديدة ، وبالتالي تكريس الفكر الديمقراطي والممارسة الديمقراطية في المنطقة أصبح عليها مآخذ سلبية عديدة .

أعتقد أنه لابد أن نوعي التنظيمات السياسية بأهمية الممارسة الديمقراطية ، بأهمية الانفتاح ، بأهمية قبول الرأي الآخر ، بأهمية التسامح ، وهذا في النهاية سوف ينعكس على المجتمعات بشكل عام ، وأعتقد أن البنية الفكرية لهذه الأحزاب يجب أنها تتغير بما يواكب ما يحدث في العالم الآن ، من تقبل الفكر الآخر ، ومن أهمية حقوق الإنسان ، وأهمية تأكيد الحريات البشرية بمختلف أنواعها .

وشكراً .

الرئيس : شكراً للأخ عامر للتأكيد على التوجه والتعددية وعلاقتها بالإشكالية السياسية .

عبدالرحمن الحمود

بسم الله الرحمن الرحيم ، شكراً سيدي الرئيس ، البحث المقدم هو العلاقة ما بين الأحزاب أو التنظيمات السياسية والديمقراطية .

أعتقد أن الدكتور عبدالمالك عندما يتكلم عن القوى القومية وآثارها في العمل السياسي بالكويت ، لم يعط هذه القوى حقها في أنها هي القوة الأساسية التي كانت موجودة في الساحة ابتداء من المجلس التأسيسي وإعداد الدستور إلى أن بدأت الحكومة تحاول أن تدعم التيار الآخر إلى أن يظهر إلى السطح ، الآن حالياً موجود في الساحة ـ خصوصاً في الكويت ـ قوى تقدمية ، وهناك قوى سلفية ، وهذه القوى الأخيرة مرتبطة بالنظام العشائري القبلي الموجود في الكويت ، فهذا الأمر محصور ومحدد بين قوتين سياسيتين في البلد .

يقول الأخ ناصر الصانع بأن الجمعيات الدينية وصلت إلى الجمعيات بالكويت ، وأن الحكومة ، السلطة السياسية هي التي أعطت الشرعية لهذه القوى بجانب قوتها المادية ، واستطاعت هذه القوى بتحالفها مع القوى العشائرية أن تصل إلى ما وصلت إليه ، لأن القوى الثانية مضروبة ومغيبة ، حتى فيما يتعلق بقضية المرأة ، أعتقد أن النظرة الديمقراطية البحتة التي قالها الدكتور ناصر ، ما هي حقيقية ، ما هو موجود بالكويت ، أن كل القوى العشائرية القبلية داخل المجلس ولاسترضاء الشارع ، كان هو السبب الأساسي في السكوت أو الموافقة على عدم إعطاء حق المرأة حقوقها السياسية ، بمعنى أن هذا ما هو رأي الشارع الكويتي بقدر ما هو إرهاب تمارسه قوى باسم الدين وباسم القوى القبلية العشائرية على أعضاء المجلس .

وشكراً .

عبدالمحسن مظفر

أختلف مع الدكتور عبدالمالك التميمي فيما ذكره عن أنه ليس هناك تحول ديمقراطي ، وليس هناك توجه فكري نحو الديمقراطية ، الكويت مثالاً ، أعتقد أن هناك بعض التجني .

أولاً : التوجه الديمقراطي والتوجه نحو المشاركة الشعبية في الكويت قديم غير مرتبط بظهورالنفط ، مثلما هو معروف تاريخياً ، إن التوجه الديمقراطي الفكري في الكويت بدأ في أوائل العشرينيات وترسخ بعد ذلك في أواخر الثلاثينيات ، سنة 1938 كانت التجربة الديمقراطية قوية جداً في الكويت ، أياً كانت أسبابها ، لكن كان التوجه توجهاً فكرياً موجوداً غير مدفوع بعوامل

الإيرادات النفطية ، أيضاً عندما حلت النكبة في الكويت أثناء الاحتلال العراقي لفترة قصيرة ، كان أول توجه للمؤتمر الوطني الذي عقد في جدة هو التأكيد على أهمية عودة الحياة الديمقراطية في الكويت ، هذا كان المطلب الأساسي الأول للمجتمعين في ذلك التجمع الوطني في جدة ، أثناء فترة الاحتلال ، فالالتزام بالديمقراطية ، والالتزام بالنهج الديمقراطي أعتقد أنه في الكويت عريق وغير مرتبط فقط بإيرادات وعصر النفط ، فإن عصر النفط والثروة النفطية شجعت على خلق مستويات أعلى من الثقافة والتعليم ، ورسخت أو جعلت قوة أكبر للمطالبة بالديمقراطية ، هذا صحيح ، ولكنها ليست هي فقط العامل الأساسي .

في الكويت أيضاً النظام الديمقراطي أو التوجه الديمقراطي لا يتمثل فقط في مجلس الأمة ، إنما في سلسلة من جمعيات النفع العام التي ينتهج فيها النظام الديمقراطي بشكل متكرر سنوياً ، هناك حوالي 50 أو 60 جمعية نفع عام يمارس فيها النظام الديمقراطي المتأصل في هذه الجمعيات كل سنة تقريباً ، بالإضافة إلى ذلك هناك حوالي 50 جمعية تعاونية ينتهج فيها أيضاً النهج الديمقراطي ، في اختيار القيادة والإدارة التي تقوم بإدارة هذه الجمعيات سواء جمعيات النفع العام أو الجمعيات التعاونية الاستهلاكية لصالح قطاع أوسع من الناس .

قد يقال إن الديمقراطية لا تكتمل إلا بوجود الأحزاب ، وهذا صحيح ، لم يكن الشكل الرسمي للأحزاب موجوداً في الكويت ، فحقيقة الأمر أن هناك في الكويت أحزاباً وتيارات حزبية موجودة ولها دورها الفعال ، فالشكل الديمقراطي بصورة عامة موجود في الكويت ، وكما قال بعض الإخوان ، المفروض أن نحاول تنمية هذه التجربة الكويتية وزيادة فعالياتها ، ونحاول أن نتجنب سلبياتها ومشكلاتها ، ولا نحاول القضاء عليها .

إذا سمح لي الأخ العزيز ناصر الصانع ، فيما يتعلق بالتيار الديني ، وأنه يمثل أغلبية السكان ، وبالتالي القرارات التي اتخذت كانت مؤيدة من التيار الديني ، هي تيارات شعبية ، أود أن أقول شيئاً واحداً ، أنه حصل تشويه في التركيبة الكويتية السكانية في الستينيات والسبعينيات عندما كانت الغلبة للتيار الوطني في مناهضته للاتجاه الحكومي أو لاتجاه السلطة ، في ذلك الوقت ، وكان الحل هو اللجوء إلى تجنيس عدد لا بأس به من غير الكويتيين من المناطق البدوية التي طبيعتها وتركيبتها تركيبة متخلفة ، للأسف ، ولكن هذه التركيبة المتخلفة أصبحت الآن تشكل قطاعاً مهماً جداً من الشعب الكويتي تضامناً ، ويتسم للأسف بالتخلف ، نتأمل مع الوقت أن يزول هذا التخلف ، وتتطور هذه المجتمعات ، ولكن التيار الديني معتمد في تحالفه مع هذ التيارات أو هذه المجموعات من الكويتيين الذين تم تجنيسهم في الستينيات والسبعينيات لمجابهة التيار

الوطني العام ، وهنا قوة التيار الديني .

التيار الديني أيضاً يستفيد من السلطة على كل محاولات التيارات الأخرى لخلق منتديات أو محافل تفكير أو منابر فكر لها ، على سبيل المثال نادي الاستقلال ، كان هو المركز الوحيد للتيار الوطني الليبرالي للتحدث ، ومنع هذا التيار ، في نفس الوقت التيارات الفكرية الإسلامية أو الدينية ، استفادت من مجموعة هائلة من المساجد والجمعيات الخيرية أو ما تحمل اسم الخيرية لتمويلها بشكل مبالغ فيه في مجابهة التيارات الأخرى .

في قضية المرأة ، عندما تحدث الأخ ناصر الصانع ، يقال هذا اتجاه عام للناس ، أعتقد أن قضية المرأة فيها مخالفة دستورية أساسية لنص أساسي من نصوص الدستور ، وما تم الاتفاق عليه داخل مجلس الأمة . . . للأسف . هو قال القضاء هو الحاكم ، نحن نحترم القضاء ونقدس القضاء ، ولكن القضاء أيضاً لا يخلو من مثالب وعيوب مع تقديرنا لدور القضاء ، دور القضاء مهم جداً ، لكن أيضاً لا يخلو من المثالب والعيوب .

أضرب مثلين : في المثل السياسي قضية المرأة عندما عرضت على المحكمة الدستورية التي كان موقفها موقفاً معيباً وشائناً بعيداً عن الدستور بدون توضيح الأسباب .

وعندما عرضت على القضاء قضية مهمة جداً ، مثل قضية المال العام ، أجهضت بسبب تغييب تاريخ حكم معين في هذه القضية ، فالقضاء لا يسلم أيضاً من العيوب والانتقادات .

وشكراً .

علي المناعي

لي مداخلتان في الموضوع :

المداخلة الأولى : أرى أن أحد أسباب نكسة التحول إلى الديمقراطية في المنطقة ، هو النكسة التي أصابت التيارات أو الاتجاهات الفكرية والسياسية .

المنطقة مرت بمخاض التحول السياسي نحو الديمقراطية ، مع وجود الاستعمار الأجنبي في الخمسينيات والستينيات ، وارتبطت المطالبات بالتحرر من الاستعمار ، بمطالبات بالتحول إلى الديمقراطية ، وتحقيق العدالة الاجتماعية ، دون ذكر للوحدة الإقليمية ، وحدة إقليم المنطقة ، إقليم الخليج ، باعتبار ذلك أمراً مسلماً ، إذ كانت كافة الاتجاهات السياسية والتيارات السياسية لها

امتداد وانتشار في المنطقة ، وكانت بطبيعتها وحدوية . أرى أن أحد أسباب قوة هذه التيارات السياسية في بدايتها وضعفها أو نكستها ، وربما انهيارها بآخر مداها ، أنها بدأت وحدوية في المنطقة من منطلقاتها ، وانتهت قطرية متشرذمة ، أرجو ألا تتحول أيضاً محاولات التيارات الديمقراطية في المنطقة الآن لنفس المأزق ، أرجو ألا نمر بتلك المآزق ، أحد أسباب ضعف إنتاج الديمقراطيين المطالبين بالديمقراطية أنها بدأت قطرية ، وأرجو ألا تنتهي قطرية ، أنا أرى أن قوة التيارات المطالبة بالديمقراطية في المنطقة هي في تحالفها ، شيء يؤسف له في المنطقة أن وزراء الداخلية في منطقة الخليج ، كما في الدول العربية ، يتفقون فيما بينهم ، ولا أعتقد أن هناك اجتماعاً لوزراء عرب وخليجيين ينجح ، كما ينجح ويتفق وزراء الداخلية ، لأن هدفهم واحد ، طبعاً ، وهو الديمقراطية ووأد حركة الشعوب ، أرجو منا نحن أيضاً أصحاب التيارات المنادية بالديمقراطية في المنطقة أن نتجه بنفس الآلية مثل ما اتجهت إليه القوة التي تحاول أن تئد الديمقراطية في المنطقة ، هي وحدوية لأن عدوها واحد ، لكن نحن متشرذمون للأسف الشديد ، وأتصور أن الآلية حتى تنجح هذه المؤتمرات المطالبة بالمديمقراطية أن يكون لها صوت واحد ، آلية واحدة ، تعاون ، تحالف ، لا أقول ضد عدو واحد ، أو تيار واحد ، ولكن على الأقل كما أن العدو يتحالف ، أو مثل القوى المعارضة للديمقراطية تتحالف في المنطقة على الأقل ، أيضاً المطالبون بالديمقراطية عليهم بالتحالف في المنطقة .

المداخلة الثانية : الديمقراطية في المنطقة أصبحت منحة أو مكرمة أميرية ، مثل بقية المنح والمكرمات ، وكونها منحة أو مكرمة يستطيع هذا المانح الانقضاض عليها وضربها وإسقاطها في أي وقت ، وأعتقد أيضاً من الحلول التي يجب أن نبحث فيها في اتجاهاتنا أو في مطالباتنا للتحول إلى الديمقراطية ، أن نستفيد أيضاً من تجارب الآخرين وحركات الشعوب الأخرى والتيارات الأخرى في العالم ، سواء في الغرب أو الشرق ، أو حتى المحيطين بنا ، كيف مروا تاريخياً بتجارب أرسوا فيها الديمقراطية ، أعتقد أن موضوع التوازن هذا يجب أن ندخل فيه ، التوازنات . . . كيف نحقق التوازن في المنطقة؟ أن تدرس وتضمن الديمقراطية في المنطقة ، وأتصور دون تضحية ودون خط واضح في هذا الأمر ، لا نستطيع أن نصل إلى هذه الديمقراطية ونضمن استمرارها . وأتصور أن السلطات السياسية في المنطقة في مواجهتها التيارات الديمقراطية استعانت بأربع قوى ، أولاً القوى الأجنبية ، ثم الجيوش ، والاقتصاد ، والدين ، وأتصور أن المطلب الأول هو التحرر من القوى الأجنبية ، وقد تحررنا من القوى الأجنبية سابقاً وعادت .

المطلب الثاني هو تحييد القوى الثلاث ، الجيش والاقتصاد والدين ، ولا يعني التحييد التحييد

السلبي ، ولكن التحييد الإيجابي ، أن تصبح هذه القوى مشعة للجميع ، ومشعة للحكام وللسلطات الحاكمة ، حتى نضمن على الأقل ألا تنقض علينا .

وشكراً .

موضي الحمود

شكراً للدكتور عبدالمالك على هذه الورقة ـ هناك ثلاث نقاط سريعة للأوراق ، ومن بينها ورقة الأخت ابتسام التي وزعت كورقة فرعية .

في ورقة الدكتور عبدالمالك ، بصرف النظر عن الدخول في جدل ، هل هي تيارات أو هي توجهات ، في رأيي أنه قد تكون تسمية تيار صحيحة لأنها أحدثت نقلة فعلاً في المجتمع أو أثراً معيناً في المجتمع ، أما مداه ، قوته ، فهذا شيء آخر مختلف عليه .

بداية التيار الفكري ، أعتقد أنه من عدم الإنصاف أن نقول إن التيار القومي الوطني لم يكن تياراً فكرياً ، وإنما توجهاً ، وهو في الواقع تيار يمتد على امتداد الوطن العربي ، وكان له تأثيره أيضاً في منطقة الخليج سواء في مناهضة الاستعمار أو في نمو وتنامي الحياة الديمقراطية أو في تعبئة الشعوب ، أو حتى في وضع الدساتير ، لعل المثل في البحرين والكويت واضح ، تقنين كثير من القوانين المدنية ، ويجب على دولنا إعمال هذه القوانين ، وهذا كله نتيجة لتنامي ، وربما نمو الحياة الديمقراطية .

هناك إخفاقات ، هناك مشاكل بلاشك ، ولكن على الأقل أرسى كثيراً من منظمات المجتمع المدني وقوانين المجتمع المدني التي لازالت المجتمعات تعمل بها .

كانت ميزة الفكر القومي ، أنه تماشى مع المبدأ العروبي ، ولم يناهض الفكر الإسلامي بدرجة كبيرة ، بالعكس ، كان يتمشى مع كثير من المظاهر أو يبتعد عنها ، غير الفكر الماركسي أو الشيوعي ، ولذلك أثر الفكر القومي فعلاً تأثيراً عميقاً ومازال تأثيره موجوداً في الوطن العربي حتى ولو أنه ينحو الآن أكثر إلى الليبرالية .

أما التيار الديني وتناميه ، فهو أيضاً ظاهرة ، لا يمكن أن نقول إنها توجه إسلامي ، هناك تيارات فكرية إسلامية موجودة في المجتمع الآن ، غذتها كثير من الظروف ، سواء الثورة الإيرانية أو غيرها ، ولكنها موجودة ولها مؤسسات قد تختلف عن التيارات الفكرية الأخرى ، بأن هناك

مؤسسات تنمو وتتبع التيار الديني الإسلامي .

هذه نقطتي الأولى ، وهي أنه ليس فقط توجهاً ، وإنما تيارات أحدثت تغييراً فعلياً في هذه المجتمعات .

النقطة الثانية في رأيي أن قوة التيار وتأثيره اعتمد كثيراً في مراحلنا التاريخية المختلفة على ارتباطه بالسلطة .

النخب الحاكمة في الدول العربية في الفترات السابقة الأربعينيات والخمسينيات ، تأثرت كثيراً بالتوجه القومي السائد ، وفعلاً تبنت كثيراً من أطروحاته وأسست الدول الحديثة منذ ذلك الوقت .

الآن ، ارتباط الصلة أكثر بالتيار الديني ، ولذلك ، في رأيي ، مع انتشار هذا التيار ، إلا أن في داخل جذور التيار السياسي الإسلامي الديني ـ وفي بعض منه وليس كله ، حتى لا يكون الواحد ظالماً أو يعمم ـ هناك في الواقع ردة عن الديمقراطية ، مثل ما قال الإخوان كلهم ولا نريد أن ندخل في التفاصيل ، سواء في معاداته للمرأة أو الحريات ، أيضاً لا أريد أن أدخل فيها فقد ذكرها الإخوان كثيراً .

الحرية هي أساس التنمية ، وهناك جزء كبير من الفكر الديني يصادر هذه الحريات ، متمثلة في الكتابات أو متمثلة في المشاركة الشعبية للمرأة أو غيرها ، وبالتالي يمكن الردة الأخطر هي ارتباط التيار الإسلامي الديني بالتيار القبلي العشائري ، وهذا فعلاً سيؤثر في داخل مجتمعاتنا أو أثر وتأثيره سلبي بدرجة كبيرة .

أما القول بأن الفكر لا يقوم إلا إذا كانت هناك أحزاب ، فالأحزاب في هذه المنطقة ممنوعة تماماً ، الأحزاب تقوم لحماية مصالح ، لحماية فكر ، فالتيار الفكري في هذه الحالة يحاول بقدر الإمكان أن يتبنى أو يترعرع في مؤسسات مسموح لها أن تنمو ، مؤسسات مدنية ، والمؤسسات المدنية الأكثر توافراً على الساحة والمسموح لها أن تعمل ، هي المؤسسات المدنية الإسلامية ، وبالتالي التيارات الفكرية الأخرى أو الأحزاب الممنوعة من الصعب أن تطور فكرها أو حتى أن تمشي بين العامة ، بين الناس .

وإني أدعو لكثير من الانفتاح ، فليس عندنا مشكلة ، وأبشّر الدكتور ناصر أننا ديمقراطيون كثيراً ، ولكن أيضاً نرجو من التيار الإسلامي على الأقل المتنور أو المعتدل أن يكون ديمقراطياً في طرحه ، ديمقراطياً بمعنى تدعيم الحريات ، وتقبل الآراء ، وتدعيم المشاركة ، وليس فقط بالكلام ،

بل مشاركة فعلية تنقل المجتمع من حالة إلى أخرى ، لذلك جذور التيارات الليبرالية بدأت تظهر أو تنمو أو تتنامى حتى مع عدم إقرار السلطة أو عدم تحالفها معها ، إلا أنها كانت ردة فعل لأن الناس تهدف إلى المشاركة ، والمشاركة الحقيقية وليست الشكلية .

وشكراً .

الرئيس : شكراً دكتورة موضي على طرحك الممتاز للتصحيح الفكري الذي طرحتِه .

عبدالحميد الأنصاري

شكراً ، في البداية يبدو أن الإخوة الكويتيين صدروا معاركهم هناك لنا ، ولكن لا بأس لأن معاركهم معاركنا ، وهي واحدة ، نحن جزء من كل .

موضوع حقوق المرأة السياسية يثير إشكاليتين ، الإشكالية الأولى هي : إلى أي مدى من حق المجلس أن يرفض حقاً من الحقوق الأساسية ، هناك مبادئ وهناك قيم فوق أو في مستوى الدستور نفسه ، كل ما يتعلق بالحقوق ، الحقوق السياسية للمرأة أو حقوق أي أقلية من الأقليات هذا من المفروض أن يكون من الثوابت ، نحن إذا نظرنا في الشريعة عندما نقول ثوابت ، كل ما يتعلق بالحقوق ، كل ما يتعلق بالقيم ، هذه من الثوابت ، بمعنى ألا يكون فيه استفتاء عليه أو لا يكون هناك حتى طرح تريدون هذا ، أو ما تريدون هذا ، لأن هذه حقوق ثابتة بنصوص قرآنية ، فإذا رأينا من الناحية الديمقراطية نفسها ، لا تستطيع الأغلبية أن تتفق على حرمان الأقلية من حق من الحقوق ، لأن في ذلك نقضاً للمبدأ الديمقراطي نفسه ، ونقضاً لمبررات الديمقراطية نفسها ، وهذا الشيء من المسلمات ، وأنا أقول هذا رداً على أساس القول إن هناك أغلبية ، الأغلبية تحترم ، لكن هناك القضية التي أثارت الكلام ، فإن هذا قيمة وحق ومبدأ ، ومن هنا من حق الآخرين أن يتكلموا ، ولكن نحن نحترم الآلية ، ولا نجرح أحداً ، إنما القضية أن الاتجاه الإسلامي قد يكون لهم مبرراتهم ، لكن أنا عبت على الذين كانوا ينادون بحقوق الإنسان وبالديمقراطية ، وهم الذين ناقضوا بقراراتهم ما كانوا يقولون ، لذلك كان انتقادي على هؤلاء ، أما الاتجاه الإسلامي قد يكون له تفسيرات قوية في هذا .

هذا يجعلنا نتكلم عن الموضوع الثاني وهو التصنيف ، مثلاً عندما يقال هذا تيار ليبرالي ، هذا تيار وطني ، هذا تيار قومي ، هذا إسلامي ، أنا في الحقيقة أصولي ، أنطلق من المدرسة الدينية ، لكن عندما أقرأ للتيار الليبرالي أو حتى اليساري ، لا أجد فيه ما يتناقض مع الإسلام ، فمن هنا ،

أنا في تصوري أن مظلة الإسلام تشمل الجميع ، سواء كان يسارياً أو ليبرالياً أو قومياً ، فهو لا يخرج عن مظلة الإسلام ، وتبقى هنا مسألة تصنيف أن هذا هو تيار إسلامي ، ومعنى ذلك أن الآخرين ضد الإسلام ، فهذا يجب ألا يفهم على هذا الوجه ، إذا كانت القضية قضية تمييز ، فيقال هذا تيار ديني إسلامي ، هذا تيار ليبرالي ، لا بأس كتمييز ، لكن لا أستطيع أن أخرج أحداً من مظلة الإسلام .

هناك نظرية التكيف بالنسبة إلى التيارات الإسلامية ، دكتور عبدالمالك ، أنت ذكرت أن التيارات الإسلامية ، بناء على نظرية التكيف ، قبلت بالبنوك وسمتها إسلامية ، كذلك ارتضت اللعبة الديمقراطية بهدف ، هل هو إيمان بالديمقراطية؟ أم هي وسيلة للوصول إلى السلطة؟ هو لا حرج أن الميدان يتسع والسلطة مرغوبة للجميع ، لكن القضية التي هي محل تساؤل هي : إلى أي مدى الديمقراطية تتسامح في إفساح المجال لتيار من التيارات؟ وإذا وصلت إلى السلطة فقد يتخوف أن ينقض الديمقراطية نفسها ، مثلما حصل في الجزائر ، وهذه هي من إشكاليات الديمقراطية ، إلى أي مدى يسمح النظام الديمقراطي لتيار من التيارات أن يعلن مسبقاً أنه لو وصل إلى السلطة سيعادي الديمقراطية وسيهجرها؟ هل من حق القوى الموجودة أو من حق السلطة أن يمنع مشاركة مثل هذا التيار الذي يتخوف مسبقاً من الدخول في اللعبة الديمقراطية؟ وهل بذلك نكون ديمقراطيين إذا منعناهم أم بحجة حماية الديمقراطية يجب منع هذا التيار؟

وشكراً .

عبدالله النيباري

شكراً سيدي الرئيس ، لاشك في أن موضوع البنية الفكرية ، عامل مهم من عوامل الحصول أو الوصول إلى النظام الديمقراطي وترسيخه ، دون أن يعني ذلك أنه هو العامل الوحيد ، لأن هناك عوامل أخرى قد لا تتعلق بالفكر أيضاً ، قد تكون أساسية في مسألة التحول الديمقراطي أو التطور الديمقراطي ، بمعنى أنه لا يكفي النضج الفكري لكي تكون عندنا ديمقراطية وليس بالضرورة أننا لن نصل إلى الديمقراطية إلا بعد أن نصل مرحلة النضج الفكري .

في تجربة الكويت سنة 1938 كانت القضية مطلبية ووصلنا إلى نظام مكسب ديمقراطي دون أن يكون هناك خلفية عوضية فكرية ناضجة ، وهذا ينطبق على الكثير ، لكن أعتقد أن جزءاً من التخلف السياسي والاجتماعي بشكل عام في منطقتنا ، في منطقة الخليج وأيضاً في المنطقة

العربية ، وتعثر الإصلاح السياسي بشكل عام ، يعود إلى موضوع عدم وجود النضج الفكري ، ووجود الضياع الفكري ، واسمحوا لي أن أعترف أن مناقشاتنا في هذا اليوم والاجتماعات السابقة مازالت تعكس جزءاً كبيراً من هذا الضياع ، وعدم الوصول إلى ما يمكن أن نسميه النضج الفكري .

فيما يتعلق بالديمقراطية ، أعتقد مازلنا في منطقة الخليج والمنطقة العربية ، لا يوجد ، ولم نتوصل إلى ما يمكن أن نسميه نضجاً فكرياً حول متطلبات الديمقراطية .

كفهم للديمقراطية من الناحية الفكرية ، من الناحية السياسية ، من الناحية العملية والتنظيمية ، من الناحية الفكرية ، هناك فرق بين أن الديمقراطية نظام غربي كنظام ، كآليات ، فهذا صحيح ، هذا لا يتعارض مع المطلب الأساسي وهو المشاركة الشعبية والمساواة بين الناس ، وحقهم في أن يكونوا متساوين في اتخاذ القرار . . . النظام . . . انتخابات ودستور وتعددية وهكذا ، هو نظام غربي ، من هنا يأتي موضوع الفهم ، إخواننا في التيار الإسلامي وتشبثهم بموضوع الشورى ، وبعضهم بنموذج الغرب في الديمقراطية ، هل استعارة نموذج من الخارج هو شيء مصادم للإسلام أو الفكر الإسلامي؟ إذا فهمنا أن موضوع الإسلام عدل ومساواة .

أعتقد أيضاً أن موضوع التحول الديمقراطي ، بالإضافة إلى فهم النواحي السياسية والمبدئية والمفاهيم الديمقراطية ، يحتوي أيضاً على فهم الوضع الاجتماعي ، متطلبات التغير الاجتماعي ، متطلبات التحول السياسي ، الفهم المرغوب فيه من المستهدف ، ما هو ممكن ، وما هو مرغوب فيه ومستهدف .

موضوع الجانب الفكري ، أعتقد أنه لا يمكن أن يكون فيه نضج فكري من دون أمانة فكرية ، والحقيقة ، موضوع الصدق والأمانة في الفكر ، وأيضاً التناسق والتلازم بين القول والفكر والشعارات والممارسة العملية في حياتنا ، وهذا مفقود .

في تجربتنا في المنطقة العربية بشكل عام ، كل التيارات أخطأت ، كل التيارات ، التيار اليساري ، التيار القومي ، التيار الماركسي ، كلها ارتكبت أخطاء مبالغاً فيها ، مثلاً التيار القومي كان يرفع شعار الوحدة ويرفع التسامح مع الأنظمة العسكرية والاستبداد العسكري والديكتاتورية ، التيار الماركسي كان فيه تطرف وحمل شعار تطبيق الاشتراكية في وضع المجتمع العربي وما إلى ذلك .

الآن أعتقد أن التيار الإسلامي لا يعكس النضج المطلوب ، وهناك احتمالات أن التيار

الإسلامي بتنظيماته ـ يجوز ليس كله ـ مازال في حالة غياب النظم يمكن أن يتحول إلى تيار انتهازي ، تيار مصالح من الغلو والتشدد إلى المصالح .

حتى الآن لا يوجد موضوع التعامل ، التعددية ، التسامح ، موضوع التحالف والصراع ، التحالف حول أسس مشتركة ، تغليب التناقضات بعضها على بعض ، كل هذا في الحقيقة كم هائل من المفاهيم ، سواء من الجوانب الفكرية والسياسية أو الجوانب العملياتية ، موضوع ضرورة قيام التنظيم ، التنظيم السياسي لا يحتاج إلى إجازة أو قانون ليصدره متى وجد فكر متبلور حتى يكون مؤثراً أيضاً عملياتياً ، يجب أن يتحول إلى تنظيم ، التنظيم السياسي هو انعكاس لأفكار ، لحركة مطلبية ، للتغير الاجتماعي .

موضوع التعاون مع السلطة ، نظرتنا إلى السلطة ، عدم تملق السلطة ، عدم مجاراة السلطة ، كل هذه المسائل مازالت غائمة ، سواء في حياتنا في الخليج أو على المستوى العربي ، وأعتقد ـ بشكل عام ـ أن تعثر الديمقراطية في الخليج وفي المجتمع العربي ، هو بسبب الضياع الفكري وعدم النضج الفكري الذي مازلنا في حاجة إليه .

وشكراً .

علي موسى

بداية الكلام عن أن الديمقراطية هي فقط فكر غربي ليبرالي سوف نزرعها في المنطقة ، أعتقد أن هذا ضد مصلحة تطبيق الديمقراطية بكافة جوانبها ، لأنه لا يمكن نجاح نموذج غريب ، ولا أقول غربي ، أقول غريب عن المجتمع بقيمه بتوجهاته في أي مكان سواء عندنا في الكويت ، أو في العالم العربي ، أو في العالم الإسلامي ، بينما أنا شخصياً أصنف نفسي (ليبرالياً) ، أنا أستمد ليبراليتي ممن قال في البداية «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً» ، هذه قيمة ترجعني إلى أصلي ، وأعتقد هذه لها صدى أكثر وأكثر عند الناس ، فيجب ألا نخلط بين أنه قد يكون هناك خلاف مع تيارات دينية سياسية ، فالصدام مع الدين شيء آخر ، نأخذ أبسط مثال ، الموقف من الحقوق السياسية للمرأة ، التيارات السياسية الدينية في الكويت ضدها ، في مصر معها ، دول ثانية معها ، فتفسير بعض التيارات الدينية لبعض مواقف سياسية يجب ألا تتبع نفس الصدام مع الدين وهو قيمة أساسية وصحيحة في مجتمعاتنا .

آخر نقطة أن الفكر إذا لم يصحب بتطبيق ، يضعف هذا الفكر ، أنا أصف بشكل سريع الباب

الثالث من عندنا من الدستور (الحقوق والواجبات) في مادة (31) الحرية الشخصية مكفولة وغير مقيدة .

في السنوات العشر الماضية ، هل قدم أي تيار في مجلس الأمة أي مشروع قانون حول تنفيذ هذه المادة . . . لا أحد .

كلنا نشكو من القوانين المقيدة للحريات ، أين مشاريع القوانين التي قدمت لتعكس هذه القوانين ، لا شيء ، بالرغم من تباين التيارات الفكرية .

في الختام ، أعتقد أن موضوع الديمقراطية موضوع مهم جداً كأداة وكقيمة لها جذور عندنا يمكن أن نطبقها ، نحن في الكويت قطعنا شوطاً كبيراً ، لكن إلى الآن لم نصل إلى الديمقراطية .

وفي الختام أذكر نقطة إجرائية ، هو الدقة في الوصف والتحليل التاريخي للتجارب ، القول بأن حركة 1938 ديمقراطية ينقصها الدقة ، هي حركة تطوير وتحديث ومشاركة نخبة النخبة ، اقرؤوا التاريخ بشكل دقيق ، في ذلك الوقت حرم أغلب الشعب الكويتي وعن عمد من المشاركة ، صحيح هي حركة تطوير وتحديث ومشاركة ، أما وصفها بأنها ديمقراطية هذه كارثة ، لأنه هل سنرجع إليها بحيث نمنع أغلبية الشعب الكويتي من المشاركة؟ هذا ليس صحيحاً .

وشكراً .

عبدالمالك التميمي

كيف أستطيع أن أعقب على كل ما طرح؟ لكن سأحاول .

ما طرح في غالبه تعقيبات ولا تعقيب على التعقيب ، وبعضها يعتبر إضافات سنستفيد منها قبل نشر هذه الورقة ، لكن أثيرت بعض الأمور التي سأوجزها :

- لم أقل إن الاتجاه الإسلامي قبل الديمقراطية للوصول إلى السلطة ، وإنما قلت لأسلمة القوانين ، لأنه في حقيقة الأمر ، الآن للاتجاه الإسلامي سلطة قبل أن يصل إلى السلطة .
- ما ذكر أيضاً ، أن الورقة قد أهملت حزب البعث في منطقة الخليج ، فأخذت الكويت نموذجاً ولم أدخل في الكلام عن القوى السياسية ، وإنما تناولت الجانب الفكري ، ولم أدخل في جوانب القوى السياسية في منطقة الخليج .
- أما الإشارة إلى أن قولي ليس هناك تحول ديمقراطي في الكويت تجنٍّ على التجربة الديمقراطية ،

فالأمر يعتمد على فهمنا لكلمة تحول ديمقراطي ، أفهم أن التحول الديمقراطي هو التغيير والتغير والتحول بكل ما تعنيه هذه الكلمة ، وهذا لم يحدث في المنطقة من وجهة نظري .

- وأيضاً عندما تكلمنا عن التيارات ، فهناك خلط ـ سواء سميناها تيارات أو اتجاهات ، فالتيارات شيء والتحول شيء محدد ، إن الذي أقصده إذا كان هناك تغير وتغيير جذري فمعناه أن هناك تحولاً .

الجلسة الثالثة

نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. علي خليفة الكواري *

الدوحة ـ قطر

* منسق مشارك في مشروع الدراسات الديمقراطية في البلدان العربية ـ أوكسفورد/ إنجلترا .

أعد وقدم أصل هذه الورقة إلى اللقاء الثاني والعشرين لمنتدى التنمية الذي عقد في دبي في الفترة من 1-2 فبراير 2001 . وقد استفادت الورقة من المناقشات والآراء والنقد الذي وجه إليها من قبل المشاركين في اللقاء ، فلهم جميعاً وللمنتدى الشكر الجزيل . كما لا يفوتني أن أشكر أصدقائي الكثيرين الذين أبدوا ملاحظات على هذه الورقة ، وأخص بالشكر الدكتور جورج القصيفي من لبنان والأستاذ خالد سليمان من الأردن والأستاذ عبدالعزيز إسماعيل عبدالهادي من الإمارات والدكتور عبدالعزيز النويضي من المغرب .

مقدمة

مستقبل الديمقراطية في أي دولة يتوقف على مسار تجربتها السياسية ، وما أدت إليه تلك التجربة من محصلة في مجال المشاركة السياسية وحقوق الإنسان والأمن والتنمية . كما يتوقف على نوعية البنى الراهنة في كل من الدولة والمجتمع ، وعلاقاتهما الداخلية وارتباطاتهما الخارجية . ومن هنا فإن رصد مستقبل الديمقراطية والحديث عن رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية لابد أن يجري في إطار كيان سياسي ، وشعب محدد يتحرك الأفراد والجماعات ويتفاعلون فيه ضمن إطار منظومة قانونية وأعراف تقليدية وظروف عامة تخص ذلك الكيان ، وتحدد علاقة الحاكم بالمحكوم وتؤثر في علاقة السلطة بالمجتمع والتفاعل بينهما .

فكيف والحال كذلك يمكننا تحري مستقبل الديمقراطية والحديث عن تعزيز المساعي الديمقراطية في مجموعة من الدول لا تشكل كياناً سياسياً وقانونياً موحداً . وأصعب من ذلك كيف يمكننا تعزيز الجهود الديمقراطية عبر الحدود في مجموعة من الأقطار يعجز المواطنون في أغلبيتها عن طرح الموضوع ـ بشكل رسمي ـ للحوار الوطني داخل بلدانهم ، بسبب تدني مستوى الحريات العامة ونتيجة حظر العمل العلني السلمي ـ عن طريق الترغيب والترهيب ـ على كافة التوجهات التي تنشد التغيير الديمقراطي .

إن الإجابة عن هذه التساؤلات أمر صعب ، وربما تكون الإجابة بالنفي إذا كان تعزيز المساعي الديمقراطية يعني تكوين حركة ديمقراطية إقليمية مركزية تناضل من أجل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية في المنطقة . فذلك النضال غير متيسر بشكل إقليمي موحد من الناحية الواقعية ، بل تقف دونه حدود الدولة القطرية ، كما تحول دونه القوانين الوطنية .

لذلك فإن ما ظنه منتدى التنمية ممكناً ـ حسب تقديري ـ عندما قرر طرح قضية الديمقراطية في الدول الأعضاء في مجلس التعاون للحوار في لقائه السنوي الثاني والعشرين ، لا يتعدى إعمال الفكر والنظر من قبل أبناء المنطقة في أسباب تقدم الشعوب في العالم بشكل عام على طريق الديمقراطية وتخلف دول المنطقة التي مازال الحكم المطلق غير المقيد بدستور ديمقراطي هو السائد في أغلبيتها العظمى ، إن لم يكن من حيث الواقع سائداً فيها جميعاً

(Derbyshire 1991: 49) في أغلب الأوقات .

ولعل ما قصده منتدى التنمية من طرح قضية الديمقراطية يتمثل في سعيه إلى تنمية فهم مشترك أفضل بين المعنيين بالتحول الديمقراطي حول معضلة الديمقراطية في المنطقة والبحث المشترك عن المداخل والسبل التي تعزز المساعي الديمقراطية فكرياً ومعرفياً . أما مسألة النضال من أجل الديمقراطية والتوافق على قيام الحركة الديمقراطية في كل دولة فإنها من اختصاص القوى التي تنشد التغيير الديمقراطي في تلك الدولة ، وذلك في ضوء إدراك حكومتها لمكانة الديمقراطية وتقدير أهميتها لتحقيق الأهداف الوطنية الكبرى التي يجب أن تسعى إلى تحقيقها كل حكومة تراعي المصالح الوطنية .

ومن أجل طرح رؤية إقليمية لتعزيز المساعي الديمقراطية المشتركة في المنطقة ، كان علي أن أحدد مفهوم الديمقراطية ، وأن أتطرق بإيجاز إلى محصلة التجارب السياسية المعاصرة في دول المنطقة وما أسفرت عنه من بُنى سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وعلاقات جيوسياسية ، كي أصل من خلال ذلك إلى تحديد الأهداف الوطنية ومكانة الديمقراطية بينها ومن ثم استشراف معالم رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في دول المنطقة . وقد وجدت الدراسة عندما انتهيت من مسودتها الأولى في حجم كتيب ، الأمر الذي اضطرني إلى أن أكتفي في هذه الورقة التي طلبها منتدى التنمية ، بالفصل الأخير من الدراسة «تنمية رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية» مع إشارة موجزة ـ كان لابد منها ـ إلى مفهوم الديمقراطية ، على أن أقوم فيما بعد بنشر الدراسة كاملة في كتيب إن شاء الله .

وفي هذه الورقة المختصرة لن أتطرق بالتالي إلى محصلة التجارب السياسية المعاصرة في دول المنطقة ولا إلى البُنى التي أسفرت عنها وإنما أقتصرها على النقاط التالية :

أولاً : مفهوم الديمقراطية .

ثانياً : الأهداف الوطنية ومكانة الديمقراطية بينها .

ثالثاً : أصحاب المصلحة في الديمقراطية .

رابعاً : الواقع الراهن للحركة الديمقراطية .

خامساً : الإمكانيات والفرص المتاحة لتعزيز التحول الديمقراطي .

سادساً : العقبات والعوامل المعيقة للتحول الديمقراطي . **سابعاً** : متطلبات تنفيذ الرؤية المستقبلية .

مفهوم الديمقراطية المعاصرة

الديمقراطية لا يوجد لها تعريف جامع مانع ولا شكل تطبيقي واحد صالح لكل زمان ومكان . ولو كان للديمقراطية هذا الشكل الجامد والمضمون العقائدي الأوحد لما استطاع نظام الحكم الديمقراطي أن ينتشر عبر القارات ويتكيف مع مختلف الثقافات دون أن يتصادم مع الجوهري من عقائد المجتمعات وقيم الشعوب المختلفة . إن الديمقراطية مفهوم سياسي حي ومتطور يؤثر في المجتمعات التي تجري ممارسته فيها وتؤثر قيم المجتمعات وثقافتها ومصالحها فيه . ومن هنا فإن الديمقراطية ليست عقيدة مثل غيرها من العقائد . إن الديمقراطية المعاصرة تغلب عليها صفة المنهج فهي في المقام الأول نظام حكم ومنهج سلمي لإدارة أوجه الاختلاف في الرأي والتعارض في المصالح . ويتم ذلك من خلال إقرار وحماية وضمان ممارسة حق المشاركة السياسية الفعالة في عملية اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة للجماعة السياسية (Dahl 1989. 1-9) ، بما في ذلك تداول السلطة عن طريق الانتخاب وفق شرعية دستور ديمقراطي . وجدير بالتأكيد هنا أن عدم وجود تعريف جامع مانع للديمقراطية صالح لكل زمان ومكان ، لا ينفي أن الديمقراطية لها ثوابت وقيم تتجلى في مبادئ وآليات وضمانات الدستور الديمقراطي . كما للديمقراطية قيم لابد من مراعاتها وهي الحرية والمساواة والعدل والتسامح .

وإذا كانت خاصية المنهج هذه ، تساعد على فك ارتباط الديمقراطية بالمحتوى العقائدي الليبرالي الغربي وتبعد عنها شبهة العقيدة الجامدة المنافسة لغيرها من العقائد ، وتسبغ عليها صفة نظام الحكم السياسي ، فإنها لا تترك الديمقراطية دون مضمون ثقافي يتم بناؤه من خلال مقاربة الديمقراطية وإزالة أوجه التعارض بين ثوابتها وبين ثوابت المجتمعات التي تمارسها . ومن هنا فإن سعينا لتعزيز الجهود الديمقراطية يتطلب منا صياغة مفهوم الديمقراطية باعتبارها نظام حكم ومنهجاً لإدارة أوجه الاختلاف في ضوء شرطين جوهريين : أولهما : تحديد المبادئ والمؤسسات والآليات والضمانات العامة المشتركة التي لا تقوم للممارسة الديمقراطية قائمة إذا لم يتم تطبيق حد أدنى من كل منها في الحياة السياسية . ثانيهما : تحديد ثوابت مجتمعاتنا وهي الدين الإسلامي والانتماء العربي ، والتعرف على القيم الإيجابية والمصالح المشروعة لشعوبنا وتأكيد ذلك في مضمون الممارسة الديمقراطية المنشودة وتأسيسها عليه (الغنوشي 2000 :217) .

ولتحقيق هذي الشرطين يجب علينا إعمال الفكر وإجراء المقاربات الجادة المسؤولة ، باعتبار

الديمقراطية إشكالية بالنسبة إلى المجتمعات العربية (الحسن : 149-150) ، يتطلب أمر مقاربتها إبداعاً حقيقياً في الفكر السياسي وحل معادلة صعبة . ومن أجل القيام بالمقاربة المطلوبة لتوصيف مفهوم الديمقراطية لابد لنا من ذكر المقومات المجتمعية لنظام الحكم الديمقراطي مقارنة بغيره من نظم الحكم الأخرى . ويمكننا إجمال هذه المقومات في خمسة مرتكزات : أولها : اعتبار المواطنة مصدر الحقوق ومناط الواجبات . وثانيها : الإقرار بأن الشعب مصدر السلطات . وثالثها : الاحتكام إلى شرعية دستور ديمقراطي . ورابعها : قيام مجتمع مدني ونمو رأي عام مستنير . وخامسها : تحول الديمقراطية إلى قيمة اجتماعية ومعيار أخلاقي .

وإذا كانت الورقة الراهنة لا تسمح بتفصيل مقومات الديمقراطية ومرتكزاتها هذه ، فإن قضية الاحتكام إلى شرعية دستور ديمقراطي تحتاج إلى إيضاح لما يمثله الدستور الديمقراطي من حد فاصل بين نظم الحكم الديمقراطية وغيرها من نظم الحكم . وذلك لأن الديمقراطية المعاصرة هي اليوم في حقيقة الأمر ، ممارسة مقيدة بدستور ديمقراطي . والدستور الديمقراطي يختلف من حيث طريقة وضعه وإقراره وإجراءات تعديله أو تعطيله ـ في الظروف الطارئة المؤقتة ، حيث يجب أن يتم وضع ومناقشة وإقرار الدستور الديمقراطي من قبل جمعية وطنية تأسيسية منتخبة انتخاباً عاماً حراً ونزيهاً . وهذه نقطة البداية في عملية التحول الديمقراطي التي يجب أن تليها حصانة للشرعية الدستورية تتمثل في حكم القانون واستقلال القضاء ونزاهته ممثلاً في المحكمة الدستورية . هذا إضافة إلى قدرة المجتمع المدني والرأي العام على إيقاف أي تعد للسلطة التنفيذية على الشرعية الدستورية .

كما يجب أيضاً أن يؤسس الدستور الديمقراطي على خمسة مبادئ ديمقراطية عامة مشتركة لا تقوم للدستور الديمقراطي قائمة إذا غاب أي منها عن روح ونص الدستور . أولها : لا سيادة لفرد ولا لقلة على الشعب ، والشعب مصدر السلطات (متولي 153:1989) . ثانيها : سيطرة أحكام القانون والمساواة أمامه . ثالثها : عدم الجمع بين أي من السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية في يد شخص أو مؤسسة واحدة . رابعها : ضمان الحقوق والحريات العامة دستورياً وقانونياً وقضائياً ومن خلال تنمية فاعلية المجتمع المدني وقدرته على الدفاع عن حق ممارسة الحريات العامة . خامسها : تداول السلطة التنفيذية والتشريعية سلمياً وفق آلية انتخابات دورية عامة حرة ونزيهة تحت إشراف قضائي كامل ومستقل وشفافية تحد من الفساد والإفساد والتضليل في العملية الانتخابية (الكواري 1996(أ) : 140-160) .

الأهداف الوطنية الكبرى ومكانة الديمقراطية بينها

إن أول العناصر التي لابد من تحديدها في أي رؤية مستقبلية ، هي الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها . فما هي الأهداف التي تسعى الرؤية المستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في المنطقة إلى تحقيقها؟ وهل يمكن تحقيق هذه الأهداف في معزل عن قيام نظم حكم ديمقراطية في دول المنطقة؟

يمكن اختصار الأهداف الوطنية الكبرى في ضوء الحاجات التي أسفرت عنها محصلة التجارب السياسية في دول المنطقة ، والبنى التي نشأت عنها ، وأوجه الخلل التي تعانيها ، في أربعة أبعاد متداخلة ومتكاملة هي التنمية والأمن والمشاركة السياسية الفعالة والاندماج الإقليمي في إطار التكامل العربي . وقد تم تفصيل هذه الأبعاد في الرؤية الاستراتيجية التي تم إعدادها ، بناء على طلب مجلس التعاون في عام 1983 ، حيث تم الانطلاق من إحدى عشرة غاية تهدف استراتيجية التنمية والتكامل إلى بلوغها لمواجهة ثمانية تحديات تم الاتفاق على وجودها المشترك في دول المنطقة (الكواري : 1985: 21-127) .

وقد اقترحت تلك الاستراتيجية باعتبارها إطاراً عاماً لخطط التنمية في كل من دول المنطقة ، ثمانية أهداف استراتيجية عاجلة ، أربعة منها تتعلق بتصحيح المسار : أولها : تخفيض الاعتماد على النفط وإخضاع إنتاجه لاعتبارات التنمية . وثانيها : تخفيض حجم قوة العمل الوافدة وتعديل تركيبها وتحسين نوعيتها . وثالثها : إخضاع النفقات العامة لمعايير الجدوى الاقتصادية . ورابعها : إصلاح الإدارة الراهنة وتنميتها . كما كانت الأهداف الأربعة الأخرى من الخامس إلى الثامن مختصة ببدء عملية التنمية الشاملة المستدامة ذات البعد الإنساني ، أولها : بناء قاعدة اقتصادية بديلة . وثانيها : بناء قاعدة علمية تقنية ذاتية متطورة . وثالثها : إصلاح التعليم وربطه بمتطلبات التنمية . ورابعها : توفير البيئة الملائمة لتنمية ثقافية واجتماعية مستمرة . وقد تم اختتام الوثيقة المتضمنة لتلك الرؤية الاستراتيجية ، بذكر متطلبات التنفيذ ومنها الإشارة إلى الإصلاحات السياسية والإدارية المطلوبة على المستوى الإقليمي وفي كل دولة من دول مجلس التعاون (الكواري 1985: 153-186) .

واليوم حين نعود إلى تحري الأهداف الوطنية المشتركة لدول المنطقة من منظور المصلحة العامة ، فإننا نجد أن «مشروع الملامح العامة لاستراتيجية التنمية والتكامل» مازال يحمل توصيفاً للأهداف الوطنية المشتركة القادرة على مواجهة معضلات التقدم في دول المنطقة ، فأهداف اليوم مازالت في أساسها هي أهداف الأمس ، ويمكن إجمالها وتركيزها في الأهداف الكبرى التالية :

أولاً : إقرار مبدأ المواطنة المتساوية والعمل به . ثانياً : التمهيد لبدء عملية تنمية شاملة ومستدامة ذات بعد إنساني . ثالثاً : بناء مقومات الأمن الوطني . رابعاً : إصلاح إدارة الدولة والمجتمع وإقامة الحكم الرشيد . خامساً : التوافق على دستور ديمقراطي في كل دولة من دول المنطقة ، وفي الكيان الموحد الذي نأمل أن يتجسد فيه اتحاد دول المنطقة .

وإذا كانت هذه هي الأهداف الوطنية الكبرى التي تنشدها شعوب المنطقة وتطالب حكوماتها بالسعي إلى تحقيقها ، فما مكانة الديمقراطية بين هذه الأهداف الوطنية الكبرى؟

غني عن القول إن أهمية الديمقراطية وإمكانياتها في تحقيق الأهداف الوطنية الكبرى ومكانتها المركزية تتعدى كونها غاية وهدفاً من سائر الأهداف إلى كونها ـ أيضاً ـ وسيلة وأداة ومنهجاً سياسياً ونظام حكم يساعد أكثر من غيره من نظم الحكم على تحقيق الأهداف الوطنية . وهذا ما يفسر استمرار الدولة الديمقراطية اليوم مقارنة بعمر غيرها من نظم الحكم البديلة ، التي مهما كانت نواياها طيبة في مرحلة من المراحل فإنها محكومة بحتمية ابن خلدون ، ولا مناص للدولة غير الديمقراطية من الضعف والانحراف عن مقتضيات المصلحة العامة وبالتالي الزوال عندما تفقد العصبية الشعبية الكافية . أما الدولة الديمقراطية فإن عصبيتها هي الشعب . ولذلك فقد أثبتت قدرتها على التطور والتكيف مع طموحات الشعوب وحاجاتها المتجددة ، تعبيراً عن قدرتها النسبية على استمرار عملية التنمية الشاملة واحترامها لثوابت الشعوب ، بسبب تمثيلها لآراء مواطنيها ومصالحهم بشكل متجدد عبر العصور والأجيال . ويعود تقدم الدولة الديمقراطية واستمرارها بالدرجة الأولى إلى تجديد الدولة الديمقراطية لقياداتها السياسية والمهنية والاجتماعية ، وتجديد رؤيتها وتوسيع خياراتها بسبب وجود الحرية وبفضل الحراك السياسي والاجتماعي وتداول السلطة ، ونتيجة لوجود المشاركة السياسية الفعالة في اتخاذ القرارات العامة الملزمة .

وإذا كان قيام نظام حكم ديمقراطي شرطاً لازماً لتحديد الخيارات على المستوى الوطني وفق الأولويات الوطنية حقاً ، فإن تحديد الخيارات الإقليمية المشتركة في ضوء مصلحة دول المنطقة واعتباراتها الوطنية المشتركة يتطلب أيضاً الاندماج الإقليمي وتجسيد كيان فدرالي موحد قابل للتنمية وقادر على توفير متطلبات الأمن ، يضم دولها . وفي هذه الحالة تصبح الديمقراطية ضرورة لقيام هذا الكيان الموحد واستمراره . فمثل هذا الكيان الإقليمي لا يمكن الاطمئنان إليه إلا إذا حكمت العلاقات الديمقراطية أطرافه ، حكاماً ونخباً حاكمة بالدرجة الأولى إضافة إلى حاجة

الشعوب . فالحكام وكذلك الشعوب لا يمكن أن يتنازلوا عن مواقعهم لعائلة حاكمة ولا لنظام حاكم غير ديمقراطي . وبذلك لن يتحقق الاندماج الإقليمي إلا إذا أرسيت شرعية دستور ديمقراطي وتم العمل بمقتضاها على المستوى الإقليمي .

ولعل تجربة مثل التجربة الماليزية تقدم نموذجاً لمثل هذا الانتقال السلمي إلى الديمقراطية الذي تحقق بموجبه الاندماج الإقليمي في إطار نظام حكم فدرالي ديمقراطي ، لما فيه مصلحة أمن ونماء السلطنات والولايات الأربع عشرة المكونة للاتحاد الماليزي . ومن هنا تبرز لنا مكانة الديمقراطية - على المستوى الوطني والإقليمي - ويتأكد دورها في تحقيق الأهداف الوطنية الكبرى . فالديمقراطية بالإضافة إلى كونها هدفاً في حد ذاتها هي أيضاً وسيلة لتحقيق الأهداف الوطنية الكبرى .

أصحاب المصلحة في الديمقراطية

يمكن النظر إلى أصحاب المصلحة في الديمقراطية ورصد توجهاتهم من زاويتين : أولاهما : زاوية الأفراد والجماعات غير المنظمة التي تعبر عن نفسها من خلال ما هو متاح من أطر وقنوات التعبير مثل الأندية (البحارنة 1999) والجمعيات والمجالس والمساجد والديوانيات ، ومن خلال العرائض والتجمعات الوطنية التي تبرز في فترات متباعدة وقت الأزمات . هذا إضافة إلى الأعمال الفنية والكتابات الأدبية والصحفية والأكاديمية والفكرية ، التي يعبر من خلالها الأفراد عن مصلحتهم في الديمقراطية ودعوتهم إليها . وثانيتهما : من خلال القوى أو الأحزاب والحركات التي تعبر عن مصالحها ومواقفها بشكل واضح ومنظم .

وإذا استثنينا الكويت حيث توجد أحزاب الأمر الواقع كما توجد اتحادات ونقابات وجمعيات ، ويبرز تجمع وطني دستوري عبر التيارات عندما يعطل الدستور ويحل مجلس الأمة (النفيسي 1978: 229-238) ، فإن القوى السياسية الفاعلة اليوم في دول المنطقة لا تتعدى الأسر الحاكمة والقوى الخارجية المؤثرة في القرار الوطني ، وإلى حد ما يضاف إليهما التيارات بشكل عام مثل التيار الديني والتيار الوطني بكافة تكويناتهما ، وربما بعض الطوائف والقبائل والمناطق وتجمعات التجار والعمال والطلاب في أوقات الأزمات .

أما الأفراد مهما كثر عددهم فإنهم لا يمثلون قوة سياسية فعالة في اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات الوطنية ومنها الخيار الديمقراطي . ويبقى بذلك تعبير الأفراد والجماعات المعارضة عبر

التيارات الدينية والوطنية وغيرها من التكوينات التقليدية أو الحديثة ، تعبير معارضة غير متاح لها حرية التنظيم كي تصبح قوة سياسية مؤثرة بشكل مباشر في عملية اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات .

ومن هنا يمكننا القول إن هناك أفراداً كثيرين وجماعات متعددة في دول المنطقة تعتبر نفسها صاحبة مصلحة في الديمقراطية ، وتعبر عن ذلك من خلال الأطر والقنوات المحددوة المتاحة لها . إلا أن هؤلاء الأفراد والجماعات لم يصبحوا بعد ، قوة سياسية فعالة متمكنة من التعبير علنياً عن مصلحتها في الديمقراطية ، ولن يصبحوا قوة سياسية إلا عندما يتحولون إلى حركات سياسية ذات قوة فاعلة .

وفي اعتقادي أن الأفراد والجماعات التي تعتبر نفسها صاحبة مصلحة في الديمقراطية في كل دولة من دول المنطقة ، يمكن أن يتسع نطاقها ويتبلور طلبها حتى تصبح قوة سياسية فعالة تعبر عن مصلحتها في إقامة نظام حكم ديمقراطي ، كلما اتسع الهامش المتاح لحرية التعبير وحرية التنظيم .

فمن حيث المبدأ يمكن اعتبار جميع الأفراد العقلاء والجماعات المنصفة وغير المعتدية على حقوق الآخرين ، أصحاب مصلحة في الديمقراطية . هذا دون إنكار لما في الطبيعة الإنسانية من ميول العدوان وحب الاستئثار إذا لم يكن هناك رادع للظلم وحافز للعدل . ومن هنا يجب تعزيز قيمة الإنصاف وإعلان شأن العقل والعقلانية في السلوك تحت طائلة الضبط الاجتماعي . وذلك من أجل تعبئة أصحاب المصلحة في الديمقراطية والحيلولة دون انحراف السلوك الثقافي . إن الأفراد والجماعات التي مازالت لا تدرك مصلحتها من إقامة نظام حكم ديمقراطي ـ حسب وجهة نظري ـ (إذا استطاع المجتمع الحد من ميول العدوان والاستئثار لديها) ، إما أنهم لم يتفكروا في إمكانية التكامل بين الشورى والديمقراطية (الأنصاري 1980 :425:450) ، ولم يلاحظوا بعد قوة العلاقة بين المبادئ الديمقراطية وبين القيم الدينية والإنسانية الخالدة من حرية ومساواة وعدل وإنصاف وتكافل في ظل تعايش سلمي (شلتوت : 433-467) . وإما أنهم غير مطلعين أو غير مدركين لإنجازات نظم الحكم الديمقراطية في مجال الأمن الوطني والتنمية وحفظ كرامة الإنسان ، مقارنة بغيرها من نظم الحكم غير الديمقراطية المعاصرة لها . إن أي مقارنة بين نظام الحكم الديمقراطي على أرض الواقع مع بدائله ، تبرهن على أن نظام الحكم الديمقراطي هو حقاً «أقل نظم الحكم سوءاً» على الإطلاق .

ولعل سبب عدم التفكير العميق في أفضلية نظام الحكم الديمقراطي وتقدير إنجازاته وما يتيحه

للأمم والشعوب من استمرار الاستقرار والتراكم المادي والمعرفي في ظل سلم اجتماعي ، يعود إلى سوء فهم أو سوء ظن وربما سوء طبع لدى البعض . كما قد يكون عائداً إلى غشاوة مصلحة آنية أنانية ضيقة تقف عند حدود اللحظة الراهنة وتفتقد إلى الحكمة . وربما تكفي العقلاء والمنطقيين من هؤلاءنظرة إلى حقيقة استمرار المصالح المشروعة للأسر الحاكمة وسائر النخب الباقية في الدول التي وصلت إلى الديمقراطية سلمياً ، بسبب قبولها بالحكم الديمقراطي الدستوري . هذا بينما زالت الأسر والنخب الحاكمة التي لم تسمح بمسار الإصلاح السياسي والانتقال إلى الديمقراطية . إن نظرة متأملة لحياة الحكام ومصيرهم في الدول الديمقراطية بعد خروج السلطة من أيديهم ، مقارنة بحياة الحكام بعد زوال السلطة في الدولة غير الديمقراطية ، كفيلة بأن تجعل العاقل يدرك أفضلية نظام الحكم الديمقراطي (الخاطر 9:2000) . وعندها سوف يدرك هؤلاء المترددون من زاوية مصالحهم في المدى البعيد ، ما يمكن أن يوفره نظام الحكم الديمقراطي من استمرار المصالح المشروعة ما يمكن أن يحققه من سلم اجتماعي على قاعدة الديمقراطية عندما يكون الحاكم أو المسؤول في سدة الحكم وعندما يعود إلى المجتمع باعتباره مواطناً .

وحتى يتحول معظم الأفراد العقلاء والجماعات المنصفة إلى إدراك مصلحتهم في الديمقراطية ، لابد أن يقتنعوا بإمكانياتها وبقدرتها على تسهيل الوصول إلى تحقيق الأهداف الوطنية الكبرى ، كما عليهم أن يطوروا مواقفهم تجاهها . وهذا يقتضي الرد الواضح والمقنع من قبل الداعين للديمقراطية على اعتراضات المعترضين على الديمقراطية من حيث المبدأ لأسباب عقائدية أو مصلحية ، وتحفظات المتحفظين على الديمقراطية لأسباب مرحلية أو نتيجة لفشل تجارب تصديرها إلى الدول العربية .

وهذا الرد على اعتراضات المعترضين وتحفظات المتحفظين يقتضي مشاركتهم في الحوار حول المفهوم المعاصر للديمقراطية الذي ينفي عنها شبهة العقيدة المنافسة للعقيدة الإسلامية ويسبغ عليها صفة نظام الحكم والمنهج السلمي لإدارة أوجه الاختلاف في الآراء وتعارض المصالح . كما يقتضي إضافة إلى مقاربة إشكالية الديمقراطية مع الإسلام ، الحوار أيضاً من أجل مقاربة إشكاليات أخرى ذات أهمية في توضيح مصلحة الأفراد والجماعات في الديمقراطية . ومن هذه الإشكاليات تبرز احتمالات اختراق الأمن الوطني والتعدي على الثوابت الوطنية من دين وهوية وقيم إيجابية ، من قبل قوى الهيمنة الخارجية التي تروج لأشكال من الديمقراطية تتوافق مع مصالحها غير المشروعة وتهدف إلى تصدير قيمها وعقائدها على حساب قيم ومعتقدات وأمن ومصالح المجتمعات الأخرى .

ولعل توسيع قاعدة أصحاب المصلحة في الديمقراطية يقتضي أيضاً شراء رضا أصحاب الامتيازات والمكانات التقليدية بثمن مؤقت ومقبول إنسانياً عن طريق التدرج في إلغاء تلك الامتيازات ، الأمر الذي يوجد مخرجاً سلمياً لأصحاب تلك الامتيازات التي قد تغري الرغبة في استمرارها بعض الجماعات بمعاداة الديمقراطية والوقوف في وجه المطالبين بها . وهذا المخرج السلمي قد يساعد على التوافق بين الأسر الحاكمة والجماعات والفئات المحسوبة عليها من ناحية وبين عموم المواطنين من ناحية أخرى ، ويرسي شرعية دستورية كما هو الحال في دستور الكويت لعام 1961 ، وكما كان عليه الحال في البحرين عندما طبق دستور 1972 وعندما تم قبول ميثاق العمل الوطني عام 2001 من أجل عودة العمل بالدستور .

الواقع الراهن للحركة الديمقراطية

الحركة الديمقراطية في دول المنطقة ضعيفة بشكل عام ـ مع وجود فوارق من بلد إلى آخر ـ لسببين جوهريين : أولهما : غياب الأحزاب السياسية التي تعارض قيامها جميع نظم الحكم في المنطقة ، بل تحرمها قوانين أغلبية دولها . وحتى ما هو موجود منها بحكم الأمر الواقع في الكويت ، هو إلى الجمعيات والتعاضديات أقرب منه إلى الأحزاب السياسية الوطنية من حيث العضوية ، التي تسعى إلى الوصول إلى السلطة التنفيذية من خلال الانتخابات وفق برنامج (المديرس 1996: 38-42) . وثانيهما : عدم قدرة الأفراد والجماعات التي تنشد التغير على الانخراط في حركة دستورية ديمقراطية بسبب غياب قواسم مشتركة تغلب أمر التوافق بينهم على دستور ديمقراطي ، على اختلافاتهم الأخرى . وذلك نتيجة ضعف التنظيمات الأهلية وضيق أفق «السراة» ومن يحتلون دور الوجهاء في المجتمع وضعف حس المسؤولية التاريخية لدى بعضهم . وإذا كان الشاعر العربي يقول :

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم

ولا سراة لمن جهالهم سادوا

فإن الأفراد والجماعات أصحاب المصلحة في الديمقراطية مازالوا ـ إلى حد كبير ، دون تنظيم ودون قيادات تاريخية ، وما هو موجود من تكوينات وتيارات مازالت تفتقر إلى القيادات الحكيمة القادرة على الارتفاع إلى مستوى المسؤولية التاريخية المطلوبة للتوافق على قواسم مشتركة تسمح

بقيام حركة وطنية وديمقراطية تنشد الإصلاح في كل دولة وفقاً لظروفها . وربما تكون آلية الضبط السلطوي ـ الريعي التي تتبعها نظم الحكم ، هي أيضاً إحدى أهم الأسباب الجوهرية في الحيلولة دون تنمية تنظيمات سياسية وبروز قيادات ديمقراطية ترتفع إلى مستوى المسؤولية التاريخية بدلاً من «الوجهاء» الذين يهتم بهم البروتوكول والإعلام في المناسبات لملء الفراغ .

ولعل الكويت هي الأكثر تأهيلاً لبروز نموذج لحركة دستورية ديمقراطية تضم الأفراد والجماعات التي تنشد التغيير وتسعى إلى تطبيق دستور الكويت لعام 1962 نصاً وروحاً . إن «آباء» الدستور الكويتي (الديين 1999: 9-54) مازالوا هم أو امتداداتهم السياسية على قيد الحياة ، كما أن التجربة السياسية الكويتية قد حققت قدراً من حرية التعبير وإلى حد أقل حرية التنظيم ، يجب استثمارها للانتقال إلى الديمقراطية من خلال تطبيق دستور الكويت نصاً وروحاً وتحويل وضع الأسرة الحاكمة إلى ملكية دستورية ، تقبل بمبدأ تداول السلطة التنفيذية ولا تعارض التخلص من أي احتكار سياسي واجتماعي واقتصادي يتعارض مع متطلبات الممارسة الديمقراطية . ولعل انغماس التيار الديني والتيار الوطني الذي يتعصب بعض أفراده للعلمانية والليبرالية الغربية ، في جدل عقيم ومجانبة فقه الأولويات تشكل خطورة على مستقبل الممارسة الديمقراطية إذا لم يتدارك التيار الوطني والتيار الديني أهمية الاستفادة من الحريات التي ضمنها دستور الكويت للانتقال إلى الديمقراطية وتداول السلطة التنفيذية وفقاً للشريعة الدستورية الراهنة . وتبدو الآثار السلبية لمماحكات التيار الديني والتيار الوطني على السلبية التي يظهرها أهل الكويت تجاه العمل السياسي المنظم والميل إلى العمل الفردي المستقل وفقدان الحماسة الجماهيرية لمنظمات المجتمع المدني ذات البعد الثقافي والسياسي العام .

ولقد برزت ملامح حركة ديمقراطية في الكويت بشكل خاص خلال فترات تعطيل الدستور وحل مجلس الأمة لاسيما في الفترة من 1986-1992 ، حيث برز في الكويت حزبان قويان «حزب الدستور الديمقراطي» ، و«حزب الأسرة الحاكمة» الذي استطاع على الرغم من المعارضة الشعبية القوية العمل من خارج الدستور والدعوة إلى انتخاب مجلس وطني غير دستوري بدلاً من مجلس الأمة (الحسن 1990: 12-15) .

ومما يلاحظ أن الحركة الدستورية الديمقراطية التي تبلورت في الكويت لم تحافظ على تماسكها بعد العودة إلى انتخابات مجلس الأمة ، بل إن الخلافات الثانوية بين التيار الديني والتيار الوطني بشكل عام وبين فصائل كل تيار سرعان ما تعود إلى البروز ، الأمر الذي يمنع هذين التيارين من

العمل على تثبيت دستور الكويت لعام 1962 نصاً وروحاً وصولاً إلى هدف تداول السلطة التنفيذية (عدم احتكار رئاسة مجلس الوزراء ووزارات السيادة) ، والانتقال بالتجربة السياسية إلى مستوى الممارسة الديمقراطية الحقة . ومن هنا فإن «حزب الدستور الديمقراطي» لابد أن يستمر حتى تنتقل التجربة الكويتية إلى ممارسة ديمقراطية حقة . ولابد أن يكون هناك برنامج يتوافق عليه الأفراد والجماعات التي تنشد التغيير وتسعى إلى تطبيق دستور الكويت . وهذا يقتضي التوافق على قواسم مشتركة ـ منها مشاركة المرأة في الحياة السياسية والمواطنة المتساوية وتسوية قضية البدون ـ وبرنامج محلي ينمي القوى التي تنشد التغيير الديمقراطي ويزيد من قدرتها التنظيمية ويعزز جهودها نحو تثبيت العمل بدستور الكويت وتطبيقه ، وحسم الخيار الديمقراطي والانتقال من خلال الإمكانيات التي يتيحها نظام الحكم الديمقراطي إلى حسم الخيارات الوطنية الأخرى كما دعا إلى ذلك جاسم السعدون في ندوة العلاقات الكويتية العراقية عام 1999 .

وتأتي البحرين بعد الكويت من حيث إمكانية تنمية حركة ديمقراطية . وقد اتضح ذلك مع بروز مطلب العودة للعمل بدستور البحرين لعام 1972 . ويوجد في البحرين أساس تاريخي لتنمية حركة ديمقراطية من أجل العودة للعمل بالدستور ومن أجل تفعيل العمل به وترسيخه بعد العودة إليه . ويتمثل ذلك في «هيئة الاتحاد الوطني» التي مثلت شعب البحرين في الخمسينيات وفي العريضة التي وقعها آنذاك 25 ألف بحريني من أصل 80 ألف نسمة هم كل سكان البحرين عام 1954 (شهداد 40:1999) ، وما تلاها من حركة علنية قدمت مطالب لحكومة البحرين والحكومة البريطانية ، وتفاوضت حولها حتى عام 1956 عندما تم حل الهيئة واعتقلت قياداتها (الباكر 1965: 75-236) . كما أن دستور البحرين لعام 1972 يمثل أساساً متيناً لنشوء حركة ديمقراطية في الوقت الحاضر . وقد تأكد ذلك منذ عام 1990 على وجه الخصوص ، عندما تتالت العرائض وتلتها الاضطرابات والمطالبات التي رفعها الأفراد والجماعات التي تنشد التغيير ومازالت تؤكد مطالبتها بعودة العمل بدستور 1972 بعد الاستفتاء على ميثاق العمل الوطني . وتمثل العريضة التي وقع عليها ـ أيضاً ـ 25 ألف من أهل البحرين أيضاً من منتصف التسعينيات مظهراً بارزاً للحركة الديمقراطية في البحرين (الشملان وآخرون 1997 :17) . وعلى الرغم من كثرة المطالبين بالديمقراطية في البحرين إلا أن القيادات التي تتبنى هذه المطالب مازالت غير قادرة على تفعيل طلبها في كل الأوقات لتشكل حركة ديمقراطية أو حزب الدستور الديمقراطي . وربما يعود ذلك إلى الإجراءات الأمنية وإلى آلية الضبط السلطوي . كما قد يعود جزئياً إلى قوة العامل الطائفي الديني في الحركة التي تنشد التغير في الوقت الحاضر . الأمر الذي يعطي السلطات

حجة مواجهتها وإقناع بعض فئات الشعب وربما الرأي العام العربي الرسمي ضدها . وهذا يقتضي من الحركة الديمقراطية في البحرين أن تعيد طرح نفسها في مرحلة ما بعد الميثاق الوطني ، على أساس وطني سياسي واضح ومتوازن يضمن فعاليتها الداخلية ويقلل من معارضتها الخارجية بسبب الطائفية . وفي هذا مصلحة كبرى لشعب البحرين ولشعوب المنطقة ومستقبل الديمقراطية فيها .

وتتفاوت الأوضاع في بقية دول الخليج ، ولكن كلها تفتقر إلى حركة ديمقراطية محسوسة . هذا على الرغم من أن الحركة الوطنية في هذه الدول في الخمسينيات والستينيات كانت تشارك الكويت والبحرين طموحاتهما الديمقراطية (الزيدي 2000: 325-330) . وقد قدمت الحركة الوطنية وامتداداتها في الحركة العمالية والطلابية في قطر ـ على سبيل المثال ـ مطالب وطنية (الكواري 1996 (ب : 165-197 و219-221) .

وفي عقد السبعينيات كانت هناك طموحات الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية ، من خلال تحول النظم الأساسية في قطر والإمارات وسلطنة عمان إلى دساتير ديمقراطية دائمة . ولكن هذه المطالب أيضاً تراجعت تدريجياً مع الطفرة النفطية . هذا على الرغم من أن بقاء الطموحات التي تم التعبير عنها ، بالكتابات والدعوات والبيانات والدراسات وكان أبرزها مذكرة المجلس الوطني ومجلس الوزراء في اتحاد الإمارات العربية في عام 1979 ، إلى المجلس الأعلى (غباش 1979: 5-9) ، ودراسات الإصلاح الإداري التي شهدتها المملكة وقطر وسلطنة عمان في مطلع السبعينيات حتى منتصفها . وكذلك ما عبر عنه منتدى التنمية وغيره من الملتقيات ، من أطروحات وتوصيات منذ عام 1979 وحتى اليوم ، في ضوء قيام الثورة الإيرانية والحرب العراقية ـ الإيرانية وإنشاء مجلس التعاون وتراجع أسعار النفط .

وفي مطلع التسعينيات عادت مطالب الديمقراطية والشورى إلى البروز وعبرت عنها تحركات وعرائض الأفراد والجماعات التي تنشد التغيير على امتداد دول المنطقة (الكتبي 222-235 2000:) . ـ ومع الأسف ـ لم تلق تلك العرائض التي لم تكن تسندها حركة ديمقراطية ، آذاناً صاغية بل تم التعامل معها أمنياً وأخفتت الأصوات . وبذلك بقي الأفراد والجماعات التي تنشد التغيير في تيارات دينية ووطنية تعوزها التنظيمات ، كما تفتقر إلى وحدة التوجه بسبب غياب القواسم المشتركة بينها وعدم توافقها على العمل الفكري والتنظيمي المشترك من أجل الانتقال إلى الديمقراطية . هذا على الرغم من مصلحة تلك التيارات في الديمقراطية وتأكيد كثير من

المنتمين إلى التيار الديني والتيار الوطني على ضرورة الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطي من أجل تحقيق الأهداف الوطنية الكبرى . وسوف تبقى الحركة الديمقراطية ضعيفة أو غائبة عن ساحة الدول الأربع إلى أن يرتفع حس المسؤولية لدى الواعين من رجالاتها ونسائها بفضائل الديمقراطية وضرورات الإصلاح الجذري ويعبروا عن إحساسهم هذا بمخاطبة السلطات علنياً وجماعياً بشكل صادق ومسؤول . وهذا لن يتم إلا بعد أن يكسر هؤلاء حاجز الذل والخوف ويصدقوا مع أنفسهم ومع السلطة في بلدانهم .

الإمكانيات والفرص المتاحة لتعزيز التحول الديمقراطي

ما أضيق العيش لولا فسحة الأمل

الإمكانيات المتاحة لتعزيز التحول الديمقراطي في دول المنطقة باستثناء الكويت وربما البحرين ، محدودة والفرص قليلة . ويمكن أن تسبب قراءة الواقع الراهن إحباطاً للمرء ويأساً من إمكانية التحول الديمقراطي في أغلب دول المنطقة في المدى المنظور . ولكن النظرة التاريخية التي لا تقف عند حدود اللحظة الراهنة ، وإنما تمد أفقها إلى المستقبل بهدف المشاركة في صنعه ، لابد لها أن تتواصى بالصبر وأن تنطلق من الأمل ، وأن تُعمل الفكر في الواقع وتتحرى ما في ماضيها وحاضرها من عوامل تساعد على تنمية إمكانيات التحول الديمقراطي وزيادة فرص الانتقال إلى الديمقراطية . وهذه النظرة لابد أن تكون على مستوى كل دولة ومن قبل مواطنيها الذين هم أقرب إلى الواقع وأعرف بالباطن وأقدر على معرفة الإمكانيات واغتنام الفرص . ومع هذا التحفظ فإن الباحث يمكنه الإشارة إلى عدد من الفرص وطرح عدد من الإمكانيات المشتركة بقصد إجراء حوار حول دلالتها بالنسبة إلى كل دولة من دول المنطقة .

والإمكانيات التي تحسن الإشارة إليها في هذا الصدد تتمثل في التالي :

أولاً : تزايد الوعي بمفهوم المواطنة والمطالبة بأداء مقتضياتها من حقوق وواجبات

ويعود ذلك إلى انتشار التعليم وسهولة المعرفة والاحتكاك بالعالم من خلال السفر والتجارة ومن خلال الإعلام ، الأمر الذي نور بصيرة المواطنين وجعلهم يقارنون أوضاعهم بأوضاع المواطن في الدول الديمقراطية ، ويحسون بالفرق ـ على المستوى الشخصي ـ من حيث المساواة القانونية

والحق في التعبير والتنظيم وضمانات الكرامة الإنسانية عندما يكونون في دولة ديمقراطية ، مقارنة بما يفتقدونه في أوطانهم من حقوق المواطنة وكرامة الإنسان . إن هذا الوعي والإدراك جعل المواطن في دول المنطقة غير قانع بوضع الرعية والتابع المطيع . وأخذ المواطن يجاهر بعدم قناعته هذه وينتقد بصوت عال ، وإن مازال صوت هذا الانتقاد صوتاً فردياً ضائعاً يفتقر إلى الوسائل التنظيمية والحركة الجماعية التي يمكن أن تجعله مسموعاً ومؤثراً في عملية اتخاذ القرارات العامة وتحديد الخيارات الوطنية .

ثانياً : تزايد استخدام مصطلح الديمقراطية في الخطاب الرسمي للحكومات والنخب الحاكمة

ويتعدى ذلك الخطاب مجرد اللفظ إلى التطبيق أحياناً ، ومثال ذلك إقرار نظم أساسية للحكم وتعيين مجالس شورى في الدول التي لم يكن فيها شيء من ذلك ، وهذا اعتراف اضطراري وإن كان على مضض بأن الدولة من حيث المبدأ ، مؤسسة يجب أن يتم تنظيم العلاقات فيها من خلال نظام أساسي للحكم ، ويشارك الشعب من خلال مجالس الشورى في إبداء الرأي . وكذلك يتمثل هذا الخطاب الرسمي في الحديث عن تحول النظم الأساسية للحكم والدساتير المعطلة في بعض دول المنطقة إلى دساتير دائمة تقيم مجالس شورى ومجالس نيابية وبلدية منتخبة تشارك فيها المرأة . إن هذا الخطاب الرسمي حول «الديمقراطية» والتظاهر بتطبيقها ، على الرغم من شكليته وبعده عن الديمقراطية الحقيقية بسبب عدم احتكامه إلى شرعية دستور ديمقراطي ، يدل على مراجعة الحكام لنظم حكمهم ، واعتبار مشاركة الشعوب لهم بأنها مصدر من مصادر الشرعية . وهذه المراجعة التي فرضها العصر وزاد من ضرورتها وعي الشعوب ومطالبة الأفراد بحقوق المواطنة واستعداد بعضهم لتحمل واجباتها ، تمثل إمكانية للانتقال من الديمقراطية اللفظية التي تسود الخطاب إلى الديمقراطية الحقة تدريجياً ، هذا إذا نما الطلب المجتمعي على الديمقراطية . لقد أصبحت الديمقراطية مقبولة ولو ظاهرياً على المستوى الرسمي ، وبالتالي فإن المطالبة بها ليست خيانة أو كفراً ، وهذا يزيل حاجزاً وينمي إمكانية من إمكانيات التحول الديمقراطي ، على المؤمنين بالديمقراطية الاستفادة منه .

ثالثاً : التوجه العالمي نحو الديمقراطية

لعل التوجه العالمي بشكل عام وعلى الأخص بين الشعوب والمنظمات الأهلية غير المغرضة في الغرب وفي العالم أجمع ، أصبحت إمكانية من الإمكانيات وفرصة يمكن أن يستفيد منها كل

شعب من الشعوب الساعية للانتقال إلى الديمقراطية في مواجهة حكوماتها . ويعود ذلك إلى تأثير الرأي العام العالمي عندما يطلع على النضال الديمقراطي من خلال أجهزة الإعلام والإنترنت ويتم التعاطف مع ذلك النضال من قبل المنظمات الأهلية المؤثرة في قرارات الدول . وإذا كان العامل الخارجي لا يمكن أن يكون بديلاً عن العوامل الداخلية ، وإذا كانت إمكانياته قد لا تتعدى التعاطف ، فإنه مفيد جداً من الناحية النفسية والمعنوية للحركة الديمقراطية ، ومؤثر في السمعة التي تحاول أن تبنيها الدول غير الديمقراطية لنفسها وتوظف من أجلها الإعلام والعلاقات العامة فضلاً عن التساهل مع المصالح الأجنبية .

إن التوجه العالمي نحو الديمقراطية يمثل إمكانية محلية للحركة الديمقراطية ، إذا هي استطاعت أن تصل إلى درجة من التماسك الداخلي والاستمرارية وكسبت الرأي العام المحلي والإقليمي ونفذت إلى وسائل الإعلام العالمي وعبر شبكة المعلومات الإلكترونية . إن الدول في عصر العولمة لم تعد محصنة ضد التأثير الخارجي أو غنية عن تأييد الدول الأخرى وقناعات شعوبها . ومن هنا فإن التوجه العالمي تجاه الديمقراطية سوف يؤثر من حيث إضعاف إرادة الدول الأجنبية واستمرارها في تأييد الحكومات غير الديمقراطية . وذلك عندما يصل صوت المطالب الديمقراطية إلى جمعيات حقوق الإنسان والمنظمات الأهلية والرأي العام في العالم . لقد أصبح هناك بعد خارجي للنضال الديمقراطي ، يمكن أن يعزز جهوده على المستوى المحلي ؛ هذا إذا ابتعدت الحركة الديمقراطية عن شبهة الاختراق الخارجي وحافظت على استقلالها ، ولم تستخدم من قبل الغير لترويج القيم والمصالح والعقائد المتعارضة مع ثوابت مجتمعها ، طمعاً في التمويل والتأييد الخارجي . إن البعد الخارجي مكمل لبعد النضال الداخلي ولذلك يجب الحذر من طغيان اعتباراته كي لا يكون استخدامه ضد الحركة الديمقراطية الوطنية من قبل أعدائها في الداخل حقاً يراد به باطل .

رابعاً : التغيرات الاقتصادية وتراجع دعم الدولة

تشهد دول المنطقة تغيرات اقتصادية وسكانية أدت إلى تراجع نصيب الفرد من ريع النفط ، الأمر الذي سوف يؤدي إلى عجز الحكومات عن توفير وظائف للمواطنين في القطاع العام ويقلص من دعمها للخدمات ويكشف فشلها في التنمية . كما تحد هذه التغيرات المالية من قدرة الدولة على الاحتفاظ بسياسات إعادة توزيع ريع النفط التي شكلت آلية الضبط السلطوي ـ الريعي في الماضي . ومن هنا فإن حكومات المنطقة تواجه الآن وسوف تواجه في المستقبل أوضاعاً مختلفة لن تجدي أساليب الحكم السابقة في مواجهتها ، مهما أضيفت العصا إلى الجزرة ، الأمر الذي

يجعل الحكومات تعيد النظر ، وإفساح مجال للقطاع الخاص الإنتاجي وتشجيع المهنيين على الحرف الحرة ، والاهتمام بالتنمية الاقتصادية لتوفير فرص عمل منتجة وتوليد مصادر دخل للمواطنين وللدولة نفسها من خلال الرسوم والضرائب . وهذه السياسات التي سوف تُجبر مالياً عليها الحكومات عاجلاً أو آجلاً ، تقتضي رفع سقف الحرية الاقتصادية والسياسية وسوف تفسح مجالاً للمبادرات غير الحكومية على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، نتيجة زيادة نسبة المستقلين في دخلهم وترقيهم المهني وحراكهم الاجتماعي عن هيمنة الحكومات . كما تعيد إلى الساحة السياسية عامل الضرائب باعتباره واجباً على المواطنين يقابله حق المشاركة في الرقابة واتخاذ القرارات العامة .

وينتظر أيضاً أن يؤدي تردد حكومات المنطقة في إجراء إصلاح جذري شامل ـ بسبب الخوف من أن يمس منافع بعض الفئات وأولوياتها على المال العام عندما يتم إعادة تقسيم أعباء الإصلاح بعدل بين المواطنين ، إلى وضع تتدنى فيه مستويات المعيشة بالنسبة إلى ذوي الدخل المحدود وتنتشر فيه البطالة وعلى الأخص بطالة المتعلمين . وسوف تبدو نتيجة لذلك التردي الفروق الاقتصادية والاجتماعية جلية ينكرها المواطنون ويعملون على تصحيحها . وهنا تبرز بسبب تقلص الدعم الحكومي وانحيازه ضد مصلحة ذوي الدخل المحدود إضافة إلى ضرورة اعتماد المواطنين على أنفسهم وتزايد الدور الإنتاجي للمواطنين وتحررهم النسبي من هيمنة السلطة وعدم رضاهم عن تراجع دعم الدولة ، حاجة لقيام تنظيمات أهلية تطرح اهتماماتهم وتدافع عن مصالحهم ، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى قيام نقابات وتنظيمات سياسية وجمعيات حقوق الإنسان وبروز نواة حركات ديمقراطية تحقق الانتقال السلمي إلى الديمقراطية . هذا إذا كانت التيارات التي تنشد التغيير والحكومات قادرة على إدراك فضائل إرساء نظم حكم ديمقراطية تقيم العدل والإنصاف على قاعدة المساواة بين المواطنين ، وتؤسس لسلم اجتماعي ومصالحة تاريخية على قاعدة الديمقراطية .

خامساً : تزايد نشاط التجمعات الأهلية ونمو التنظيمات غير الحكومية

تختلف دول المنطقة بشكل واضح في مدى مراعاتها لحرية التعبير والتنظيم ، فهناك الكويت التي تتقدم على دول المنطقة وتصل حرية التنظيم فيها إلى قبول أحزاب الأمر الواقع ، وهناك الإمارات والبحرين توجد فيهما منظمات مهنية وثقافية وأندية وفقاً لقانون الجمعيات ، وفي بقية دول المنطقة توجد جمعيات خيرية فقط . وإلى جانب تنظيمات المجتمع المدني الحديث المشار

إليها ، توجد تجمعات غير رسمية تساهم في تشكيل الرأي العام برز تأثيرها في البحرين قبل وبعد الاستفتاء على الميثاق الوطني .

وأهم هذه التجمعات غير الرسمية الحركات غير المرخص لها إضافة إلى المساجد والمجالس والملتقيات غير الرسمية الأخرى التي أصبحت تلعب دوراً ثقافياً وسياسياً متصاعداً في دول المنطقة خاصة عندما تنعدم حرية التنظيم أو يتم التضييق عليها . كما هو الحال في دول الخليج التي لا تتوفر فيها تنظيمات المجتمع المدني ذات الطابع السياسي ، وكما يحصل في الكويت إبان فترات تعطيل الدستور حيث تؤدي الديوانية إلى جانب المسجد دوراً سياسياً في التعبير عن الرأي العام . ومن هنا فإن تنشيط دور المسجد والمجلس أو الديوانية وملتقيات الأمر الواقع باعتبارها الحد الأدنى الذي يحتفظ المواطنون بحق التجمع فيها والتداول على هامش تجمعهم فيما يخصهم من شؤون عامة ، يمثل إمكانية يصعب تعطيلها بالكامل وسوف تبقى مهمة في الحياة الاجتماعية والسياسية حتى ينمو المجتمع المدني ويقوم بوظائفه كاملة من خلال الأحزاب والنقابات وجمعيات حقوق الإنسان إضافة إلى جمعيات النفع العام غير الحكومية الأخرى .

وإلى جانب التجمعات الأهلية غير الرسمية ، بدأ ينمو في دول المنطقة مجتمع مدني من الجمعيات غير الحكومية الخيرية والثقافية والمهنية وصولاً لأحزاب الأمر الواقع في الكويت (المديرس : 1996) . هذا إلى جانب وجود محسوس لتيار ديني إسلامي وتيارات قومية وليبرالية واجتماعية وطنية ، فضلاً عن وجود ، مشاركات خارجية للمواطنين في نشاطات خيرية وثقافية ومهنية وأكاديمية وإنسانية على مستوى العالم إضافة إلى المستوى العربي والإقليمي . وهذه التحركات الشعبية على المستوى الأهلي ومن خلال منظمات المجتمع المدني والصلات الخارجية لمواطني دول المنطقة ، سوف تزيد من حرية التنظيم وتفسح مجالات أرحب لحرية التعبير عن طريق البحث العلمي والدراسات وعن طريق كتابة الآراء والمساهمة في اللقاءات . الأمر الذي سوف يساعد على تقارب الأفراد والجماعات وبلورة قواسم مشتركة للعمل المشترك لما فيه من مصلحة عامة لشعوب المنطقة وحكوماتها .

سادساً : الاعتبارات الدينية والتقليدية في علاقة الحكام بالمحكومين

تعتمد حكومات المنطقة على سياسة المجاملة في علاقتها مع مجتمعاتها ، وتعطي تصرفاتها السلطوية بعداً دينياً ومظهراً تقليدياً قبلياً وعائلياً ولا تُفرط في استخدام العنف ، وإنما تستخدمه بالقدر الكافي للاحتفاظ بسلطتها المطلقة تجاه كل من يهدد سلطة الحاكم الفرد ولو كان أقرب

المقربين . ويتضح من تاريخ العلاقة بين الشعوب والحكومات بأن الحكومات عندما تواجه بحركة وطنية مثل هيئة الاتحاد الوطني في البحرين والحركات الوطنية والعمالية والطلابية في قطر والحركة المطالبة بعودة العمل بالدستور في الكويت والتحركات الدينية السلمية في المملكة وغيرها من دول المنطقة ، وتحرك المجلس الوطني ومجلس الوزراء الاتحادي والصحافة المستقلة في الإمارات ، وحتى التحركات الأكثر عنفاً في عمان وبعض دول المنطقة ، فإن ردة فعل الحكام الأولية تتصف بالسياسة ، وتحرص على التعامل مع هذه الحركات آخذة في الاعتبار الأعراف التقليدية والاعتبارات الدينية ، ولا تستخدم العنف إلا عندما يتم إضعاف تلك التحركات وتتم تعبئة التأييد الداخلي والخارجي ضدها . ونلاحظ أيضاً أن تعامل الحكومات مع أصحاب الرأي والحجة الدينية والانتماءات التقليدية أكثر ليناً من غيرهم من المعارضين .

وهذه الطبيعة الخاصة لعلاقة الحكام بالمحكومين في دول المنطقة ودرجة المجاملة التي تحظى بها الاعتبارات الدينية والتقليدية تتيح إمكانية يمكن تعزيزها . وعلى المطالبين بالديمقراطية أن يركزوا على إظهار المبادئ وإبراز القيم والعودة إلى علاقة المساواة والندية التي سادت بين مؤسسي الأسرة الحاكمة والقبائل والعائلات التي تشكل منها المجتمع في ذلك الوقت . إن إبراز قيمة الإنسان ، والتركيز على الاعتبارات الأخلاقية والتذكير بالعلاقة التقليدية والتصرف مع الحكام بمقتضيات ذلك وعلى مستوى الندية ، سوف يعيد الذاكرة التاريخية للحكومات والشعوب ويساعدها على إعادة تأسيس العلاقة بينهما على قاعدة المساواة والندية وفق شرعية دستور ديمقراطي ، لا تكون فيه السيادة لفرد ولا لقلة على الناس وإنما السيادة لله وحده عز وجل ، والشعب مصدر السلطات ، ويصبح الحاكم أولاً بين متساوين كما كان الحال في الأحلاف القبلية في المنطقة وأعراف القبيلة العربية التقليدية التي تقوم العلاقة بين أفرادها المتحالفين على أساس الأعراف والاحترام المتبادل .

ومما لاشك فيه أن تفعيل الاعتبارات الدينية والتقليدية والتركيز على كرامة الإنسان إلى جانب إبراز حقوق المواطن وتماسك المجتمع عبر الأجيال ، تشكل كلها إمكانيات ثقافية يمكن أن تضاف إلى إمكانيات الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية ؛ هذا إذا تم الرجوع الصادق إلى المعنى العظيم لمبدأ التوحيد من حيث إنه في جوهره نفي لعبودية الإنسان لغيره من البشر . وتم تطبيقاً لذلك الإيمان ، التصدي لمهمات القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والإصرار على مراعاة مبدأ المساواة والعدل والإنصاف ، وأصبحت الدعوة تركز على أن الأمر شورى بين الجماعة ، والشورى ملزمة والأمة هي التي تفوض السلطة لمن يحكمها أو يشرع نيابة عنها وفق شرعية دستور ديمقراطي يحفظ للشريعة مكانتها . ويضاف إلى هذا الاعتبار العقائدي الذي يجب توظيفه

من أجل الانتقال إلى الديمقراطية ، اعتبارات تقليدية تتعلق بالتاريخ الاجتماعي والسياسي لدول المنطقة ، وبروز الأسر الحاكمة نتيجة توافق الأفراد والجماعات وقيامهم بمساندة مؤسسي تلك الأسر ـ بعد اختيارهم في أغلب الأحيان ـ في الوصول إلى السلطة وفق مفهوم يحافظ على كرامة السكان ويحقق مصالحهم ويقوم على مشاركتهم في القرارات وفي الخيرات . إن الفرد عندما يرتقي بنفسه إلى مرتبة المواطن ويرتفع بحس المسؤولية المجتمعية والأخلاقية لديه سوف يجد إمكانيات معقولة ، تفتح آفاقاً للعمل السلمي من أجل الديمقراطية تبدأ بالعمل الفردي ووصولاً للعمل الجماعي (فخرو 2000 (ب): 14-32) .

العقبات والعوامل المعوقة للتحول الديمقراطي

العقبات التي تقف أمام الانتقال إلى الديمقراطية عديدة كما يتضح ذلك من البُنى الأساسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والجيوسياسية الراهنة التي سبقت الإشارة إليها . فالواقع الراهن لتلك البنى التي أسفرت عنها التجارب السياسية المعاصرة لدول المنطقة ، يشير إلى عقبات عصية على التجاوز . هذا مع وجود اختلاف نوعي كبير بين وضع الكويت وأوضاع بقية دول المنطقة بسبب تطورها السياسي وما أسفر عنه من مستوى الحريات العامة التي يتيحها دستور الكويت لعام 1961 ، وما يوفره بالتالي من إمكانيات شرعية للنضال الديمقراطي ونمو حركة ديمقراطية قادرة على مواجهة العوامل المعيقة لعملية التحول الديمقراطي (النجار 1996) . وفي تقديري أن أهم العقبات والعوامل المشتركة المعوقة في دول المنطقة بشكل عام تتمثل في التالي :

أولاً : ضخامة مصالح الأسر الحاكمة وما يعود عليها من المال العام كرواتب ومخصصات وعطايا وخدمات ، وما يتمتع به بعض أفرادها من قدرة على استملاك الأراضي الشاسعة . هذا إضافة إلى المكانة السياسية التي يتمتع بها أفرادها وتعطيهم الأولوية في تولي المناصب والوظائف العامة فضلاً عن الأولوية الاجتماعية المفروضة بقوة البروتوكول الرسمي (الشيوخ قبل الوزراء) . ولعل نظرة إلى المناصب العليا في الحكومات وما يتبعها من مؤسسات تبين أولويات أفراد الأسر الحاكمة في تولي الوظائف العامة فضلاً عن مواقع ووزارات السيادة . وإلى جانب هذا كله يتمتع أفراد الأسر الحاكمة بشكل عام بمزايا القرب من متخذي القرار ؛ هذا مع اختلاف درجة تلك المزايا من فرد إلى آخر ومن بلد إلى آخر ، الأمر الذي يجعل كل رجل أعمال أجنبياً أو محلياً محتاجاً إلى استخدام ذلك النفوذ من أجل الحصول على الأعمال لاسيما المتعلقة منها بالدولة أو

التي تحتاج إلى ترخيص وموافقات الحكومة للقيام بها أو تزويدها بالخدمات والتسهيلات .

وتضاف النخب الأخرى من وزراء وكبار موظفين وسماسرة الأعمال والعمولات (مواطنين ووافدين) ، إلى أصحاب النفوذ «الجالب للمال» ، ولعل نظرة إلى الثروات الكبرى وإلى ملكية وعضوية مجالس إدارة الشركات الكبرى الفردية منها والمساهمة العامة تشير إلى العلاقة بين النفوذ في السلطة والمكانة في القطاع الخاص . هذا على الرغم من أن احتمالات تعارض ذلك مع المصلحة العامة بل تعارضه مع نصوص دستورية وقانونية سارية المفعول . وهنا يمكننا توصيف العلاقة بين السلطة والثروة بما وصف ابن خلدون الدولة السلطانية غير الديمقراطية به ، حسب ما سبقت الإشارة «الجاه مفيد للمال» و«التملق مفيد للجاه» (الجابري 12:2000) . وإلى أن يفك الارتباط بين السلطة العامة والمصالح الشخصية ويوضع حد لكون التملق سبيلاً للسلطة والنفوذ ، ويعاد الاعتبار تدريجياً لحرمة المال العام والنفوذ العام ، فإن هذه العقبة المتمثلة في ضخامة المصالح الشخصية على حساب المصلحة العامة سوف تبقى عقبة كأداء تسد طريق الديمقراطية وتعرقل الانتقال إليها .

ثانياً : ضخامة المصالح الأجنبية : تحظى الشركات متعددة الجنسية الغربية ، بمصالح نفطية وتجارية ومالية كبيرة في المنطقة وأولوية وسهولة في التعامل مع الحكومات على وجه الخصوص . كما تتمع الحكومات الغربية المهيمنة على النظام العالمي بوجود عسكري ودور أمني ونفوذ ضاغط على عملية اتخاذ القرارات الوطنية . وهذه الأوضاع التي تمد جذورها في التاريخ الحديث لدول المنطقة وتكتسب تأثيرها من حقيقة دورها العسكري والأمني في المنطقة وسيطرتها على النفط ، تشكل عقبة أمام الانتقال إلى الديمقراطية . ويعود ذلك لسببين رئيسيين : أولهما : تقدير القوى الأجنبية صاحبة المصالح المحلية لخطورة الديمقراطية الحقة على مصالحها غير المشروعة ، واحتمال تعارض التوجهات الوطنية مع استراتيجيات الهيمنة التي تسعى إلى فرضها على الدول التابعة . إن الديمقراطية الحقة لابد أن تكون ذات اتجاهات وطنية والتزام بتحقيق المصالح الوطنية ، التي قد تتطلب من دول المنطقة الاندماج الإقليمي في كيان موحد قادر على توفير الأمن والنماء في إطار التكامل العربي بدلاً من الاعتماد على الحماية الأجنبية . وثانيهما : إن التفاوض مع الحكام مقابل تأمين استمرار حكمهم ، أثبت ـ على مستوى العالم ـ أنه أيسر وأسهل للقوى الأجنبية ذات الاستراتيجيات المعادية لتطلعات الشعوب وذات المصالح في احتكار الموارد الطبيعية والتجارية والراغبة في احتكار مشتريات السلاح وتشجيعها . ومن هنا فإن الحكومات الغربية في الماضي والحاضر ليست متحمسة بشكل عام للديمقراطية في الدول العربية ؛ هذا إذا لم تكن

ضدها في بعض الدول إذا تعذر إفراغ الديمقراطية من توجهاتها الوطنية . وحيث لا يجد طلب شعبي فعال على الديمقراطية أو حركة وطنية ديمقراطية يحتمل أن توازن ضغط المصالح الأجنبية أو يحتمل أن تصل إلى الرأي العام الخارجي وتكسبه ضد تصرفات حكوماته في المستقبل ، فإن النفوذ الأجنبي صاحب المصالح المحلية سوف يظل عامل إعاقة للديمقراطية .

ثالثاً : تفاقم الخلل السكاني واستمرار الخلل الإنتاجي : تشكل أوجه الخلل هذه معوقات حقيقية لحركة الشعوب ونمو قدرتها الذاتية وإرادتها المستقلة اللازمين لتنمية طلب فعال على الديمقراطية . فالخلل السكاني الذي يتفاقم عاماً بعد عام كما أشرنا سابقاً ، أدى إلى تهميش دور قوة العمل المواطنة وطردها من المواقع المنتجة التي لا تستغني عن إنتاجها الدولة والمجتمع ، وجعل دور المواطنين في اتخاذ القرارات في القطاع الخاص والعام دوراً ثانوياً إذا قورن بدور الوافدين . كما أصبح المواطنون في الدول الصغيرة أقلية ، ليست بالضرورة أكبر الأقليات في الدولة . ومن هنا فإن مجتمعات أغلب دول المنطقة كما سبق أن بينا ، لم يعد ينطبق عليها مصطلح المجتمع بالمعنى العلمي ، وإنما هي إلى معسكرات العمل أقرب (الكواري 1996 (ب) :231-250) . وهذا يؤثر في قدرة المواطنين في الدفاع عن مصالحهم ويجعلهم ، بحكم ضعف تأثيرهم في القرار وهامشية دورهم الإنتاجي الذي لا تعتمد عليه الدولة ، غير متمكنين من العمل على تأمين مصيرهم ، فالسكان كلهم لا يجمعهم مصير واحد وأخطار المستقبل ليست مشتركة بالنسبة إليهم جميعاً ، ومن هنا فإن مصالحهم ليست واحدة وأهدافهم العامة ليست مشتركة ومصيرهم ليس متماثلاً .

وإذا أضفنا إلى ذلك حقيقة استمرار الخلل الإنتاجي واستمرار الاعتماد على الريع من صادرات النفط واستخدامه لتعزيز آلية الضبط السلطوي كما أشرنا سابقاً ، فإن تفاقم الخلل السكاني واستمرار الخلل الإنتاجي يشكلان عقبات أمام الانتقال إلى الديمقراطية ، ولا بد من إصلاحهما من أجل تفعيل دور المواطنين وتنمية قدراتهم وتحرير إرادتهم الأمر الذي لا يمكن لهم من دونه تنمية طلب فعال على الديمقراطية . ولعل المفارقة المحزنة هنا تتمثل في تناقض المصالح الآنية لبعض القوى الفاعلة في المنطقة مع متطلبات إصلاح الخلل السكاني والخلل الإنتاجي لما يمثله استمرارهما من دعم لآلية الضبط السلطوي ، هذا إضافة إلى إدمان مجتمعات المنطقة للمنافع الآنية التي يتيحهما هذان الخللان ، ولذلك فقد مرت أكثر من فرصة على دول المنطقة لتصحيح كل منهما دون أن تغتنم ، والكويت خير مثل على ذلك .

رابعاً : عدم التوافق على مفهوم الديمقراطية وغياب العمل بها : أصحاب المصلحة من

الأفراد والجماعات في الديمقراطية كثيرون ، ولكنهم غير متفقين على مضمون الديمقراطية ولا يمارس معظمهم الديمقراطية على أرض الواقع على أي مستوى من مستوياتها . فالديمقراطية مازالت شعاراً يفتقر إلى وجود مفهوم مشترك متفق عليه بين الداعين إلى الانتقال إليها . كما أن ممارستها في تنظيمات المجتمع المدني مثل الجمعيات والتجمعات المهنية وأحزاب الأمر الواقع وحتى الشركات المساهمة يشوبها الكثير من أوجه النقص ، الأمر الذي حد جزئياً من نمو التنظيمات غير الحكومية الحقة ـ على قلتها ـ وحال دون اتساعها بسبب جمود القيادات وكثرة الانشقاقات والانغلاق على المصالح الآنية الضيقة .

وقد أدى غموض مفهوم الديمقراطية وغياب العمل بها ، إلى صعوبة العمل المشترك بين التيارات والقوى السياسية التي تنشد التغيير وحال دون نمو المجتمع المدني وبروز حركة ديمقراطية . ومن هنا فإن عدم التوافق على مضمون الديمقراطية بين أصحاب المصلحة فيها وغياب العمل بها في داخل تنظيمات المجتمع المدني ، تدعو إلى تحديد مفهوم الديمقراطية وتوضيح مضامينه الدستورية من خلال الحوار بين القوى التي تنشد التغيير الديمقراطي وبين الحركة الديمقراطية وبين الحكومات حتى يتم خروج الحكومة والشعب من مصيدة الحكم غير الديمقراطي ، ويسهل أمر التوافق بينهما على الديمقراطية ، وتبدأ عملية التحول الديمقراطي الطويلة والشاقة ولكن الممتعة ذهنياً وإنسانياً والمعطاءة وطنياً .

متطلبات تنفيذ الرؤية المستقبلية

الرؤية المستقبلية التي تم تناولها عبر صفحات هذه الورقة سوف تبقى مجرد فكرة حتى تتوفر لها متطلبات التنفيذ ، التي تساعد على تحويلها إلى عمل فكري وإلى حركة نضال سلمي من أجل الانتقال إلى الديمقراطية (فخرو 2000 (أ): 21-23) . ويمكن التمييز بين نوعين من متطلبات التنفيذ ، أولاهما : متطلبات فكرية تمهيدية مشتركة يمكن تحقيقها على المستوى الإقليمي . وثانيتهما : متطلبات وطنية لابد من تحقيقها في كل دولة حتى يمكن الانتقال إلى الديمقراطية فيها . وهذه المتطلبات الوطنية تتوقف على الإمكانيات والفرص المتوفرة والمداخل المتاحة في كل دولة للانتقال إلى الديمقراطية ، في ضوء موقف حكومتها من الديمقراطية .

وأهم المتطلبات التي يجب توفيرها على المستوى الوطني تتمثل في قيام تنظيمات سياسية ونمو منظمات المجتمع المدني بشكل عام وممارسة الديمقراطية داخلها وفيما بينها ، سعياً لبلورة قواسم

وطنية مشتركة وتنمية حركة ديمقراطية متفقة فصائلها على مشروع دستور ديمقراطي ومطالبة بتطبيقه . ونجاح أي حركة ديمقراطية على المستوى الوطني يتوقف على مدى اتساع تمثيلها وممارسة الديمقراطية داخلها وانضواء القوى الفاعلة التي تنشد التغيير السلمي تحت لوائها . كما يتطلب نجاح الحركة الديمقراطية أيضاً ، نمو قدراتها وتمكنها من وضع استراتيجية وتبني خطط مرحلية وبرامج عمل من أجل الانتقال السلمي إلى الديمقراطية . ولعل حكمة سراة القوم - إن وجدوا - في المجتمع وقدرتهم على التوافق التاريخي والمصالحة على قاعدة الديمقراطية ، هي أهم متطلبات قيام تنظيمات سياسية ونمو حركة ديمقراطية .

أما أهم المتطلبات المشتركة التي يجب توفيرها على المستوى الإقليمي لتحقيق الرؤية المستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية فإنها تتمثل في المتطلبات الرئيسية التالية :

1 : المتطلبات الفكرية والسياسية

وتتمثل في إعمال الفكر وتكثيف الحوار بين أصحاب المصلحة في الديمقراطية بشكل عام وبين الباحثين والمفكرين والممارسين للعمل العام بشكل خاص . وذلك من أجل تحديد مفهوم الديمقراطية الذي يمكن أن تتوافق عليه التيارات والقوى التي تنشد التغيير ، وتوضح مضامينه بهدف تأسيس الديمقراطية في الفكر والثقافة وتوسيع قاعدة الساعين إليها من أصحاب المصلحة في تحقيقها . وهذا التأسيس الفكري والتأصيل الثقافي للديمقراطية من أجل تبنيها في الحياة السياسية على المستوى الرسمي والأهلي ، والعمل بمقتضياتها يتطلب إنجاز مهمتين رئيسيتين :

أولاهما : مقاربة إشكاليات الديمقراطية . وأول هذه الإشكاليات يتمثل في احتمال تعارض العقيدة الإسلامية مع الديمقراطية أو تعارض الديمقراطية مع العقيدة الإسلامية . فالمواقف المتباينة والمخاوف المتبادلة بين الدين الإسلامي وبين الديمقراطية الليبرالية الغربية ، حقيقة لا يمكن تجاهلها . بل إن المواقف المتباينة والمخاوف المتبادلة والتحفظات على الديمقراطية بشكل عام وعلى التطبيق العربي الراهن «للديمقراطية» بشكل خاص ، تشير أيضاً إلى وجود إشكاليات لابد من مقاربتها حتى يمكن قبول الديمقراطية نفسياً وتبنيها فكرياً ومراعاتها في الحياة السياسية .

وفي تقديري أن الصلة بين الديمقراطية والعقيدة الليبرالية وما تقوم عليه من قيم الإباحة للحريات الفردية بصرف النظر عن الحلال والحرام ، ليست علاقة لازمة لا تقوم للديمقراطية قائمة دون التسليم بها . ولعل ما نراه من صلة بين الديمقراطية في الغرب والعقيدة الليبرالية والحريات الفردية المتطرفة ليس إلا تعبيراً عن قوة العقيدة الليبرالية أو العقيدة الرأسمالية ، عندما يختارون

نظام الحكم الديمقراطي ، وهذا ما لاحظه قبل منتصف القرن العشرين شومبيتر في كتابه الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية الذي نظر إلى الديمقراطية باعتبارها منهجاً لتداول السلطة (Schumpeter 1970: 269-302) . إن الديمقراطية المعاصرة هي اليوم منهج أكثر من كونها عقيدة وقد أصبحت ممارسة مقيدة بشرعية دستورية . وليس هناك ما يمنع أن تكون مقاصد الشريعة الإسلامية ، قيداً على المشرع في الممارسة الديمقراطية ـ في البلاد الإسلامية ـ ، مادام ذلك قيداً دستورياً تحكم به محكمة دستورية وفقاً لإجراءات الحكم بدستورية القوانين .

وإلى جانب هذه الإشكالية هناك إشكاليات أخرى أعتقد أن مقاربتها على المستوى الفكري سوف تكون أقل صعوبة . ومن أبرز هذه الإشكاليات إشكالية الديمقراطية مع اعتبارات الأمن القومي واحتمالات الاختراق الثقافي وتهديد الثوابت وتفكيك البنى التقليدية التي تصدت للعدوان الخارجي عبر التاريخ . وكذلك إشكالية التنمية الشاملة المستدامة ذات البعد الإنساني مع الديمقراطية المؤسسة على المبادئ الرأسمالية المتوحشة ، حيث يعمل الانفتاح الاقتصادي «والتصحيح الهيكلي» والدعوة إلى الخصخصة العقائدية ، ضد اعتبارات العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعي ، ويؤدي إلى إقصاء السواد الأعظم من السكان بسبب تدني مستويات المعيشة ووقوع أعداد متزايدة من السكان تحت خطر الفقر وحرمانهم من مصادر المشاركة السياسية الفعالة . وفي تقديري أن هذه الإشكالية يثيرها واقع التجارب «الديمقراطية» في عدد من الدول العربية ودول العالم الثالث ، كما تعبر عنها ملاحظة صحيحة عند بدايات الممارسة الديمقراطية في الدول الرأسمالية . وذلك قبل أن تؤخذ في الاعتبار حقوق المواطنة الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب حقوقها السياسية والقانونية .

وهذا النقد يمكن تجنبه وتخفيف تأثيراته والاحتياط ضد حتميته في مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية ، عن طريق تأسيس الديمقراطيات الناشئة في العالم الثالث على اعتبارات التنمية والعدالة الاجتماعية والأمن القومي . وذلك من خلال النص في الدستور على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطن وتوفير مصادر ووسائل المشاركة السياسية الفعالة له . وكذلك من خلال نصوص دستورية تتعلق بنظافة يد متخذي القرار ، إضافة إلى اتخاذ الاحتياطات الضرورية ضد احتمالات الاختراق الخارجي لمواقع المسؤولية العامة على المستويين الرسمي والأهلي ، فمثل هذه الشفافية سوف توضح انتماءات من يتولون مناصب عامة وتسمح بمراقبة مصادر دخلهم ، وهي من ضمن الاحتياطات التي تأخذ بها اليوم الديمقراطيات المستقرة .

ثانيهما : تجسيد مفهوم الديمقراطية . ولابد أيضاً من التعبير عن اتفاق التيارات والقوى التي

تنشد التغيير عن طريق تبني منظومة من الوثائق المعبرة عن المطالب الديمقراطية ، وحتى يتم ذلك يجب إجراء حوار وطني بين المفكرين والممارسين للعمل الأهلي من أجل ترجمة مفهوم الديمقراطية المنشودة ومضامينها المتفق عليها إلى نصوص دستورية وقانونية ووثائق شرف ، تعبر عن توافق أصحاب المصلحة في الديمقراطية ، وتطرح مطالبهم بشكل محدد وواضح في نصوص حاكمة .

ومن هذه الوثائق المشتركة التي يمكن تبنيها على المستوى الإقليمي «ميثاق حقوق المواطنة وواجباتها» وربما يمكن صياغة «استراتيجية الحد الأدنى من العمل الوطني الديمقراطي» التي تدعو الأفراد والجماعات إلى الصدق مع النفس والالتزام بمدخل الصدق في القول والعمل ، وتحث كل مواطن على أداء مسؤوليته الوظيفية والمهنية والمجتمعية من خلال بناء مواقفه من الآخرين بناء على ملاحظته لمواقفهم من المجتمع (السعدون والكواري 1996: 22-23) . إن مثل هذه «الاستراتيجية» التي إن أمكن تبنيها وتعزيز العمل بها من قبل التيارات والقوى التي تنشد التغيير ، يمكن أن توجد مرجعية لسلوك الأفراد ، والجماعات وتنمي آلية أهلية للضبط الاجتماعي ترتقي بسلوك الأفراد وتقرب «العمل من القول» وتعالج المجتمع من مظاهر ازدواج الشخصية والسلبية والتملق والنفاق . ﴿إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾ .

كما أن توافق رموز الفكر وقيادات العمل الأهلي من خلال الحوار على أسس وثيقة «مشروع دستور ديمقراطي» ، سوف تجسد مفهوم الديمقراطية المنشودة وتوضح مضامينه في نصوص حاكمة ، الأمر الذي سوف يحدد مضمون الطلب على الديمقراطية ويزيد فاعليته ، ولعل دستور الكويت لعام 1962 ودستور البحرين لعام 1972 يصلحان ليكونا نقطة البداية في وضع نموذج «مشروع الدستور الديمقراطي» المشار إليه أعلاه .

ويمكن أيضاً في سياق تجسيد مفهوم الديمقراطية اقتراح مشاريع قوانين رئيسية ذات تأثير في تطبيق الديمقراطية على أرض الواقع ، ومن هذه قانون المطبوعات والنشر وتداول المعلومات ، وقانون الانتخابات العامة والقوانين المتعلقة بحرية التنظيم واستقلال تنظيمات المجتمع المدني ، مثل قانون الجمعيات غير الحكومية وقوانين الأحزاب والنقابات . هذا إضافة إلى قانون القضاء وقانون الإجراءات الجنائية . إن التوافق على المواد الحاكمة في هذه القوانين ذات الأهمية القصوى في عمل الديمقراطية على الأرض ، سوف يوضح الطلب الديمقراطي ويجعل منه تدريجياً سبيلاً للإصلاح القانوني قبل الانتقال إلى الديمقراطية ، وكذلك عندما يبدأ العمل بالشرعية الدستورية التي يتطلب أمر ترجمتها على أرض الواقع وجود قوانين ديمقراطية نصاً وروحاً .

2 : المتطلبات المؤسسية والتنظيمية

هناك أيضاً متطلبات مؤسسية وتنظيمية لتنمية الرؤية المستقبلية على المستوى الإقليمي والمستوى الوطني ، ومن هذه المتطلبات منتدى للحوار ، ومنظومة من الملتقيات الإقليمية ، ووقف لتعزيز العمل الأهلي .

منتدى الحوار : لابد للحوار حول أهمية وإمكانية الانتقال إلى الديمقراطية من حاضنة إقليمية ، تسهل إجراءه بشكل مستمر ومنتظم وتعمل على توسيع قاعدة المشاركين فيه وتسعى إلى توصيل نتائجه إلى أصحاب المصلحة في الديمقراطية . ويمكن إطلاق مسمى «منتدى الحوار» على هذه الحاضنة لفكرة الحوار الديمقراطي ويمكن لمنتدى التنمية أن يقوم بمهمة «منتدى الحوار» إن رأى أعضاؤه ذلك . كما يمكنه أن يساعد في تأسيس «منتدى الحوار» . وذلك من خلال تكليف فريق من أعضائه يتصل بالمعنيين بالتطور السياسي والمهتمين بالانتقال إلى الديمقراطية ، من أجل تكوين لجنة تحضيرية أو مجلس أمناء «لمنتدى الحوار» يتولى مهمة إعداد البحوث والدراسات اللازمة لإجرائه ، ودعوة قيادات الفكر والعمل الأهلي لإجراء حوار منظم ومستمر بهدف تنمية قواسم مشتركة تؤدي إلى توافق على مضمون الوثائق اللازمة لتحديد معالم الطلب على الديمقراطية وتحديد دور الداعين إلى إقامة نظم حكم ديمقراطية في دول المنطقة .

ويمكن لمنتدى الحوار أيضاً عندما تتضح رؤيته وتتأكد مكانته ، أن يقوم بدور الدبلوماسية الشعبية على المستويين الرسمي والأهلي وبين دول المنطقة من خلال «جماعة المساعي الحميدة» . وذلك بتكوين فرق عمل وإرسال وفود تتحاور وتتوسط لحل الخلافات بين القوى صاحبة المصلحة في الديمقراطية ، وبين الحكومات والمعارضين لها ، وبين دول المنطقة فيما يتعلق بخلافات الحدود ومعوقات الاندماج الإقليمي الأخرى ، باعتبار الاندماج بين أقطار دول مجلس التعاون وتجسيد كيان فدرالي موحد ، هو أحد المداخل التي يمكن أن تنتقل من خلاله دول المنطقة إلى الوحدة والديمقراطية .

منظومة ملتقيات إقليمية : يتطلب العمل الديمقراطي وجود مجتمع مدني نشط ورأي عام مستنير ، ويمكن المساهمة في ذلك من خلال تنشيط حركة العمل الأهلي المشترك في المنطقة على جميع المستويات لتعزيز المجتمع المدني على المستوى المحلي وإيجاد قنوات إقليمية ، تلتقي من خلالها جهود المنظمات غير الحكومية الوطنية حيث وجدت ، مع جهود الأفراد غير المنضمين إليها أو الذين لا يتاح لهم في أقطارهم تكوين جمعيات غير حكومية . ومن الملتقيات الإقليمية

الهامة ، الملتقيات المعنية بحقوق المواطن وحقوق الإنسان وأنصار الديمقراطية ، والملتقيات الثقافية ، والملتقيات القطاعية مثل المرأة والطلاب ، أو الملتقيات المهنية مثل المحامين والمهندسين والمحاسبين ، وتجمعات أصحاب الأعمال مثل الصناعيين والمقاولين والتجار وأصحاب المال وجمعيات صغار المساهمين في الشركات المشتركة ، وكذلك جمعيات تنظيم المهرجانات والجوائز العلمية والأدبية على المستوى الإقليمي ، وربما أيضاً مؤسسات خيرية على المستوى الإقليمي في مجال التكافل الإقليمي أو على المستوى العربي والإسلامي والعالمي . ومن أهم المحاذير التي يجب أن تبتعد عنها هذه الملتقيات هي التمويل الحكومي والتركيز على الاستضافة الحكومية المجانية . وإنما يجب بدلاً من ذلك ، أن تعتمد على تطوع أعضائها وموارد الذاتية ومساندة نشاطاتها بإيرادات جارية من أوقاف تنشئها .

إن هدف هذه الملتقيات يتمثل في إغناء المجتمع المدني والتعبير عن اهتماماته والمساهمة في تلبية احتياجات المجتمع والرأي العام والتعبير عنهما ، إلى جانب تعبير المنظمات والجمعيات غير الحكومية على المستويات الوطنية . كما أن هذه الملتقيات سوف تعمل على سد النقص في تنوع منظمات المجتمع المدني على المستوى الوطني واكتمالها وتكاملها ، حيث لا توجد قوانين تسهل إنشاء المنظمات غير الحكومية بشكل عام أو بعض منها على وجه الخصوص . ويمكن إنشاء هذه الملتقيات كأمر واقع أو إنشاؤها وفق القوانين الوطنية في الدول المضيفة إذا أمكن تسهيل ذلك . كما يمكن تسجيلها من الناحية القانونية في «المناطق الحرة» في دول المنطقة أو خارجها ، إذا تعذر ذلك داخل المنطقة .

وحتى تكون هذه الملتقيات أهلية فعلاً فإن أمر تأسيسها يجب أن يأتي بمبادرات أهلية . كما يمكن أن يؤدي كل من منتدى التنمية ومنتدى الحوار المقترح في مرحلة تالية من نشاطاته دور المشجع لقيام هذه الملتقيات الإقليمية . وذلك من خلال دعوته للمنظمات غير الحكومية الوطنية ـ حيث وجدت ـ أن تتبنى معه تأسيس هذه الملتقيات من الأفراد المعنيين والراغبين في العمل الإنساني أو المهني أو الثقافي أو الاجتماعي أو الخيري على المستوى الإقليمي . ومن المهم أن تبقى العضوية في هذه الملتقيات فردية حتى لا تسيطر اهتمامات المنظمات غير الحكومية على المستوى الوطني ، على الاهتمامات المشتركة التي يجب أن تؤسس هذه الملتقيات لتحقيقها . كما يمكن أن تؤدي مؤسسة الوقف المقترح إنشاؤها ضمن المتطلبات المؤسسية والتنظيمية لتعزيز المساعي الديمقراطية ، دوراً في تشجيع قيام الملتقيات الإقليمية المشتركة .

وقف لتعزيز العمل الأهلي : وهذا الوقف له مكانة مركزية وحاسمة في تمويل قيام واستمرار منتدى الحوار وأدائه للمهمات الفكرية والسياسية والثقافية والإعلامية والتنظيمية الملقاة على عاتقه . كما أن هذا الوقف سوف يساهم في تنمية مجتمع مدني مشترك وتكوين رأي عام مستنير على المستوى الوطني والإقليمي . وفي تقديري أن مثل هذا الوقف لابد أن يبدأ بمبلغ لا يقل عن المليون دولار على أن يتصاعد في المدى المتوسط إلى عشرة أضعافها . أما على المدى الطويل فإنه مرهون بأداء هذا الوقف والمنظومة التي سوف يقوم بتعزيز جهودها ، وموقف الحكومات منه . ومن هنا فإن هذا الوقف لابد له من مجلس أمناء يحظى بالاحترام من قبل حكومات المنطقة وشعوبها . كما يجب أن يتمتع أداؤه بالكفاءة والشفافية والقدرة على معرفة الأولويات الاستراتيجية في المنطقة وتوجيه موارده المحدودة إليها . ولذلك لا يمكن أن يكون الوقف هو المصدر الوحيد للتمويل بالنسبة إلى منتدى الحوار أو إلى منظومة الملتقيات ، وإنما يجب عليه أن يستخدم موارده لتعزيز موارد الآخرين دون أن يخلق حالة من الاعتماد عليه تؤثر في مبادرات العمل الأهلي في المنطقة أو في استقلاله .

وتبقى ـ في الختام ـ قدرة أهل المنطقة على توفير المتطلبات المؤسسية والتنظيمية لتنمية رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في المنطقة ، رهناً بعدة أمور ، أولها : عزيمة المؤمنين بأهمية الديمقراطية وإمكانية انتقال دول المنطقة إلى نظم حكم ديمقراطية . وثانيها : موقف الحكومات من الديمقراطية والهامش الذي سوف تتيحه تدريجياً للعمل السلمي من أجل الديمقراطية في ضوء متطلبات العصر ووعي الشعوب . وثالثها : مدى نمو طلب فعال على الديمقراطية ، والطلب الفعال في الاقتصاد هو الطلب المصحوب بالاستعداد والقدرة على دفع الثمن ، فذلك هو الطلب الفعال في الاقتصاد وكل ما عداه مجرد رغبات ، فهل أصحاب المصلحة في الديمقراطية في المنطقة على استعداد لدفع ثمن التحول السلمي إلى نظم حكم ديمقراطية؟ هذا ما حاولت بل جاهدت هذه الرؤية المستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية أن تشير إليه ، فهل أصابت الاتجاه أم أن تنمية طلب فعال على الديمقراطية هو أمر عصي ، يحتاج إلى مزيد من إعمال الفكر وربما يتطلب اكتشاف مداخل أخرى؟

المراجع

- الأنصاري ، عبدالحميد إسماعيل ، 1980 : الشورى وأثرها في الديمقراطية ، المطبعة السلفية ، القاهرة .
- الباكر ، عبدالرحمن ، 1965 : من البحرين إلى المنفى ، المؤلف نفسه ، بيروت .
- البحارنة ، تقي محمد ، 1999 : نادي العروبة 1939-1999 ، نادي العروبة ، المنامة .
- الجابري ، محمد عابد ، 2000 : «الانتقال إلى الديمقراطية : أسئلة وآفاق» ، مجلة فكر ونقد ، العدد 32 ، أكتوبر 2000 ، الدار البيضاء .
- الحسن ، بلال ، 1990 : «الكويت . . . والتجربة الصعبة» ، اليوم السابع ، باريس عدد 18 يونيو 1990 .
- الحسن ، خالد ، 1988 : إشكالية الديمقراطية والبديل الإسلامي في الوطن العربي ، دار الجليل ، عمّان .
- الخاطر ، عبدالعزيز بن محمد ، 2000 : «خواطر فكرية : الحياة تبدأ بعد السلطة» ، جريدة الشرق القطرية ، 2000/12/28 ، الدوحة .
- الديين ، أحمد علي ، 1999 : ولادة دستور الكويت ، دار قرطاس للنشر ، الكويت .
- الزيدي ، مفيد ، 2000 : التيارات الفكرية في الخليج العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .
- السعدون والكواري ، جاسم خالد السعدون وعلي خليفة الكواري ، 1996 : دول مجلس التعاون : نظرة مستقبلية ، وثائق اللقاء السنوي لعام 1995 ، منتدى التنمية ، الكويت .
- شلتوت ، محمود ، 1992 : الإسلام : عقيدة وشريعة ، دار الشروق ، القاهرة ، الطبعة السادسة عشرة .
- الشملان وآخرون ، أحمد ، 1997 : الحركة الدستورية ، دار الوحدة الوطنية البحرين ، مكان الطبع غير محدد .
- غباش ، غانم عبيد ، 1979 : «المذكرة : بين إرادة الاستقلال ومخاوف المجهول» ، مجلة الأزمنة العربية ، الشارقة ، العدد الثاني 1979/3/21 .
- الغنوشي ، راشد ، 2000 : مداخلة في : الكواري ، علي خليفة (محرر) ، الحركات الإسلامية

والديمقراطية : الموقف والمخاوف المتبادلة ، دار قرطاس الكويت ، 2000 .

- فخرو ، علي ، 2000 (أ) : مقدمة في : الكواري ، علي خليفة (محرر) ، الحركات الإسلامية والديمقراطية : المواقف والمخاوف المتبادلة ، دار قرطاس للنشر الكويت ، 2000 .

2000 (ب) : «المواطن العربي أمام القرن الواحد والعشرين» ، مجلة العروبة ، نادي العروبة ، المنامة ، العدد (15) أغسطس 2000 .

- الكتبي ، ابتسام سهيل ، 2000 : «التحولات الديمقراطية في منطقة مجلس التعاون الخليجي» ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 257 يوليو 2000 .
- الكواري ، علي خليفة ، 1985 : نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة : مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .

1996 (أ) : حوار من أجل الديمقراطية ، دار الطليعة ، بيروت . انظر أيضاً : مجلة المستقبل العربي العددين 168 (شباط 1993 ص 22-47) ، والعدد 173 (تموز 1993 ص 51-61) .

1996 (ب) : تنمية للضياع : أم ضياع لفرص التنمية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .

- متولي ، عبدالحميد ، 1989 : القانون الدستوري والأنظمة السياسية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية .
- المديرس ، فلاح عبدالله ، 1996 : التجمعات السياسية الكويتية ، المؤلف نفسه ، الكويت ، الطبعة الثانية .
- النجار ، غانم ، 1996 : مدخل للتطور السياسي في الكويت ، دار قرطاس للنشر ، الطبعة الثانية .
- النفيسي ، عبدالله فهد ، 1978 : الكويت : الرأي الآخر ، لندن .

- Dahl, Rebert, 1989: Democracy and its Critics, Yale University Press, New Haven.
- Derbyshire, J. Denis and Ian, 1991: World Political system, Chambers, Edinburgh.
- Shumpeter, J.A, 1970: Capitalism, Socialism and Democracy, Unwin University books, London, Twelfth Impression.

المناقشات

موضوع النقاش: **نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في دول مجلس التعاون الخليجي**

رئيس الجلسة: الدكتور أحمد بشارة

معد ومقدم الورقة: الدكتور علي خليفة الكواري

رئيس الجلسة : محدثنا اليوم هو الدكتور علي الكواري ، ويعمل حالياً منسقاً مشاركاً في مشروع الدراسات الديمقراطية في البلدان العربية ومقره مدينة أوكسفورد بإنجلترا .

هذا المشروع يسعى إلى إجراء الدراسات والبحوث حول موضوع الديمقراطية في الدول العربية المختلفة .

ورقة اليوم بعنوان «نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية» .

علي الكواري

بسم الله الرحمن الرحيم ، هناك أربع نقاط رئيسية :

النقطة الأولى : تتعلق بالمفهوم . . . إذا كنا نريد أن نناقش مدى وجود شيء ، أو نريد أن نعززه ، لابد من تحديده بشكل دقيق بقدر ما نستطيع ، حتى نضبط الكلام على مصطلح محدد ، وهذا أخذ مني حوالي 17 صفحة ، على سبيل المثال ، عادة نحن نعمل محصلة التجربة السياسية في بلد معين ، وعندما حاولت أن أرى محصلة التجربة السياسية في دول مجلس التعاون ، حاولت أن آخذ مؤشرات ، وأخذت مؤشر حقوق المواطنة ، وحقوق الإنسان . . . أخذت مؤشر المشاركة السياسية الفعالة ، وكما تعرفون فإن المؤشرات الثلاثة ، تكاد تكون التجربة فيها أداؤها ضعيف جداً ، والكويت طبعاً ، قد تكون في الثلاثة مؤشرات ، هي الأفضل ، ولعل هذا راجع إلى المشاركة السياسية أكثر من أي شيء آخر ، وإن كانت الكويت ينطبق عليها موضوع التنمية إلى حد كبير .

قبل أن ندخل في مناقشة الصورة المستقبلية ، مثل النقاط ، هناك صور فوتوغرافية للدولة في تلك اللحظة ، التي هي البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية فيها ، بمعنى مدى علاقة هذه البنى ، هل تعزز الجهود الديمقراطية أو تعطلها؟ فنبدأ بالبنية الاقتصادية ، والبنية الاجتماعية ، والبنية السياسية ، والبنية الثقافية ، ثم أخيراً العلاقات الدولية ، علاقة الدولة بالعالم الخارجي ،وهل هذه علاقات تعزز أم تعرقل؟

بعدما انتهيت من الدراسة وجدت حوالي 70-80 صفحة ، فحذفت التجربة السياسية ، وحذفت البنى ، وتم نشر جزء منها في الوقت الحاضر ، وإن شاء الله تظهر كلها في كتاب واحد ، فعندما تقرأ الدراسة قد تجد فيها قطعاً ، في محاولة التعريف اجتزأت جزءاً صغيراً واختصرت الباقي ، في الأهداف الوطنية أيضاً فعلت الشيء نفسه ، إنما ما يتعلق بالرؤية نفسها فهي تبدأ تقريباً من النقطة الرابعة .

المشكلة الثانية أننا نتكلم عن تقرير المساعي الديمقراطية في إقليم ، وبالتالي نتكلم عن عمل مشترك بين المؤمنين بهذا العمل لتعزيز جهود الآخرين ، من دون أن ندخل في قضية الحركة الديمقراطية أو النضال الديمقراطي ، سيبقى هذا مهمة كل مجموعة في بلدها ، لأن هذا يتعلق بالظروف القانونية ، والحقوق الدستورية لكل بلد ، والحقيقة نحن مختلفون في دول المنطقة ، لكن بإمكاننا كلنا أن نتكاتف حتى نقوم بعمل مشترك من أجل تعزيز أو خلق أرضية مشتركة لتعزيز المساعي الديمقراطية في دول المنطقة .

الورقة تتناول (6) نقاط هي :

النقطة الأولى : هي مفهوم الديمقراطية .

النقطة الثانية : الأهداف الديمقراطية ومكانة الوطنية بينها .

النقطة الثالثة : محاولة لتحديد أصحاب المصلحة في الديمقراطية .

النقطة الرابعة : الوضع الراهن للحركة الديمقراطية .

النقطة الخامسة : الإمكانيات والفرص المتاحة لتعزيز التحول الديمقراطي .

النقطة السادسة : العقبات والعوامل المعيقة ، ثم تخلص إلى متطلبات تنفيذ الرؤية المستقبلية ، وهي مقترحات أرجو أن تنال منكم الاهتمام ، لأنه في تقديري ، هذه هي القضية الأساسية والجوهرية التي لابد أن نخرج بها ، مهما كنا على ميزان الديمقراطية ، إلا أنه يجب أن نبدأ من تلك النقطة حتى نستطيع أن نعزز أوضاعنا من حيث نكون .

على الـ (scale) نرى أننا ممكن نكون 20% ,10% ,50% هذه قضية أيضاً ، وأننا مختلفون من بلد لبلد ، ومهما كنا واختلفنا على التحديد ، فهذه نقطة البداية .

بالنسبة إلى مفهوم الديمقراطية ، فأنا ، ومعي كثيرون ، أرى أنه يصعب أن يوجد للديمقراطية تعريف جامع ومانع ، وإنما هي مفهوم سياسي يتشكل في كل بلد وفقاً لعوامل متعددة ، من

التجربة السياسية ، من العقائد السائدة ، منها الثقافة ، والقيم ، ومنها طبيعة المجتمع ، وبالتالي هي مفهوم سياسي أكثر مما هي أمر يمكن حصره وتعريفه تعريفاً دقيقاً .

وأنا في هذه الناحية مع الإخوان ، نعتقد أن مفهوم الديمقراطية ، هي منهج يؤدي إلى تفعيل عملية معينة داخل المجتمع ، وهذه العملية ينتج عنها نظام ديمقراطي ، وبالتالي في الحقيقة هي ليست عقيدة ، لأنها لو كانت عقيدة ، لكان يصعب أن ننقلها من بلد إلى بلد ، لأنه في هذه الحالة ، ستكون منافسة لعقائد الشعوب الأخرى ، والحقيقة لو لاحظنا في الأدبيات ، بالذات الإنجليزية التي نعرفها ، كل شيء (socialism - capitalism) ، إلا الديمقراطية التي هي (democracy) ، حتى لا ينطبق عليها (ism) بما معناه أنه الموضوع غير المحدد ، وقد بدأ كثيرون يفكرون فيها كمنهج ، لكنه ليس منهجاً مطلقاً ، لكن أيضاً ، ما من شك في أن الديمقراطية في الأخير كنظام له ثوابت ، وأول ثوابته هي المساواة ، الحرية ، التكافل ، موضوع الإنصاف ، موضوع السلم الاجتماعي ، كل هذه ثوابت في الديمقراطية ، لأن هذه يمكن نسميها الغايات النهائية ، والحقيقة هي أيضاً غايات نهائية لكل نظام في مثالياته الأساسية ، وهي أيضاً في النظام الديمقراطي كما هي في الأخرى .

وفي هذا الجانب بالذات في رأيي أن هناك شيئين مهمين في النظام الديمقراطي :

أولاً وقبل كل شيء ، إن النظام الديمقراطي له مبادئ ، ولابد من تحديد المبادئ والمؤسسات والآليات والضمانات ، وهذه في أغلب الدول لا تختلف كثيراً ، يمكن يكون فيه بعض التغيير في الشكل ، لكن هذه من حيث الوظائف ، سواء كانت المبادئ أو المؤسسات أو الآليات أو الضمانات ، فيه ثبات بينها إلى حد كبير من حيث الوظيفة .

ثانياً ، في أي مجتمع ، لكل مجتمع ثوابت معينة ، لا يمكن أن تطلب من مجتمع أن يتخلى عن ثوابته ، لأن الديمقراطية في الأخير خيار ، وهي خيار الناس ، والناس ممكن يختارون ضد الثوابت ، وأنا في تقديري أن الديمقراطية ليست مرتبطة بالليبرالية الغربية فقط ، وإنما أحد تجلياتها الأساسية ، وربما التجربة التاريخية فيها ، لكن يمكن أن تكون اشتراكية ، ديمقراطية اشتراكية ، ويمكن أن تكون حتى ديمقراطية إسلامية ، ويمكن أن تكون تحت أي شيء معين ، إذا ضبطت المبادئ ، أي ما خالفت الأساسيات والآليات الأساسية التي يجب أن تؤدي إلى مشاركة سياسية فعالة لجميع الناس البالغين القادرين إلى آخره .

هذان هما الشرطان الأساسيان ، وبالتالي في تقديري أنها ليست عقيدة تنافس العقائد ، وإنما

هي منهج مضمونه العقائدي إلى حد كبير ، يتحدد بخيارات المجتمع في حدود ثوابت ديمقراطية أيضاً .

بالنسبة إلى الديمقراطية ، لها في تقديري خمسة مرتكزات أساسية :

أول مرتكز من مرتكزات الديمقراطية ، هو التسليم بين الناس جميعاً ، حكاماً ومحكومين ، بمبدأ المواطنة والمساواة ، لأنه إذا لم تسلم بحق المواطنة ، وتنكر حق المواطنة والمساواة على أي فرد من مواطني الدولة ، في اعتقادي أن هناك صعوبة في التفاهم إذ عند ذلك تكون هناك نظرة مختلفة . الشيء الآخر المرتكز ـ وهذه مرتكزات في التفكير في الأساس أكثر منها ـ عما في التطبيق .

المرتكز الثاني هو الاعتراف بأنه في الأخير الشعب هو مصدر السلطة أو الأمة مصدر السلطة ، سمها ما شئت ، السلطة ممارسة فردية بشرية وبالتالي إذا لم تكن في يد الكثرة أو الشعب ، فستكون في الأخير في يد القلة أو الحاكم الفرد ، الكل متفق بأن الشعب هو أولى بهذا الشيء .

بعد ذلك ننتقل إلى قضية جوهرية وأساسية ، وهي الفاصل بين الديمقراطية وما عداها من نظم ، وهو الدستور الديمقراطي ، وما نقول الدستور ، وإنما أقول الدستور الديمقراطي ، وهذا هو المرتكز الثالث .

أما المرتكز الرابع ، فهو المجتمع المدني كما يسمى حالياً ، لكني أقصد به بدءاً من الأحزاب ، وكل أشكال التنظيمات الأهلية المستقلة في حدود القانون ، وهذه مرتكز أساسي ، لأن هذه هي التي تعبر عن المصالح وتعبر عن توازن القوى ، ثم بعد ذلك في الحقيقة ، لن تستقر الديمقراطية في أي مجتمع ما لم تكن قيمة ومعياراً يرجع إليها الجميع سواء لهم أو عليهم ، الحقيقة ، أنا أقصد بالقيمة الاجتماعية ، أن القيمة الاجتماعية إذا خالفها أي فرد في المجتمع ، هناك ضبط اجتماعي ، المجتمع كله في الأخير يثور ضد هذا الشخص ، لأنه أخل بقيمة أساسية ، مثلما ذكرت موضوع الطابور في الدول الديمقراطية ، الإخلال فيه ليس فقط أنك مستعجل ، لا خلوه ، القضية هي إخلال بقيمة معينة لا تقبل ، وكان ذلك في تقديري موضوع الديمقراطية .

هذه المرتكزات في الدراسة الموسعة تكلمت عنها بشكل مسهب وبشكل كبير ، لكن الآن الوقت لا يتسع لذلك .

أما موضوع الدستور الديمقراطي ، فهو الحد الفاصل بين الديمقراطية وغيرها ، فيه خمسة مبادئ في اعتقادي :

أولاً وقبل كل شيء ، طريقة وضع الدستور ، الدستور الديمقراطي لا يكون ديمقراطياً إلا إذا وضع من قبل جمعية تأسيسية وتمت مناقشته من قبل جمعية تأسيسية منتخبة ، وأقر كعقد بين الناس حسب ما يتوافقون عليه ، وفي كل الأحوال هو يمثل مراحل من توازن القوى في ذلك المجتمع ، جنوب أفريقيا كمثال ، دستورها دستور ديمقراطي ، ولكنه وضع تحت هدف التخلص من الحكم العنصري ، وبالتالي فيه قضايا معينة اتفق عليها ، أو توافق عليها الناس ، وكذلك أي دستور معين ، دستور لبنان على سبيل المثال سنة 1943 دستور توافقي أو ديمقراطية توافقية ، لكن المشكلة الأساسية أن هذه التوافقية ، لأن الديمقراطية تسمى التعاقد الاجتماعي المتجدد ، يعني من تدخل في هذا العقد ، إنما يتجدد عبر التاريخ لكي تستمر الدولة ، وبالتالي موضوع الديمقراطية التوافقية هي أن القوى السياسية تتفق على أشياء معينة ، وإنما تفتح المجال للتطور في المستقبل ، إذن هذا يعبر عن تغيرات أساسية في المجتمع حتى لا ينفجر النظام مثلما انفجر على سبيل المثال في لبنان ، لما وصلت الديمقراطية النهائية إلى درجة معينة لا تعبر عما اتفق عليه في ذلك الوقت .

الشيء الآخر أنه إلى جانب طريقة وضع الدستور ، وهي مهمة ، فالمغرب فيه حركة سياسيةمن أقوى الحركات السياسية وأكثرها تأثيراً ومتجددة ومنتشرة في كل قرية ، لكن مشكلة المغرب الأساسية هي عدم وجود دستور ديمقراطي ، لأن الملك يمكن أن يغير الدستور في أي لحظة ، ويطرح التغييرات بالاستفتاء ، ويزور الاستفتاء ، وانتهى الموضوع ، وبالتالي إن أي موضوع كلام عن دستور ديمقراطي بالاستفتاء نعتقد أنه مشكوك فيه ، يجب في الحقيقة اعتباره عقد ، أن يناقش من قبل الناس ، ثم يتم التوافق عليه بشكل أساسي ، وأي تغيير بعد ذلك هو من داخل الدستور .

هذا يجرنا إلى موضوع الإصلاح ، موضوع البحرين بالذات ، إن أي تحايل يحصل في البحرين على قضية الدستور ، قضية غير مقبولة ، ولا يمكن ما لم يرجع إلى الدستور ويتم أي إصلاح للدستور من داخل الدستور ، معناه أنك خرجت عن القضية الأساسية والمشكلة مازالت موجودة وقائمة .

أما المبادئ الخمسة الأساسية : فأول مبدأ فيها أن في النظام الديمقراطي لا سيادة لفرد ولا لقلة على الشعب ، وهذه قضية جوهرية وأساسية ، إذا الشعب أو هذا البلد فيه دستور يسمح لأن تكون السيادة لفرد أو لقلة على الناس ، فطبعاً هذا الدستور غير ديمقراطي ، وأقول إيران على سبيل

المثال ، إيران بحكم إعطاء المرجعية لولاية الفقيه أو قلة من الفقهاء في الأخير يحددون ، هذا يخرج الدستور الديمقراطي الإيراني من الشرط الأول للدستور الديمقراطي ، لأنه هنا ما عاد الشعب هو في الأخير صاحب السلطة في يده ، وإنما الشعب يستفتي بعدما تحدد سلطة بشرية ، يجوز وما لا يجوز ، والحقيقة أنا أخذت فكرة من عبدالحميد متولي أستاذ القانون الدستوري في جامعة الإسكندرية ، ومن خيرة الناس الذين درسوا ، ويعتقد أنها أصوب من أي شيء آخر ، لأننا ما نقول السيادة للشعب ، لأنه يمكن أن يقال السيادة هي لله في الأخير ، بمعنى آخر للمؤمنين ، وأيضاً حتى الدستور الأمريكي على سبيل المثال ، لما أعد البند الخامس بإلغاء الرق ، ما كان قضية دستورية ، المحكمة الدستورية هي التي حكمت ، واعتبرت أن القانون الطبيعي هو أعلى من القانون الأمريكي ، وحكمت بعدم الرق ، وبالتالي هناك دائماً يمكن أن تكون سيادة أعلى من سيادة الأمة المجردة ، والكثير يعتقدون أن قضية السيادة في حد ذاتها مشكلة كبيرة لكن المهم هي السلطة ، أن تكون السلطة في يد الشعب ، والشعب هو مصدر السلطات ، يفوضها بإرادته ، ويستبدلها بإرادته .

المبدأ الثاني ، هو سيطرة أحكام القانون والمساواة .

المبدأ الثالث ، هو عدم الجمع بين أي من السلطة التشريعية والتنفيذية لأن أي جمع بين السلطتين ينتفي معه موضوع الدستور الديمقراطي ويصبح دستوراً آخر .

المبدأ الرابع هو ضمان الحقوق والحياة العامة دستورياً وقانونياً وقضائياً ، من خلال تنمية فاعلية المجتمع المدني بالذات ، والسماح بحرية التعبير والتنظيم .

المبدأ الخامس ، يأتي تداول السلطة ، وهو في تقديري الفرق بين الدستور الديمقراطي والدستور غير الديمقراطي ، وتداول السلطة نقصد بها السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ، لكن بالذات السلطة التنفيذية ، لأنه في الدول الملكية ، ليس من الضرورة تداول الملك نفسه ، لأنه في هذه الحالة مؤسسة من مؤسسات الدولة ، غير معينة ، كالسلطة التنفيذية ، وبالتالي إذا لاحظنا الآن للأسف في دولنا العربية ، يكاد يكون ليس هناك دولة عندنا فيها تداول سلمي للسلطة إطلاقاً ، وبالتالي يقال كل ما هو موجود عندنا ، أقصى ما هو موجود عندنا ، في المغرب ومصر والكويت ، هو في الحقيقة حرية وليست ديمقراطية ، الديمقراطية هي الفعل ، والحرية هي التعبير ، عندنا قدر كبير في بعض الدول من حرية التعبير ، وبالتالي عندنا مجتمعات تراعي حرية التعبير ، وإنما المشاركة السياسية الفعالة ، بمعنى آخر التغيير ، وتداول السلطة هذا لم يتم حتى الآن ، وبالتالي

حتى القول بأن هناك دولة من دولنا ديمقراطية حسب المبادئ الموجودة ، فيه شك .

هذا تقريباً ما يتعلق بالمفهوم ، وهذا يكفي .

بالنسبة إلى الأهداف الوطنية مهمة جداً ، لأنه في كل رؤية يجب أن يكون لها أهداف ، الديمقراطية صحيح مقصودة كقيمة في حد ذاتها ، لكننا يمكن أن نحتاجها أيضاً كوسيلة ، وبالتالي لابد أن تحدد الأهداف المرتجاة في مجتمعاتنا .

الآن أصل إلى تلخيص ، فيمكن أن نتكلم عن خمسة أهداف في المنطقة :

- الأول ، هو إقرار مبدأ المواطنة المتساوية والعمل به ، وهذا هدف مهم جداً ، لأن عندنا تركيبات ، وما عندنا اندماج وطني في كل مجتمعاتنا ، والمواطنة حقيقة نتشدق بها لكن ما عندنا ، مبدأ المواطنة غير مطبق ومراعى فيما عدا الكويت ، عندما يكون الدستور فعالاً .
- الثاني ، هو التمهيد لبدء عملية تنمية شاملة ومستدامة ، وهذه قضية جوهرية وأساسية في اعتقادي من أكبر الأهداف الوطنية المهمة .
- الثالث ، بناء مقومات الأمن الوطني .
- الرابع ، إصلاح إدارة الدولة والمجتمع وإقامة الحكم الرشيد .
- الخامس ، التوافق على دستور ديمقراطي في كل دولة من دول المنطقة ، ووضعه موضع التطبيق .

لكن هنا موضوع الديمقراطية أكثر منه مجرد هدف ، هو هدف ووسيلة ، ومن هنا تكون الحاجة والأهمية ، لأننا لا يمكن أن نحقق الأهداف الأربعة الأساسية ما لم نحقق هذا الهدف أيضاً ، ونستخدمه ونستخدم قدرته في تهيئة مجتمعاتنا ، في حركاتها ، في تراكمها ، في تواجهاتها ، حتى نتجه للهدف الخامس ، وبالتالي تتعدى أهمية الديمقراطية أنها هدف من الأهداف الوطنية ، هي هدف وأيضاً وسيلة نحتاجها .

أي اندماج في منطقة الخليج لا يمكن أن يكون إلا ديمقراطياً ، لكن لا أعتقد الآن أن أي دولة تسلم مصيرها لدولة ، حتى الحكام أنفسهم ، ما لم يكن القرار ديمقراطياً ، ولا شعب يسلم نفسه لشعب آخر أو لحكومة أخرى ، وبالتالي جزء من عملنا لتوحيد المنطقة هو المطالبة بالديمقراطية ، وإن شاء الله يكون عندنا كيان موحد يأخذ بهذا الأمر ، لأنه في الأخير ما نحتاجه هو إصلاح حاكمة واحدة تحكم الجميع ، وأكيد الحكام لن يتنازلوا باسم حاكمة واحدة .

بالنسبة إلى أصحاب المصلحة في الديمقراطية ، كل إنسان منصف مع نفسه هو صاحب

مصلحة ، لأن عدم اعتبار نفسه صاحب مصلحة إما لأنه يعتقد أنها تتناقض مع معتقداته ، وهنا يجب علينا بالفعل إجراء المقاربات الصحيحة ، التي بعد شبهة أن الديمقراطية عقيدة ، ستأتي على حساب عقائد الناس ، وبالذات العقيدة الإسلامية ، ربما عندنا جزء معين من الناس مغيب عن الديمقراطية نتيجة للخوف أو التعارض ، وهذا من المهمات الأساسية ، ولذلك أقول هي بمعنى إشكالية ، هي في مصلحته ، وهي ضد معتقداته ، وبالتالي يجب أن يحل هذا الحل أو تقارب هذه الإشكالية بشكل صحيح .

توجد إشكاليات أخرى لن نتكلم عنها في الوقت الحاضر ، لكن في تقديري ، هناك أشياء كثيرة نحتاج إلى عملها ، بما فيها عدم تخويف القوى الاجتماعية المتفوقة بالقوة والحركة ، وفي تقديري حتى شراء الرضا ، يعني الدستور الكويتي إلى حد كبير هو متنازل عن قضايا ديمقراطية في سبيل تفعيل عملية ديمقراطية ، لأن النظام الكويتي هو نظام دستوري ، هو نظام رئاسي ، في حكم ملكي ، والنظام الرئاسي والحكم الملكي مشكلة كبيرة ، لأنه يفقد الديمقراطية معناها ، لأنه في الأخير ينعدم التداول إذا صحت هذه العملية ، لكن نأمل في شيء برلماني ، تتداول السلطة فيه وتنتهي المشكلة .

بالنسبة إلى النقطة الرابعة ، الواقع الراهن للحركة الديمقراطية في المنطقة ، مع الأسف ما عندنا حركة ديمقراطية ، بمعنى آخر ، إن تعريفي للحركة الديمقراطية أولاً وجود تنظيمات سياسية تمثل الناس تستطيع أن تحركهم وتعبئهم ، وفي الأخير عندما نتكلم عن حزب نتكلم عن سعيه للوصول إلى السلطة ، أي حزب يقول أنا لا أسعى للوصول إلى السلطة ، هذا ليس حزباً ، هذا جمعية ، الحزب بالتعريف ، هو مؤسسة نشأت بين ناس يريدون الوصول إلى السلطة حتى يحققوا الأهداف وعليهم أن يقنعوا الناس بأهدافهم حتى يصلوا عن طريق ديمقراطي أو انتخابي ، وبالتالي وجود أحزاب ، وجود ما يشبه الأحزاب ، وفي الكويت الآن هناك أحزاب ، الأمر الواقع ، هي بالفعل أحزاب ولكنها أحزاب ضمن قانون معترف فيه .

هذه عملية مهمة ، والأهم من وجود الأحزاب هي قدرة هذه الأحزاب على التوافق ، ودراستي أجريت على 28 دولة منها أمريكا اللاتينية وآسيا ، وجدوا أن إحدى النقاط الأساسية والجوهرية للانتقال في هذه المجتمعات إلى الديمقراطية ، كان توافق نخبتها السياسية على مبادئ دستور تناضل في سبيله حتى تحققه ، بمعنى آخر القوى السياسية يكون بينها قواسم مشتركة أساسية وجوهرية ، وتجتمع حتى تخلق كتلة حرجة ، وطلبها يصبح طلباً فعالاً وطلباً قادراً على أن يحقق في أرض الواقع ، أن يكون هناك شيء ، وإذا كان هناك ناس غير منظمين يصعب أن تكون هناك

حركة ديمقراطية ، وإذا كانوا منظمين ، والناس الذين على رؤوس هذه التنظيمات قادرين أن يدركوا المصلحة العليا في ضرورة وأهمية قواسم مشتركة حتى يتحركوا كمجموعة ، إذن لن يكون فيها شيء ، في الكويت كما لاحظنا ، في وقت حل البرلمان يكون بالفعل هناك حركة ديمقراطية ، وتتفق القوى كلها وتتحرك ، وتصبح الحكومة في حرج ، والمجتمع يعرف بالضبط أين تنتهي ، لكن للأسف بمجرد ما تنتهي ، وبمجرد ما يعود البرلمان ، يعود التشرذم ، وكأن موضوع الديمقراطية تحقق ، وما علينا شيء ، والحقيقة في الكويت أنا مازلت أقول : ما هو موجود حرية يمكن تستخدم لمصلحة الديمقراطية لكن ليست ديمقراطية ، مازال في الكويت حزبان ، حزب الشعب ، وحزب الحكومة .

وطبعاً أنا أقول الكويت وهي أرقى دولنا كلها ، فما بالك بالبحرين حسب المثال ، البحرين أيضاً فيها حركة ديمقراطية ، لكن أحد عيوب الحركة الديمقراطية في البحرين أن لها الطابع الطائفي ، والطابع الطائفي مخيف ، في سنة 1954 مثل ما ذكر الأخ جاسم صباح اليوم ، بالفعل كانت شبه إضرابات طائفية ، فاتفقت الطائفتان ، فأصبح بالفعل هناك قوة ، ولا تستطيع الحكومة أن تواجهها ، وظلت سنتين تتفاوض معها كأمر واقع وموجود ، والإنجليز تخوفوا فسحبوا أجهزتهم ، فما كانوا محايدين ، فانتهى الموضوع ، لكن الحركة الوطنية في البحرين حتى تكون فاعلة يجب أن تكون بالفعل حركة وطنية في تشكيلها ، في قيادتها ، في توجهاتها حتى تكون فاعلة ، والكل يطمئن لها ، وأنا أعتقد أن هذا أحد التحديات المطروحة ، أما باقي دولنا فليس عندنا تنظيمات ولا عندنا حركة ديمقراطية ، عندنا رغبات وعندنا بدايات ، ولذلك أملنا كبير في الكويت ، أن تبدأ بحركة ديمقراطية تحول حركة الكويت إلى ديمقراطية ومنها أيضاً كلنا نستفيد ، وكذلك عندنا أمل في البحرين أن تتحول الحركة إلى حركة بالفعل ديمقراطية وطنية ، وتستطيع أن تنجز ، لأنه في سنة 1954 ، الموقعون على عريضة يطالبون بتحديث النظام السياسي كانوا 25 ألف وكان سكان البحرين 80 ألف ، فإذا قلنا الرجال في وقتها 40 ألف ، معناها أن ليس هناك رجل واحد وقتها لم يوقع على هذه العريضة ، فليس هناك إجماع أكثر من هذا الشكل ، ومع ذلك بعد فترة معينة تشرذمت .

موضوع الإمكانيات والفرص المتاحة ، النقطة الخامسة ، عندما نرى بشكل عام ، ليس هناك إمكانيات ، بمعنى آخر للحركة ، لكن فيه إمكانيات طبعاً نظرية ، لذلك أنا بدأت هذا الفصل (ما أضيق العيش لولا فسحة الأمل) لولا الأمل ، الواحد يقول ليس هناك أمل في الديمقراطية ، والخليج 5, 6, 7 سنوات ، مطولة العملية ، لكن مع ذلك يجب أن يحدونا الأمل .

هناك ست إمكانيات :

الإمكانية الأولى هي تزايد الوعي بمفهوم المواطنة ، والمطالبة بأداء متطلباته وحقوقه وواجباته .

الآن الكل منا يقول أنا مواطن ، أنا من حقي كذا ، وهذا الحقيقة مع الزمن ، مع العالم الذي نعيش فيه ، مع الأوضاع التي أمامنا ، مع تردي أوضاعنا لابد أن يكون له تأثير ، وأنا في تقديري هذه إمكانية مستقبلية .

الإمكانية الثانية هي تزايد استخدام مصطلح الديمقراطية في الخطاب الرسمي ، إن الحكام ما عادوا يدعون أن من حقهم أن يحكموا ، بل صاروا يقولون نحن نحكم لأن الشعب يريدنا ، وصاروا يتكلمون عن الديمقراطية ، وصاروا يتكلمون عن الدستور ، ويتكلمون عن الحرية ، أحد الإخوان ، لما إحدى الدول عملت نظاماً أساسياً ، أقول له النظام الأساسي عندنا كثير منه من زمان .

كان هناك فرق كبير ، لأنه قبل النظام الأساسي ، ما كان اعترافنا أن الدولة مؤسسة ، كانت الدولة ملك الحاكم ، على الأقل هو اعترف اعترافاً مبدئياً أن هذه مؤسسة ، وهو يتعامل معها من خلال هذا النظام ، الشورى موجودة حتى لو لم تفعل ، هو اعترف بأن الشعب من حقه أن يشارك في الرأي ، والحقيقة أنا أقول إنه حتى الحكام بدؤوا يشعرون أن شرعيتهم محتاجة إلى سند شعبي ومحتاجة أيضاً إلى تفويض شعبي ، وهذه إمكانية يمكن أن تزيد وتكبر ، وأنا لا أعرف إذا كنت مخطئاً أو مصيباً ، عُمان للآن ما عندها نظام أساسي ، وكل تجربة عُمان تجربة خارج النظام ، مزاجية .

الإمكانية الثالثة ، التوجه العالمي نحو الديمقراطية ، وتأثر الرأي العام العالمي في الشعوب الساعية للديمقراطية ، وذلك من خلال أجهزة الإعلام والإنترنت .

الإمكانية الرابعة ، هي التغيرات الاقتصادية وتراجع دعم الدولة ، ولاشك أن هذا سينشئ وضعاً جديداً ، ومطالبة جديدة للديمقراطية .

الإمكانية الخامسة ، تزايد نشاطات الجمعيات الأهلية ، ونمو التنظيمات غير الحكومية ، وأيضاً حتى مشاركاتنا وتحركنا في الخارج ، والتنظيمات خارج إطار نظام الدولة الواحدة .

عندنا قدر من الاعتبارات الدينية والتقليدية في علاقة الحكام بالمحكومين تسمح بالحركة دون خوف كبير ، لأنهم بطبيعة الحكام العلاقة ما هي علاقة دموية من الأول ، وحتى لما انقضوا على كثير من الحركات ، مما يأتي من البداية وبعد ما تمشي لفترة معينة وبعدما تظهر أخطاؤها ينقضون عليها ، وبالتالي عندنا مجال كبير للطبيعة غير الدموية ، إلا إذا كانت ضرورية ، طبعاً عندنا

الحكام لما وصلوا للحكم ما حد يوفر ، لكن طالما العملية بعيدة هناك مجال كبير للحركة ، لذلك حتى العرائض التي صدرت تحت هذا الاعتبار لو كان موضوعاً آخر كانت ما صدرت حتى العرائض .

النقطة السادسة ، هي العقبات ، والعقبات هي المشكلة الجوهرية ، العقبات والعوامل المحيطة للتحول الديمقراطي .

أول عقبة هي ضخامة مصالح الأسر الحاكمة ، وما يعود عليها من المال العام كرواتب ومخصصات وعطايا وخدمات ، وما يتمتع به أفرادها من قدرة على استملاك الأراضي الشاسعة ، المشكلة الجوهرية والأساسية هي المصالح الضخمة التي يصعب التخلي عنها بسهولة ، وأي تخلٍّ معناه تخلٍّ عن شيء كثير ، وأعتقد لو لاحظنا تجربة الكويت نجد أن هذه إحدى النقاط الأساسية والجوهرية ، أن الأسرة الحاكمة الكويتية جردت من كثير من الامتيازات التي تتمتع بها الأسر الحاكمة ، وهكذا في الوقت الحاضر هي تتفاهم بأنه هو له نصيب وهي لها نصيب والأمور مضمونة من الخارج ومن الداخل ، ليس هناك مشكلة ، لكن أيضاً ما لم تتقلص المصالح غير المشروعة العسكرية والبترولية والتجارية ، أنا في اعتقادي الفرض الرسمي وليس الشعبي وليس منظمة حقوق الإنسان ، هو في الأساس معوق للديمقراطية أكثر مما يكون معززاً لها .

الخلل السكاني حول كل مجموعة عندنا في البلد إلى أقلية غير فاعلة ، هامشية ، بلد فيها خلل سكاني ، إذا المواطن لم يعجبهم قالوا رح بيتك وخذ راتبك ، أصبح هذا الإنسان غير منتج ، ولا هو مهم ولا له دور معين ، كيف يمكن أن يطالب بالديمقراطية؟ هو كل ما عنده يحاول أن يحتفظ بهذا المعاش فقط ، فالخلل السكاني عندنا الآن في قطر والإمارات 80% من السكان غير مواطنين ، 65% من غير الناطقين باللغة العربية ، و20% أغلبهم خارج العمل الفعلي .

هذه النقطة مهمة ، مع الأسف إن عدم التوافق على مفهوم الديمقراطية وقيام العمل به ، بمعنى آخر ، الصراع بين القوى ، المفروض أن تكون ديمقراطية ، هذا معوق هائل لأنه يمنع الحركة الجماعية والتفكير الجماعي ، أضف إلى ذلك ، عدم تطبيق الديمقراطية داخل ما هو متاح لنا من تنظيمات أهلية ، هذه مشكلة أخرى .

النقطة الأخيرة ، وهي بيت القصيد ، هذه رؤية عامة ومتشائمة ، ولكن يجب أن نبدأ ، وأنا أقول هنا متطلبات التنفيذ .

هناك متطلبات فكرية وسياسية وتنظيمية ، بالنسبة إلى المتطلبات الفكرية ، أولها مقاربة

إشكالية الديمقراطية ، الديمقراطية إشكالية وليست مشكلة ، ويجب أن نجلس ونتكلم ، فأنا سمعت اليوم أن الديمقراطية ما لم تكن نظاماً كما هي في الغرب وليبرالية ، لن تكون هناك ديمقراطية .

في إحدى الندوات قال أحدهم وهو سوداني (لا ديمقراطية دون علمانية) وقال راشد (لا ديمقراطية دون الإسلام) وجرى نقاش كبير وصدر كتاب حول هذا الموضوع بالذات ، لكن الحقيقة لما تسمعها في الأول تستغرب أن هذا مستحيل ، لكن في الحقيقة لما ترجع في الأخير ، تجد فيه مجالاً كبيراً وهامشاً للتفاهم ، لأنك عندما تتكلم عن الإسلام تتكلم فيه كمرجعية ، وحين تتكلم عن العلمانية ، فأنت تتكلم عن الدولة اللادينية ، والإسلام ما فيه دولة دينية أصلاً ، يعني الإسلام في الأساس ما فيه دولة دينية ، الإسلام دولة مدنية منذ أن بدأ ، فأنا في تقديري موضوع العمل والبحث الجدي من دون مقدمات من اعتبار ، هو منهج منضبط ، منضبط بمبادئ ، ولكن ليس عقيدة تنفي الآخرين ، هذه المقاربة جوهرية وأساسية ، ونحن نحتاجها على مستوى الوطن العربي ككل .

الشيء الآخر الذي هو تجسيد مفهوم الديمقراطية داخل المؤسسات القائمة ، ما لم تكن الأحزاب البسيطة ، ما لم تكن هذه الجمعيات ديمقراطية ، لن يكون هناك أمل عندنا في الديمقراطية .

أما بالنسبة إلى المتطلبات المؤسسية ، فأنا أدعو ، إما منتدى التنمية يتحول إلى منتدى للحوار ، ونقيم فيه هذا النوع من الحوارات ، أو يتبنى فكرة إنشاء منتدى جديد آخر نسميه منتدى الحوار ، ونجري حواراً حول هذه المواضيع التي تهم ، لتحديث النظام السياسي وتغييره ، والحوار بين القوى السياسية ، لأننا لا نتكلم عن الخلاف ، هذا خلاف ورأي وانتهى ، لأنه يجب أن نحل ، هذه إشكالية يجب أن تقارن ، يجب أن تستمع لي وأستمع لك ، لنا هدف مشترك ، أين أنا أتحرك ، وأنت تتحرك ، ونتفق في حدود الثوابت ، ثوابت الديمقراطية ، وثوابت مجتمعاتنا ، وهي الإسلام والعروبة والمصالح المشروعة للشعوب .

موضوع المنتدى ، هل نحول منتدانا إلى منتدى للحوار؟ أو نترك هذا المنتدى ليمارس وظائفه وننشئ منتدى جديداً؟ أيضاً أدعو أن يكون عندنا منظومة ملتقيات إقليمية ، الآن في كثير من الدول ممنوع ، في قطر مثلاً بعض الإخوان أرادوا أن يعملوا جمعية ضد التطبيع وتحركوا والدولة متحمسة ، فجاء واحد قال لهم «ما فيه قانون سمح» ، أوقفوا كل شيء ، ليس هناك قانون يعني ليس هناك رخصة ، لكن المؤتمر الذي تم ضد التطبيع في الكويت ، يمكن أن نشتغل ونتحرك من خلاله ، وبالتالي الملتقيات الخليجية ، كل شيء ممنوع في بلد معين يمكن أن نمارسه ، كيف ننشئ

منتدى الحوار ، أو منتدى التنمية بالإضافة إلى الجمعيات التي هي أهلية؟ حقيقة ، جمعية الاقتصاديين الكويتية على سبيل المثال ، وجمعية الاقتصاديين في الإمارات ، يمكن أن يتبنوا فكرة معينة لعمل ملتقى خليجي للاقتصاديين ، وقس على ذلك كل شيء ، بما فيها حتى الجمعيات الخيرية ، حتى جمعيات التبرع ، يمكن أن تنشئ ـ برؤية استراتيجية ـ منظومة من الملتقيات الإقليمية تغطي كافة المجالات .

وأخيراً أقول إن كل هذا العمل إذا لم نستطع أن نضع له (وقفاً) مليوناً أو مليونين ، كل هذا غير ممكن تحقيقه ، فلابد إذا أردنا من أن يكون لنا على الأقل وقف .

وبالتالي في الأخير على الأقل منتدى للحوار حتى نتحاور حول الديمقراطية ، وما هي الديمقراطية ، وما يقبل وما لا يقبل ، وكيف يمكن أن نتفاهم؟ وكيف نختلف؟ كيف يمكن أن نُكوِّن الكتلة الحرجة أو حزب الشعب بمعنى آخر مقابل حزب الحكومة حتى يتحقق الدستور ، ونعمل في بيئة مضمونة ، وأيضاً نحتاج ملتقيات ، لأنها تعزز هذا العمل كله ، وتفتح مجالاً للناس الذين ليس عندهم مجال في بلدانهم ، وهذا منتدى التنمية فتح ـ والحمد لله ـ مجالاً لنا كلنا ما كان موجوداً عند أي منا ، على الأقل في الكويت كان يمكن أن تعمله ، لكن في كل البلدان لما بدأنا فيه ما كان ممكناً أن تعمله ، وهو أصبح أمراً واقعاً لأنه إقليمي .

وأخيراً الوقف ، ولا نقلل من أهمية الوقف ، ومن دون وقف لا يكون عندنا إمكانية ، وأرجو ألا يكون مجرد وقف ، ولكن وقف للعمل الأولي ولكل مؤسسة من هذه المؤسسات .

وشكراً جزيلاً ، وآسف على الإطالة .

الرئيس : وفقاً لبرنامج العمل ، عندنا معقب رئيسي هو الدكتور عبدالخالق عبدالله .

عبد الخالق عبد الله

بسم الله الرحمن الرحيم

في الحقيقة ، لم تجر العادة على وجود تعقيب أو معقبين على الأوراق في لقاءاتنا السابقة ، لكن ربما هذه الحالة استثنائية ، ربما لهذه الورقة ، وأيضاً جاء هذا التعقيب بناء على تفاهم ودي بيني وبين معد الورقة .

إن الورقة تستحق منكم قراءة متأنية وننتظر الكتاب الكبير عندما يصدر .

ورقة الدكتور شاملة وغنية وسمت أموراً كثيرة بمسمياتها وركزت على نقاط مهمة جداً ، وذكرتني بورقة للدكتور علي قدمها قبل أكثر من 20 سنة ، وهي ورقة «استراتيجيات التنمية البديلة في منطقة الخليج العربى» ، ووجدت أنه كيف انتقل من هم إلى هم ، قبل 20 سنة كان الشغل الشاغل للدكتور علي ، وربما الشغل الشاغل لنا جميعاً في هذه المنطقة ، هو التنمية ، فكانت التنمية هي الأولوية للدكتور علي ، كما كانت هي الأولوية بالنسبة إلى الكثير منا ، ربما الأكاديميين والمهتمين ، التنمية كانت هي الشغل الشاغل .

الدكتور علي كان منغمساً ومنهمكاً ككثيرين منا ، كل الانغماس وكل الانهماك ، في مسألة التنمية ، اليوم هو منغمس ومنهمك كما أننا منغمسون ومنهمكون في قضية الديمقراطية ، لحظتان تاريخيتان ، وورقة الدكتور علي قبل 20 سنة جسدت محاولاتنا جميعاً واهتمامنا جميعاً بالهم التنموي ، والورقة التي قدمها الآن هي بنفس الشاكلة ، يقدم ورقة غنية ثمينة في نفس الاتجاه ، يدعونا لأن نفكر ، أن نرصد اللحظة القائمة حالياً ، وهي لحظة الديمقراطية .

ورقة الدكتور علي كانت مرجعية بالفعل ، إلى يومنا هذا أي واحد منا يكتب عن التنمية في الخليج ، أول ورقة يرجع إليها من ناحية المفهوم ، من حيث تأصيل الاستراتيجيات ، ومن غير ذلك ، يرجع إلى ورقة الدكتور علي ، وأعتقد نفس الحالة هذه الورقة التي قدمها الآن حول الديمقراطية والكتاب الذي سيصدره ، أتوقع أن تكون هذه الورقة ورقة مرجعية بنفس القدر .

إن ما جعلني أتذكر الورقتين ، المسألة التالية :

إننا بعد 20 سنة من الحديث عن التنمية ومن طرح استراتيجيات للتنمية ، ومن التفكير في التنمية ، التنمية لم تتحقق ، التنمية اليوم ، عصية ، أكثر مما كانت سنة 1979 ، عندما طرحت ورقة الاستراتيجيات ، سؤالي أن نأخذ الموضوع بمقارنة ، هل بعد 20 سنة من التنمية كلما اقتربنا منها شبراً ، ابتعدت عنا متراً ، هل مصير الديمقراطية بعد 20 سنة سيكون نفس مصير التنمية؟ يجب علينا جميعاً أن نتفكر في هذا الأمر ، التنمية ماذا حصل لها بعد 20 سنة؟ وماذا يمكن أن يحصل لها بعد 20 سنة من الآن؟ أرجو بعد 20 سنة ألاّ نقول إن جهدك هذا ، وهذه الورقة ، وهذه الرؤية ضاعت مثل ما ضاعت الورقة الأولى ، لأن تلك الورقة وجهت إلى الحكومات ولكن مع الأسف ما من حكومة أخذت بتلك الورقة ، هذا سؤال للمستقبل ، وأجدني مهتماً أن أقول هذا الكلام ، وهذا التشابه لأن الدكتور علي صاحب رؤية .

الشيء الآخر ، إنني قبل أسبوعين حصلت على ورقة كانت على الإنترنت ، ورقة تقرير خبراء

وكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA ، ورقة تحت عنوان «الاتجاهات العالمية عام 2015» ، السؤال المركزي في هذه الورقة هو ، كيف سيكون عليه العالم عام 2015 من وجهة نظر 100 من خبـراء الـ CIA تقريباً ؟ ينظرون إلى العالم ، إلى أمريكا وأوروبا ، وكذلك إلى المنطقة العربية ، هذه الورقة تقول بالحرف الواحد إن المنطقة العربية ستكون سنة 2015 أسوأ حالاً مما هي عليه اليوم ، هذا باختصار ، أسوأ حالاً على كل المستويات ، وخاصة على المستوى الديمقراطي ، بعد 15 سنة حسب تقرير خبراء الـ CIA المنطقة لن تكون ديمقراطية ، الحكومات ستعرقل كل الحركات الديمقراطية ، وستكون أكثر تطرفاً وأكثر امتلاء بالإرهابيين ، وأكثر امتلاء بالمتطرفين ، ومتعثرة ، وغير قادرة على إحداث الإصلاح السياسي ، وغير ذلك ، هذه ورقة أخرى ، من المهم جداًالاطلاع عليها ، وليس لتصديقها ، وإنما لمجرد التفكير المستقبلي في شأن الديمقراطية .

هذا على صعيد طرح بعض التساؤلات القلقة .

الآن على الصعيد التفاؤلي ، القوميون العرب ، على مدى ثلاثة عقود ماضية ، كانوا ضد الديمقراطية ، إن كان على صعيد الوطن العربي أو في الخليج العربي ، كانت نظرتهم ديمقراطية متدنية ، كان التركيز على التنمية ، والوحدة وتحرير فلسطين وما إلى ذلك ، فالديمقراطية كانت مهمشة ، الماركسيون العرب كانوا يعادون الديمقراطية والحريات الشخصية من منطلق عقائدي ، وارتباطهم بالاتحاد السوفييتي .

الإسلاميون أيضاً كانوا يعادون الديمقراطية خلال العقود الثلاثة الماضية ، كانوا يعادون الديمقراطية من منطلق أنها غربية وليبرالية ، وتحرر وتفسخ وما إلى ذلك .

الحكومات العربية كانت أيضاً تعارض الديمقراطية والحرية ، كان هذا خلال العقود الثلاثة الماضية ، الستينيات والسبعينيات والثمانينيات ، وحتى التسعينيات ، الوضع في نظري تغير على هذه المستويات الأربعة ، وهنا مصدر بعض التفاؤل ، هناك في الجسم القومي العربي ، شريحة مهمة جداً تقول الديمقراطية أولاً ، والمدخل للوحدة العربية لابد من الديمقراطية ، وفيه تنظير ومؤتمرات ، وما إلى ذلك ، ففيه جزء كبير من التيار القومي العربي الذي كان معارضاً للديمقراطية ، يتجه نحو الليبرالية ، جزء كبير من التيار الماركسي على الصعيد العالمي ، وعلى الصعيد العربي ، بدأ يتجه نحو الليبرالية ، ونحو الأخذ بحقوق الإنسان ، وما إلى ذلك ، بعدما تعلموا درس الاتحاد السوفييتي ، فإن القوميين والماركسيين ، هناك شريحة مهمة وليس كلها يتجهون نحو هذا الاتجاه .

الإسلاميون أيضاً شريحة مستنيرة ومهمة ، تتجلى في ذلك الاتجاه (راشد الغنوشي ، ومدرسة

كبيرة جداً ، لمدرسة الإيرانية الآن : خاتمي ، محمد حسين فضل الله ، واجتهادات كثيرة) أيضاً في التيار الإسلامي هناك من يرى الآن أن الليبرالية والحرية والديمقراطية صارت مسلمات ولا تتعارض مع الإسلام .

في الحكومات العربية ، بدايات بذور أيضاً نحو هذا التوجه ، بعد الحكم الاستبدادي ، وبعد الاستبدادية والتفرد ، هناك مجموعة من الدول العربية خاصة الملكية منها ، الأردن والمغرب ، وربما الكويت ، وبعض الأقطار أيضاً تتجه نحو هذا التوجه .

إذاً هذا الاتجاه صحيح ، وإذا كانت هذه القراءة صحيحة ، هناك تلاق بين القوميين ، الماركسيين ، الإسلاميين والحكومة ، لأول مرة في تاريخنا ربما حول نقطة وحيدة هي نقطة الليبرالية ، نقطة الحرية ، نقطة المشاركة ، نقطة المؤسسات ، إذا كانت هذه القراءة صحيحة ، فربما من حقنا أن نقول إن هناك بعض الأمل ، وربما جاءت ورقة الدكتور علي لتقول لنا نعم ، لابد من تأسيس منتدى للديمقراطية خليجي ، وربما يكون دورنا لتشخيص اللحظة القائمة وتشخيص اللحظة القائمة هي أهم مهمة من مهماتنا ، وأنا أثني جداً على ورقة الدكتور علي لأنها دائماً تطرح الفكر العملي وليس الفكر النظري ، أن تشخص وتخرج بخلاصة ، والخلاصة هي تشكيل منتدى للحوار ، منتدى للتنمية ، والآن هناك منتدى للديمقراطية ، وأثني كثيراً على هذا الاقتراح ، هذه ورقة في غاية الأهمية ، وتضعنا أمام تحدٍّ لفهم اللحظة القائمة ، ولكن أكثر من هذا ، لكي نتفق جميعاً ربما على ضرورة تأسيس منتدى للديمقراطية خليجي .

وشكراً .

أحمد بالحصا

شكراً سعادة الرئيس ، أتناول ما أشارت إليه ورقة الدكتور علي الكواري ، والحقيقة هي ورقة ثمينة ، لكن لفت نظري كذلك من تعقيب الدكتور عبدالخالق ، عملية أنه قبل 20 سنة كانت ورقة تتعلق بالتنمية والآن الورقة تتعلق بالديمقراطية .

فسؤالي التالي هو :كيف نربط حاجة التنمية إلى الديمقراطية؟ يمكن يغلب علي نمط تفكير القطاع الخاص كرجل أتعامل في الإدارة الخاصة ، وأفكر دائماً بنمط التفكير الخاص وليست الإدارة العامة ، فأقول إن التنمية الاقتصادية أو التنمية الشاملة ، وأي تنمية محتاجة لإدارة ، والإدارة لابد أن تكون على مستوى متطلبات التنمية ، فهناك تنمية حصلت خلال 20 سنة ، بل

تجاوزت التنمية مراحل نظم الحكم الموجودة عندنا في كثير من مناطقنا حالياً ، ونحن محتاجون إلى تطوير للشكل الإداري لإدارة مجتمعاتنا ، باعتبار أن الديمقراطية هي وسيلة من وسائل التنظيم الإداري في نظام الحكم ، ونظام الإدارة في مجتمعاتنا العربية .

هنا الموضوع يطرح علينا أن نفكر في طريقة ربط التنمية في مجتمعاتنا الخليجية مع متطلبات التحضير في الإدارة الحكومية ، وبالتالي لتكون الديمقراطية هي إحدى الوسائل التي يمكن أن نستخلص منها الإدارة الحديثة في إدارة المجتمعات ، هذه نقطة مدخل في هذا الموضوع .

النقطة الثانية ، أن الورقة أشارت إلى مواضيع أصبحت مشتركة حالياً ، تطرح على مستوى مجلس التعاون الخليجي ، وتطرح على مستوى مؤتمرات القمم الخليجية ، وهي عملية المواطنة ، والأمن الوطني ، وعملية الخلل السكاني إلى آخره .

أنا أرى أننا كمجموعة في هذا المنتدى ، لا نريد أن نكون نحن في وادٍ ، وما يحدث فعلياً على الواقع في وادٍ آخر .

قيادات الدول الخليجية حالياً ، تبني مؤسسات خليجية وتوقع اتفاقيات ، وتطرح مشاريع وقرارات ، هذه تتعلق بحياة كل واحد منا في مجتمعاتنا الخليجية ، فأين نحن في هذا المنتدى ، من الأحداث التي تحدث على المستوى الخليجي الرسمي؟ هذه نقطة كذلك أنا أعتبرها من أهم المواضيع التي يجب التفكير فيها على مستوى المنتدى ، سواء في هذا اللقاء أو في لقاءات قائمة ، يجب أن تخصص لدراسة هذا الموضوع ، إما أن نكون مع أو نغير أو نكيف أنفسنا أو نعمل أي شيء من أجل عدم تجاهل الوضع القائم حالياً وما يحدث .

وكذلك أشير هنا إلى أن عملية السلطات الرسمية ، تلتقي بشكل دوري على مختلف المسؤوليات أو الدرجات ، كذلك هناك هيئات أهلية تلتقي ، لكن مع الأسف على المستوى الرياضي فقط ، الاتحادات الرياضية منظمة بشكل جيد جداً ، يعقد اجتماع على مستوى الوزراء ، وعلى مستوى رؤساء اللجان الأولمبية ، وهناك لجنة فنية ، هناك لجنة تنظيمية لكل نوع من الألعاب ، نحن في دولة الإمارات عندنا فوق 110 جمعيات نفع عام وجمعية مهنية ، لماذا لا يكون لها إطار على المستوى الخليجي حتى تلتقي هذه الجمعيات في تخصص أكثر ، الاجتماعيون ، المعلمون ، الحقوقيون ، كل هذه الجمعيات؟ أنا أتصور ، لو فكرنا في هذا الموضوع يمكن أن نخلق إطاراً ، لأن الجمعيات هذه تمثل القطاع الأهلي ، القطاع المجتمعي ، قطاع الشعب

في مؤسساته ، وتمارس الديمقراطية على مستواها الانتخابي بشكل أو بآخر ، لماذا لا نفكر نحن كذلك في أن نستفيد من هذه الحركة؟ لا يكفي أن نلتقي ونتداول ونطرح أوراقاً ، يجب أن نفكر في الآليات التي يجب أن نصل إليها ، فأنا في اعتقادي ، هناك شيء نلتقي فيه مع القيادات حالياً ، عملية المواطنة الخليجية ، مع أن المواطنة على مستوى كل دولة ربما كانت أحياناً غير موجودة ، لكن نطرح حالياً المواطنة على مستوى الخليج .

قضية التركيبة السكانية ، نحن كذلك نؤيد هذه العملية ، لأن هذه تمشي في الاتجاه الصحيح الذي يعطي للمواطنة مكانة في المجتمع ، وبالتالي يصبح له قوة اجتماعية وقوة مؤثرة على اتخاذ القرار فيما بعد .

عملية الأمن ، نحن معهم في الأمن ، ولكن يجب أن يكون الأمن للجميع وليس للسلطات فقط .

فهناك عدة أمور رأيت أن أدخلها في هذا الموضوع تستحق الوقفة وتستحق التفكير في كيفية الوصول إليها .

كذلك أريد أن أشير إلى أننا محتاجون ، بعد لقاءاتنا هذه ، أن يكون عندنا شيء من الآلية في تحريك ما نطرحه بشكل أو بآخر ، حسب المساحة المتروكة لنا في هذا الكلام ، وما يطرح حالياً في الورقة ، هناك أفكار جديدة .

وشكراً .

رسول الجشي

بداية أود أن أشكر الدكتور علي ، على هذه الورقة القيمة الشاملة التي هي أقرب إلى الدراسة بالنسبة إلى الوضع الديمقراطي في المنطقة ، منها إلى إعداد ورقة لاجتماع كهذا ، فكما ذكر الدكتور عبدالله ، إن موضوعاً كهذا يستحق أن يدرس من جوانب كثيرة .

الذي أريد أن أقوله ، أن التعليقات قد تكون شاحبة نتيجة أن الدكتور علي لم يترك شيئاً لم يتطرق إليه ، هناك بعض النقاط التي ربما أجد تعليقاً عليها ، لكنها ليست ذات أهمية لتطرح ، ولكن أرجع إلى ما ذكرته صباحاً باعتبار أن العنوان يقول «رؤية مستقبلية للديمقراطية» ، لذلك يجب أن تكون كل القضايا التي نطرحها الآن واضحة في أذهاننا ، كي تكون قاعدة لما سنقبل به

في المستقبل ، ونحن نطمح يوماً ما أن تكون لدينا ديمقراطية في قطر أو آخر في الخليج .

ومن هنا تأتي أهمية إيجاد مفهوم للديمقراطية قبل أن نتحدث في التفاصيل .

ذكرت على سبيل المثال صباحاً ، عندما تكلم الدكتور عبدالحميد ، عن موضوع أساسي هو الشورى والديمقراطية ، ولا أريد أن أعيد الكرة ، ولكن يجب أن يكون واضحاً في أذهاننا أن هناك فرقاً كبيراً بين الشورى والديمقراطية ، في غياب دساتير ، نحن هنا في مأزق ، أنه لا توجد دساتير على ضوئها نستطيع أن نحدد طبيعة الديمقراطية ، قد يقر الدستور مسألة أن يسمى التجمع مجلس شورى عوضاً عن أن يسمى برلماناً أو مجلساً وطنياً ، إذا كان هذا مجلس الشورى ينظمه ويسير أعماله نظام دستوري صحيح ، فليكن ، فالتسمية ليست مشكلة ، ولكننا الآن أمام مأزق ، هذا المأزق يجرني إلى نقطة ثانية أيضاً للأسف الشديد ، الدكتور عبدالحميد صباحاً أكد عليها ، وهي المجلسان ، هو يرى المجلسين ، ويعتقد أن المجلسين ليس للشعب ولكنه للسلطة ، وهذه الخطورة ، عندما يكون لدينا مجلسان ، فالسلطات عندما تصر على المجلسين ، لا تصر ، هذا الاتجاه العام لأنهم لا يغيرون ما في أنفسهم حتى نغير ما في أنفسنا ، وتأتي دائماً تعليقاتنا ومداخلاتنا أقرب إلى النقد منه إلى توضيح الأمور ، السلطات عندما تطلب مجلسين لمصلحتها وليست لمصلحة النظام أو سير العملية الديمقراطية ، كلنا نعرف أن أول من بدأ المجلسين هي إنجلترا قبل كذا سنة ، ولكن كما نعلم أن الملكية عندما ضاقت ذرعاً بالبرلمان لجأت إلى مجلس اللوردات ليساعد على تعديل بعض القوانين ، على تصليح بعض القوانين ، تهذيب بعض القوانين ، منع بعض القوانين ، تأجيلها . . . إلى آخره ، وكلنا أيضاً يعرف أنه مؤخراً ، قبل سنتين أو ثلاث بدأت الحركة في إنجلترا للتضييق على مجلس اللوردات بحيث يصبح مجلساً شكلياً ، والكل أيضاً عرف أن المركز كان بالوراثة وتوقفت العملية ليتقلص العدد تدريجياً وربما ينتهي مجلس اللوردات .

لا أريد أن أتحدث عن بقية الأنظمة التي تعمل بنظام المجلسين ، ولكن في رأيي هذه قضية أساسية ، وركزت عليها ، والإخوان يهمهم أن يعرفوا أننا نحن في البحرين مقبلون على تجربة جديدة (من حُلقت لحية جار له فليسكب الماء على لحيته) بمعنى إذا مشت التجربة هذه الجديدة في البحرين فستأتي للإخوان في الكويت لأنهم بدؤوا يزعجون الفئة الحاكمة ، أو الحكومة ، وقد تلجأ قطر مستقبلاً ، فإذا كان العمل بهذه الصورة فليكن ، عندنا مجلس ومجلس آخر يعطل المجلس ، وفي الإمارات . . . الخ .

هذا الموضوع أساساً ، يجب أن نطرحه من دون تحفظ ، نحن الآن أمام ميثاق ، يوم 4 في الشهر

القادم سيكون هناك تصويت ، والتصويت هو لا أو نعم ، توافق أو لا توافق ، نحن بداية لا تعليق ولا مانع أن يكون هذا الميثاق ، فالميثاق بشكله العام شيء جيد ، فيه بين دفتيه قضايا كثيرة طرحت وأتصور أنها جيدة ، لا نبتعد كثيراً عن النصوص الدستورية ، معظمها مأخوذ من النصوص الدستورية نصاً ، كما جاءت في الدستور .

النقطة التي بعض الإخوان يهمهم أن يعرفوا عنها ، هي أن الميثاق لا يجب الدستور ولا يطغى على الدستور ، وبالعكس ، فيه تأكيد أن الدستور هو فوق الميثاق ، وهذه نقطة أساسية حاولت لجنة الصياغة أن تؤكدها .

النقطتان الأساسيتان في الموضوع ، هي تغيير الاسم إلى ملكية ، وتحويل المجلس الواحد إلى مجلسين .

بالنسبة إلى الملكية ، بالطبع تحصيل حاصل ، فكل واحد له وجهة نظره ، ولكن بالنهاية ، فلتكن ، مملكة البحرين على رغم حجمها الصغير ، وما عندي تعليق على هذا الموضوع .

النقطة المهمة هي المجلسان ، حاولت اللجنة أثناء لجنة الصياغة من خلال اتصالات كثيفة يومية بعد كل اجتماع ، أن تجد صيغة واضحة للعلاقة بين المجلسين ، ولم تستطع أن تصل إلى هذه الصيغة ، أي أنه حتى يومنا هذا غير واضح ما هي العلاقة بين المجلسين ، المجلس المنتخب والمجلس المعين ، هنا الإشكال الكبير ، والحكومة في النهاية كي تخرج بالعملية وبسرعة كما تعلمون ، كل ما عقد من جلسات هي ست جلسات فقط لدراسة ميثاق ، وهذه في حد ذاتها اختصار للزمن ، وشيء جيد لأن الوقت له قيمة ، لكن في هذه النقطة لم يصلوا إلى حل واتخذوا قراراً في النهاية غير معلن ، ولكنه كما علم أحد الإخوان ، كان ضمن مضابط جلسات الصياغة ، أن تشكل لجنة من أربعة أشخاص ، شخص من الأردن وشخص من مصر وشخص من المغرب وشخص من إنجلترا ، واختاروا هذه البلدان الأربعة باعتبار أنها تمر بتجربة المجلسين ، قلنا فليكن ، لا بأس ، طلبنا أن تجتمع اللجنة وتعلن رأيها في الموضوع ، فطلع القرار أن يصير تصويت قبل أن نعرف ما هو تفسير هذه اللجنة ، وهنا الخطورة ، وإلى اليوم صبحاً تسأل التليفونات ماذا يقول الشعب؟ وهل يقولون نعم أم لا؟ هل يذهب إلى صناديق الاقتراع أم لا يذهب؟ نحن في حيص بيص ، قد نكون نحن اليوم في حيص بيص ، ولكن لا أستبعد أن تكونوا جميعاً يوماً ما في نفس هذا الحيص والبيص ، وبما أننا نتحدث في مستقبل الديمقراطية ، فلا بأس من طرحه .

وشكراً .

ناصر الصانع

أبدأ كلامي بقصة بريدة في السعودية (أراد رجل أن يجمع تبرعات لأفغانستان ، فقام رجل لا يريد أن يدفع ، فقال : ما هي أفغانستان؟ فأجابه بلد مسلمين ، فقال : أفغانستان وباكستان وتركستان و . . . ما هي بلاد إسلام ، الإسلام في العرب ، وليس في العرب ، في الحجاز ، وليس في الحجاز ، في نجد ، وليس في نجد ، في بريدة ، وليس في كل بريدة في فريقنا هذا ، وليس فيه كله ، في عائلتنا ، وليس في عائلتنا ، هنا . . . . .) .

أخاف أن هذا النموذج يتكرر عندنا في الديمقراطية ، إما أنا وإما الباقي كله غلط .

مشكلتنا التي نعيشها في الكويت ، أنك إذا طرحت طرحاً في النهج الديمقراطي ، ممنوع عليك ذلك الطرح ، نحن لا نريد أن تكون مثل موضوع بريدة .

يا جماعة ، نحن بدأنا بالعمل بمنظمات المجتمع المدني ، قالوا أبداً هذه يجب أن تغلقوها ، لأنه مع إغلاق نادي الاستقلال تلك السنة ، يجب إغلاق كل جمعياتكم ، قلنا افتحوا نادي الاستقلال وأعطوا تراخيص للنادي وغيره ، ما مشكلة الجمعيات؟ قالوا ليست مرخصة؟ من يقول ذلك؟ خلاف بين الجمعيات وبين وزارة الشؤون ، أنا كتيار ديمقراطي في البلد لا أقف مع السلطة وأطلب إغلاق الجمعيات على أساس انتمائها سياسياً لتيار آخر ، بالعكس ، إذا كنت أطرح الفكر الديمقراطي ، أقول بالعكس عززوها ، ادعموها وأعطونا مثلها ، قالوا هذه الجمعيات امتلأت خزائنها بالأموال ، يجمعونها بالتبرعات ويصرفون منها على العمل السياسي ، هذا الكلام ليس له دليل ، يا جماعة ، في العمل الشعبي شرعية مؤسسات المجتمع المدني من أعضائها ، إذا كان عملها ليس سليماً لن يتبرع لها أعضاؤها بالمال ، فأنت لا تدخل بين الأعضاء وجمعيتهم ، هذا الفكر الديمقراطي الذي نتكلم عنه ، ضرب جمعيات فقط لأنها ليست من بريدة .

موضوع دعم الحكومة للتيار الإسلامي ، الحكومة تقف مع التيار الليبرالي في مواقف كثيرة تغمض العين عنه ، فيجب أن نكون منصفين ، الجو الذي نتكلم عنه اليوم ، أو نطلع جميعاً بروح واحدة ، في شأن يهمنا كلنا ، هذه القضية الرئيسية ، لكن إذا أنا أتعارك مع الآخر ، فلن تنتهي معاركنا ، فكما قال الدكتور علي ، يجب أن نتجاوز هذه الأمور ، الآن السلطة واقفة وفتحت الأبواب والتسهيلات للتيار الإسلامي ، لا بأس ، عندما استجوب أحد الوزراء من أبناء الأسرة الحاكمة ، وقف التيار الليبرالي مع الوزير ، والتيار الإسلامي وقف ضده ، كيف نفسر هذا ، من الذي وقف مع الوزراء ومع الحكومة؟ ومن تحت رعاية الحكومة؟ ما تسمية ذلك؟ لأن الحكومة يوماً

تقف مع هذا ويوماً مع ذاك ، تعالوا إلى انتخابات اللجان في مجلس الأمة ، تجد الأوراق مختلطة ، الحكومة تتبنى من هنا أو من هناك .

على موضوع الجمعيات ، وغيرها ، التجمع الوطني الديمقراطي ، التجمع صيغة تنظيمية ، أراد لها مجموعة من الإخوة والأخوات أن يشكلوا تنظيماً سياسياً ، أو تنظيماً في الكويت يسمح له بعقد اجتماعاته وتعلن أسماؤه ويعلن برنامجه ، لم يقل لهم أحد لا ، لم يقل لهم أحد إن السلطة أعطت لكم تسهيلات أكثر من غيركم ، فدعونا نقبل هذه الآليات حتى نقدر على أن نتحرك ، وألا نكون مأسورين في موضوع بريدة ، التجمع الوطني الديمقراطي هو التجمع الوحيد الذي قدر أن يرشح وزيرين في الحكومة الحالية ، ولم يقل أحد لا ، الناس تعترض على الأسماء ، هذا أكيد ، لكن رُشح وزيران في الحكومة المستقلة .

نأمل في تثبيت المبادئ الرئيسية في عملنا ، حالياً الاتجاه الليبرالي يحظى برعاية حكومية ، فوسائل الإعلام في الكويت عندنا ، أولها برنامج يوسف الجاسم الذي هو محسوب شئنا أم أبينا على التيار الليبرالي ، تدعم حرية الرأي ، تدعم مؤسسات المجتمع المدني ، تدعم استقلالية القضاء ، تدعم سيادة القوانين .

إذا قدرنا على أن نتفق على هذه المبادئ ، نقدر أن نتقدم للأمام ، لكن إذا كان التيار الفلاني نشط في الآلية التي عندي ، وأخذ مواقع ، أبدأ أهدم كل آلية وكل بيت ، أعتقد هذا هو الخطر ، يقول الدكتور شملان اليوم صباحاً ، أين أنتم من حماية الحريات الصحفية؟ أعتقد أنه يوم عطلوا إحدى الصحف التي ما تعتبرها إسلامية؟ صحيفة السياسة ، بل أحياناً تكون شديدة على التيار الإسلامي ، لم يتقدم في مجلس الأمة بقانون يحرم تعطيل الصحف إلا بحكم قضائي ، إلا التيار الإسلامي ، لكن هل أحد يثبت؟ هل أحد يذكرها له؟ لم يحدث ذلك ، لكن ، هنا نثير هذه المسائل لأننا ننسى ، الأحداث لا توثق من قبل أطراف محايدة ، الأحداث يعلق عليها هنا وهناك وتضيع ، فأنا مع الدعوة التي طرحها اليوم الدكتور علي .

عندي اقتراح محدد أود تداوله معكم ، تقدمت في مجلس الأمة عندنا بالكويت باقتراحك ، وهو إنشاء مركز الكويت لثقافة الديمقراطية ، على أن يكون ملحقاً بمجلس الأمة ، أحد أجهزة مجلس الأمة ، ومن خلال نفوذ مجلس الأمة في الاعتمادات المالية ، والسلطة الجيدة التي تتوفر لهذه المؤسسة ، يمكن أن ينشأ هذا المركز ، ويوفر مجموعة من الباحثين والدراسات لترصد التجارب التي تدور حولها وتضع مؤشرات ، وهذا الاقتراح وقع عليه كثير من الإخوان ، وأتمنى إذا كان معنا

بعض الإخوان من مجلس الأمة أن يساعدونا ، استجابة لهذه الورقة القيمة للدكتور الكواري ، على أن ننجز لنا ، على الأقل ، شيئاً بدلاً من مجرد سوالف ، دعونا نخطو خطوة واحدة ، مركز يعد دراسات ، يرصد الظواهر . . . ينبه إلى تجاوزات ، ينبه إلى عمل يصير في الدول الأخرى ، ومثل هذا المركز ، إذا عجزنا أن نوفر له وقفاً مالياً ، أعتقد أنه سيكون أحسن آلية إذا قدرنا على إقناع إخواننا في مجلس الأمة بتبنيه ، وبالتالي يكون عندنا مؤسسة حقيقية .

في نهاية كلمتي ، صارت لي فرصة مع الإخوان في مجلس الأمة أوائل التسعينيات ،أعتقد في سنة 1993 كنت عضو شؤون خارجية ، وكانت لنا جولة على زعماء الخليج ، كان الهدف من الجولة شكر رؤساء الدول على الموقف من الاحتلال بشكل عام ، كل الحكام الذين لقيناهم ، ما نتكلم عن الديمقراطية ، فقد أخذنا قراراً قبل بدء الجولة بألا نظهر أمام الحكام بأننا نسوق للديمقراطية ، لأن في ذلك حساسية ، فكنا نسكت ، لكنهم يفتحون الموضوع ، وأذكر عن أحد الحكام ، قال لنا (رياح الديمقراطية هبت ، والحاكم الذي ما يتعامل معها سيخسر كثيراً) وهذا الحاكم اليوم بدأت آليات الديمقراطية في بلده ، وهكذا . . .

أعتقد أنها قضية مهمة أن نتعامل معها بجدية ، ولا يكفي تسليط الضوء عليها ، لأننا ننجح ، إذا قدرنا أن نضيع لبنة في مثل هذا المسار .

وشكراً .

عبدالرحمن الحمود

عندي نقطتان للبحث :

النقطة الأولى : من هم أصحاب المصلحة في الديمقراطية؟ يقول الدكتور علي بأن جميع الأفراد العقلاء والجماعات المنصفة وغير المتعدية على حقوق الآخرين ، أصحاب مصلحة في الديمقراطية ، هذا كمبدأ عام ، وبما أن الناس الذين ليس عندهم هذه القناعة ، إما أنهم لم يفكروا في إمكانية التكامل بين الشورى والديمقراطية ، أو أنهم لم يتبينوا إنجاز المجتمعات الديمقراطية ، أعتقد أن هذا الكلام فيه نوع من المجاملة ، وفيه نوع من التفضيل ، القوى التي تقف ضد الديمقراطية عندها أطروحاتها ، وعندها قناعاتها ، وعندها فتاويها التي تقول بأن الديمقراطية تصل إلى مرحلة بعيدة عن الفكر ، وبالتالي الشورى هي النظام الإسلامي المقرر ، والتعامل مع الديمقراطية إن وجد تعامل لاستغلال وضع قائم ، فلا أعتقد أن الموضوع هو قضية عدم معرفة

فقط ، وبأن كل هؤلاء هم أصحاب مصلحة ، أعتقد أن الذي يجب أن نركز عليه من هو المؤمن ، أو الجماعات المؤمنة بالنهج الديمقراطي؟

النقطة الثانية : التي وردت في معوقات التحول الديمقراطي ، يتكلم الدكتور علي عن أصحاب المصالح الأجنبية ، فأنا أطرح تساؤلاً ، مع دخولنا في الألفية الثالثة ، مع قرب العولمة وتحفز الشركات الأجنبية والبنوك الأجنبية للدخول إلى المنطقة ، ألا تعتقد دكتور علي بأن هذه المصالح الآن بدأت تبحث عن الأمان ، وعن الاستقرار الدستوري ، والقانوني ، وبالتالي من الخطورة بمكان أن تدخل إلى مجتمعات تتصف بالديكتاتورية ، وأن من مصلحتها أن يكون هناك مجتمعات قائمة على الديمقراطية؟

وشكراً .

عبدالله النيباري

شكراً أخي الرئيس ، أعتقد أن ورقة الدكتور علي لاشك ورقة قيمة ، يمكن أن تصلح أجندة للعمل الفكري السياسي في المرحلة القادمة ، لبلورة مفاهيم حول الديمقراطية فكراً وتنظيماً ، وبطبيعة الحال أهمية الفكر والتوافق على مفاهيم محددة ، ليس التعاون الديمقراطي ، وحتى نتجنب موضوع صدور القوانين التي تسمح بممارسة العمل ، نقول النضال أو الكفاح الديمقراطي ، يعني العمل من أجل تحقيق المكاسب الديمقراطية مهم جداً ، وأقول إن الوضع الذي آلت إليه الأوضاع في منطقة الخليج أو في المنطقة العربية ، هو لاشك نتيجة لعدم النضج الفكري ، فكان هناك بالنسبة إلى التيار القومي ، التيار اليساري ، الماركسي ، تبني شعارات ، مما حد من المراحل والوصول إلى المجتمع المثالي كما تتصوره هذه الجماعات ، من دون تمعن ودراسة في الوضع الاجتماعي الذي يمكن أن يسمح به أو التطور الذي يمكن أن يسمح به الوضع الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة .

والآن في نظرة مراجعة ، لاشك في أننا كلنا ، عندما ننظر إلى ما كان موجوداً بالعراق أو سورية أو مصر ، الحقيقة نشعر بالندم ، لأنه كانت هناك تجارب ديمقراطية ومكاسب ديمقراطية ، وحريات وأنظمة فيها قمع ، لكن أخف من القمع الحالي ، لكن واضح أن النخب التي يمكن أن نسميها الإصلاحية أو التقدمية كانت تلعب دوراً فاعلاً ، هي شبيهة بمجلس الأمة في الكويت في السبعينيات ، القلة هي التي تضع الأجندة وتضع البرنامج ، وهي الدافع للحركة ، فطبعاً من

الثورة في مصر للآن ، كإعادة للتجربة ، وجدنا أن التضحية بتلك التجارب التي كان ممكناً تطويرها لو كان هناك فكر ناضج ، لو كان هناك دراسة ، كان يمكن توصلنا إلى شيء ، أيضاً في الخليج ، تعرضنا لمثل هذا الشيء ، أيضاً نتيجة لعدم النضج الفكري ، منها على سبيل المثال ، في فترة من الفترات ، لجأنا إلى الكفاح المسلح لتغيير الأوضاع ، وتجربة عمان ، وأيضاً اليمن الجنوبية هي واحدة من ذلك ، وما حصل في اليمن الجنوبي نتيجة لمحاولة فرض أو استنباط شيء من الفكر اليساري الماركسي على المنطقة ، دون أن يكون هناك الواقع الاجتماعي الذي تنبثق منه التجارب الاشتراكية واليسارية في الغرب علينا ، فلذلك أهمية موضوع الفكر ، والذي حصل لنا كلنا انجذاب دون مراعاة للواقع الذي نعيش فيه ، وبعضنا شارك فيه بشكل بسيط ، على سبيل المثال ، القوميون العرب أو البعثيون أو الشيوعيون ، كان من الممكن ، لو أن هذه التنظيمات كان لها منظور ديمقراطي ، وكان لها دراسة وتفهم للواقع الاجتماعي ، ومتطلبات التطور بنضج فكري ، بالتأكيد أعتقد أنه كان يمكن ـ على الأقل ـ أن يوجد عندنا الآن تنظيمات شعبية قوية وفاعلة مثلما هي في المغرب مثلاً ، صحيح مازال الملك هو صاحب السلطة الرئيسية في الدستور ، لكن هناك المؤسسات الشعبية التي يطمح أن تحصل عندنا ، تحمل بذور وإمكانية النضال والكفاح وتكون فاعلة في التطور الديمقراطي . في المشرق ، حدثت عندنا قفزة كبيرة جداً من دون مراعاة للواقع ، لذلك فإن موضوع الحوار الفكري والتفاعل الفكري مهم جداً ، لكن هذا الأمر ليس كافياً طبعاً ، فكما قال الدكتور عبدالخالق ، هل سننتظر عشرين سنة لنقول بعدها ، ما لون الديمقراطية؟ ما تطبقت .

إشارة إلى أن الدكتور عبدالخالق قال إن التيارات السياسية قوميين وبعثيين وماركسيين في العقود الثلاثة الماضية كانوا ضد الديمقراطية ، أقول لا ، الحقيقة في أواخر السبعينات وبداية الثمانينيات ، أعتقد حدث تحول عند اليساريين وعند القوميين وكافة التيارات ، باتجاه الشعور بأن الديمقراطية هي السبيل ، وكتابات المفكرين المنتمين إلى هذه التيارات ذكرت ذلك ، وأذكر عبدالخالق بالمؤتمر الذي عقد في قبرص سنة 1982 ، بدأنا موضوع المسيرة الديمقراطية ، أو العودة إلى استئناف المسيرة الديمقراطية كبديل عن النهج الثوري الذي كانت تطرحه الفئات القومية واليسارية ، الذي هو أولاً قيام المنظمات العربية لحقوق الإنسان ، وأيضاً التوافق على قيام مجموعات ، جمعيات العلوم السياسية ، الجمعية الاقتصادية ، ففيه توجه منذ تلك الفترة ، لكن فيه إشكالية في المنطقة عندنا وفي المنطقة العربية ، وقد يكون هناك ترابط بينها .

البيات الذي سماه الدكتور عبدالخالق في الكفاح الشعبي أو الديمقراطي أو الإصلاحي ،

سمه ما شئت ، يعني بياتاً في الحركة الشعبية في أي اتجاه يذكر ، في حين أنا نرى أن العالم كله يتحرك من سوق كوريا إلى أندونيسيا ، أمريكا اللاتينية ، إلا المنطقة العربية وأجزاء من أفريقيا هي التي فيها جمود وثبات .

السؤال هو ، ما هي أسباب خمود الحركة الشعبية في فترة العقود الثلاثة ، فيما عدا التيار الإسلامي؟

الحقيقة أنه ، في عهود اليسار والتيار القومي ، كان هناك حركة شعبية نشطة . الآن في فترة سيطرة التيار الإسلامي ، نرى أن الحركة الشعبية خاملة إلى حد كبير في اتجاه الأهداف الوطنية .

فيما يطرحه الدكتور ناصر ، الموضوع العلاقة والنظرة ، أعتقد أن هذه إحدى إشكاليات الصراع ، كل واحد يتآمر على الآخر ، يلغي الآخر ، إنه إحدى إشكالياتنا .

الدكتور ناصر أظهر الإخوان في الحركة الإسلامية مساكين وحمائم ولاشك أن هناك مناوشات وصراعاً وهجوماً من الطرفين ، أنا أتذكر بعد تحرير الكويت وبعد إعلان المنبر الديمقراطي كعمل علني ، تبعته قيام الحركة الدستورية الإسلامية ، أتذكر مع أحمد الديين رحناهم وهنأناهم من منطلق مبدأ أن نشوء تنظيمات سياسية شيء جيد ، وهذا الشيء أيضاً من قبل المنبر الديمقراطي الذي أنتمي إليه ، حصل نفس الشيء عندما نشأ التجمع الديمقراطي ، باعتبار أن نشوء التنظيمات هو الأفضل ، وهذا الذي نحتاج إليه ، لأن أحد المشاكل التي عندنا ، بعدما نتوصل إلى تحقيق مكاسب معينة ، وجود دستور وانتخابات ، نجد المشكلة مستمرة كما هو حاصل في الكويت ، مشكلة عدم الاستفادة من الحريات أو من الإطار الديمقراطي ، نحن لا نستغل هذه الوسائل ، فهناك الصراع بين التيارات ، والنزعة الفردية الاستقلالية ، دون تفكير في الانخراط في تجمعات أو كتب ، التي هي يمكن أن تحرك عجلة التقدم ، فما يمكن لأفراد وحدهم في الكويت تحقيق أهداف ، فنحن كما هو الحال في المنطقة ، لكن الكويت نموذج فيه نزعة للاستقلالية ، المستقلون ، كل واحد يريد بنفسه ، وموضوع الانتخابات والكسب الانتخابي أيضاً يشجع على ذلك ، هذه مشكلة ، لا يمكن من دون فكر ، من دون تنظيم من دون عمل جماعي ، لا يمكن تحريك عملية التقدم .

الآن أعود إلى موقف الإخوان الإسلاميين من الحريات ، كان هناك في الفترة الأخيرة تنادٍ بين المجموعات ـ نحن نستعمل تعابير لأنه لا توجد تعابير دقيقة أفضل ، لما نقول إسلاميون لأنه لا يوجد تعبير أدق ، حين نقول ليبراليون لأنه لا يوجد تعبير أدق . . . دعونا نقل التجمعات

الإصلاحية أو الليبرالية أو الديمقراطية بين مجموعات ، في اجتماع من الاجتماعات طرحت فكرة لماذا هناك شعور عند جماعات في الكويت الديمقراطية والإصلاحية ، بأن يكون لها إطار تنظيمي تحالفي ، وصار اللقاء وكتبت ورقة وكذا ، طبعاً المفروض أن المعايير تطبق على الجميع ، تطبق على هذا ، لأنهم يستبشرون بهذا الشيء ، لأنه عمل جماعي يسهل العلاقات ، يسهل الحوار ، يسهل الوصول إلى التحالف يسهل الوصول إلى توافق عملي وفكري .

فيقول الكاتب «منذ تحرير الكويت من الغزو العراقي الآثم والتجمعات الليبرالية الغربية واليسارية تسعى بكل ما أوتيت من قوة لتجميع صفوفها وتشكيل اتحاد يربطها ضد القوى الإسلامية التي سحبت منها البساط في جميع المجالس الشعبية ، فالتفت فلول القوميين العرب الذين ألمهم سقوط المعسكر الشيوعي الاشتراكي ، وابتعاد الناس عن الاشتراكية التي يؤمنون بها ، مع فلول التجمع الوطني الناصري الذي انفصل عن القوميين العرب في السبعينيات ، لكي يشكلوا ما سمي بالمنبر الديمقراطي ، شعرت القوى الليبرالية واليسارية بأن نداءاتها المتكررة لوحدة الصف وتنسيق العمل قد باءت بالفشل ، وأن التجمعات الإسلامية تكسب كل يوم موقفاً جديداً ، وتبين لتلك القوى ضعف موقفها ولاسيما في اللعب على وتر التناقضات بين أطراف السلطة» .

هذا المنهج المعادي للقوى الأخرى في الصراع ، الانطباع العام أن هذا هو خط الإسلاميين ضد الآخرين ، حتى لا يقول ناصر نحن عملنا واعملوا كذا وكذا وكذا .

وشكراً .

عبدالمحسن تقي

بسم الله الرحمن الرحيم

أعتقد أولاً أن ورقة الدكتور علي الكواري تصلح كورقة منهاج للفكر الديمقراطي وتأصيله ، وورقة عمل لتطوير الديمقراطية في هذه المنطقة .

وتحتاج الورقة ، كما قال هو إلى المزيد من الإضافات والتعديلات والتحسينات فيها ، ولكنها بوضعها الحالي تصلح كورقة بداية لورقة فكر ديمقراطي ، وورقة منهاج عمل لتطوير الديمقراطية في هذه المنطقة ، فله الشكر الجزيل على ذلك ، وأرجو له التوفيق في إكمال هذه الرسالة السامية ، وأتمنى أن نحصل على الكتاب الشامل لهذا الموضوع ، ونحن في انتظار ذلك .

هناك ملاحظتان فيما جاء في هذه الورقة :

بالنسبة إلى الضغوط الأجنبية وكونها عائقاً في تيسير الوضع الديمقراطي في هذه المنطقة ، فأنا أيضاً كما قال أخي عبدالرحمن الحمود ، عندي بعض الشكوك حول دقة هذه المعلومة ، الكلام من الناحية النظرية يبدو سليماً بالتحليل النظري ، المفروض أن المصالح الأجنبية لا يوافقها توفر نوع من الديمقراطية في هذه المنطقة ، لأن هذا النوع من الديمقراطية يمكن أن يحدد مصالحها ، لكن ، هل هذا الكلام مسنود بواقع تاريخي عملي؟ أعتقد على الأقل في تجربة الكويت العكس هو الصحيح ، نحن في مرحلة من المراحل بعد التحرير مباشرة ، كنا نستند إلى ضغوط أجنبية لمصلحة الديمقراطية في الكويت ، وهذه حقيقة بشهادة كثيرين جداً من بينهم السيد رئيس الجلسة .

النقطة الثانية في قضية تداول السلطة ، تداول السلطة هي مرحلة متقدمة جداً من مراحل الديمقراطية ، إذا ما كانت قضية تداول السلطة متوفرة الآن في الأنظمة الديمقراطية الحالية ، ما يجب أن يصيبنا هذا بالإحباط واليأس ، لأن تداول السلطة يتطلب أصلاً وجود أحزاب ، وأحزاب لها برامج وتأتي إلى البرلمان أو المجلس عن طريق طرح برامجها أمام الناس ، ويتم اختيارها عن طريق هذه البرامج ، واقع الحال هو وصول معظم الناس حتى لو كانوا منعمين إلى فئات أو تيارات حزبية أو مجموعات حزبية ، هو انتقاء شخصي ، هو الاختيار على أساس شخصي وليس على أساس برنامج معلن نتفق معه أو نختلف معه بحيث عندما يطرح هذا الحزب البرنامج ، ويصل إلى نسبة عالية في البرلمان ، يحق له أن يكون له دور أساسي في تشكيل السلطة التنفيذية .

النقطة الثالثة هي ملاحظة هامشية على الوضع في إيران ، أعتقد أن الإشارة دائماً إلى إيران عن الوضع الديمقراطي أو التفاؤل بالوضع الإيراني ، هو تفاؤل خادع لأنه أصلاً الثورة في إيران قامت من قبل مجموعات من كل الفئات الشعبية في إيران ، بعد مرحلة وجيزة جداً من نجاح الثورة ، استولت مجموعة واحدة متزمتة على زمام الأمور في هذه الدولة ، وصار هناك صراع شديد جداً في البداية عند وضع الدستور ، كان هناك صراع على تسمية إيران ، هل هي جمهورية إيران الديمقراطية ، أم جمهورية إيران الإسلامية ، وتغلب الجانب الإسلامي ، وألغيت كلمة الديمقراطية من الدستور .

مع أن المفروض أن النظام قائم على الإسلام لا يميز بين الناس على أساس العنصر أو الجنس ، هم وضعوا من بين شروط رئاسة الجمهورية أن يكون إيراني الأصل من الأب والأم ، وهذا فيه

تناقض بين الفكر الإسلامي النقي ، اختيار قائد في دولة إسلامية ، وبين التمزق العنصري أو الجنسي (العرقي) ، فالإشارة إلى التجربة الإيرانية بتفاؤل شديد ، أعتقد أنها إشارة مرفوضة من بدايتها ، لأنه من البداية الجماعة التي استولت على السلطة ـ وهي ماتزال في السلطة إلى الآن ـ هي جماعة لا تؤمن بالديمقراطية إلا إذا كانت هذه الديمقراطية توصلها إلى السلطة كما هو الوضع الحالي .

وشكراً .

عبدالوهاب الهارون

أثني على الإطراء الذي حصل عليه ، كاتب هذه الورقة القيمة ، وبالفعل أنا شخصياً استمتعت بقراءتها ، لكن الحقيقة استوقفني ما استوقف الإخوان ممن سبقوني ، حينما تكلم عن العقبات والعوامل المعيقة للتحول الديمقراطي ، وحددها فقط في أربعة عوامل ، وأعتقد أنها أكثر من ذلك بكثير ، ولكن لنأخذ فقط ما ذكره ، بأن ضخامة مصالح الأسر الحاكمة ، وتفاقم الخلل السكاني ، وبالتالي الخلل الإنتاجي ، وعدم التوافق على مفهوم الديمقراطية ، وغياب العمل بها ، وأيضاً ضخامة المصالح الأجنبية ، وحددها (نفطية ـ تجارية ـ مالية) دون إعطاء أية مؤشرات أو أمثلة على هذه المصالح الأجنبية التي تقف عقبة في التحولات الديمقراطية ، لكن قد يكون هذا صحيحاً في مرحلة تاريخية واحدة ، وهو ما قرأناه ونقرؤه في التاريخ بأن من أسباب فشل المجلس سنة 1938 هو تصديه لثلاثة أشياء :

أولاً : أخلى جميع صلاحيات الأمير ، وتقريباً همش الأمير بالكامل .

ثانياً : طلب إعادة النظر في عقود الامتيازات النفطية (وهنا تدخلت الشركات النفطية) .

ثالثاً : الوقوف ضد الفساد في المجتمع وعلى الأخص في قضية شركة التحميل والتنزيل .

وكانت هذه الأسباب الثلاثة ، فتضافرت القوى الأجنبية ممثلة بشركات النفط ، وقوى الفساد الداخلية ، مع الأمير الذي فقد صلاحياته ، فكلها تعاونت على إجهاض أول عملية ديمقراطية في الكويت ، أو أول عمل مؤسسي مبني على دستور حقيقي سنة 1938 ، لكن أن نأتي بهذه الدراسة الجيدة ، ونضع هذا السبب من أسباب معوقات الديمقراطية ، أعتقد أن هذا يحتاج إلى إعادة نظر ، لأني أعتقد أن السبب الذي يعيق الديمقراطية أو يحد من التحول الديمقراطي ، والذي أتمنى أن يكون موجوداً ، ليس هذا النص ، وهو نص التواجد الأجنبي أو على الأقل المصالح

الأجنبية ، لأن المصالح الأجنبية يمكن العكس صحيح ، الديمقراطية تمهد لها الاستقرار لمصالحها ، الديمقراطية توجد المؤسسات القانونية ، ووجود القضاء العادل ، والفصل بين السلطات ، وهذا كله ، يساعد على استقرار العمل المالي والتجاري وحتى الامتيازات ، إن كانت نفطية وغير ذلك .

لكن أعتقد ، الذي يفترض أن يوضع في هذه الورقة ، هو قوى الفساد التي فعلاً تقف أمام هذا التحول ، ولازلنا نعاني في الكويت من هذه القوة ، قوة قوية جداً لديها صحف يومية تكتب ، وأقلام مستمرة على شكل أعمدة ، صحفيون يكتبون لتقويض الديمقراطية ، والعمل بكل ما يملكون لتحريض السلطة ضد البرلمان بأي شكل من الأشكال ، أعتقد هذه القوة الصعبة التي نواجهها والتي تحتاج إلى وقوف ، وأعتقد أن أخانا الكريم الدكتور علي يركز على هذا الجانب ، وهذا جانب مهم جداً ، لأننا نوثق تاريخياً وتحليلياً للتحولات الديمقراطية في المنطقة ، فأعتقد أن هذا الموضوع مهم جداً .

وشكراً .

عيسى الغانم

شكراً ، أحب أن أبدأ بتقرير المخابرات الأمريكية الذي أشار إليه الدكتور عبدالخالق ، أريد أن أرجع لاستنتاجاتهم النهائية في مستقبل المنطقة ، أن واحداً من الأسباب الرئيسية ، هو عدم وجود فرص حقيقية لتنمية الديمقراطية ، وهذه أساساً واحدة من الفرضيات التي يفترضونها في هذه الاستنتاجات التي توصلوا إليها ، وهذا طبعاً قد يكون صحيحاً ، لكن في الأخير هو في يدنا كشعوب يمكن تغييرها ، إن هذه الفرضيات تتغير ، هي في الأخير جهود تعتمد على أفراد ، وعلى جماعات .

في تقديري ، تاريخياً وحتى اللحظات الراهنة ، لمست اتجاهاً من قبلنا جميعاً ، ومن قبل السلطات حالياً ، إلى لوم الضحية الذي هو الشعب نفسه ، وعندما نتكلم في موضوع على سبيل المثال ، توفر البيئة الاجتماعية ، وأن الشعب بطبيعته قد لا يكون مهيأ ، أو تاريخياً له ظروف لا تساعد على نشأة القيم الديمقراطية ، هذه كلها أمور بحاجة إلى مراجعة ، قد تكون هناك دراسات علمية تم الاستناد إليها ، فالاستنتاجات في الحقيقة لم أتبينها .

لكن في تقديري ، شعوبنا ، تاريخياً وللوقت الحاضر ، لم تكن في يوم من الأيام متفقة ، أو قبلت بهذا الوضع ، يعني قبولها أو سكوتها في فترة من الفترات ، المد والجزر الذي مرت فيه

كانت نتيجة للظروف المحيطة ، وتطرق لها الدكتور علي في الورقة أيضاً .

في تقديري من دون أن نرى العملية الأساسية في المجتمع ، والهدف الأساسي الموجه إليها ، يمكن أيضاً الخطورة تستمر في المستقبل في موضوع الصراع حول المكسب هذا .

العملية الأساسية في مجتمعنا ، أن هناك فئة تحاول أن تستحوذ على المال العام ، على الثروة ، والحقيقة جميع العمليات الأخرى sub processes تعمل أساساً للإبقاء على العملية الأساسية أو للهدف الأساسي ، تكلم البعض عن أن الحكام بدؤوا يفتحون قصة الحديث عن الديمقراطية ، لكن هي واحدة من محاولات الالتفاف على العملية الأصلية .

الأخ علي المناعي ، صباحاً تكلم عن موضوع التعليم ، هذا جزء من لوم الضحية ، أو الانسحاب من الخدمات العامة ، انسحاب الحكومات من الخدمات العامة ، قضية الخصخصة ، أعتقد أن هناك شيئاً اسمه تشجيع القطاع الخاص ، ليس عندهم نية لتشجيع القطاع الخاص ، عندهم نية الانسحاب من دور الدولة الذي تبنوه على مدى السنوات الماضية ، نتيجة الظروف الاقتصادية التي استجدت والموارد إلى آخره . . . والآن بدأ طرح الموضوع وأن هناك فشلاً في التعليم ، أرسل عيالك إلى مدارس خاصة ، وبدأ هجوم على الجامعات التي هم أيضاً تخرجوا منها ، يقولون إنها لم تعد تنفع .

الحقيقة ، في تقديري أن هذه العمليات كلها ، التي يتحدثون فيها بما فيها أيضاً المحاولات التي يتكلمون فيها ، توجد عندنا حريات عامة ، ويوجد إعلام ، كل هذه تخدم الهدف النهائي ، وهو إطالة عمر هذه الفئة ، نية استنزاف الثروة ، فإن لم يكن هناك وعي بهذه العملية ، يمكن أن نظل 20 سنة نجد أنفسنا في نفس المكان ، لكن تبقى العملية في الأخير مسؤولية فردية على الأشخاص بأنه ينتظر منهم تضحيات في تنظيم أنفسهم وتنظيم الجهود مقابل التنظيم الآخر ، إنهم منظمون في كل ما يقومون فيه بوعي ، وهذا طرح في الورقة ، ولكن في تقديري ، يمكن أن تكون الأولوية للتنظيم على المستويات المحلية ، وهذا هو التحدي على مستوى كل قطر خليجي .

شعوبنا عندها استعداد كبير ، إذا وجهت التوجيه الصحيح ، إنه تقدم لكن كثير من الجهود تؤدي إلى تشويش فكر المواطن ، يجب أن يكون لنا دور في هذا الموضوع ، يكون دورنا إيجابياً؟

المخرج مخرج تقليدي ، بمعنى ضرورة وجود تنظيمات موازية تخلق بيئة جديدة للتوازن بين السلطة وبين الشعب ، وألا تظل مجرد أمانٍ وفي غرف .

وشكراً .

ناصر القعود

في الواقع ورقة الدكتور علي ورقة قيمة بما فيها من طرح عملي للعمل نحو تأصيل وترسيخ المشاركة الشعبية في دول مجلس التعاون ، والسعي إلى ذلك الهدف وفق برنامج متدرج وعمل متأن وعدم القفز على الواقع ، وذلك مهم في أي عملية جادة للإصلاح السياسي ، ينبغي أن ننطلق من الواقع ، ووفق منهج متدرج ، ومن ثم تأتي أهمية تقييم الواقع وعدم التقليل من أي تطور تجاه المشاركة الشعبية .

وهنا أود أن أشير إلى نقطة كنت أود التعليق عليها هذا الصباح . فورقة الدكتور عبدالحميد الأنصاري تعرضت بإيجاز إلى تجربة المملكة العربية السعودية في الشورى ، مع أنها أول تجربة شورية في المنطقة ، فمجلس الشورى الأول في المملكة تأسس عام (1347 هـ) (1926/1925م) ، وكان ذلك المجلس فاعلاً في بداية عمله ، وله سنت الأنظمة والتشريعات ، كما أن تعديل نظام مجلس الشورى في عام 1992 يعد نقلة نوعية تجاه مزيد من المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار .

النقطة الثانية ، تعرضت ورقة الدكتور علي ، للمشاركة الشعبية في كل دولة ، وعلى مستوى دول المجلس مجتمعة ، ونادى بإيجاد جمعيات خليجية للمهنيين على مستوى دول المجلس .

وهنا أود أن أوضح أن جمعيات الاقتصاد في دول المجلس حاولت عمل ذلك ، وجرت اتصالات من جمعيات الاقتصاديين في دول المجلس من أجل ذلك ، وانتهى الأمر إلى مشاركة الاقتصاديين في كل دولة من دول المجلس في اللقاءات السنوية لكل جمعية .

وهناك محاولة في الأمانة العامة لمجلس التعاون لوضع مشروع نظام لجمعيات النفع العام في دول المجلس ، بغية تسهيل إنشاء جمعيات خليجية للأكاديميين والمهنيين وزيادة التواصل بينهم ، وتعميق التكامل بين دول المجلس .

وشكراً .

عبدالحميد الأنصاري

شكراً سيدي الرئيس ، لاشك أن الورقة جيدة واستمتعت بقراءتها ، الملاحظة سبقني إليها الإخوة ، لكن من باب التأكيد .

فيما يتعلق بالمعوقات ، الدكتور علي ذكر بعض المعوقات وهي صحيحة ، لكن في رأيي أن

المعوقات أعمق من ذلك ، قد تكون هذه مظاهر ، ولكن هناك عوامل أكثر عمقاً من هذا .

مسألة مصالح الحكام ، والمصالح الأجنبية ، والخلل السكاني ، وعدم التوافق على مفهوم للديمقراطية ، هذه عوامل تحتمل النقاش والجدلية ، مصالح الحكام يمكن أن ينازعك بعضهم في هذا ، إن من مصلحة الحكام الاستقرار وثبات الكرسي ، وإن الديمقراطية صمام أمان للحاكم قبل المحكوم ، يأمن الانقلابات والثورات ، يؤمن نفسه أكثر ، في دول كثيرة ، لماذا وقفت مصالح بعض الحكام عقبة؟ بنت نظمها الديمقراطية ، طبعاً دائماً الحاكم يريد مصلحته ، لكن لأي مدى تكون مصالح الحكام هي عقبة؟ في لحظات تاريخية كانت مصالح الحكام إيجابية ، كانت مع التوجه الديمقراطي ، وساندت قرارات تقدمية معينة ، هذا يحتاج نوعاً من التوثيق ونوعاً من المعالجة .

بالنسبة أيضاً إلى المصالح الأجنبية ، المصالح الأجنبية أيضاً عامل متغير ، قد يكون في فترة من الفترات التاريخية ، لكن قد تقتضي المصالح الأجنبية ـ كما هو في صور كثيرة الآن ـ تشجيع الاتجاه الديمقراطي في دول معينة .

المصالح الأجنبية ، والقوى الكبرى في جميع الدول الأخرى لم تمنع دولاً كثيرة من بناء نظامها الديمقراطي ، وجود المصالح الأجنبية أيضاً يجب تحديد حجمها ، فلا يجب أن تكون بهذه الصورة .

هذا يذكرنا بالمقولة التي كانت سائدة في الستينيات والسبعينيات ، أن المصالح الأجنبية ضد الوحدة العربية ، ضد التجمع ، ضد كذا ، أيضاً ثبت أن ذلك ليس على إطلاقه ، المصالح تقتضي أحياناً أن تؤيد التوحد ، قضية المصالح هذه قضية أخرى .

أيضاً مسألة الخلل السكاني أو الإنتاجي ، وما يتعلق بالاقتصاد الريعي ، هناك دول أيضاً لا تشتكي من خلل سكاني ، ولا اقتصاد ريعي ، ومع ذلك ليس هناك أي مظهر من مظاهر الديمقراطية فيها .

أريد عندما نأتي إلى المعوقات أن تكون بطريقة أكثر دقة وأكثر تعمقاً ، المعوقات الحقيقية كثيرة ، لا أريد أن أستطرد في هذه ، والإخوان قد ذكروا معوقات تتعلق بالتربية ، ومعوقات تتعلق بالثقافة ، ومعوقات في أمور عديدة ، كل ما أريد أن أقوله هو أننا وصلنا إلى أن أخشى أخي العربي أكثر مما أخشى الأجنبي .

الآن عندما يأتي هذا المثقف الذي ينادي بالديمقراطية ويناضل في سبيل الديمقراطية ، عندما يتبوأ مركزاً ويكون هو أشد عداءً لزملائه من السلطان ، بماذا نفسر ذلك؟ أركز على العامل

الداخلي أكثر من العامل الخارجي ، نحن ربما بقايا باقية من الفكر القومي ، الذي تربينا عليه تضخيم العامل الخارجي ، مشاكلنا كلها من الخارج ، أعتقد أن الكثيرين بدؤوا يراجعون هذه المقولة ويبدو أن العملية صعبة علينا ، عندما تناولت المعوقات كانت هذه النظرة مازالت هي المحورية .

أيضاً هناك مسألة الإمكانات ، التوجه العالمي لدعم الديمقراطية ، وأشرت إليه إشارة جيدة ، ينبغي أن نبتعد عن شبهة الاختراق الخارجي حتى لا تستخدم من قبل رجال الترويج ، القيم والمصالح والعقائد المتعارضة ، وطبعاً في التمويل والتأييد الخارجي ، هناك هواجس ومازالت الهواجس ضد الآخر بارزة في هذا ، هذا مركز ابن خلدون حين أغلقوه وحاكموا رئيسه ، كان من أبرز الأشياء أن هناك تمويلاً خارجياً ، نحن نريد أن نكون على حذر أيضاً ، لا نترك مجالاً خاصة مادام بحثاً علمياً ، أعتقد أن الشعب هو الذي سيحكم على هذه الجهة أو هذا المركز ، إذا كان هذا يخدم الخارج أو لا يخدم الخارج ، أما أن نقول إن هذا يأخذ تمويلاً خارجياً ، يكون هذا منهم ، أيضاً نريد أن نتخلص من النغمة الاتهامية والنغمة التآمرية التي كانت سائدة في فترة من الفترات .

أرجع إلى ما ذكره الأخ رسول ، أيضاً عنده هواجس من فكرة المجلسين وأنها ستكون في مصلحة الحكام ، لماذا لا تكون في مصلحة الشعوب ، ودول كثيرة وشعوب كثيرة عندهم مجلسان ، لماذا هذا الهاجس؟ لماذا دائماً نقدم الأسوأ أو السيئ؟ قد تكون هناك تجارب ، لكن أيضاً لماذا لا نأمل في الأفضل؟ هذا يذكرني بمنهج سد الذرائع عند الفقهاء ، يهدمون حقاً ثابتاً لأنه قد يستغل ، لا تعطي المرأة حقوقها لأنها قد تستغل ، أعتقد أن هذا منهج ثبت عقمه ، فكرة المجلسين مطبقة في كثير من الدول ، وتدرسها بسلبياتها وإيجابياتها ، وليس بالضرورة أنها تكون فكرة لخدمة السلطان .

أيضاً تكرر الحديث عن أن الديمقراطية مفهوم غربي والشورى مختلفة ، الديمقراطية كنظام كشكل كمؤسسات كصياغة غربية ، نعم ، لكن كمفهوم كجوهر ، إرث إنساني مشترك ، فطرة إنسانية ، والشورى ترادفها في هذا ، حق الإنسان أن يقرر مصير بلده ، الحق أن يكون له رأي ، عندما أكدت أن يكون هناك توافق بين مفهوم الشورى والديمقراطية أقصد أنه هو هذا الإرث الإنساني المشترك ، النزعة الفطرية في الإنسان ، أن يعبر عن رأيه وأن يكون له رأي في مصيره ومصير وطنه .

لماذا لا تترسخ الديمقراطية رغم التجارب؟ الحقيقة هذا السؤال يتردد كثيراً ، نحن نعرف أن في

الإسلام تجربة للشورى ، استغرقت حوالي 30 سنة ، ثم صار انقلاب وغابت الشورى 1300 سنة أو أكثر ، حتى إذا جئنا في العصر الحديث ـ ونتيجة الصدمة ـ نبحث عن موروثاتنا ونعيد إحياء مفهوم الشورى بالاستعانة بالأشكال الغربية ، يبدو أن الديمقراطية لا تترسخ إلا بمرور عدة أجيال ، لا يكفي 30 سنة ولا . . . ، لابد أن تبقى حتى تصمد ولا يعبث بها الحكام عند أي اختلاف ، يبدو أنها بحاجة إلى فترة زمنية يتربى عليها الناس ، لأن الضمان الأكبر في ألا يعبث بالديمقراطية ولا تلغى ، هم الناس ، وحتى الناس يتربون على الديمقراطية ، لابد أن تكون هناك فترة زمنية كافية لتربية جيل .

وشكراً .

يوسف الجاسم

شكراً الأخ الرئيس ، لا أستطيع أن أتجاوز التقدير لهذا البحث القيم للدكتور علي الكواري .

أولاً : بالنسبة إلى البرنامج الذي أشار إليه الدكتور ناصر الصانع ، بكل تقدير ، فأنا حريص في البرنامج هذا وبرامجي الأخرى خلال 27 سنة أن أمثل جميع الأطراف وخاصة التيار الديني لكي لا يقال إني منحاز ، وأنا سعيد بأنه إذا كانت هناك نافذة إعلامية بيدي ، وأنا مؤمن بالتعددية ومؤمن بإفساح المجال للرأي والرأي الآخر ، أن أمثل جميع وجهات النظر ، وأرجو أن تكون هذه نقطة لمثل برنامجي وليس عليها .

ثانياً : أعتقد أن الحالة الكويتية لا بأس أن نقلناها اليوم إلى هذا المنتدى الطيب بهذ الوجوه الطيبة ، ولكن كمية وجرعة الاختلاف بيننا الكويتيين ، التي نقلناها مع إخواننا الأعزاء من دول الخليج ، أعتقد قد تكون مستقبلاً نقطة تنفير ، أعتقد أن هناك أحد الإخوان تململ لأننا ننقل خلافاتنا التي نعايشها كل يوم بالكويت ، ونضيع وقت الإخوان فيها ، فما بالك بالساحة الشعبية الخليجية أو لدى الحكام ، الذي يقولون إن الفيروس الكويتي لا يصلنا ، لكن أنا أنظر إلى الحالة الكويتية بمنظور آخر ، أقول إننا بالكويت ، ولله الحمد ، تجاوزنا مرحلة المطالبة بالديمقراطية ، إلى مرحلة الاختلاف فيما بيننا ، عن كيف نمارس الديمقراطية؟ وكيف نختلف فيما بيننا كمجموعات سياسية على كيفية الممارسة ، وهذه حالة جيدة ، وفرصة أن أقول كمواطن كويتي سعيد جداً بأن تكون تجربة بلدي في الديمقراطية تجربة سلمية وفي غاية السلمية ، أعتقد أنه لا يذكر أي أحد من الإخوان أنه من أول مجلس أمة سنة 1962 وحتى الآن ، لم تطلق رصاصة بين ناخب وناخب ،

أو مرشح ومرشح ، على الرغم من تعمق الخلافات في الانتخابات من قبلية وطائفية وحتى فكرية ، إلا أنها تعتبر خلافاً سلمياً ، فنحن نمارس ترف وجود الديمقراطية التي نتمنى أن توجد في الساحات الخليجية ، لكن ليس لدرجة أن ننفر الناس من طريقتنا .

البحث رائع وقيم والدكتور عبدالخالق عبدالله في تعقيبه بالفعل كأنه قرأ تفكيري في نقطة معينة كنت قاصداً إياها في التعليق ، وهي قصة هل سوف ننتظر بعد 20 سنة أو 25 سنة لكي تتطبق أفكار الدكتور علي الكواري؟ ما أريد إضافته ، أن هناك ظرفاً تاريخياً يجب على المثقفين وعلى هذا المنتدى وغيره من منتديات ، أن يستثمروه لمصلحة شعوب الخليج ، الظرف التاريخي يقول بالتلاقي بين الأطراف كما قال الدكتور عبدالخالق ، حول الديمقراطية سواء حكام في الخليج أو غيرهم ، الظرف التاريخي يقول إنه بعد تحرير الكويت وقبل تحرير الكويت حدثت في الولايات المتحدة تساؤلات ، من ستحرر؟ هل ستحرر نظاماً وشعباً ديمقراطياً؟ أم تحرر نظاماً ديكتاتورياً؟ وحتى عودة مجلس الأمة بعد التحرير لم تكن بتقديري برغبة عارمة من نظام الحكم ، إنما كان للضغط الدولي أيضاً أثر ، أيضاً الضغط الدولي له أثر في إيجاد المجالس الشورية كما نعرف في باقي دول الخليج ، يعني أنا اهتممت بالشأن العام ، تخرجت من الجامعة من 30 سنة ومهتم بالشأن العام 20 سنة ، والمنتدى صار له 20 سنة ـ للأمانة ـ وأنا قريب من كل إخواننا أعضاء المنتدى ، ومشتغل بالشأن العام ، إعلامياً وصحفياً وغيره ، ما دريت عن المنتدى ، إلى أن التقيت بهذه الوجوه الطيبة في أول اجتماع هذه المرة ، يعني بالنسبة إلي وأنا مهتم شيء مجهول ، أين دراساتهم؟ أين مخرجاتهم؟ الدكتور علي الكواري وضع أصبعه فعلاً على ما نتمناه . . . يا جماعة إذا كان منتدانا هذا منتدى صار له 20 سنة يجتمع وينتهي بكتب جميلة ، فسوف يتحول بعد 20 سنة إلى منتدى حكماء ، ستكون أعماركم 70 سنة و80 سنة وما تدرون كيف تخاطبون العالم ، النقاط التي وضعها الدكتور علي وهي النقاط العملية للتفعيل ، أعتقد أن هذه النقاط التي يجب أن نشتغل عليها الآن ، ليس في كل مدار نجتمع لنتحدث في قضية معينة ، هو اقترح منتدى الحوار ، أنا أقترح «منتدى الديمقراطية» ، ويكون منتدى متفرعاً يجتمع أربع خمس ست مرات أثناء السنة حول الديمقراطية ، منتدى المرأة ، منتدى التنمية الاقتصادية وغيرها . . . لكن نحن نتكلم عن الديمقراطية ، كنت أتمنى على الدكتور عبدالعزيز مثلاً أن ياليت أرى وراء هذا الصف شباباً عمره 20 سنة أو 18 سنة ، كل واحد يتبنى شاباً من بلده عمره 20 سنة أو 18 سنة ، من الثانوية العامة فيسمعون فقط هذه الحوارات لزرعنا بذرة في الشارع ، أتمنى أن يدعى من أبناء الأسرة الحاكمة فيسمعون هذه الحوارات ، أبحاث المنتدى تطلع Web Site على الإنترنت

للمنتدى ، الكل يقرأ ما يفكر فيه المنتدى وما يبحثه ، يجب أن تكون عندنا آليات لاستغلال الظرف التاريخي ، بحث الحكام ، حث الصحافة ، حث وسائل الإعلام ، حث المنظمات غير الحكومية في الساحة الخليجية للمطالبة بالمشاركة الشعبية والديمقراطية ، لا نتركها لأمزجة الحكام ، مع تقديري الكامل لها ، أنا قرأت تصريحاً وجميعكم قرأتموه ، مقابلة صحفية بالسياسة لأحد قادة دول الخليج سنة 1988 ، يقول إن هذه الديمقراطية شيء من الغرب ومرفوض ولا يمكن أن تبقى ، نفس الدولة الآن ، بعد وفاة الحاكم ، تعمل لإيجاد دستور ومجلس منتخب ، فإذا نحن نتركها للحكام وأمزجتهم فلن نصل إلى نتيجة ، يجب أن نحثهم وفقاً للآليات التي طرحها الدكتور علي .

وشكراً .

علي موسى

أعتقد أن أول نقطة مطلوبة لإنجاز مثل هذا المشروع المهم ، هي تأصيل فكري للمنهاج الديمقراطي في المنطقة ، وعلى وجه التحديد تأكيد للكافة أنه ليس سعياً لتطبيق قسري لنموذج غربي يهدف إلى تغيير بنية المجتمع وقيمه ضد إرادة المجتمع .

أيضاً إنه منهاج يمكن أن تتعايش في إطاره نماذج فكرية عدة ، العقبة التي يمكن أن تواجهنا ، هي محاولة نفي الآخر وإقصائه ، وأن الإسلاميين بالضرورة ضد الديمقراطية ، وأن الليبراليين ليسوا مسلمين ، وهذا نفي خطير جداً ، ولا يمكن أن يصير هناك أي تطور أو نقلة ديمقراطية في إطار جو من هذا النوع .

سأضع مقياساً صغيراً لنرى إذا تقدمنا في خلال بضع سنين أو بضعة عقود ، المفروض ، مثلما هناك ديمقراطيون مسيحيون كحزب ، يمكن أن نرى تنظيماً اسمه الديمقراطيون المسلمون أو المسلمون الديمقراطيون في أي مكان ليس فقط في المنطقة عندنا ـ تأكيداً بأن الديمقراطية يمكن أن تقوم على قيم ، مثل المسيحية وربما اليهودية أو أي دين ثانٍ ، أعتقد أنه يمكن أن يقوم فكر ديمقراطي على القيم الإسلامية .

النقطة الثالثة ، وهي رئيسية ، قيلت بأكثر من شكل هي توعية أصحاب المصلحة ، وهم الشعب بأن المصلحة تقتضي وجود الديمقراطية باعتبارها حامية للاستقرار ، وشرطاً أساسياً لتحقيق التنمية في المنطقة ، وهذا ليس فقط من ناحية الدعاية ، أو مجرد شعارات أو كنايات

لكن ترجمة لمبادئ أساسية في الديمقراطية ، أعتقد أننا كلنا متفقون عليها ، وهي الحريات والمساواة وسيادة القانون وتكافؤ الفرص ، والعدالة الاجتماعية ، وما إلى ذلك ، وترجمتها إلى واقع يومي معايش من قبل الناس بالقدر الممكن تدريجياً ، وكلنا اتفقنا على أن الديمقراطية لا تكتفي فقط بالشكل الانتخابي ووجود برلمانات منتخبة ، وإن كان هذا شرطاً أساسياً ، لكن لا يجب أن تقتصر عليه .

أنا آسف من الإخوان الذين ينزعجون من تكرار التجربة الكويتية ، لكن عندنا تجربة قطعت شوطاً ، أنجزت وفيها مخاطر وفيها أخطاء ، منها على سبيل المثال ، بدأت مخاطر المال في إجهاض الديمقراطية ، في استخدام المال في تكفير الناس بالنموذج أو المنهاج الديمقراطي ، وهذا في كل النماذج فلا يجوز أن نلصقها فقط بالكويت ، أو لأننا مجتمع في أول سلم التطور الحضاري ، على سبيل المثال في أمريكا أحد أولويات العمل الوطني هو إصلاح تمويل الحملات الانتخابية ، بمعنى آخر تحديد دور المال في الحياة السياسية ، فإنه معروف ما تأثيره .

نحن في الكويت ، كالعادة اكتفينا بالاستنكار ، وكل واحد راح إلى بيته ومشى ، بينما المال مازال شغالاً ، علينا ألا ننكر أيضاً أنه كما أن هناك اعتداء صارخاً وفاضحاً على المال العام ، ونجحنا في إيقافه ، أيضاً هناك تربح وتكسب وفساد سياسي من الموقع السياسي نفسه ، الواحد حين يدفع مليوناً ليصل إلى مجلس الأمة ، هل هذا عمل خير؟ أم يتوقع أن يأخذ مردوداً مثله وأكثر منه . هذا دليل واضح ، يجب ألا يتردد الفكر في معرفة أن هناك ، مثل أي نموذج بشري ، من يحاول أن يستغله بعكس ما هو موجود ، وطبعاً توسيع القاعدة الشعبية ، سواء من أصحاب المصلحة أو المساهمين في العملية السياسية والديمقراطية ، شرط أساسي ، لأن هذا أيضاً يحمي الديمقراطية .

وكما قال الإخوان إن قلة عدد المساهمين يشجع الذين يرغبون في الاعتداء على هذه التجربة على الإقدام عليها .

هناك خطر آخر مررنا فيه من مدعي الديمقراطية ، أو الذين يعتقدون أن الديمقراطية امتياز لهم فقط ، وأن هذا احتكار وأن الآخرين ليسوا أكفاء ليمارسوا الديمقراطية؟ وأن الديمقراطية لهم فقط ، أعتقد أن هذا أخطر شيء لأنه يخلق حالة عداء ، عندما يحتكر أحد الديمقراطية لنفسه ، في ذلك نفي للآخر ، وهذا أيضاً يستغل في ضرب الديمقراطية ، الديمقراطية مفروض أنها مبنية على حوار ، على لقاء مع وجود حالات اختلاف أو تباين في وجهات النظر والفكر السياسي .

وشكراً .

عبد الجليل الغربللي

ورد على لسان الدكتور علي أن الديمقراطية دون تداول السلطة تتحول إلى حرية وليس ديمقراطية ، وأضيف إلى ذلك أن تداول السلطة للأحزاب السياسية دون برامج هو عبث .

فتداول السلطة لها شروط فإن لم تتوفر تلك الشروط فلا جدوى منها أي من ذلك التداول .

ونقصد بالشروط توفر رؤية واضحة لمعالجة الصعوبات والقضايا الملحة للمجتمعات العربية ، وعليه فلا يتوفر للأحزاب المتواجدة على الساحة العربية شروط موضوعية تؤهلها لتداول السلطة ، لأنها أحزاب قائمة على إما أيديولوجيات وشعارات أو مبادئ عامة دون مضمون حقيقي ، ولا تمتلك تلك الأحزاب رؤية واضحة في التصدي للقضايا الحرجة في مجتمعاتها .

لذلك هناك حاجة لتأطير شروط تداول السلطة للأحزاب السياسية ، ولا يكفي أن نقول أن تملك تلك الأحزاب البرامج فحسب ، ولكن نمضي لنعرف ونقف طويلاً أمام هذه البرامج فنقول : البرامج هي فرز علمي للسياسات التنموية وخياراتها . . . وهي كذلك تعمل على الغوص إلى جذور المشاكل والقضايا البنيوية في المجتمع ، وتعمل على وضع تصور واضح لكيفية مواجهتها ومعالجة تلك المشاكل بشكل تدريجي ومرحلي ، والغوص إلى جذور القضايا ، لا تقتصر على جانب دون الآخر ، ويكفي أن نقول إن النظرة الشمولية تهدف لسحب فئات المجتمع وطبقاته وأعراقه وطوائفه لمجرى نهر التنمية ، حيث تضمن آلية عمل تلك الأحزاب السياسية مجتمعة ، على القضاء على التشرذم والفئوية البغيضة والتعصب الطائفي أو القبلي أو الديني ، وتتوحد جهودها في ترجمة أهدافها إلى واقع على الأرض .

لذلك ، تسعى برامج الأحزاب السياسية في عملها بتوفير مساحة واسعة من الحرية لتتمكن من بلورة الحلول لمشاكل المجتمع البنيوية ، تسمح لنشطاء سياسيين بصياغة البرامج الفنية ، وتبني الإجراءات العادلة والمناسبة بحيث تعكس البرامج الكيفية التي معها ، يمكن معالجة الأوضاع الاقتصادية والسياسية بشكل موضوعي وعلمي ، لا أن تقفز فوق تلك المشاكل ، أو أن تلتف حولها وتتجاهلها وتتبنى المواقف المدغدغة لمشاعر الجماهير ، دون مضمون عملي وواقعي وعلمي لتلك المواقف .

ويسمح لهؤلاء السياسيين ، بتكوين وتأسيس أحزاب يجمعها تحقيق أهداف البرامج ، وتتباين تلك البرامج (فكل برنامج يتبنى سياسة مالية أو نقدية مختلفة عن البرنامج الآخر على سبيل المثال) ويترك للناس الحرية في الانضمام إلى هذا الحزب أو ذاك تبعاً لرؤيتهم في ترجيح هذا

البرنامج أو ذاك ، وعليه فالحزب السياسي سيتمكن من اجتذاب أعضائه بخلفيات متباينة (إسلامية أو علمانية أو ليبرالية) ولكن هذه الخلفيات لن يكون لها انعكاسات سلبية لتباين الانتماءات ، وحرية كل فرد في الاعتقاد ، لأن الجميع ستتوحد جهودهم في تحقيق أهداف الحزب وبرنامجه وتتطلب هذه الرؤية أن تسن التشريعات المناسبة للمزيد من الشفافية في عرض الحقائق ، بحيث تتمكن تلك الأحزاب من أن تستقي المعلومات من مصدرها ولا يحجر عليها في الوصول إلى أي معلومة يمكن أن تفيد تلك الأحزاب في صياغة برامجها ، تستقيها من مراكز ومؤسسات المجتمع المدني ، والمؤسسات الحكومية ، وكلما كانت السياسات مبنية على حقائق وأرقام وتحليل موضوعي وتشخيص علمي للمشكلة أمكن لتلك الأحزاب وعلى أساس من تلك البرامج اجتذاب قواعدها الشعبية من كافة الفئات والطوائف دون تمييز ، وستكون قناعة فئات الشعب بهذا البرنامج أو ذاك هي المحك الرئيسي في وصول هذا الحزب أو ذاك إلى سدة الحكم ، لا الشعارات والمواقف الأيديولوجية أياً كان مصدرها .

إن من شأن هذه الديمقراطية المستهدفة التي نحلم بها والتي لا وجود حقيقياً لها على الساحة العربية من أقصاها إلى أدناها ، ما هي إلا حلم لجيلنا من أحلام اليقظة ، لا بأس من إخراجه على السطح كأمل من الآمال التي يمكن للجيل القادم أن يحققه ، نقول إنها ستتمكن من ترجمة الديمقراطية إلى واقع جديد ، وتسمح أن يكون لتداول السلطة بين الأحزاب معنى حقيقي ويكون تكريساً واقعياً لمقولة الحل في الديمقراطية .

وهناك نتيجتان لهذا التأطير الموضوعي للديمقراطية وتداول السلطة :

الأولى : أن قواعد اللعبة كما شرحتها ، لن تجعل هناك مكاناً لأي صاحب أيديولوجية لأن يصل إلى سدة الحكم نتيجة للشعارات التي يرفعها ، لأن الناس ستلتف حول البرنامج العلمي والموضوعي لتحل مشاكلها ، ونكون بذلك نخطو خطوات متقدمة لتصفية الساحة من الآثار السلبية ومن سياسة نفي الآخرين ، وستختفي شعارات التيارين العلماني والإسلامي ، لأن تلك الشعارات والمصادمات «لن توكل خبز» وستضطر التجمعات السياسية لمخاطبة وحل مشاكل المجتمع ، ولن تكون هناك مساحة للتكفير والتكفير المضاد كما هو الوضع البائس الحالي ، وخصوصاً أن الأحزاب السياسية ستضم مختلف الفئات ، ولكنها لن تكون حاكمة لعمل الحزب وتطلعاته ، أي أن الخلفية الإسلامية أو الليبرالية لن تكون مرجعية في عمل الحزب ، لأن عمل الحزب يحكمه البرنامج ، وهذا البرنامج هو وسيلته الوحيدة في الوصول إلى السلطة .

الثانية : نتيجة لحجم العمل والمسؤوليات الملقاة على الأحزاب ، لن تتحمل الساحة السياسية أكثر من حزبين أو ثلاثة بالكثير ، لكي تتمكن الأحزاب من الاعتماد على أعضائها التقنيين والمهنيين في معالجة أوضاع المجتمع الرئيسية ، فالبرنامج وخطة الحزب سيشارك في إعدادها جيش من هؤلاء كل في تخصصه لكي تتكامل سياسات الحزب عندما يصل إلى سدة الحكم ، وتتولد قناعة عند الناخب بأن هذا الحزب أصلح للبلد من ذاك .

لذلك فإن العمل السياسي سيتحول إلى جهد حقيقي وصادق في معالجة مشاكل المجتمع وقضاياه الرئيسية ، ولن يكون ترفاً محضاً لكل من هب ودب يعمل على تكوين حزب يخوض فيه الانتخابات ، وعندما يصل يقع في حيص بيص ، ولا يعرف رأسه من رجليه ، فينساق وراء الجهاز البيروقراطي ، فبدلاً من أن يحكم هذا الجهاز ويقود الناس ، ينقاد وراء أمراض المجتمع وتكون ممارساته ردود أفعال ، بدلاً من أخذ المبادرة في القيادة سواء لقوى الشعب أو الجهاز البيروقراطي .

وشكراً .

عبدالملك الحمر

بسم الله الرحمن الرحيم ، سأحاول سيدي الرئيس وسيدي المنسق أن يكون هناك بعض التساؤلات بقصد بناء بعض التوجهات لتداولاتنا صباح اليوم ومساء اليوم ، وأبدأ بتساؤل عن الدكتور علي الكواري الذي حظي بكثير من المديح ، وهو يستحق ، هل هو سلفي أم تحرري أم مستقل أم محايد؟ هذا للأهمية ، لأن المدح الذي أجمعت عليه الغالبية ، فما هو التوجه في أعضاء هذا المنتدى والمشاركين في هذه الندوة .

النقطة الثانية ، هيكلية الديمقراطية التي ننشدها ، ومجملها في شرائح خمس ، وأبتدئ بأن هذه الشرائح الخمس قد ترد على تساؤل سأله الدكتور عبدالجليل الغربللي اليوم ، لماذا تعثرت الديمقراطية في دول الخليج ، لأن بين هذه الشرائح الخمس تنافراً أو عدم اتصال وتواصل ، وعدم وجود نظرة شمولية ، هذه الخمس من دون ترتيب .

الشريحة الأولى : الرأي العام ، والرأي العام كما تعلمون يتأثر بعوامل داخلية وأخرى خارجية ، وخلال العقدين الماضيين كانت هناك مؤثرات ، فقد غلبت المؤثرات الخارجية ـ سواء كانت عسكرية أو صناعية ، أو تقنية ـ على المؤثرات الداخلية ، أو كذلك الخلخلة السكانية ،

وجود العناصر البشرية الأجنبية التي تكاد تحكم منطقة الخليج ، هذا الرأي العام لم نبحث في دوره في هيكلية الديمقراطية ، وكما تعلمون اليوم نعيش في عصر فيه إعلام بلا حدود ، وتنفق على هذا الإعلام عشرات المليارات من الدولارات لاستثمارها لاحتواء هذا الرأي العام الذي لم يعد رأياً محلياً ، هل تريد لهذا الرأي العام أن يكون كذلك؟ ديمقراطياً أم لا؟

الشريحة الثانية : أشرنا أكثر من مرة إلى مسألة الشعب ومسأل كيف نحسن من البنية الاجتماعية ، ولعلنا من خلال هذه البنية الاجتماعية أن نسمع صوت الأمة ، بمعنى آخر . . . أن نفتح كل أقنية الحوار بين فئات الشعب ، ولعلي أشير إشارة خفيفة إلى أهمية دور المنتدى في أن يسمع الشعب ـ وفيه الخير الكثير ـ صوته .

فمثلاً ما هو دورنا في المنتدى في محاربة الطائفية ، كثيراً في هذا الملتقى والملتقيات السابقة ما يذكرون البحرين كنموذج للتصارع أو الصراع الطائفي ، وأنا حسب علمي أن هناك صراعات طائفية خبيثة تمتد إلى خارج البحرين ، ومنها مثلاً مناطق معينة في المملكة العربية السعودية ، لكن لكي نحصل على صوت الأمة نظيفاً ، ماذا عملنا لمحاربة الطائفية؟ نشكو كما اشتكى البعض صباح اليوم ومنهم جاسم السعدون من إشكالية إدارة التنمية .

ماذا عملنا لمحاربة الفساد بين طبقات الشعب المختلفة وتوعية الطبقات المختلفة عن إشكالية الفساد المحلي والدولي؟

وكذا ينطبق الأمر مرة أخرى على مدار الخلخلة السكانية ، وانعدام الرؤية العقلانية الواقعية للمواطنين الخليجيين .

الشريحة الثالثة : وهي ذات قوى متصاعدة وذات فاعلية في الانتخابات الدولية ، أمريكا أو غيرها ، هم رجال الأعمال أو التجار الذين نعرفهم في دول الخليج ، ولهم ثقلهم الاقتصادي الذي بدأ يفوق منذ منتصف الثمانينيات ثقل الحكومات المحلية ، وقد أشار الأخ علي ومن قبله إلى قوة رأس المال ، وتأثير رأس المال في القرارات السياسية الديمقراطية ، وهل وقعنا في حسباننا في شيء من التوازن من رجال الأعمال ، وتعلمون أن التوجه في اقتصاديات السوق الحر وهو ما نسميه الرأسمالية الجديدة ، هو التقليص ـ عن طريق الخصخصة ـ لدور الحكام أو السلطات القانونية ، ومضاعفة سلطات رجال الأعمال ، حتى يبدو أن الحكم سيؤول إليهم ، أي حكم رجال الأعمال .

الشريحة الرابعة : هي موضوع المفكرين ، وهناك في ورقة الأخ عبدالمالك إشارة إلى عدد من التيارات الفكرية ، وأعتقد أن للعلماء ـ أياً كان التفسير لذلك ـ وللمفكرين خاصة ، دوراً كبيراً في

استخدام ضغوط تيارات فكرية تصب في الديمقراطية المنشودة ، هنا هي القاعدة العلمية العلمانية ، ما هو دور المنتدى في تعزيز دور المفكرين في القرار السياسي .

الشريحة الخامسة : هي موضوع الحكام وهذا ما ورد في الصفحة 24 من ورقة وبحث الدكتور علي الكواري .

هذه الشرائح الخمس ، أعتقد أنها تحتاج إلى مزيد من البحث والتكامل فيما بينها ، ونحن نتوجه إلى بناء الديمقراطية ، أو ما يسمى التربية الديمقراطية ، أو البنية الاجتماعية بصورة عامة .

النقطة الثالثة ، عن المعوقات التي أسميها (العفية) للديمقراطية ، وبالإضافة إلى ما أشار إليه الدكتور علي الكواري ، هناك نوع من المعوقات العفية ، هو إشكالية غلبت الشخصانية حتى في اجتماعات المنتدى ، وكذلك تركيزنا التفكيري أو الفكري على الفطرية ، وفي رأيي الشخصي ، ما لم نتغلب على الشخصانية ، ونتجاوز الفطرية ، فستبقى هذه المعوقات العفية حجر عثرة أمام مسيرتنا الديمقراطية .

النقطة الأخيرة ، كنا بين كفتين منذ عهد ليس بالقريب بين البدوقراطية وبين الديمقراطية الغربية ، وأشرنا إلى ما أشرنا إليه ، ولم يكتمل في هذا المفهوم ، طرح ديمقراطية الشورى ، والبعض ينظر إليها نظرة شبه حقيقية ، وكما أراها ، الديمقراطية مجموعة نظام مؤسسات وآليات متجددة هي الثوابت .

وأشكر السيد الرئيس على صبره على ذلك وأقول كم ديمقراطياً منا في هذا المنتدى؟

الرئيس : الكلمة الأخيرة للأخ الباحث الدكتور علي خليفة الكواري :

علي الكواري

سأتعرض لبعض الإيضاحات البسيطة ، على اعتبار أن غداً سنناقش الموضوع ككل .

أشكر الإخوان على تقييمهم للورقة ، وأنا سعيد بما سمعته ، وإن شاء الله نطور الورقة وغيرها .

تعقيبي على الأخ عبدالخالق ، أنه ذكر أني اهتممت بموضوع التنمية منذ 20 سنة ، والحقيقة سبقني الكثيرون في هذا الموضوع منهم الدكتور الرميحي وغيرهم ، ولكن بالفعل ربما أنا في فترة معينة جمعت كل المطروح ، وكل المجهود ، فأنا لم أنشئ شيئاً جديداً ، وإنما حاولت جمع كل

المطروح ، ربما كان عندي وقت في سنة 1980 فظهر في شكل معين ، وبدأت في تلك الفترة نوعاً من التقارب الفكري حول موضوع التنمية ، وربما كانت منطقتنا من أفضل المناطق العربية ، إن كان عندنا وضوح حول هذه القضية ، قضية أن التنمية ما تحققت ، وطبعاً الأسباب كثيرة ، وهذه ليست بيدنا ، لكن لاشك أنه كان عندنا وعي في موضوع التنمية ، وعرفنا ما هي تنمية ، وما هو لا ، وربما منعنا كثير من التردي الذي ربما كان سيكون أسوأ بكثير مما كان في مجالات كثيرة ، على الرغم من التردي الذي شاهدناه .

أما انتقالي ، فأنا كنت في الأول مهتماً بموضوع التنمية ، ثم اهتممت بإدارة التنمية ، ثم اهتممت بإرادة التنمية ، وطبعاً هذا اهتمام طبيعي نتيجة لتكامل الثلاثة أشياء ، لأن التنمية تحتاج إدارة ، والإدارة تحتاج إرادة ، ونحن الآن في زاوية الإرادة ، وإن شاء الله نحسم أمرها في يوم من الأيام .

أما بالنسبة إلى المستقبل المرسوم أو المتوقع لنا وهو سيئ ، هذا صحيح ، المستقبل هذا في علم الغيب وقادم ، صحيح أن المعطيات الحالية تعطيك ، ولكن هي ليست حتمية ، تتوقف على حركتك ، وبالتالي المستقبل سيصنع سيصنع ، فإذا لم تساهم فيه ـ ليس معنى أنه سيصنع معناه أن أديت مهمتك؟ لا ، يجب أن تساهم فيه مهما استطعت بشكل من الأشكال ، وأعتقد أن الدول العربية مخطط لها أن تنزل تحت خط الفقر بشكل كبير ، بطالة كبيرة ، يتحول التراث فيها إلى إضراب بين الحكومات والشعوب ، وبين الفئات المعنية ، ويزول فيها أي إمكانية ، ما أريد أن أقول مخططات ومؤامرات ، لكن هذه ربما جزء من الإفرازات العالمية التي هي الإقصاء ، العالم فيه عالم سيعيش ، وفيه عالم سيُقصى ، وبالتالي المنافسة طبعاً ، إذا لم تستطع أن تنافس في أي شيء بالنظام السياسي أو أي شيء ، أنت في الحقيقة مقصي ، ومن هنا أعتقد علينا واجب أن نتحرك بسبب هذه السيناريوهات المخيفة لعلنا نستدرك أو نفهم ، وحتى على الأقل لا نتحارب فيما بيننا ونضيع على الأقل إمكانياتنا في المستقبل .

النقطة التي أثيرت بشكل معين ، هل الغرب مع الديمقراطية في المنطقة العربية أم ضدها؟ خاصة بالنسبة إلى الخليج ، أنا تكلمت عن المصالح غير المشروعة للقوى الغربية ، المصالح المشروعة في اعتقادي بالعكس ، تؤمن بوجود نظم ديمقراطية ، لكن الكثير من المصالح الموجودة ومنها الوجود العسكري في المنطقة ومنها أيضاً السيطرة على النفط واستخدامه كورقة في العلاقات الدولية ، لا أعتقد أن هذه مصالح مشروعة ، وبالتالي المصالح غير المشروعة على مستوى

الدول ، وأيضاً على مستوى الشركات ، لأن هناك شركات ، وأذكر منها على سبيل المثال الشركات الأمريكية في قطر ، أخذت امتيازات وأخذت ظروفاً معينة خاصة جداً ، في غياب الديمقراطية ، والفساد دائماً ضد أن يملك الناس قرارهم وهكذا ، وعندما تكلمت أن الأسر الحاكمة قد تكون مصالح ، ما قلت ضخامة مصالح الأسر الحاكمة ، وهي بمعنى آخر ستتكلم عن التعزيز ، سنحاول أن نعزز ، طبعاً هناك آخرون يتعرضون لنا ، إذا تعرضوا لنا رجعنا للخلف ، كان يمكن لاجتماع مثل اجتماعنا هذا ألاّ يعقد ، وإذا بغيناه في أي بلد عربي آخر ما يعقد ، هذا لسبب معين إن صاحب المصلحة الضخمة ما يريد أن يفتح هذا الموضوع ، وبالتالي ضخامة المصالح لابد أن نقلصها ، كما هو معروف إن كانت ميزانياتها حالياً لا تنشر ، والمال العام محرم حتى إعلانه ، الحسابات الختامية النهائية فيما ـ عدا الكويت ـ لا تنشر ، وبالتالي المشكلة الأساسية هذا المال العام بالطريقة المعينة ، أي نوع من الانفتاح السياسي سوف يضعه على الطاولة ، ومعروف أنه في البحرين كان أكبر نقاش دائر على مخصصات الحاكم 6 ملايين ، لكن من اليوم مستعد أن يناقش على 6 ملايين ، أو حتى على 60 مليوناً؟ أنا تكلمت عن ضخامة المصالح ، وتكلمت عنها أنها تحول دون حركتنا .

معوقات الديمقراطية أوسع بكثير ، وتكلمت عنها ، واعتبرت أن هناك مرتكزات معينة تُبنى لها ، لكن أنا أعني معوقات الحركة من أجل تعزيز المساعي الديمقراطية .

موضوع التخوف من التمويل الخارجي فيما يتعلق بالمجتمع المدني ، أعتقد أنه قضية جوهرية ، لأني لا أشك أن في الغرب اليوم قوى معينة ، أنت اليوم إذا أردت أن تبشر في منطقة معينة من المناطق العربية ، تحصل أموالاً وتحصل تأييداً وتحصل تبنياً بشكل كبير جداً ، لكن في الحقيقة أنت لو تعمل في موضوع محدد خارج الأجندة الخارجية ، ليس عيباً فيهم لأن عنده أجندة معينة ، فهل أنت بمعنى آخر كما يقال supply oriented أو Demand oriented ، هل أنت تأخذ طلبك وتروح للآخرين؟ وتشوف إذا حد يتفق معك فيه مثل ما تريده ، أو أنت تشوف آخرين عندهم فلوس من أجل ماذا وتروح لهم ، فكثير من المنظمات في الدول العربية الآن ما يسمى بالمجتمع الأهلي هي شركات خاصة يملكها أشخاص معينون ، وأخذوا أسماء معينة كأنها مجتمع مدني ، هي ليست جمعيات ، وليست جمعيات نفع عام بالمعنى الحقيقي ، ولكن أصبح الأمر أين يوجد تمويل تروح تعمل الدراسة المطلوبة فيه ، هذا حصل كثيراً ، فكثير من الاختراقات في أكثر من مجال ، ويجب الحذر منه ، وكل دول العالم تضع التمويل الخارجي تحت المجهر ، وترتب عليه ، وتناقشه سواء كان للانتخابات ، سواء كان للجمعيات ، لازم تكون شفافية مطلقة ،

وبالتالي نحن نطالب لأن الخوف أنه بعد فترة ، كل المجتمعات التي تسميها مجتمع عادي ، إما الحكومة تسبه وقاعدة على رأسه ، وإما بمعنى آخر يوفرون له التمويل ، ودخلنا في دوامة .

بصرف النظر ، نحن قد نختلف في التحليلات في كل شيء ، ماذا نعمل نحن الآن؟ نحن يمكن أن نعمل شيئاً معيناً ، وفي تقديري أننا نحتاج حواراً فكرياً حول مفهوم الديمقراطية وتجسيده في حركاتنا وتنظيماتنا . . . هذا شيء مهم جداً .

والجانب الآخر هو موضوع أنه لابد أن يكون لنا منتدى نتحاور فيه بشكل مستمر ، ويوسع الحوار من خلاله سواء بشكل مباشر أو غير مباشر حول موضوع الديمقراطية ، وأيضاً توسيع موضوع العمل الأهلي البديل للعمل الحالي ، لا أعتقد أنه ممكن الجمعيات الحالية تتأسس ، فالجمعيات الحالية محكومة بظروف خاصة ولا حتى مجلس التعاون ، مجلس التعاون في هذه الحالة سيمشي الأمور كما هي .

أنا في تقديري أنه يجب أن يكون هناك أي تشكيل للملتقيات التي اقترحتها ، تشكيل أهلي ، بحث وأفراد ، قد تكون هناك مبادرة من جمعيات مؤسسة بشكل صحيح ـ عمل أهلي ـ أن تقوم بالمبادرة بالدعوة هي ومنتدى الحوار ، ولكن يجب إبعاده كل البعد عن الجمعيات القائمة ، وعن الحكومات القائمة حتى يكون عملاً أهلياً حقيقياً ، وإلا سيكون صورة أخرى لما هو موجود في بلداننا .

أرجو أن نتكلم غداً أكثر عن كيف يمكننا أن نوفر هذه المتطلبات ، وأن نناقش في كل ما اختلفنا عليه داخل هذا الإطار العملي الذي نتحرك فيه .

وشكراً .

الرئيس : شكراً ، قبل الانصراف للدكتور عبدالعزيز سلطان المنسق العام ، كلمة :

عبدالعزيز سلطان

في الواقع أنا أحاول أن أجيب عن بعض التساؤلات لأن فيها الكثير من التفاصيل ، لكن أحب أذكر الجماعة بأن هذا المنتدى منذ أن بدأ سنة 1979 كان هناك نوع من القرار بالابتعاد عن الصحافة ، ومع هذا أذكر أنه لم يسلم البعض من أعضاء المنتدى من المنع من حضور المنتدى . . . انحصرت اللقاءات الآن في دبي والكويت ، ومنعنا تماماً من عمل اللقاء في أي محل آخر .

لكن الآن بعد فترة معينة بدأنا ننفتح ، لأن هناك بعض القبول من أطراف كثيرة ، وأعتقد أنه مع مرور الأيام ، هناك تشجيع أكثر وأكثر خصوصاً من دول مجلس التعاون الخليجي .

بالنسبة إلى الكتب التي تصدر عن المنتدى ، فإن جميع الأوراق تنشر في عدة مجلات منها القبس والطليعة والخليج سنوياً ، والكتب توزع على جميع مؤسسات الدولة بما فيها الحكومات والدواوين الأميرية والمكتبات والمؤسسات التعليمية والمؤسسات البحثية ، يوزع حوالي 250 كتاباً .

الشيء الآخر ، تذكرون أنه بعد التحرير مباشرة عقدنا اجتماعاً كبيراً في الكويت ، والاجتماع كان لعمل تنظيم ، ولعمل منتدى ، ملتقى للديمقراطية ، وحضره عدد كبير جداً ، وكان هذا اللقاء الأول والأخير هناك ، وبعد ذلك انتهى الموضوع .

عندي سؤال واحد ، كيف تمكنت اليابان تحت الاحتلال الأمريكي والعسكر الأمريكي سنة 1945 ، تمكنت من التحول إلى الديمقراطية مع الاحتفاظ بجميع التقاليد والعرف الياباني؟ كيف تمكنت من ذلك مع وجود الاحتلال الأمريكي؟

وشكراً .

وانتهت الجلسة في الساعة الثامنة والربع مساءً .

المناقشات

موضوع النقاش: مناقشات عامة

رئيس الجلسة: الدكتورة موضي الحمود

رئيسة الجلسة

يسعدنا أن نرحب بكم في الجلسة الرابعة من لقائنا السنوي الثاني والعشرين لمنتدى التنمية ، وهذه الجلسة مخصصة للمناقشة العامة حول ما طرح من أفكار في الأمس .

في الواقع ، استعرض الإخوة الباحثون في صباح الأمس ومسائه ثلاث أوراق احتوت الكثير من الأفكار .

اسمحوا لي في دقيقتين أن أستعرض ما طرح في الأمس للتذكير فقط ، ثم لمحاولة الربط بين الأفكار التي طرحت .

استعرضنا أولاً ورقة الدكتور عبدالحميد الأنصاري التي ألقت الضوء على المسيرة التاريخية للحياة السياسية في دول الخليج العربية .

واستعرضت الورقة باستفاضة الحركات الشعبية المطالبة بالإصلاح السياسي والصيغ المقترحة من الكاتب للدفع بهذا التحول .

وكانت أهم التوصيات التي طرحت بإيجاز هي :

أولاً : النظرة في إيجاد صيغة سياسية توائم بين الشورى والديمقراطية أو كما أسماها الكاتب الأصالة والمعاصرة .

ثانياً : الدعوة للسماح بإنشاء الأحزاب الملتزمة بأصول الشريعة الإسلامية .

ثالثاً : أهمية العناية بالبناء الاجتماعي وتدعيمه قبل الشروع في البناء السياسي والديمقراطي .

أما الورقة الثانية فكانت للدكتور عبدالمالك التميمي ، واستعرض فيها التيارات الفكرية ودورها في التحول الديمقراطي ، حيث استعرض الكاتب ما أسماه بالاتجاهات الفكرية التي امتدت من الوطن العربي إلى منطقة الخليج ، وأثرت في هذه المنطقة بالحقب المختلفة .

خلص الكاتب أيضاً إلى أنه لا يوجد تيارات فكرية في المعنى التأصيلي العلمي للمصطلح ، وإنما هناك اتجاهات فكرية ، كما أن هناك جماعات طرحت بعض الشعارات أكثر من المبادئ الراسخة ، ساهمت هذه التوجهات في خلق وعي في هذه المنطقة بدرجة أو بأخرى ، كان هناك بعض الأحزاب أو التجمعات التي لم يحالفها الحظ أو النجاح في إحداث التحول الديمقراطي

المطلوب ، ثم أوضح الكاتب أيضاً أن هناك تراجعاً من نمط إلى نمط جديد للديمقراطية المختلطة بالبداوة والقبلية ، وتراجع التفكير العلمي وفشل التحول الديمقراطي .

أما الورقة الثالثة فكانت في الواقع ورقة محورية وهامة للدكتور علي الكواري ، وأثارت عديداً من القضايا الهامة ، وإن تجاوزت ما طرحته الورقة من مفاهيم وأهداف وطنية ، وتحديد لأصحاب المصلحة الوطنية ، وتشخيص للواقع الراهن للحركة الديمقراطية ، إلا أنها أيضاً وقفت عند الإمكانيات والفرص المتاحة لتعزيز التحول الديمقراطي ، كذلك استعرضت الورقة باستفاضة العقبات والعوامل المعوقة أو المعيقة للتحول الديمقراطي ، وأنا أكررها لأهميتها .

مصالح الشركات الأجنبية ، مصالح النخب الحاكمة ، عدم التوافق حول المفهوم الديمقراطي ، ثم الخلل في التركيبة السكانية .

واستعرض الدكتور علي متطلبات تنفيذ الرؤية المستقبلية وأوجزها بمتطلبات فكرية ومتطلبات وطنية ، ثم تجسيد مفهوم الديمقراطية .

وأخيراً ، متطلبات المؤسسة التنظيمية سواء كانت منظومات أو ملتقيات إقليمية ، ووفقاً لتعزيز الدفع بالعمل الأهلي للتحول الديمقراطي المطلوب .

هذه خلاصة الأفكار التي طرحت في الأوراق الثلاث ، وكانت في الواقع الأوراق الثلاث متكاملة إلى حد كبير ، ومازال هناك الكثير من الأمور التي تستحق النقاش والاستعراض ، أيضاً أذكر أن هناك مجموعة من الأمور التي طرحت بالأمس ، ربما يغنيها النقاش اليوم إذا رأيتم ذلك ، وهي :

أولاً : هل يوفر نمط التنمية القائم حالياً الأرضية الصالحة لإحداث التحول الديمقراطي مع وجود : التشوهات في عملية التنمية مع تهميش للمواطن ، ونشاط اقتصادي ريعي في هذه الدول ، زيادة الخلل في التركيبة السكانية ، التطور الشكلي والكمي بالنظم التعليمية ، التخلف التقني والتكنولوجي ، وتزايد الفجوة بين هذه المنطقة وبين الوطن العربي بشكل عام ، ثم العالم المتقدم ، هذه كلها أمور نلاحظها في نمط التنمية السائد ، هل هذه الأمور تساعدنا على إحداث التحول المطلوب؟

ثانياً : هل يمكن التدرج في الديمقراطية من نمط مجالس الشورى إلى المجالس الديمقراطية الكاملة؟

ثالثاً : هل يمكن الجمع بين المجالس خاصة في حالة تحديد المسؤوليات للمجالس والصلاحيات؟

رابعاً : هل تنجح المجتمعات الخليجية بإحداث التحول الديمقراطي المطلوب في وقت قياسي ، حيث إن الزمن ضد الكثير من الأمور في هذه المنطقة؟ وما هي عوامل الدفع المطلوبة لإحداث التحول الديمقراطي؟

هذه كانت مجموعة من الأمور التي رصدتها خلال الجلسات السابقة ، وربما يثريها النقاش اليوم في جلستنا .

الدكتور إسماعيل الشطي

بسم الله الرحمن الرحيم ، عندي مجموعة تعليقات على ما دار في الحوار خلال يوم أمس .

أولاً : ما ذكر في توصية المواءمة بين الشورى والديمقراطية ، في اعتقادي أن المواءمة المطلوبة غير عادلة ، الشورى عبارة عن مبدأ وليست نظاماً ، بينما الديمقراطية نظام تفصيلي يبدأ من (A - Z) بينما الشورى توجيه رباني من الله ـ جل وعلا ـ لعباده ، ففي عملية تنظيم الحكم بين الحاكم والمحكوم يجب أن يحكمها مبدأ وهو الشورى ، كيف تنفذون هذه الشورى؟ هذا خياركم أنتم أيها البشر ، تفصلون النظام الذي تريدونه كما تريدون ، لم يأت الإسلام أبداً بتحديد شكل الشورى التي طلبها الله ـ جلَ وعلا ـ إنما طلب المبدأ ، التفصيل قد يكون شكله ديمقراطياً حسب النظام الغربي الحالي ، أو قد يكون أشكالاً أخرى لا ندري عنها نحن حسب اجتهاد البشر ، فهذا المبدأ متروك لاجتهادات البشر .

ثانياً : إن الشورى جزء من نظرية الإسلام السياسية التي تنظم عملية الحكم ، ونظرية الإسلام السياسية ليست فقط في الشورى ، ليست الشورى وحدها ، تقريباً تحكمها ثلاثة مبادئ ، وهي العدالة ، والشورى ، والبيعة ، والبيعة عندي أهم وأخطر من موضوع الشورى ، التي استقى منها الغربيون مفهوم العقد الاجتماعي ، العقد الاجتماعي الذي هو في النهاية موضوع الدساتير ، أن يتعاقد الشعب فيما بينه على مجموعة مبادئ تحكمه ، على مجموعة نظم أو علاقات تنظم ما بين الحاكم والمحكوم ، والمحكومين بينهم وبين بعض ، هذه العلاقات تمثل في النهاية العقد الاجتماعي ، إذا التزمت أيها الحاكم بهذا العقد ، نحن نلتزم معك بالطاعة ، وبناء عليه نحن ملتزمون بالبيعة لك في حدود الشروط التي وضعناها ، ولذلك عندما أقول إن هناك تقارباً ما بين نظرية الإسلام السياسية والديمقراطية ، التقارب ليس في موضوع الشورى ، التقارب في موضوع العقد الاجتماعي ، الذين درسوا القانون يعلمون أن الغربيين تأثروا بالفكر الإسلامي في

الأندلس .

هذا فيما يختص بالمواءمة ، لذلك لا أعتقد أن المواءمة يمكن أن تكون بين مبدأ عام مطلق ليس له ملامح محددة ، وبين نظام محدد ، الديمقراطية قد تأخذها بما هي كما هي ، بعيوبها ، بمحاسنها كنظام اخترناه نحن البشر ليمثل الشورى بالنسبة إلينا .

ثالثاً : تقييم التجربة الديمقراطية الذي تم في الجلسات الماضية ، التجربة الديمقراطية ليست برلماناً ، البرلمان هو أحد معالم أو أحد محاور ، أو أحد أركان الديمقراطية ، الديمقراطية عبارة عن مجموعة دعائم منها حريات ، منها قضاء عادل ونزيه ، منها عمل أو مؤسسات مجتمع مدني ونقابات ، منها برلمان وانتخابات ، مجموعة دعائم ، فإذا أردنا تقييم الديمقراطية ، لا نقول إن هذا المجتمع متقدم أو متأخر ، فقط لأن عنده برلماناً أو ما عنده برلمان ، لا ، نقيم جانب الحريات ، جانب حقوق الإنسان ، مؤسسات المجتمع المدني ، نقيم النقابات وحركتها العادلة فيها ، وهكذا ، عندما نقيم هذه الأركان ، مثلما نقيم أي جامعة (المكتبة ، المناهج كذا . . .) وبعدها نقول هذه الجامعة ممتازة أو لا .

كذلك يجب أن نضع للديمقراطية (Standard) ، وتقيم وفق هذا الـ (Standard) ونقول هذا المجتمع متقدم ديمقراطياً أو لا .

نحن قيمنا المجتمعات الخليجية فقط . . . عندها برلمان أو ليس عندها برلمان . . . عندها انتخابات حرة أو ليس عندها انتخابات حرة ، أعتقد أن هذا التقييم لم يكن دقيقاً ، وهذه نظرة قاصرة عن الديمقراطية ، أن ننظر إليها مجرد برلمان أو انتخابات .

رابعاً : أردت أن أنبه ضمن تقييم التيارات الموجودة في ورقة الدكتور عبدالمالك التميمي ، أعتقد أنه ليس من العدالة أن يقيم تيار من التيارات من منظور الآخر ، فأنا كنت أرى أن التقييم الذي تم هو من منظور الآخر ، ولم يكن من منظور علمي أكاديمي .

في مجلس 1992 الذي كان متبنياً كل الإصلاحات الاقتصادية ، التيار الديني ، موضوع العجز ، تولى مشكلة المديونيات برمتها ، موضوع الخصخصة ، التحقيقات في موضوع الاستثمارات ، التحقيقات في موضوع وزارة الدفاع ، كل هذه شاركنا فيها ، إن لم نكن قد بادرنا بها ، وعن تطوير المجتمع المدني ، هناك مجموعة مشاريع كبيرة تولاها التيار الديني ، نعم ، هناك الصوت عالٍ في التيار الديني في تركيزه على البرنامج الأخلاقي ، هذا صحيح ، لكن لا يعني أنه لم يساهم أبداً في الجوانب التنموية ، لذلك أعتقد أن أهم مساهمة للتيار الديني التي تحسب عليه

من السلبيات ، احتواؤه للقبيلة ، لنقلها من المفاهيم القبلية إلى مفاهيم المجتمع المدني ، من المؤكد أن التيار الديني تأثر كثيراً بالمفاهيم القبلية ، لكن كذلك من جانب آخر ، أثر كثيراً في القبيلة ليحولها إلى المجتمع المدني ، هناك إسهامات على السلبيات الموجودة في التيار الديني ، على الأخطاء التي يرتكبها ، هناك إسهامات قام بها يجب أن تذكر ولا تقتل .

خامساً : الحديث الذي تم بالأمس كله انبهار بالديمقراطية ، وكأن ليس فيها سلبيات ، نحن هنا نخبة مثقفة ، يجب أن نتحدث عن الإيجابيات والسلبيات ، على الأقل نتحدث عن السلبيات حتى نتداركها ، خاصة أنه الآن على مستوى الفكر الغربي ، هناك نظرة إلى أن الديمقراطية أصبحت أحد مخلفات القرن العشرين ، وأن هناك نظرة لتطوير هذا النظام بحيث يتجاوز الشكل الحالي ، في الدراسات المستقبلية الحالية أبرزها دراسة (توفلر) يعتبر أن الديمقراطية لم تعد صالحة للقرن الواحد والعشرين ، وأن تفعيل مؤسسات المجتمع المدني هي التي سيكون لها المستقبل ، وليس الشكل الذي يتم فيه ، هناك حوار في الغرب حول هذا الموضوع ، ونحن نتكلم عن حوار بداية القرن العشرين ، ولم ندخل في هذا الموضوع حوارات القرن الواحد والعشرين حول الديمقراطية .

وشكراً .

سعد عكاشة

أنا شخصياً كان الأمر مبهماً عندي ، أو حتى اختلف بين المطالبة بين الشورى والديمقراطية ، وكان اعتقادي أن الشورى هي التزام لولي الأمر من الله سبحانه وتعالى ، والمرجعية في الخطأ والصواب هي لله سبحانه وتعالى ، بينما الديمقراطية هي تنظيم للعلاقة ، بحيث إن الشعب يعطي مجموعة من الناس إدارة شؤونه ، وهو الذي يحاسبهم ، فالمشابهة غير واردة ، والتركيز على الشورى قد يؤدي بنا إلى مخالفة المبادئ الأساسية ، كما حصل في الكويت في مسألة حقوق المرأة ، الدستور الكويتي - حسب ذاكرتي - يساوي بين المواطنين من دون أي اعتبار للجنس أو الأصل أو الدين ، بينما في التطبيق منع المرأة من ممارسة حقها ، وحتى عندما أبديت رغبة لإعطائها ما سلب منها لمدة 30 عاماً وقفت مجموعة من الناس ، يقولون نحن أغلبية ونريد أن نمنعها من ذلك ، وهذا لا يتطابق مع الديمقراطية أساساً وخصوصاً من ناس أقسموا على حماية الدستور ، وهو العهد بين الحاكم والمحكوم ، لذلك أعتقد أن الشورى لن تكون مدخلاً لتنقيص

حقوق المواطنين .

الأمر الثاني بالنسبة إلى ما طرح للمستقبل ، للمنتدى ، أعتقد قبل الدخول في كيفية أو صيغة منتدى جديد ، قد يكون من الأنسب التركيز على جلسات تحدد ، أو تساعد على تحديد الرؤية المستقبلية بالنسبة إلى التعاون الخليجي ، بصيغة مؤسسات ، بصيغة نظم ديمقراطية ، على سبيل المثال ، ما هو التصور بالنسبة إلى المجالس البرلمانية في المستقبل؟ وما علاقتها بالأسر الحاكمة؟ إذا صار هناك توجه نحو وحدة خليجية ، ستكون عندنا ست أسر حاكمة في ملكية دستورية ، وهل هذا معقول؟ أم هناك صيغة مثل البرلمان الأوروبي أو البرلمان الخليجي سيحكم وستتحول البرلمانات المحلية إلى مجالس محلية؟

الشق الأخير بالنسبة إلى التنمية (الصحة ، التعليم . . .) يجب أن نكون حريصين في النظر إلى تجارب العشرين عاماً ، التنمية بصيغتها الاجتماعية نجحت في الخليج ، لأن المستفيدين من برامج التنمية الاجتماعية بالأعداد طبعاً قد زادوا زيادة كبيرة ، وإن كنت أتفق مع الرأي بأن نوعية الخدمات قد تدنت لكن الكمية ، لاشك زادت .

بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية ، يجب ألا يغيب عن بالنا ما تم خلال العشرين سنة الماضية من عمليات البنية الأساسية التي سيكون استخدامها للطفرة الاقتصادية بسهولة ، الطرق ـ المواصلات . . . ، فلذلك يجب ألا نكون متشائمين جداً بما تحقق وبما أنجز في السابق ، ولكن نبني عليه .

وشكراً .

خليفة نجيب

لن أتحدث عن الديمقراطية والشورى لأن الإخوان سبقوني ، لكن دعونا نقف أمام مرحلة لتكن 20 سنة مضت في عمر الدولة القطرية في الخليج ، ولو رصدنا حالة التجاهل والتهميش التي مورست ضد المثقف والمفكر في المنطقة ، لوجدنا أنها عالية جداً ، لكن على الرغم من ذلك ، أعتقد أنه كان المثقف والمفكر ملح الأرض وإسهاماته عالية ، وكان دوره مؤثراً إلى حد كبير ، ولولا ذلك لكان الحال أسوأ مما هو عليه ، وأعتقد أن حسابات النظام السياسي في المنطقة كانت كبيرة وتضع اعتبارات لهذه الشريحة من حيث قلقها وتحسبها مما قد يصير من هذه الشركة تجاه كثير من القضايا وخاصة فيما يتعلق بالنقد المباشر والعلاقات الواسعة بالرأي العام ، فتصوروا الحال لو لم

يكن هناك مثقفون أو مفكرون ، لكان الحال أسوأ مما هو عليه الآن .

أعتقد أنها محاولات جلد الذات ومحاولات تجاهل الأدوار الإيجابية التي قامت بها هذه الشريحة ، أعتقد أنها ليست موفقة ، أنا أميل إلى التفاؤل ، أعتقد أنه قد تكون هناك إخفاقات في عملية التنمية بشمولية بمفهومها الشمولي ، لكن أعتقد أن هناك نجاحات في كثير من مجالات الحياة ، سواء فيما يتعلق بنوعية الخدمات وحجم الخدمات ، سواء فيما يتعلق ببعض النمو الذي حصل في أوجه الحياة المختلفة ، قد تكون معاييرنا عالية جداً بحكم تصوراتنا ومعاييرنا العالمية ، ومقارناتنا قد تكون عالية ، ومن ثم نرى دائماً أن نسبة ما تحقق ضعيفة ، أيضاً الواقع العربي بشكل عام مر بسنوات عجاف ، سنوات صعبة ، سنوات حرجة ، لكن إلى جانب الشريحة المثقفة التي لعبت دوراً كبيراً ، على الأقل في إيقاف أو الحد من حالة الانهيار والتراجع ، هناك متغيرات دولية أثرت بشكل كبير جداً واستطاع الظرف العام أن يساعد في التغيير المطلوب .

حديثي عن المرحلة القادمة ، أعتقد أن المرحلة القادمة يجب أن تكون مرحلة يسودها نوع من العقلانية .

المتغير الدولي مؤثر ويجب أن يكون عندنا محاولة لاستغلال الفرصة ، الديمقراطية والمشاركة الشعبية والمشاركة الاجتماعية ، والمشاركة السياسية بشكل أشمل لن تأتي بطبق من ذهب ، ولن يقوم الطرف الآخر بتنازل ، لابد من الاستمرار بالحديث عنها بشكل عاقل وبشكل موضوعي ، حتى نصل ـ على الأقل ـ إلى الحد الأدنى مما يجب أن يكون .

الطرف الآخر هو الأقوى ، ونحن نقول خذ وطالب ، أحسن من أن نفقد كل شيء ، ولاشك أن هناك متغيرات على أرض الواقع الآن ، من كان يتصور أن تكون عمان اليوم سباقة في مبادرات ديمقراطية من هذا النوع ، إذن هناك استجابة ، وهناك عقلانية في النظام السياسي في المنطقة وموضوعية لديه ، إن لم يتغير أو يتغير موقفه تجاه هذا الأمر فسيتغير من دون إرادته ، ونفس الشيء المبادرات التي تحدث الآن في البحرين وغيره ، والبقية تأتي .

شكل وملامح المستقبل ، أعتقد أنها ستكون مشرقة وإيجابية ، أعتقد أن التحديات التي سيواجهها المجتمع القادم ستكون لمصلحتنا وليست سلبية علينا ، إن كانت بمفاهيم العالمية ، سواء في المجال التجاري وحرية التجارة ، وما شابه ذلك ، وأيضاً تنامي الحركات المطالبة بحقوق الإنسان وغيره .

أميل في المرحلة القادمة ، إلى أن يطور منتدى التنمية آلياته ، يطور من أساليبه ، أعتقد أن

السنوات العجاف شملت منتدى التعاون الذي لم يكن يسمح له بعقد منتدياته في بعض الدول ، أعتقد أن الأمور اليوم أكثر إيجابية ، ولن يقف الآخرون كثيراً أمام ممارسة نشاط منتدى التنمية بشكل علني وبشكل واضح وظاهر ، وسمعنا أمس من بعض الأحاديث أنه حتى النظام السياسي بدأ هو الذي يبادر ويطرح أين أنتم من هذه القضايا المطروحة عالمياً ، أعتقد أنه على مستوى الحوار يجب أن يكون هناك تكامل ، لا نستطيع أن نقول نحن فقط ويذهب الآخرون إلى الجحيم ، أعتقد أن هذا هو حال المجتمع بتشكيلته وتركيبته السياسية والفكرية ، يجب أن يكون هناك حد أدنى من الاتفاق ما بين كل الاتجاهات الفكرية والحزبية حتى في الوطن العربي لمحاولة الاستنهاض بالواقع واستغلال الفرصة القادمة .

وشكراً .

الرئيس : شكراً على هذا التنفس التفاؤلي ، لازلت أذكر أننا نبحث ، ما العمل؟

عجلان الكواري

سبقني الإخوان في التكلم عن التنمية ، لكن هناك سؤالاً دائماً يطرح نفسه ، هل يمكن أن تكون هناك ديمقراطية إذا كانت العوامل الأخرى ، عوامل التنمية في المجتمع متأثرة؟

أعتقد أن الإخوان تطرقوا لذلك ، لأن هناك دائماً تساؤلاً وخاصة في العمل الحكومي وعمل المنظمات ـ وأنا أعمل في منظمة مجلس التعاون ـ وهناك دائماً اتهام للديمقراطية كمعوق للتنمية ، وإزاء من يعطي ما يحدث في دولة الكويت على أنه مثال في تأخير المشاريع والوسائل التنموية ، وهذا واقع وهروب من المسؤولية ، لكن دائماً يوضع كنوع من الأسباب عندما يطرح أي موضوع ، فإن هذا الموضوع يأخذ وقتاً طويلاً في المناقشات والتشريعات وغيرها ، وتخوف من المسؤولين في اتخاذ القرار وغيره .

السؤال : هل يمكن أن ننظر فقط إلى الديمقراطية بحد ذاتها دون النظر في تطور مقومات المجتمع المختلفة الأخرى ، من التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية ، والتعليم . . . وغيرها ، هل يمكن في مجتمع مثل مجتمعاتنا مازال يصارع من أجل تطوير مقومات المجتمع المختلفة ، ويطالب بالديمقراطية ، هل هي الديمقراطية قبل التنمية أم الديمقراطية بعد التنمية؟

وشكراً .

علي مفتاح

شكراً جزيلاً ، لدي بعض المداخلات ، على الأوراق التي سبقني إليها بعض الإخوة ، وهي قيمة ولاشك أنها ستساعدنا جميعاً في تنوير الطريق الذي نهدف للوصول إليه ، إلى مصالح مشتركة تهمنا جميعاً .

إن مثل هذه الندوة فرصة طيبة لتبادل الآراء حول أفضل السبل ، من أجل التوصل إلى تطبيق أوسع للمشاركة ، لتمكين ـ على الأقل ـ الشارع الخليجي من المساهمة في القرار السياسي ، وخاصة أن التحديات التي تنتظر منطقتنا ، تحديات كبيرة في ظل متغيرات هائلة وسريعة في كافة الاتجاهات ، يتطلب منا جميعاً حشد كافة الإمكانيات لمواجهتها .

والوقت بالنسبة إلينا مهم جداً ، وكفانا الفرص التي ضاعت سدى ، فنحن للأسف لم نستفد من هذا العنصر الاستفادة المطلوبة .

الآن ليس وقت الاختلاف على مسميات سواء كانت شورى أو ديمقراطية ، المهم أن تكون هناك مضامين ، أن يكون هناك جوهر متفق عليه ، يقود في النهاية إلى تحقيق الأهداف المرجوة التي تحقق مصالحنا جميعاً ، فيجب ألا نعترض على الشورية إذا كانت ستأخذ الشكل المؤسسي والدستوري المتفق عليه والذي يقود بدوره إلى النتائج المرجوة ذاتها .

أما عن أسباب تعثر التجربة الديمقراطية ، ففي الحقيقة تاريخياً كان العرب رافضين لها .

نحن عندنا مشكلة في استيعاب أفكارهم ، لأن البعض يقول إنهم نهلوا من مناهل غربية ، وهذه حقيقة تتطلب معالجة من مفكرينا أيضاً والغوص في أسبابها ، على الرغم من أن من هؤلاء ، زعماء النهضة العربية كان معظمهم معممين ، إلا أنه أخذت عليهم دائماً هذه النقطة ، وهذه طبعاً مازالت تعكس نفسها في أزمتنا الحالية ، أرجو من مفكرينا الانتباه إليها .

نقطة أخرى ، أرجو من مفكرينا أن نكون في غاية الحذر ونحن نرى مؤسسات المجتمع المدني اليوم من برلمانات وغيرها تقوم هنا وهناك في منطقتنا رغم أن هناك جهوداً في قيامها ، ولكن بمجرد أن تقوم نرى أن هناك محاولات لإفراغها من جوهرها ومضمونها ، فبدلاً من أن تكون عوناً للمجتمع تكون عبئاً عليه ، وهذا يتطلب أيضاً التغلب على هذا الجانب وكشف الجوانب السلبية فيه حتى لا يؤدي إلى التشكيك في سلامة تلك المؤسسات الديمقراطية ، أو يسهل على الحكومات التنصل من الحماسة لها أكثر مما فعلت .

إن هذا المنتدى الذي نحضره اليوم ، جرى فيه حديث كثير عن المرأة ، أنها نصف المجتمع ومن يقول إنها أكثر من النصف ، ولكن لو نظرنا الآن إلى اجتماعنا هذا نرى أن تمثيل المرأة محدود جداً ، وهذا أيضاً جانب يجب على المنتدى أن يهتم به ويوسع قدر الإمكان من العنصر النسائي ، وأن يهتم به الاهتمام المطلوب ، أيضاً الأوراق التي طرحت ، نرى أنها قد خلت من تحديد المسؤوليات ، في عملية تباطؤ أو إجهاض التجربة الديمقراطية بشكل عام ، سواء المسؤوليات الخارجية عندما كانت هذه المنطقة مسؤولية الاستعمار ، سواء في الماضي ، والتي مازالت مستمرة إلى الآن ، هذه يجب أن تسجل للأجيال حتى تعرف الجهات التي كانت لها مسؤولية في تأخير أو تباطؤ الوعي بالديمقراطية وممارستها في المنطقة ، فحتى القوى الوطنية والقومية أيضاً يجب أن يبرز دورها وتقصيرها أيضاً في هذا الجانب ، لأنه خلت دساتيرها وأدبياتها من الاهتمام بنشر الوعي بالديمقراطية .

أعتقد أن اليوم ، منتدانا هذا ظاهرة صحية ، لأن معظم الذين ينتفضون الآن على الواقع كانوا ومازالوا هم أعضاء في هذه الحركات والتنظيمات ، وهذه عملية تبشر بخير .

أخيراً فإن المسؤولية تحتم علينا فتح قنوات في الحوار بعضنا مع البعض ، حتى مع التيارات الإسلامية بشكل خاص ، والبحث معاً عن قواسم مشتركة مناسبة بيننا جميعاً تقودنا للتوصل لمواجهة التحديات التي تواجهنا جميعاً .

أما بالنسبة إلى ضرورة تطوير هذا المنتدى ، فأرى ضرورة ذلك ومساندة نشاطاته وتكثيف الجهود للتعريف به وبالدور الذي يسعى إليه ، وأنا مع استحداث آليات جديدة مثل مركز يتخصص في الحوار وتبادل الآراء وإنضاج القناعات بجدوى الجهد الذي نقوم به .

شكراً .

عبد العزيز الجلال

شكراً سيدي الرئيس ، في الواقع قضية المصطلحات لا تهم في هذا الأمر ، كل ما يهمنا هو مجموعة من الحقوق ، إبداء الرأي ، حق النقد ، حق المساءلة ، حق المشاركة في اتخاذ القرارات في كافة المجالات ، هذا هو المهم .

ولا مجال للدخول في تفاصيل أو نقاش حول قضية الشورى والديمقراطية إلا في مجال التنظير

والتأسيس ، ولأنها حتى في تراثنا الإسلامي وحضارتنا العربية الإسلامية هناك ما يعزز هذا التوجه ، فلا بأس ولكن المهم الجوهر ، ولقد غطت الأوراق هذا الجوهر بما فيه الكفاية .

وأحب أن أبدأ من حيث طلب رائد هذا المنتدى الدكتور علي الكواري ، ما هي المداخل العملية لإحداث ما نريد ، وأتفق مع ما طرح في الأوراق ومع ورقة الدكتور علي الكواري بالذات إلا في بعض النقاط .

المدخل الوطني في رأيي ، مدخل الدولة الواحدة هو المدخل الأنسب في واقعنا في دول مجلس التعاون ، لأن مجلس التعاون هو فقط حتى الآن منظمة تنسيقية وليس منظمة تكميلية وحدوية ، حتى وإن نصت أهدافه على ذلك ، ولكن هو في واقع الحال منظمة تنسيقية ، فمن هنا المدخل يجب أن يكون مدخلاً وطنياً ، مدخلاً في داخل الدولة الواحدة ، لا أحب كلمة قطري ، المدخل مدخل وطني ، والمدخل الإقليمي يساعد في التأثير ، ومن هنا أرجع إلى كلام الأخ رسول الجشي بالأمس عندما أعطى العوالم الخارجية قوة أكثر من العوامل الداخلية ، وعندما سمى بعض الدول وسمى دولة معينة بالذات ، بأنها السبب في تأخر التجربة الديمقراطية في البحرين .

ومثل هذا الكلام يسمع أيضاً عن اليمن تجاه السعودية ، أعتقد أن هذا الطرح لا يساعد في شيء ، بقدر ما يثير الحساسيات ويخيف من حضور هذا الملتقى حقيقة ، فما هي المصلحة من ذلك؟ أعطيت السعودية الآن بالنسبة إلى البحرين وبالنسبة إلى اليمن دوراً أكبر مما أعطي للاستعمار وللمؤامرات ولأمريكا ، هذا يمكن أن يكون فخراً للسعودية ، ولكن ما يخدم؟ هنا كأن اللوم يلقى على قوة خارجية وتعفى من المسؤولية العوامل الداخلية في داخل كل دولة ، العوامل الداخلية هي المهمة ، حقيقة هناك صراعات داخل كل دولة ، التيارات الفكرية حتى وإن كانت صغيرة إلا أنها تحارب بعضها وكل منها يحاول أن ينفي الآخر ، وينتقم منه ويحجمه ، ويجد في هذا سبباً من الأسباب الرئيسية ، فالمدخل يجب أن يكون على العوامل الداخلية وإعطاء العوامل الخارجية حقها لكن لا يكون لها التأثير الأكبر بحيث نعفي أنفسنا من المسؤولية في داخل كل دولة ، هذا أول عامل ، وهو المدخل الوطني .

القضية الثانية التي لا أتفق معها ، هي قضية التأثير الأجنبي الخارجي في القوى والمصالح الخارجية ، وعدم تحول هذه المنطقة إلى ما تستحق من حقوق ومشاركة في اتخاذ القرارات .

إن صح ذلك في الماضي ، لأن القوة الخارجية كان لها تأثيرها في عدم إحداث هذا التحول ، فإن الواقع الآن هو العكس من ذلك ، قضايا العولمة ، حرية التجارة ، وحرية الاقتصاد ، وحرية

المعلومات ، وسرعة الاتصال والمواصلات والانتقالات ، كل هذه تتطلب قضية الشفافية ، قضية المساواة في الفرص حتى تكون هناك عدالة ، حتى بين القوى المتنافسة في التجارة الدولية ، فأعتقد أن التوجهات الخارجية الآن لها تأثيرها وموقعها تجاه التحولات وتجاه اكتساب الحقوق المطلوبة ، في قضايا الحرية وقضايا اتخاذ القرارات في هذه المنطقة ، سيكون في مصلحة هذا التحول وليس ضده .

النقطة الأخيرة التي طرحت بالأمس من عبدالمحسن مظفر ، وأشار إليها جاسم مراد ، هي قضايا التجنيس ، وكأن قضايا التجنيس في منطقة شعوبها متداخلة قضية سيئة ، عندما قيل بأن قضايا التجنيس في الكويت أثرت في طبيعة التركيبة المجتمعية ، وكذلك في قضية التصويت ، ما هو البديل ، البديل بقاء أكثر من مئة ألف ساكن في الكويت تحت مسمى البدون ، ومثل هذه القضية في أغلب دول المجلس ، ناس ليس لهم هوية ، لم يعترف بحقوقهم ، الأفضل أن يجنسوا ويطبعوا ويعتبروا مواطنين لأنهم أصلاً من هذه المنطقة أو على الأقل أغلبيتهم من هذه المنطقة ، فانتقادها والقول بأنها سلبية أو نتائجها ضد الديمقراطية ، يجب أن ننظر إلى الجانب السلبي الثاني ، وما هو البديل؟ هل نترك هذه القضية تتفاعل في مجتمعاتنا ، ناس يعيشون بيننا بدون جنسية؟ هذه مشكلة .

وشكراً .

جاسم مراد

أشكر الدكتور علي الكواري على ورقته لأنها ورقة قيمة ، لكنه لم يذكر أننا نحن مثل أهل الكهف ، نمنا 309 سنة ، وقمنا لا ندري بالدنيا .

الواقع أن الحكم الموجود ، والعائلات الموجودة ليست متقبلة شيئاً اسمه الديمقراطية ، وأنا أعطي مثالاً في حرب الكويت أو في تحرير الكويت سألتني صحيفة أجنبية عن أسباب الحرب في منطقة الخليج ، قلت إن عدم وجود الديمقراطية في المنطقة هو الذي سبب الحرب ، لأن الديكتاتور دائماً يجر بلده إلى حروب ، منهم صدام ، راح إلى إيران وخسر الكثير ، فأراد أن يدخل دولة ثانية حتى يعوض الخسائر التي عنده ، لأن الدولة جارته غنية ، ولو كان في العراق ديمقراطية ما أعتقد أن الشعب العراقي يسمح له أن يأخذ الجيش العراقي من حرب لحرب ، (وقد طلبتني سلطات الداخلية وحققت معي ، لماذا قلت هذا الكلام؟) .

وأنا قلت لهم إن الدول التي ليس عندها ديمقراطية يجب أن تطرد من هيئة الأمم ، وهذا معناه أنه يجب أن يطردونا كلنا .

عندما يقولون لك لا تتدخل في شؤوننا الداخلية ، طبعاً إذا أنت ديكتاتور وشعبك ثائر عليك وشعبك فيه مشاكل معه ، كيف لا تتدخل الدول الأخرى؟ فإذا لم تتدخل ، كيف يكون أسلوب الضغط عليك؟

فأنا التجئ إلى من إذا صرت لاجئاً؟ لا فرنسا ولا إنجلترا ، الدول العربية لا تقبلنا إذا كنا لاجئين ، فيجب أن نذهب إلى منطقة ثانية حتى نبث أفكارنا بصورة مقبولة في ذلك المجتمع .

رجال علم الدين المفروض أنهم هم يقنعون بأن الشورى ملزمة ، وفقاً لقوله تعالى ﴿وشاورهم في الأمر﴾ .

الحاكم في المنطقة لا يريد أن يخسر المال ، المال العربي ، كله خايف من الفقر ، كله خايف .

أعتقد أننا نحن حتى الآن لا نؤمن بالله ـ نحن حقاً مسلمون ، لكن لا نؤمن بالله ، لأن الذي يؤمن بالله يؤمن بقوته ولا يخاف ، نحن حتى الآن ، خاصة المتعلمين منا ، جبناء ، يريدون الراحة ، لا يريدون الكفاح ، لكنهم يحثون المواطنين الفقراء ويدفعونهم للمواجهة .

نحن طالما تكلمنا عن حقوق الإنسان ، حقوق الإنسان معناها لا عبودية ، بمجرد أن أصير مسلماً معناه أنني أنا لست عبداً ، فكيف صارت العبودية في الإسلام؟ نحن نطبق نوعاً من العبودية ، سواء الحاكم أو نحن ، عندما أشغل خادماً في بيتنا نشغله 14 ساعة ونعطيه 60 ديناراً ، في الوقت ذاته نطالب الحاكم أن يعطينا ألفي دينار أو 1500 دينار ، وأقول أنا وطني وهذا أجنبي ، هذا بشر وهذا بشر ، أنت تريد لنفسك حقوق الإنسان ، وترى أنها ليست حقاً للآخر ، إما أننا نكون ناساً ونؤمن بحقوق الإنسان ، نعامل هذا الإنسان معاملة جيدة أو لا ، نحن نؤمن بحقوق الإنسان عندما نتضرر ، إسرائيل ضربتنا ، والعراق اعتدى ، نقول هذا ضد حقوق الإنسان ، لكن نحن في داخليتنا لا نؤمن بحقوق الإنسان بالمعنى الذي يجب أن نطبقه .

غرس الديمقراطية ، يجب حتى على المتعلم أن يغرس الديمقراطية في الإنسان ، يجب أن تشعره أنه شيء قاصر في حياته ، يجب أن تحسسه بالظلم فيطالب بالديمقراطية ، حتى يحس بشيء هو فاقد له ، فلما نحسسه بالظلم يطالب ويثور ، فيضطر الحاكم أن ينزل ويطبق الديمقراطية على هذا الأساس ، أنت قلت نحن ما جنسناهم ، نحن ما رفضنا التجنيس في البحرين ، نحن رفضنا أن يحضروا لنا ناساً بدواً ليسوا متعلمين من بوادي الشام ، يضعونهم في الأمن حتى يضربونا ،

مظاهرات ، اضرب قنابل ، اضرب رصاصاً ، هو مستعد أن يفعل أي شيء . إنهم عرب مثلنا ، صحيح ، لكن أيضاً ليست عندنا إمكانيات لهم ، في الكويت نزحوا للشغل وليس للجيش ، وإذا الجيش جاءت به الحكومة ، فأنا لست مسؤولاً عنهم ، لأنني مسؤول عن عربي يجلس معي يعلمني ، يثقفني ، أجنسه ، لا بأس .

أنتم تعرفون أن الصديق الفقير عبء اقتصادي على الغني ، نحن في مجلس التعاون حتى الآن لم نعمل شيئاً ، حتى توحيد العملة ، وأعتقد أن أحد أسباب عدم توحيد العملة هي البحرين ، لأن البحرين هي الأضعف ، والإمارات غنية ، السعودية دخلها كبير ، الكويت غنية ، وقطر كذلك ، فحتى العملة للآن لم توحد ، فكيف نحن الشعوب نريد أن نتحد في الوقت الذي عملتنا تختلف؟ المفروض أننا انتهينا من العملة ، انتهينا من الجوازات ، انتهينا من . . . . ، كل سنة في الاجتماع ، يجلس الشيوخ ، وينظمون أمورهم لتشغيل أولادهم في المراكز الرئيسية ، ونحن لنا الوظائف الدنيا التي ليس فيها اتخاذ قرار ، القرار ليس بيدنا ، حتى لو صارت ديمقراطية ، القرار بيد العائلات وأولاد العائلات ، الذي يشتغل يجب أن أحفظه بالأمن وأكرمه ، مواطناً أو غير مواطن ، لأنني سأستفيد منه أيضاً ، لكن أجلب عمالة جاهلة ، تأخذ ثروة من عندي ، طعامه ، شرابه ، ويرسل لأولاده ، أبني بنايات 20 دوراً ، من يسكن فيها؟ يسكن فيها أجانب والمواطن يريد أن يسكن في فيلا .

إذاً نريد تنمية ، التنمية من أجل المواطن ، ليست من أجل أجنبي أحضره وأشغله ويسكن في شقة عندي ، مقابل إيجار وأصير من دون عمل ، ولا أشتغل ، هذا ليس اقتصاداً ولا حضارة ولا شيئاً ، فإذا كنا نريد أن نستمر فيها ، يجب أن ندقق على شيء معين ، ونفكر في شيء ، كيف نجعل التعليم والتدريس لمصلحة المواطن؟ وهذا المواطن أسكنه من دون مقابل وأعطيه كهرباء مخفضة ، أعطيه إعانة عائلية ، الآن في البحرين أعطيه 120 ديناراً ، يدفع ربعها للسكن ، ثم للكهرباء والماء ، الآن لا يقدر ، كيف يمكن لهذا المواطن أن يصبح راضياً ، وكيف يستفيد من خير بلاده؟ وكيف أخلق منه إنساناً صالحاً؟ يجب أن أدربه وأعطيه أعمالاً بحيث تدر عليه راتباً جيداً يعيشه ويعيش عائلته ، لأنني نقلته من فقير إلى مستوى أعلى ، الشيخ لا يعطيك من جيبه ، هذا بترول آبائنا وأجدادنا من زمان متجمع في الأرض ، ولذلك هذه الثروة يجب أن ترشد بطريقة تقال للحاكم صراحة ، إن هذه الطريقة التي يسيرون بها ليست صحيحة ، بل يمكن أن تنكبنا وتحدث لنا نكبات ، ويمكن أن تحدث لنا هجرات من المنطقة ، هذا الأسلوب الذي نسير به سيسبب لنا مشكلة في الخليج ، لنعلم أن إيران (60 - 70) مليوناً ، إذا ضاق بهم العيش ، هناك

قوارب يقدرون أن يجيئوا من البحر ، العراق نفس الشيء 20 مليوناً الطريقة التي هم ماشون بها ، حتى في سورية ، يقولون إن هناك مناطق فيها خير يجب أن نهاجر إليها ، إذاً رجعنا مرة ثانية إلى البداوة ، نبحث عن العشب .

هذه أمور ننظر إليها الآن نظرة فوقية ، لكن يجب التنبيه إليها ، كل دولة عندها 10 ,20 ألف جندي ، وهذا العدد غير ضروري لمجتمعات صغيرة ، ويجب أن نعمل شيئاً خاصة زملاءنا ممن كانوا معنا وأصبحوا الآن وزراء ، لابد من التحرك وبسرعة .

وشكراً .

شملان العيسى

الكويتيون أكثر ناس تعثروا مع الديمقراطية ، حتى الآن ـ نحن الكويتيين ـ لم نحقق طموحاتنا ، بالنسبة إلى الديمقراطية ، أهم قضية تواجهنا هي قضية الحقوق السياسية للمرأة .

إخواننا الإسلاميون يناظرون أن عندهم تقبلاً لأن يكون للمرأة حق التصويت دون الترشيح ، السؤال الآن : هل هذا منطلق شرعي أم غير شرعي؟ يجب توضيح الأمور ، يا ليت الدكتور إسماعيل يوضح هذه القضية .

السؤال الثاني : كيف يمكن تحقيق ديمقراطية في مجتمع غير مدني؟ وهل يمكن أن يكون لدينا مجتمع مدني من غير ديمقراطية ، وسبق أن طرح البعض أن أهل الريف ينزحون إلى المدن مثل مصر وسوريا والعراق ، وكذلك الحال بالنسبة إلى أهل البادية في الخليج ، ونحن في الكويت ليس عندنا أي شيء ضد البادية .

أحاول الرد على تعليق الأخ عبدالعزيز ، عن نظام استغلال البادية استغلالاً سيئاً ، يجنس آلاف منهم حتى يعيق تطور المجتمع المدني بالكويت ، لا يوجد خلاف مع البادية ، المجتمع المدني هو الإشكالية ، أولاد البادية الآن من أحسن ما يكون ، لكن نحتاج 20 ,30 سنة حتى يصيروا بالمستوى المطلوب ، وحتى نصل إلى هذه المرحلة ، نظل نتذمر بالكويت من زحف البادية على المدن ، وهذه إشكالية يجب أن نعالجها ، كيف نجعلهم مجتمعاً؟ هذا يتطلب فترة طويلة من الصبر .

أعتقد أن المشكلة الثالثة التي لاحظتها في الندوة أمس واليوم ، هي معاداة الغرب والغربية ،

عندنا مفكرون خليجيون يتبعون الأنظمة العسكرية العربية التي تاجرت بالقومية ثم تخلت عنها ، هم يركضون وراء الغرب ، ونحن لا ، يجب أن ننظر ، في الدول الخليجية اعتماد كلي على الغرب ، وبصراحة لم نرهم في دول الغرب يعارضون انتشار الديمقراطية في دول الخليج ، بل ساعدوا ودفعوا دفعاً قوياً ، بالكويت منظمات غربية قوية ، ويريدون أن يساعدونا ، كيف ترشد الديمقراطية بالكويت؟ لا أرى أية دعوة غربية لنبذ الديمقراطية ، إذا كان عندكم إشكالية بدول الخليج عالجوها من خلال مواطنيكم ، لكن لا تلقوا تبعات الوطن العربي على الخليج ، لأن الغرب بالعكس يساعدنا بالخليج أكثر من الدول العربية ، بكل صراحة ، سمعت اليوم أن المؤتمر القومي عقد في بغداد ، هؤلاء مفكرون عرب؟ في مرحلة تاريخية مهمة أن نفكر كيف نطور الأمة العربية ونعزز الديمقراطية وحقوق الإنسان ، يعقد مؤتمر قومي في بغداد لاعتبارات سياسية بحتة ، لأن المثقفين العرب بدؤوا يتاجرون بقضية شعوبهم ، وهذا لا ينطبق فقط على القوميين ، ينطبق على الإسلاميين أيضاً الذين تاجروا بالدين لاعتبارات ذاتية ، مصالح ذاتية ، الإسلاميون ما شاء الله عليهم ، الفقير منهم يدخل مجلس الأمة أو أي مجلس أو انتخابات جمعية تعاونية أو حتى نادٍ رياضي بعدها يصبحون أغنياء ، هل هذه بذور الديمقراطية؟ لا أعتقد .

شكراً .

عبدالجليل الغربللي

رداً على التساؤل المطروح حول ما العمل تجاه كل تجربة من التجارب الديمقراطية في دول المجلس . عندما نقول ما العمل فنحن أمام تجارب مختلفة أو تجربتين رئيسيتين ، التجربة الكويتية ، وتجربة بقية دول مجلس التعاون ، فكانت العثرات والانتكاسات من نصيب التجربة الكويتية وهي رائدة في الممارسة الديمقراطية لدول مجلس التعاون ، فلا بأس أن نتعرض ونرصد هذه العثرات والسلبيات لكي نتمكن من التعرف على الحبكة الدرامية في التجربة الديمقراطية الكويتية ، ونتلمس أبعادها ، ولكي نستكشف الحلول الموضوعية في احتواء وتنقية هذه التجربة من الشوائب .

أبدأ القول بأن التجربة الكويتية أفرزت واقعاً بائساً حين أصبح الزمن هو زمن المحرمات الوضعية وخلقت عالماً من القيود والضوابط ، وأصبح للشعب وكلاء في الدفاع عن الأخلاق والقيم العمومية ، وأغفل هؤلاء الوكلاء مهامهم أو تناسوها ، مما خلق نواباً متخصصين في الأخلاق

العمومية ، والوصاية على الشعب ، وانتهاك حرية الفرد ، يفرضون الرقابة والسيطرة على الأفكار والضمائر .

والمؤسف أنني كنت أشاهد أحد النواب الأفاضل في برنامج 6/6 من تقديم الأخ الفاضل يوسف الجاسم ـ وهو عضو يحضر المنتدى معنا هنا ـ هذا النائب أخذ يقلب الدستور الكويتي وفهم بعضاً أو مادة من مواد الدستور وفسرها وطوعها كمسوغ لمنع الاختلاط في الجامعات ، ومنع الحفلات نتيجة لفهمه لنص دستوري يذهب إلى المحافظة على الأسرة وكيانها وتجنيبها مواقع السوء ، فتوسع في فهمه لهذه المادة كمبرر لفرض قائمة المنع والرقابة والسيطرة ، والسؤال ، هل هذه المادة كما وردت في الدستور عني بها ما أراده النائب الفاضل فتوسع فيها ، وحملها ما لا تحتمل؟ أم أن هذا الفهم للمادة هو فهم خاطئ ، وعليه فإن جميع مواد الدستور هي حمالة أوجه ويمكن التوسع فيها مما سيفتح الباب أمام النواب ليشرعوا ويقيموا من أنفسهم أوصياء على المجتمع مستندين إلى فهم مغلوط ومنحرف لمواد الدستور .

الجانب الثاني للدراما الديمقراطية الكويتية تتمثل في ضبابية وغموض في الوجه الحقيقي لممارسة النواب لحقوقهم الدستورية ، واتباع مبدأ التقية السياسية فيظهرون خلاف ما يبطنون ، والمثل الشعبي يقول «ما ينعرف صدقه من مزاحه» ، فالصدق يختلف عن المزاح ، واختار الناس في معرفة الصدق من المزاح ، أو التعرف على السبب الحقيقي لمواقف النواب لأن كل موقف يعكس وجهاً مقبولاً ومبرراً دستورياً ، ولكن لا يخفي الأسباب الحقيقية التي لا تظهر لتعارضها مع الدستور والأخلاق ، لذلك لابد أن نتعرف على أمثلة حقيقية حية لكي نصل إلى لب تلك الدراما المحزنة :

1- الاعتراض على قضية حق المرأة في الترشيح والانتخاب :

قد يظهر النائب أن المعارضة تأتي من قناعته لفهمه للشريعة الإسلامية التي لا تبيح للمرأة هذا الحق ، وموقف الدين المتعارض مع هذا الحق ، وهذا من حقه وإن كان فهمه مغلوطاً أو منحرفاً .

ولكن قد يبطن النائب السبب الحقيقي لمعارضته وهو سبب انتهازي يذهب إلى عدم فقد أصوات الناخبين في منطقته الانتخابية المتشددة التي أوصلته إلى سدة النيابة ، فهو من الباطن مؤيد لحق المرأة ، ولكن لا يستطيع البوح به ، وقد يتخذ بعض النواب قضية التشكيك في الجانب الشرعي لحق المرأة ستاراً لإخفاء أسباب أخرى مضحكة ، فمن المعروف أن النواب خصوصاً في المناطق الخارجية ، يعانون معاناة حقيقية من مطالب ناخبيهم ، فمنذ استلام

العضو لسدة النيابة ، يعتقد هؤلاء الناخبون أن العضو أصبح في خدمتهم ، فهم الذين أوصلوه ، وعليه فهم يمنون عليه بالنيابة ، فتبدأ دوامة النائب مع هؤلاء في البيت حين يطرقون بابه ليلاً ونهاراً ليجد حشداً من الناس يقلقون راحته ، لا يعرفون أن هناك وقتاً للراحة ووقتاً للعمل ، فكونهم أوصلوا هذا النائب إلى المجلس ، عليه أن يكون خادماً لمطالبهم التي لا تنتهي وهي مشكلة حقيقية يواجهها هؤلاء النواب ، لذلك يعترض هؤلاء في إعطاء حق المرأة لأنهم سيواجهون هذه المرة جيشاً من الرجال والنساء ، ولا يقتصر الأمر على الرجال كما هو الوضع القائم ، الأمر الذي معه ستصبح النيابة بالنسبة إلى هؤلاء لا تُطاق .

لذلك هم يرفضون إعطاء حق المرأة ، أولاً لادعائهم أنها ضد الشرع ليظهروا دفاعهم عن الدين ، ولعدم فقد أصوات ناخبيهم ، ويخفون السبب الحقيقي في أن مصيبة الناخبين ستصبح مصيبتين ، ويتمسكون بمبدأ أخف الضررين ، لكي يجنبوا أنفسهم هجوماً نسائياً لا قبل لهم به .

2- تفعيل الأدوات الدستورية قبل الاستجواب فيظهر بعض النواب أن استخدامهم لهذا الحق هي محاولة منهم لكشف الحقيقة ومحاسبة المقصرين فلا خلاف على ذلك ، ولكن قد يخفون السبب الحقيقي لاستخدام الحق الدستوري للاستجواب ، وهو تصفية حسابات مع بعض الوزراء لوقوف هؤلاء الوزارء في تمرير مصالح النواب ، وهو سبب غير أخلاقي ولكنه مخفي ولا يظهر للناس وهو يعكس التقية السياسية في إظهار النواب خلافاً لما يبطنون .

3- توجيه الأسئلة البرلمانية للوزراء والمسؤولين ، وقد يكون السبب الظاهر معرفة ممارسات غير سليمة والكشف عنها وهو أمر مشروع ولكن عند بعض النواب هي وسيلة خفية في التهديد والابتزاز السياسي ، يأتي في بعض الأحيان ليسبق توجيه الاستجواب ، فإما أن يستجيب الوزير لمطالب النائب ويسلم لها وإلا فمساءلته ستصبح قريبة .

ولا يعرف الناس وجه الحقيقة لمواقف النواب ويضيعون في التعرف على السبب الحقيقي لهذه الأسئلة التي تكون في بعض الأحيان تعجيزية ، وتحتاج إلى سيارة وانيت لتحمل الإجابة ، وكلها وسائل ابتزاز .

وبالطبع هناك نواب لا يخفون ما يبطنون وأسئلتهم أو استجوابهم يراد به وجه الحقيقة الخالصة ، ولكن الناس والرأي العام لا يتمكن من التمييز فلا يعرف ما في ضمير النائب سوى الله والنائب والوزير أو المسؤول الغلبان .

4- إيقاف تمرير ميزانيات بعض المؤسسات الحكومية ، والسبب الظاهر للناس والرأي العام أن الاعتراضات الوجيهة كانت هي السبب وراء تعليق الميزانية ، ولكن الأسباب الحقيقية التي لا تظهر لهذا الرأي العام هي عقوبة للمسؤول عن هذه الوزارة أو المؤسسة لأنه لم يتجاوب مع مطالب هذا النائب أو ذاك ، وينساق وراء ابتزازهم .

5- الاعتراض على الإجراءات الإصلاحية ، كذلك قد يكون السبب المعلن أنها تتعارض مع عدالة وتوزيع تكلفة السياسة الإصلاحية ، ولكن الأسباب الحقيقية لهذه الاعتراضات قد تكون كسب الساحة الانتخابية ، وعدم فقد هؤلاء النواب لشعبيتهم التي إذا فقدوها لن يتكرر مجيئهم للمجلس ، لذلك هم يضحون بمصالح البلد في إصلاح أحوالها وإيقاف إجراءات وسياسة الإصلاح من أجل مصالح ضيقة تمسهم ، وترضي ناخبيهم .

من كل ما تقدم فإن التقية السياسية تسمح بظهور أبطال على المسرح السياسي ، هذه البطولة المزعومة تخفي مواقف غير أخلاقية ولا إسلامية في الرغبة في تصفية حسابات ، وابتزاز ، وتمرير مصالح ، وتكوين ثروات غير شرعية محرمة ، وكذلك هي تعطي الوزراء المبرر والتسليم لمطالب البعض من النواب ليتقوا شرورهم ويتركوهم في حالهم ، وهو وضع بائس وخطير في نفس الوقت لأن آثاره السلبية من إحباط يصيب الشرفاء في مواصلة أعمالهم التنفيذية ، ويؤدون واجبهم الذي أقسموا على تأديته على أساس من القسط والعدل ، فكيف لهم أن يؤدوا هذه الواجبات وسيف الابتزاز مسلط على رؤوسهم؟ فإما التسليم ، أو إيقاف الميزانية ، أو الاستجواب ، أو توجيه الأسئلة التعجيزية ، لذلك لابد من الوقوف لإيجاد حل لهذا المأزق ، لهذه الدراما ، ولكي ننتشلها من موقعها المزري ، حل يعالج كل هذه المشاكل والمآزق مجتمعة ولكن اجتهاد القصد منه حماية الديمقراطية من أبنائها فنحن بحاجة لإعادة قراءة وفهم جديد لمواد الدستور الكويتي ، والأغراض التي سعت لها كل مادة من مواده على ضوء تجربة دامت ثلاثين عاماً شهدت الساحة تغيرات في البنى المجتمعية ، وتداخلت مختلف أنواع التيارات الفئوية ، والقبلية .

إعادة الفهم تهدف إلى سد الثغرات في تفسير النصوص ، ولوضع الضوابط للممارسات اللاأخلاقية للحقوق الدستورية ، وإعادة صياغة المعاني الحقيقية التي عنت بها تلك النصوص ، وتتعاون مؤسسات المجتمع المدني من جمعيات النفع العام في مشروع إعادة صياغة المفاهيم الجديدة لمواد الدستور ، وتؤطر لنوع العلاقة التي تحكم عمل السلطتين التنفيذية والتشريعية ، وتضع الضوابط التي تحكم سلامة العمل بينهما ، وتضع كذلك الحدود العملية لتداخل الاختصاصات ، وتأصيل وطني لدور العضو وقصره على أن يصب في مصلحة البلد وليس فئة من

الناخبين أو طائفة أو حزب أو تيار ، وأن تكون هذه الوثيقة ملزمة لجميع من ينزل الانتخابات ويقسم على احترام ما جاء فيها .

عبد الخالق عبد الله

شيء مختصر وموجز ، أولاً بالنسبة إلى الحاضر ثم نقطة حول المستقبل .

بالنسبة إلى الحاضر ، أعتقد أن الواقع الديمقراطي الحاضر في الخليج وفي الوطن العربي بكل تأكيد ، واقع بائس ، ولا نختلف على ذلك مهما جملناه ومهما لطفناه ، يظل وضعاً بائساً ، وعلى كل المؤشرات الحيوية للديمقراطية ، وعندما أتحدث عن المؤشرات الحيوية ، أتحدث عن مؤشرات الحد الأدنى ، ومؤشرات الحد الأقصى للديمقراطية ، هناك مؤشرات حيوية ، منظمات دولية تعمل على هذه المؤشرات وتعطينا (ratings) تصنيفات ، من بين التصنيفات التي رأيتها مؤخراً ، تقريراً سنوياً ويجب على المعنيين بأمر الديمقراطية أن يطلعوا على مثل هذه التقارير ، عندي تقرير بيت الحرية في واشنطن (freedom houses) عندهم تقرير سنوي عن 160 دولة في العالم ، كيف تمارس الحريات في هذه الدول ليس فقط أنها ترصد حقوقاً ، وتصنف الدول إلى دول حرة ، ودول شبه حرة ، ودول غير حرة ، نحن ليس عندنا في الخليج العربي دولة تعتبر حرة ، هناك 60 دولة في العالم مصنفة أنها دول حرة ، وليس هناك أي دولة في الخليج أو الدول العربية مصنفة أنها حرة ، تونس والكويت فقط دولتان مصنفتان شبه حرة ، كل الدول العربية الباقية من الـ 12 دولة تقع في تصنيف غير حرة ، هذه تصنيفات من حيث تداول السلطة ، وجود الأحزاب ، حقوق المرأة ، حرية القضاء ، هذه الأمور الحيوية والملموسة على صعيد الممارسة الديمقراطية ، نحن نخرج عن التاريخ ، نخرج عن العصر ، نحن وضعنا الديمقراطي بائس .

الكلام حول الديمقراطية ، أنها ليست وسيلة ، الذي ينظر إلى الديمقراطية على أنها وسيلة ، هذا تعامل غير مبدئي مع الديمقراطية ، ومع الحرية ، هذا في نظري تعامل مصلحي ، إما أن تكون هناك قناعة مبدئية بأن قيمة الديمقراطية مطلوبة لذاتها ، وليست هي عقيدة ، وتبادل قيمة سامية في الحياة ، مثل قيمة العدالة ، وقيمة المساواة ، وقيمة الوحدة الوطنية ، فالديمقراطية مطلوبة لذاتها لأنها جزء من الحياة الأساسية الطبيعية ، الآن الديمقراطية أهم من القيم الأخرى .

الديمقراطية مطلوبة ، ربما تتعطل التنمية من غير ديمقراطية ، الوحدة الوطنية تتفكك ، فهي قيمة حتى ولو جلبت مشاكل ، فهي تجلب فينا الشياطين ، وليس الملائكة ، لأن هناك صراعاً على

السلطة ، الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي يتصيدون أخطاء ويكبرون أخطاء ، في الكويت اليوم التيارات هذه تتحول إلى شياطين لأنها تتنافس ، فحتى لو طلعت فينا شياطين الدنيا ، الديمقراطية ينبغي أن تكون مطلوبة ، ولا تتوقعوا أن الديمقراطية تطلع بيننا الملائكة ، والأمور الطيبة .

فالنقطة الأولى أن وضعنا بائس حقيقة بكل المعايير العصرية ، ليست طموحاتنا فقط ، بمعايير العصر ، نحن خارج الإطار .

والنقطة الثانية أن الديمقراطية يجب أن نتعامل معها كقيمة ضرورية في حياتنا ، يجب أن نرسخها .

بالنسبة إلى المستقبل ، أتوقع لو نأخذ المؤشرات والمعطيات ، هناك بعض المعطيات تدفعنا إلى بعض الأمل ، وهناك معطيات بنفس القدر من الأهمية تدفعنا إلى الإحباط ربما ، فالمستقبل فيه شيئان ، بل على صعيد الأرض والواقع ، فأنا على يقين ، رغم أننا في حاجة لاستطلاعات للرأي في هذا ، أن الثلث في مجتمعنا ليس مع الديمقراطية عن قناعة ، ولا يريدون الديمقراطية ، هذا كلام فارغ خاص بالغرب ، ويعطونك تبريراً .

ثلث المجتمع في هذه اللحظة في مجتمعاتنا ـ في الإمارات على الأقل ـ ليسوا مقتنعين بالديمقراطية ، إما فيها قبلية وإما فيها عنصرية ، وإما فيها دين ، مجموعة من العوامل متجمعة عند مجموعة من البشر في دولة الإمارات أو في الخليج لا يريدون الديمقراطية ، لكن هناك ثلثاً آخر أيضاً متفتحاً مقتنعاً ، والثلث الأخير يتذبذب ، والأمر صراعات في النهاية ، من الذي يحكم؟ هنا المستقبل على ماذا نعمل نحن؟ إرادة الحاكم هي المعطى لهم ، حمد بن عيسى جاء واقتنع مع ابنه ، والله نريد ديمقراطية ، في مجتمعاتنا الحاكم هو الذي يصنع هذا القرار ، ليس بالثلث والبنية التحتية والخارج وأمريكا ، هذا الكلام في الحقيقة تنظير ، لكن نحن اليوم على المحك العملي وهنا نتطلع إلى الدكتور علي ، الذي يصنع القرار في قطر ، يوم راح أبوه إلى الشيخ قال أنا مقتنع بالديمقراطية ، فعلها ، رغم كل البنى ، ورغم أن كل الإرادات كانت معارضة ، أعتقد حتى نحن عندنا في الإمارات لسنا مقتنعين بالديمقراطية ، يبقى مربط الفرس هو الحكام ، كيف نصل إلى الحاكم ونقنعه ، أين العمل؟ هو عند الحاكم ، الذين حول الحاكم في الوقت الحاضر ، المقتنعون بالديمقراطية ، لم نقدر الوصول عند الحاكم ، هناك صعوبة في الوقت الحاضر ، الجبهة المؤيدة للديمقراطية ، الثلث المؤيد للديمقراطية أننا نخترق ونصل ، ما قدرنا ، ما العمل؟ العمل في

نظري يكون هناك جهد حثيث لواقعنا ، نحن نعرف واقعنا وهو الواقع عبر الحاكم ، إذا وصلت له عرفت المفتاح للديمقراطية ، كيف نصل إلى الحاكم ، وكيف نصل إلى صانع القرار؟ عندنا في علم السياسة شيئان : صنع القرار ، واتخاذ القرار ، صنع القرار الكل يشارك فيه ، لكن اتخاذ القرار موجود عند الشيخ ، وموجود عند الأمير ، وموجود عند الملك ، ولا نستطيع أن نفرض عليهم ، حتى أمريكا لا تقدر على ذلك ، من يقدر أن يفرض على صدام حسين الديمقراطية ، كل قوى الدنيا ما تقدر أن تفرض على صدام حسين ديمقراطية ، حتى لو ثارت ثائرة الشعب العراقي .

الهدف بالنسبة إلينا هدفان ، على صعيد مستوى الحاكم ، يحتاج هذا جهداً وشغلاً كثيراً ، لكن على صعيدنا ، أنا مع الرأي بأن دورنا نقد الواقع ، وندفع ثمن هذا النقد أحياناً ، دورنا في الحقيقة تحريك بعض الساكن على مستوى ، ربما التنظيمات الأهلية البسيطة ، فعدا ذلك ما أرى هناك آفاقاً كثيرة .

وشكراً .

عبدالرحمن الحمود

أنا عندي ثلاث نقاط محددة هي :

الأولى : استجابة لدعوة الدكتور علي الكواري ، تحديد ما العمل؟ أعتقد أن هناك قضية أولوية هي تحديد المفهوم العام ، المفهوم المحدد لما نقصده بالديمقراطية .

في الورقتين ، ورقة الدكتور عبدالحميد الأنصاري وورقة الدكتور علي الكواري تحدثا عن الأصالة والمعاصرة ، الشورى والديمقراطية ، يجب أن نصل هنا إلى مفهوم واضح لما نعنيه بالديمقراطية ، الشورى بمفهومها الإسلامي نسخت ، كانت موجودة لمجتمع بدائي انتهى هذا المجتمع فما عاد هناك وجود لقضية اسمها شورى ، ولا يجب أن يكون هناك طريق لإيجاد مبرر للربط ما بين الشورى والديمقراطية ، نحن نتحدث عن الديمقراطية الغربية بما هو معمول بها في العالم كله ، وقضية الشورى لا يجب أن تظهر حتى في أدبياتنا .

الثانية : لا نريد أن نعيد التناقضات بين التيارات السياسية بالكويت ، لكن الدكتور إسماعيل الشطي يقول بأن القوى الإسلامية والتيارات الإسلامية بالكويت تريد أن تحول القبلية إلى مجتمع مدني هذه مغالطة كبيرة ، لم يرض التيار الديني إلا بتدخله وسحبه للقوى القبلية ، ولو

استطاعت التيارات الدينية تحويل العالم بالكويت إلى قبلية كانوا حولوها .

فقضية تحويلهم ، وقضية عدم الاستفادة من التيار القبلي هذه غير الحقيقة .

الثالثة : قضية تنظيمية ، الأخ يوسف الجاسم طرح أمس ، ما هو الأسلوب لتفعيل ولربط المنتدى بالقوى الشبابية القادمة؟ نأمل من المنسق العام والمسؤولين عن المنتدى أخذ هذه الملاحظات وإعطاءنا وجهة نظرهم .

وشكراً .

عبدالله النيباري

التحول الديمقراطي أو الانتقال إلى الديمقراطية لن يحدث لا بهبة ، ولا بعوامل خارجية ، إنما يحدث نتيجة لنشاط محلي وداخلي من أبناء الشعب نفسه ، لابد من نشاط ضاغط باتجاه التحول نحو الديمقراطية ، لا يمكن أن ننتظر من النخب الحاكمة أن تصدر قراراً تهب فيه الديمقراطية عن اقتناع ، كما قال علي إن هناك مصالح والنفوذ يحمي هذه المصالح ، ولن يتم التخلي عن النفوذ ، لا يوجد في التاريخ سلطة تخلت عن نفوذها أو مصالحها ، إنما يوجد استجابة لضغوط من القواعد بسبب الظروف ، الواقع الآن أن دول الخليج وأيضاً في الدول العربية هنالك ضعف في التنظيم الشعبي ، فالنشاط الشعبي كما يقال يجب أن يكون هناك رأي عام مستنير ، ولكن أيضاً منظم ، المشكلة عندنا في الخليج أو في الوطن العربي ، ضعف التنظيمات بشكل عام ، وحتى لو وجدت تنظيمات ، لا توجد استمرارية ومثابرة ، عندنا في الكويت مثلاً ، عدد كبير جداً من التنظيمات الشعبية ، نقابات ومنظمات مجتمع مدني ، لكن الملاحظ عليها ضعف هذه التنظيمات بالمقارنة مع ما نراه يحدث في الغرب ، في الغرب في أي مجتمع نجد أي مجموعة صغيرة عندها مثابرة ، عندها متابعة ، الناس تخصص جزءاً من وقتها للعمل لهذا الشيء ، على سبيل المثال ، التنظيمات التي دافعنا عنها أو اعترضنا عليها ، موضوع المعارضة للعولمة ، كما حدث في دافوس ، وحدث في سياتل ، هذه جماعات فيها تنظيم ، فيها مجهود ، عندها أهداف محددة ، عندهم موضوع معين ، هذا الشيء مفقود عندنا ، وإذا أخذنا تجربة الكويت ، وكما قال الأخ علي ، عندنا مجال جيد لممارسة الحريات ، حرية التعبير في البرلمان ، في الصحافة من خلال منظمات المجتمع المدني ، لكن الملاحظ ضعف التنظيم ، ضعف العمل الجماعي ، وهذا كما نعتقد سبب أساسي لضعف الأداء والإنجاز من خلال المؤسسات

الديمقراطية ، يضاف إليه الصراع الموجود بين القوى الموجودة وخصوصاً ما يسمى بقوى التيار الديني وبين القوى الليبرالية والإصلاحية والديمقراطية .

أعتقد أنه يمكن للمنتدى أن يخطو خطوة في ضوء الاقتراحات التي وردت في 23 أو 24 من ورقة الدكتور علي ، بتكوين فريق عمل للنظر في كيفية أن المنتدى يقوم بهذا الشيء ، هل نخلق إطاراً موازياً؟ هل هناك إطارات أخرى يمكن أن تتوازى معها؟

لكن عودة إلى موضوع المفهوم الفكري ، والمفهوم ضروري ، مطلوب منا في الوقت الحاضر الابتعاد عن التصنيفات الجاهزة والمعلبات ، على نحو ما يطلقه شملان أحياناً ، في نفس الوقت الحقيقة أننا مازلنا نعيش كما ذكر أمس عبدالمالك ـ سواء في الخليج أو في المنطقة العربية ـ مازال هناك ضياع فكري وعدم تحديد المفاهيم الأساسية ، منها مثلاً ، كانت صدمة كبيرة في موقف مثقفين عرب إبان الاحتلال العراقي للكويت ، نسفت كل المفاهيم التي كنا بالأول نرفعها إلى صورة نموذجية في هذا الشيء ، اختلطت الأمور ما بين من يرى احتلال الكويت وسيلة للوحدة القومية ، وسيلة لاستخدام الثروة لقطاعات أوسع من الشعب العربي ، وسيلة لمحاربة إسرائيل ، وهناك من وقف من احتلال الكويت أو وقف محايداً بسبب الموقف الأساسي المعادي للأمريكان وللنفوذ الأمريكي في المنطقة ومساندتها إسرائيل ، لم يكن هناك تمييز بين موضوع الإنشاد لهذا الموقف والتفكير المبدع في الوقوف أمام جريمة ـ هي ليست بحق قطر صغير مثل الكويت أو سكانه ـ إنما هي ضربة لكل المفاهيم ولكل المثاليات وكل ما كانت تؤمن به حركة التحرر العربي ، والذي أدى إلى ضعفها وتبعثرها ، وأيضاً لتعقيدات ، هذا الشيء متعلق بالأمان الفكري ، مفكرونا مفكرون كبار ، الواحد ما يشك في أنهم وقفوا من أجل مصلحة ، لكن وقفوا لعدم تبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود ، في الموقف الحرج ، لأن الشعار الذي طرح أننا لا نريد الأمريكان وكان كل واحد يفكر أنه لا يمكن تحرير الكويت من دون الأمريكان ، عندما أقارن موقفاً من هذا النوع ، بموقف لشخص مثل (فريد هوليداي) الذي قال بشجاعة عندما يكون الاختيار بين الاستعمار وبين الفاشية فالاستعمار أرحم ، أيضاً كما هو الآن موقف الذي يتجاهل سلبيات النظام العراقي الحاكم ، والمشاعر التي تبدى تجاه الشعب العراقي وتنسى أن الجزء الأكبر من معاناة الشعب العراقي هي من نظامه واستبداده ، فموضوع الضياع الفكري والأمانة الفكرية مهمة جداً .

أعود إلى موضوع الكويت ، وكيف موضوع فقدان بعض العناصر ومنها موضوع الصدق والأمانة الفكرية واتساق الأمانة مع الفكر إلى جانب أمور أخرى ، الخوف من التنظيم ، لأن

السلطات لا تحب التنظيمات ، جزء من ضعف التنظيمات وضعف الناس المنخرطة في التنظيمات ، لأن السلطة تحارب التنظيم وترى في التنظيم شيئاً سلبياً ، والذي ينخرط في التنظيم سيدفع الثمن ، وبالتالي أدى هذا إلى ضعف التنظيمات ، وقد لا نذهب إلى ما قاله جاسم مراد عن جبن المثقفين لكن هناك التردد والخوف عامل أساسي في هذا الشيء ، في نفس الوقت أيضاً الآن الناحية العملية سواء في منطقة الخليج أو الوطن العربي أو الكويت ، هناك إشكالية ، هي الصراع بين التيار الإصلاحي والتيار الديني ، ومسؤولية كبيرة جداً تقع على أشخاص مثل الدكتور إسماعيل والأشخاص المتنورين مثله ، هناك فعلاً الطرح الجدي لكثير من المفاهيم .

عندما أقول الأمانة الفكرية ، فلنضرب بعض الأمثلة ، صحيح أن كثيراً من الأمور متفقون فيها لكن كثيراً من الأمور فيها صراع حزبي لشعارات أو موضوع يتعلق بالنسق الفكري أو الأمانة الفكرية أو أيضاً التسامح مع الانتهازية تؤدي إلى هذا الشيء .

على سبيل المثال ، الآن الموقف تجاه المرأة موقف غير منطقي ، موضوع الاختلاط وعدم الاختلاط ، لأن الاختلاط موجود حتى في مجلس الأمة ، فموجود في كل الحياة ، فلماذا نخلط بين معركة سياسية كبيرة ووضع المرأة أو طالبة في الجامعة؟ هل هذه أمانة فكرية؟ هل هذا أمر واقعي ومنطقي؟

عندما نأتي إلى موضوع البنوك الإسلامية؟ لا يختلف أحد على أن البنوك الإسلامية تعاملها تماماً مثل تعامل البنوك العادية ، الفائدة التي تأخذها مثل الفائدة التي تأخذها البنوك الإسلامية إنما ربما كانت مغلفة بألفاظ أخرى ، فهل هذا من ناحية الأمانة الفكرية فيه صدق؟ وهذا يخلق مشكلة ، الموقف من الحفلات ، أشياء جانبية ، موقف أن هذا اتجاهه ليبرالي فلا نريده أن يوظف في التعليم أو يتولى حقائب التعليم ، مع أن هذا التوصيف ، توصيف غير دقيق وغير صحيح ، هذه قضية أساسية عند الإخوة في التيار الإسلامي ، وطرح إسماعيل ليس نموذجاً ، إسماعيل محسوب على التيار الأكثر تفتحاً وأكثر تفهماً للواقع ولمتطلبات العمل السياسي .

لاشك في أن التيار الديني الآن يمثل ويستقطب قطاعات كبيرة من أبناء شعبنا ، وعليهم مسؤولية كبيرة جداً عن طرح عقلاني ، لا اعتراض أن تكون المرجعية مرجعية إسلامية ، لكن الطرح للقضايا الاجتماعية والقضايا العملية التي نواجهها فعلياً في مجتمعنا الكويتي ، الطرح المتشنج والمتشدد وغير الواقعي وغير المنطقي يفرز معارك هامشية لا حاجة لنا بها وتكون معوقة للعمل .

إسماعيل يطرح ـ وهذا صحيح ـ أنه لا يمكن أن يكون هناك موقف مؤثر في مواقف السلطة من دون توافق القوى السياسية بمن فيهم الإصلاحيون والديمقراطيون والإسلاميون ، هذا صحيح ، لكن لكي نصل إلى هذا النوع من التحالف دون أن ننكر أن هنالك اختلافاً ، والحقيقة من الأمور التي يجب أن نتعلمها من خلال الحوارات الديمقراطية . . . من أساسياتها هو أن نتعلم كيف نختلف دون أن يتحول هذا الخلاف إلى عداء ، فهذا التحالف المطلوب تغليباً للتناقض الأساسي لمصلحة التطوير يتطلب طرحاً عقلانياً ، لأن ما يحصل في القوى الإسلامية هو أن هناك فئات في التيار الإسلامي دائماً تبالغ في المزايدة لكي لا يزايد طرف آخر عليها ، إذا طرح طرف معين الذي هو الأكثر تشدداً انسحبت كل القوى معه وفرض موقفه على الآخرين .

هذه القضايا العملية ربما كانت من مسؤوليات التيار الإسلامي ، داخل التيار الإسلامي عليه أن يناقشها ويبحثها ، ويصير هناك حوارات بين التيارات الإسلامية والديمقراطية ، ودون حواجز ، لأن الطرف الآخر يرى عدم التعاون مع القوى الإسلامية لأنها تعمل كذا وكذا وكذا .

النتيجة أن هناك أمرين :

أولاً : يعيق الإنجاز في العمل الديمقراطي ، لأن هناك تكليفاً للناس المسؤولين في المؤسسات التشريعية .

ثانياً : يؤدي إلى ضرب وإضعاف فكرة التنظيم ، نحن نضيع الأمور بسبب الصراعات بين التيارات ، فهذا ينفر الآخرين من قبل فكرة الانخراط في التنظيم والعمل الجماعي ، والأخ شملان من الناس الذين يقولون نرحب بالمستقلين بسبب هذه الأجواء ، بسبب موقف السلطة ، بسبب التيارات ، بسبب كذا ، بسبب المصالح الانتخابية ، بسبب التكوين الفكري ، لكن طبعاً إذا وجدنا مستقلين في مجلس الأمة معناها (50) حزباً لا يمكن أن تنتج ، يجب أن ينضم (3 - 4) أحزاب كي ينتجوا ويسهل التفاهم فيما بينهم ، فضرب مثلاً على الجوانب العملية في موضوع التنظيم ، عندنا منذ أكثر من سنتين ، كيف نوصل رسالة إلى الأمير بخصوص وضع الوزارة؟ وقيادة الوزارة؟ من أجل العوائق ، من الذي يذهب إلى الأمير؟ كل مجلس الأمة؟ لا يمكن ، فريق من مجلس الأمة ، لا نستطيع لأن كل واحد يمثل نفسه ، الفريق هذا لا يمثل الخمسين ، لو كان عندنا (5 - 10) أحزاب ، لذهب عشرة أعضاء ، فموضوع التنظيم مهم جداً ، الصراع بين التيارات يؤخر عملية الدفع للانخراط في تجمع التنظيمات .

هناك ملاحظة على ما قاله عبدالجليل ، نحن في الديمقراطية لا نشترط مواصفات

للجماعات ، يجب أن يكون عنده أيديولوجية ، لكن كيف يحكم الناس عليه؟ هناك شروط معينة ، حرية الرأي ضمن الأطر المتفق عليها .

المعايير التي طرحها الأخ إسماعيل مقبولة ، وليس عليها خلاف ، وهو رأي متطور جداً ويصلح لأن يكون قاعدة للنقاش ، لكن الأخ إسماعيل يعرف أن هذا الفكر لا يمثل شرائح التيار الديني كلها ، يمثل أقلية في التيار الديني ، وبالتالي على الإخوان في داخل التيار الديني أن يكافحوا ويصارعوا لتجذير هذه القواعد الفكرية حتى تكون هناك مساحة للحوار ، والحقيقة أن الكويت تصلح بما فيها من أطر معينة قانونية ، حريات وكذا ، يمكن أن تؤدي دوراً في الخليج ، حتى انعكاس العمل في الكويت سلبي على الخليج لأن هناك ملاحظات ، تجربة الكويت شعاع وقبس ينير ويجذب للخليج ، أعتقد أن اهتمام الإخوان في الخليج بتجربة الكويت ضعف في الفترة الأخيرة ، لم نعد نرى شيئاً جدياً وأداءً متميزاً ، مثلها مثل أي دولة أخرى ، هذا راجع إلى القوى السياسية الموجودة فيها .

في النهاية ، أحب أن أؤكد على الجانب العملي من دون إهمال الجانب الفكري ، والتمهيد وتصفية كثير من الأمور والتوافق عليها ، لكن في النهاية هذا الفكر ، ما لم يتحول إلى نشاط عملي ضاغط على السلطة ، لن يكون هناك تطوير للديمقراطية ، وعلينا أن نفكر في آليات عمل مثلما اقترح الأخ علي ، فإما أن نوكله للمكتب للجنة التنفيذية أو فريق عمل يفكر في ذلك ، كيف نحوله لعمل؟

وشكراً .

عبد المالك

الملاحظة الأولى : تعليق الدكتور إسماعيل الشطي ، أن ما ذكرته أنا في الورقة لم يكن علمياً ، وذكر أمثلة عن إيجابيات التيار الإسلامي في الثمانينيات ، وضرب مثلاً على علاقة التيار الإسلامي بالقبلية وأن هذه ظاهرة إيجابية بأنهم نقلوا القبلية ، من قبلية إلى المجتمع المدني .

كنت أتوقع من شخص مستنير مثل الأخ إسماعيل أن يكون موضوعياً ويذكر إيجابيات التيار القومي الليبرالي في الستينيات ، في الستينيات قبل أن يكون هناك تأثير للتيار الديني عندما أدى هذا التيار القومي الليبرالي دوراً في تأسيس مؤسسات المجتمع المدني في

الكويت ، وعندما أدى دوراً في تحرير الثروة النفطية في الستينيات ، وغيرها من الإيجابيات والمكاسب الدستورية .

إن هذه وجهة نظر عندما يقول إن التيار الديني أدى دوراً في تحويل القبلية إلى المجتمع المدني ، وأنا أختلف معه والاختلاف لا يعني الخلاف .

الملاحظة الثانية : وهي مهمة جداً ، ما فائدة ما نطرحه من حوارات في هذا المنتدى؟ هل نحن في حاجة إلى تثقيف أنفسنا أكثر وإلى متى؟

الملاحظة الثالثة : إن الشيء الأساسي للفائدة ، في هذا المنتدى ، هو بلورة قناعات مشتركة حول القضايا والمشكلات الأساسية ، لكن إلى أي مدى نؤثر في مستوى السلطة وفي مستوى الناس؟ ونحن في هذه القاعة المغلقة في حواراتنا التي استمرت (22) عاماً في هذا المنتدى ، علينا أن نفكر بكيفية التأثير لما نطرحه هنا خلال هذه الفترة الطويلة خارج هذه القاعة ، الآن ـ وأعتقد أننا ثقفنا أنفسنا وبلغنا من العمر عتياً ـ علينا أن نخرج إلى الناس ، هذا هو السؤال المطروح والصعب ، أقترح إنشاء مركز أبحاث الملتقى أو مركز أبحاث التنمية ، ويتبناه المنتدى بطريقة أو بأخرى لترويج هذا الفكر الذي نحاوره على مدى العقدين الماضيين ، وقد يستطيع مثل هذا المركز أن يؤثر في الواقع ونخرج من الإطار الذي وضعنا أنفسنا فيه طوال هذه المدة .

وشكراً .

عبدالمحسن مظفر

ما هو المطلوب عملياً؟ أنا قلت أمس إن ورقة الدكتور علي الكواري يمكن اعتبارها ورقة منهاج فكري وورقة أسلوب عملي للحد الذي يمكن تحقيقه من الديمقراطية لهذا المجتمع في هذه المنطقة .

أعتقد أن الورقة جيدة ، وعليها بعض ملاحظات ، لكن يمكن البناء عليها أو يمكن تطويرها من قبل الأخ علي ، أو من الآخرين الذين لهم ملاحظات على هذه الورقة بحيث تصل في النهاية إلى ورقة مكتملة ، وفيه شبه اتفاق عليها ، على أساس هذه الورقة ، يمكن التقدم بصورة جدية من قبل الموجودين أو غيرهم من خارج هذه القاعة ، إلى مجموعة من الناس الذين لهم تأثير في تغيير مجرى الحياة السياسية في الدول الخليجية .

التحرك على أساس هذ الورقة المعدلة والمضاف إليها فيما بعد ، بشكل جدي إلى مجموعة من العناصر الفعالة في جميع الدول الخليجية ، عن طريق الاتصال بالشخصيات البارزة الأساسية المؤثرة في المجتمع ، الاتصال بالتنظيمات الموجودة على ضعفها ، الاتصال بأعضاء المجالس الاستشارية والمجالس النيابية إذا كانت موجودة في بعض الأقطار ، الاتصال بكل من يمكن أن يوصل هذا الصوت أو هذا المسعى إلى مرحلة التنفيذ ، والاتصال أيضاً بأصحاب النفوذ والسلطة في البلد ، بمن فيهم الحكام ، ليس عن طريق التصادم والخلاف ولكن عن طريق التفاهم ومحاولة إبراز حقيقة أن الوصول إلى منهج ديمقراطي سليم فيه ضمان وأمان لاستمرار الحكم وليس لهدم الحكم ، النظام ، أي نظام قائم في هذه المنطقة ، النظام الديمقراطي على عكس التخوف الذي قد يكون موجوداً في أذهانهم ، هو ضمان وحماية لهذه الأنظمة ، هذه الأنظمة تقوى وتسترشد وتسود أكثر وتستمر أكثر وتشعر بالاطمئنان أكثر في جو ديمقراطي مسنود بتأييد واضح من قبل الناس والجماهير ، أعتقد أن هذا هو التحرك الممكن .

أعتقد أنه مهم جداً أن ندخل في المناهج التعليمية دراسات دستورية وديمقراطية ، وهذه قضية مهمة جداً قد تكون صعبة الآن ، ليس من السهل إدخال مناهج دراسية في التعليم العام تتعلق بالديمقراطية والدساتير الوطنية ، في مناهج التعليم في دول الخليج ، لكن أنا أقول هذا المسعى يجب أن يبدأ من الآن ، هناك في أروقة التعليم في مختلف الدول الخليجية ناس متنورو الأفكار مستعدون لقبول هذا الاتجاه ، مستعدون لبذل مساع للسعي بإخلاص وصدق في إدخال مناهج الدراسات الديمقراطية والدستورية ، في مناهج التعليم العام ، هذه عملية ستأخذ وقتاً ليس بالقصير ، لكن أعتقد أن هذا مسعى مطلوب وأساسي .

فيما يتعلق بالمرأة ، أعتقد أن هذا هو الوقت المناسب لطرح فكرة إشراك المرأة في الحياة السياسية بصورة عامة ، وإعطائها حقوقها السياسية سواء في الكويت أو في بقية الدول الخليجية ، بعض الدول الخليجية التي تخطو الخطوات الأولى على سلم الديمقراطية بدأت خطوات متعددة في قضية إشراك المرأة ، وأعتقد أن هذه يمكن البناء عليها بحيث تعطي المرأة دوراً أساسياً ومهماً في الحياة السياسية والاجتماعية في المستقبل القريب .

أيضاً أضيف نقطة قد تكون مثار خلاف ، لكن أقول إن الحديث عن الديمقراطية في منطقة الخليج هو حديث معزول ومنعزل وقد لا يؤدي إلى النتيجة المرجوة على المستوى الأبعد .

أعتقد أن الحديث عن الديمقراطية يجب أن يشمل حديثاً عن الديمقراطية في كل الوطن

العربي ، أنا لا أنسى منطقة الخليج ، نعم نحن منتدى خليجي ، نعم نحن مسعانا للخليج ، لكن الحديث عن الديمقراطية بمعزل عن السعي لتحقيق الديمقراطية في كل الوطن العربي ، حديث أيضاً قد يكون ناقصاً أو قاصراً ، مع الملاحظات السلبية التي ذكرها الشملان عن قضية المؤتمر القومي ، المؤتمر القومي ليس الممثل الوحيد للفكر العربي ، هو جهاز أو منظمة واحدة تسعى إلى تحقيق بعض الأفكار القومية ، وقد يكون فيها شطط ، وقد يكون فيها خلافات ، وقد يكون فيها اتجاهات غير سليمة ولا تتوافق مع اتجاهاتنا الحالية ، غير أن منظمة واحدة من المنظمات التي تسعى إلى ترسيخ الفكر القومي ، التفكير ضمن منطقة الخليج بانعزال عن بقية الوطن العربي يشوبه القصور وربما لا يحقق النتيجة المرجوة على المدى البعيد .

هذه ملاحظة قد يكون من الصعب قبولها حالياً ، لكن بودي طرحها .

وشكراً .

عبدالوهاب الهارون

شكراً ، أنا لست من الناس المنظرين ، وقد لمست بالفعل خلال جلسة الأمس وقراءتي للأوراق واستماعي للمداخلات ، بأن من يمارس العمل البرلماني بحاجة إلى هذه الحقيقة ، العصف الذهني والقراءة التي يستفيد منها في عمله .

إلا أني وجدت أن خلاصة ما استمعت إليه وقرأته ، بأن المقصود من هذا اللقاء هذه السنة هو العمل على إشاعة الديمقراطية في دول الخليج وتعزيز الديمقراطية في الدول التي أرست الديمقراطية أو أرست العمل البرلماني ، ولهذا لخصت بعض النقاط الرئيسية ووجدت أننا نمر فعلاً في مأزق أو إشكالية أو أزمة في قضية التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون وتحدياته ، هذه النقاط من دون أولوية في الترتيب هي :

1- معضلة التوفيق بين الولاء للقبيلة أو العشيرة أو الطائفة وبين الولاء للدولة ، يجب ألا نتجاوزها باعتبار أن الديمقراطية تقوم على أساس السيادة للأمة وهي مصدر السلطات .

2- معضلة التوفيق بين الديمقراطية وبين الشريعة الإسلامية في ظل الاتجاه الأصولي السلفي وبين الأصالة والمعاصرة .

3- معضلة التوفيق بين مبدأ سيادة القانون ، بحيث إنه لا يمكن أن تكون دولة ديمقراطية ، دولة غير قانونية .

أي على الحاكم أن يحترم الدستور ولا يأتي في يوم من الأيام يعلق بعض مواد الدستور أو يرفض العمل به ، كيف تكون دولة قانونية ، دولة دستورية ، ويأتي الحاكم ـ حتى لو كان هو المانح ـ في يوم من الأيام ويعلق نصوص الدستور؟

4- معضلة التوفيق بين دولة الرفاه النفطي التي تظهر فيها الدولة باعتبارها رب العمل الوحيد وبين المشاركة السياسية .

5- معضلة تداول السلطة في ظل الموروث التاريخي والاجتماعي للأسر الحاكمة وفي ظل امتلاك هذه الأسر لامتيازات لا تستطيع التخلي عنها بسهولة .

6- معضلة التوفيق بين الديمقراطية وبين التنمية الشاملة ، فالديمقراطية تكفل الحريات للأفراد ومن بينها حرية العمل ، وحق الملكية الخاصة ، وتكوين الثروات ، وبين التنمية الشاملة التي تقوم على تدخل الدولة لتحقيق العدالة الاجتماعية .

7- معضلة تكوين الأحزاب السياسية ، وهي إحدى ركائز العمل الديمقراطي في بيئة تسيطر فيها القبلية والطائفية .

وحينما نتكلم عن قضية الأحزاب ، أي أحزاب نتكلم عنها؟ هل هي الأحزاب العربية التي تأتي من رأس السلطة كما في مصر وفي تونس أو السودان أو حتى اليمن أم الأحزاب التقليدية التي فيها رئيس الحزب إلى الأبد هو رئيس الحزب ، مشيئته هي مشيئة الحزب ، قراره هو قرار الحزب ، وبالتالي يختزل كل حق الأفراد في التعبير في شخصية الزعيم التاريخي .

8- معضلة الاختلالات في التركيبة السكانية ، وفي قوى العمل .

9- معضلة الأمية وضعف الوعي السياسي .

10- معضلة توسيع القاعدة الاقتصادية والإنتاجية بما فيها إيجاد نظام ضريبي ، لأنه مادامت القاعدة الاقتصادية والإنتاجية مستقرة عند رب عمل واحد وهو الحكومة فلن يكون هناك ديمقراطية حقيقية ، إن لم يكن هناك توسيع لقاعدة اقتصادية أساسها دفع الضريبة وبالتالي تساهم في العملية الديمقراطية .

هذه خلاصة عامة ، فإذا قدرنا أن نخرج من هذه الأزمة أو هذه المعضلة فإننا بالفعل نستحق ديمقراطية حقيقية .

وشكراً .

علي خليفة الكواري

أعتقد أن أهم نقطة وصلتني في هذا اللقاء ، هي أن الديمقراطية في الكويت في خطر ، والحقيقة أن الديمقراطية في الكويت هي خط الدفاع الأول ، فإذا كانت محمية ، فإننا بإمكاننا أن نتحرك للأمام ونطالب بما هو موجود في الكويت ، يبدو لي أن الديمقراطية عليها اعتراض جوهري وأساسي من قبل القوى صاحبة الامتيازات التقليدية في المجتمع الكويتي ، ونتيجة لهذا هناك محاولات مستمرة لضربها ، والقول بأنها فاشلة على جميع المستويات ، ومحاولات الضرب كانت مستمرة ، وإمكانية تمريرها على الشعب في تقديري أيضاً ممكنة ، أي أن انتخابات المجلس الوطني التي صارت في الكويت ، وكانت خارج الدستور ، وصوت فيها الكويتيون ، ووقفوا مع الحكومة ، هذا يعبر عن أن الحكومة لها حزب قوي جداً وقادر على التعبئة ومواجهة الآخرين بكل السبل ، في تقديري أن هذا احتمال .

الآن أين المشكلة؟ إن هناك طريقة واحدة تقوم هذه العملية ، هي قدرة القوى السياسية المؤمنة بالتطوير الديمقراطي أو التي تنشد التغيير ، على أنه بالفعل توجد قواسم مشتركة فيما بينها ، واضح تماماً أن هذه القضية من أصعب القضايا إن كانت ممكنة في وقت حل المجلس فهي غير ممكنة عندما يكون المجلس موجوداً ، وتنزل الخلافات إلى خلافات ثانوية ، تشتت الجهد بشكل كبير ، هذا انعكس على فاعلية الحياة السياسية داخل المجتمع ، لأن الموجود في الكويت ، حقيقة ، حرية وليست ديمقراطية ، وإذا لم نستخدمها حتى نصل إلى الديمقراطية سترجع إلى ما قبل الديمقراطية ، لأن موضوع ظاهرة الأحزاب وعدم تكوينها ، ورغبة الناس في أن يكونوا أحراراً ومستقلين لأن الأحزاب غير قادرة على أن تحقق أي شيء ، وبالتالي غير قادرة على التطور ، فأنا أعتقد أن المشكلة الجوهرية والأساسية ، أن الناس في الكويت المؤمنين بالديمقراطية إذا لم يضعوا برنامجاً مشتركاً ويتم التركيز على تثبيت الدستور والانتقال وبسرعة إلى الديمقراطية ـ بمعنى التداول ـ فإن الديمقراطية لن تبقى على ما هي عليه بل ستتراجع ، وما سمعناه عن تعطيل القرارات وموضوع التنمية سنة 2000 ، كأن دول الخليج التي لم تطبق الديمقراطية ـ كما ذكر الأخ عجلان وبعض الإخوان ـ هي أنجزت التنمية ، في الحقيقة هي ما أنجزت التنمية ولا الدول الأخرى كانت في وضع أفضل في إنجاز التنمية بل يمكن العكس ، الكويت أفضل فيما يتعلق بالرقابة على المال العام ، وفي اتساع قاعدة المشاركة ، في بناء إنسان أفضل ، لكن ومع ذلك كل ذلك يقال إن الكويت ما أنجزت شيئاً محسوساً .

وأقول للإخوان في الكويت ، لمصلحة الكويت ولمصلحة المنطقة ولمصلحة الأمة العربية ككل أن يتخطوا موضوع الخلافات الثانوية وينتقلوا إلى نوع من القواسم المشتركة مهما كلفت على مستوى القواعد الحالية التي تفرض ، إما أن تكون معي 100% وإما أنا ضدك وأحطمك ، كأن العملية انتهت .

مثل المغرب حين استقلت ورجع الملك محمد الخامس ، كان حزب الاستقلال مسيطراً على المغرب من أولها إلى آخرها تقريباً ، جيش التحرير في يده ، وكل شيء في يده ، وكان اسمه حزب الاستقلال ، أول ما تحقق الاستقلال ، هم غير عارفين ماذا يعني استقلال ، انقسم الحزب إلى حزبين ، ثم انقسم الحزب إلى ثلاثة على الرغم من كبر تلك الأحزاب ، كل حزب 100 ألف ـ 200 ألف ومؤيدوها مليون ـ مليونان ـ وثلاثة ، لكن على الرغم من ذلك انكسرت الحركة الوطنية ، توهموا أنهم وصلوا إلى الاستقلال ، وبالتالي المعركة داخلية ، هم لم يصلوا إلى الاستقلال ، وإنما بمعنى آخر ، علم ودستور ومجلس أمة ، إذاً الكل منحرف عن المعنى الصحيح ، لم يواصلوا المعرفة حتى يصنعوا الدستور ، كان بإمكانهم أن يصنعوا دستوراً للمغرب الديمقراطي في عهد محمد الخامس وينتقلوا نقلة كبيرة ، ولكنهم انتقلوا للصراع .

أيضاً الآن موضوع الكويت قريب من هذا ، فهناك كثير من التعصب ، وعدم قبول الرأي الآخر ، وقواسم مشتركة بينها ، فكأنك تبني من جديد ، إذاً عليك ضغوط معينة ، فيمكن إخراجها بأسلوب معين ، فينبغي الانتقال إلى تفعيل الدستور ، فإذا لم تتفقوا وتضعوا الهدف باعتباركم مجموعة واحدة ، لن تبقى الأمور كما هي ، فالبداية في الكويت .

وشكراً .

الدكتورة موضي

شكراً للدكتور علي ، لكن نحن دائماً كنا في صراع ، ما هو الخطر؟

الدكتور علي (يردّ على تعليق الدكتورة موضي)

المثل الذي أراه أن هناك شيخوخة ، أن هناك تعصباً ، وأحياناً نحس أن هناك استحالة في قبول الآخر إلا إذا تنازل هو عن كل ما عنده ، وعدم القدرة على وجود قواسم مشتركة تحترم من القواعد ، لأن المشكلة مقالة صحفية هنا أو هناك تحسب كأنها موقف التيار كله ، وبالتالي ترجع

كأنك تبني من جديد ، أنا أعتبر هذا خطراً ، الخطر الآخر أن الديمقراطية في الكويت تنجز شيئاً معيناً ، لا يمكن أن تبقى في محلها ، بالطريقة المعينة ، لأن العدو الداخلي كبير والعدو الإقليمي كبير ، وأقول إنه ممكن إخراجها بأي طريقة معينة مختلفة عن الحالية وتبقى ديمقراطية .

أنتم عندكم الدستور ، والحقيقة أفضل لكم ، وبمعنى آخر «لا يصلح الناس فوضى ، لا سراة لهم ، ولا سراة لمن جهالهم سادوا» ، أنتم السراة إذا لم ترتفعوا فوق مستوى هذه العملية وتضعوا نوعاً من ميثاق الشرف للعمل الدستوري ، وتعتبروا أنفسكم الآن مجموعة واحدة ، أنتم لستم مجموعات ، المجموعة الأخرى قوية جداً ومؤهلة وقادرة بما فيه تغيير التركيب السكاني في أي لحظة معينة ، ما حصل في الدنيا أن هناك حاكماً كلما انزعج جاء بمجموعة من السكان وسكنهم ، لأنه عادة تكون الضغوط على الموارد ، هذه حكومات معينة بإمكانها في أي لحظة أن تجيب : كثر السكان وانتهى الموضوع ، ابدأ أنت من جديد بعد (40 ,50) سنة ، فأنا أقول إن هناك خطورة إذا ما كان هناك إنجاز ، ستبقى الأمور كما هي ، بل سيكون هناك تراجع .

هذه النقطة الأساسية ونقولها لأننا نسعى إلى بدايات الكويت .

وشكراً .

علي المناعي

ما لاحظته أن بعض الإخوة ذكروا أن هناك إرهاصات ـ إن صح التعبير ـ للديمقراطية في بعض دول المنطقة أخيراً ، دون تحديد هذه الدول أو ذكرها .

أتصور أن هذا الكلام غير صحيح لأن ما يحدث هو تزييف لإرادة الناس والالتفاف على الديمقراطية الحقيقية الفعلية في هذه الدول وفي هذه المجتمعات .

الديمقراطية في منطقتنا اليوم ـ إذا استثنينا الكويت من ذلك ـ هي ديمقراطية على الطريقة الروسية ، كلنا نعرف قضية الأمريكي الذي التقى بالروس وقال له الأمريكي إن لدينا ديمقراطية ، يستطيع أي أمريكي أن يقف في حديقة البيت الأبيض ويشتم بوش ، فقال له الروسي نحن أيضاً لدينا ديمقراطية ، إذ يستطيع أي روسي أن يقف في حديقة الكرملن ويسب بوش .

فما يحدث من ديمقراطيات أو ما نسميه بإرهاصات هي في الحقيقة تزييف للديمقراطية ، والالتفاف عليها ، وأبسط مثال على ذلك هو ما يحدث الآن في الفضائيات في هذه المنطقة ،

والتي وصلت إلى حد الإعجاب عند النخبة بهذه الفضائيات التي هدفها الأساسي تزييف هذه الإرادة عدا أهداف أخرى في موضوع التطبيع مع إسرائيل ، وما شابه ذلك ، ولكنها أيضاً التفاف على الديمقراطية الحقيقية في المنطقة .

ما ذكره الأخ شملان العيسى أثار بعض وجهات نظري في الأمر ، أتصور أن أساس مشكلتنا الحقيقية هي فعلاً مع الحكومات وليس مع الآخرين بدرجة أولى ، ولكن مشكلتنا مع الغرب ـ وأرى تحفظاً على هذا الجانب ـ أن الغرب هو الذي يدافع عن هذه الحكومات ، ما أقول صنعها بدرجة أولى ، ولكنه يدافع عنها الآن .

أبسط مثال ، هو ذكر في الجانب الإيجابي للغرب منظمات حقوق الإنسان كوجه من وجوه أو صورة من صور دفاع الغرب عن الديمقراطية في المنطقة .

أيضاً أذكر لك هندرسون في البحرين ، هو الآخر وجه من وجوه الغرب التي قمعت شعب البحرين ، وسجنت شعب البحرين ، وضربت الديمقراطية في البحرين ، فهندرسون ليس معبراً عن شخصية الإنجليزي بقدر ما هو معبر عن تيار ، عن اتجاه للغرب لقمع الحريات وقمع الديمقراطية في المنطقة .

فالغرب أينما كانت مصلحته سوف يكون ، مع الديكتاتوريات سوف يدافع عن الديكتاتوريات ، ومن وجهة نظري أنه أكثر دفاعاً عن الديكتاتوريات منه عن الديمقراطية ، وخاصة في منطقتنا ، منطقة الخليج ، دعنا من المناطق الأخرى ، فحادثة السلفادور ، حادثة أليندي في تشيلي واضحة ، وغيرها من الحوادث في التاريخ .

أتصور أن في هذا المنتدى ، وفي هذا اللقاء يجب أن يبحث أيضاً عن الحلقة المفقودة ، السؤال هو : أين الأزمة؟ أين المشكلة؟ أين الحلقة المفقودة في البحث عن هذه الديمقراطية؟

أتصور أننا ربما نظلم شعوبنا في المنطقة ، بأمانة أقول ـ وقد أكون مخطئاً وقد أكون مصيباً ـ إن شعوب المنطقة أسبق منا نحن النخبة ، وعيها ومطالبها وتحركاتها ربما أكثر منا نحن النخبة في هذه المسألة ، بل ربما سبقتنا كثيراً ، هذه الشعوب وما يسمى بالرأي العام في منطقة الخليج في مسألة المطالبة بالديمقراطية ، والمطالبة بالحريات ، دعونا من هذه العزلة ، ربما أكون متشائماً في هذا الجانب ، وإن كنت متفائلاً في الأساس ، إن هذه الوجوه التي لها حوالي 20 سنة مازالت صامدة ثابتة على ما هي عليه ، لكن أيضاً أقول أنا متشائم من هذا الجانب ، إن الشعوب في المنطقة ليس كما نتصورها ، أتصور أن الحلقة المفقودة ليست في الشعوب وليست في الحكومات ، الذين هم

ضدان ، واحد منهما عدو للديمقراطية ، والآخر يطالب بالديمقراطية ، الحلقة المفقودة من وجهة نظري هي في المثقفين في النخب ، إذا اصطلحت وبحثت عن حل للمشكلة واستطاعت أن تستلهم من إرادة الشعوب في هذه المنطقة ، أتصور أنها تصل إلى حل للمشكلة ، البحث عن هذه الحلقة المفقودة في المشكلة ، في الأزمة .

وشكراً .

عبدالحميد الأنصاري

بسم الله الرحمن الرحيم ، أنا إسلامي وقومي والفريقان سيزعلان مني الآن عندما أتكلم كلامي ، تفضل الدكتور إسماعيل بتوضيح مسألة الشورى والديمقراطية ، الشورى مبدأ والديمقراطية أشكال ، والحقيقة أجاد في هذا .

في الحقيقة ، في الإسلام لا نظام سياسي مفصل محدد ، ولا نظام اجتماعي ، ولا نظام اقتصادي ، ولا إداري ، هناك أصول وقواعد ومبادئ والمجتمع يصوغ على هدي هذه الأصول ما يناسبه ، وفي هذه الحالة لا حرج في الاستفادة من كل تجارب النظم الأخرى أياً كانت .

مسألة أن البيعة هي نظرية الإسلام السياسية ، البيعة ليست مبدأ ، البيعة وسيلة ، المساواة نعم مبدأ ، العدالة ، الشورى مسؤولية الحاكم ، أما البيعة وسيلة ، شكل لهدف ، هدف الشورى والتراضي ، يكون تراضي الناس والقبول بالحاكم ، بأي وسيلة تحققت هي مقبولة إسلامية .

نظرية العقد الاجتماعي ، نقدر أن نقارنها بالبيعة ، وإن كانت منتقدة تاريخياً وعليها مآخذ كثيرة ، لكن نحن عندنا نظرية العقد الاجتماعي ، وتحققت في دولة الرسول في المدينة .

البرلمان ، لماذا التركيز على البرلمان في تقييم الحياة السياسية؟ بالنسبة إلى ورقتي كان المطلوب منها تقييم المشاركة السياسية ، فكان الهدف هو البرلمان ، ولاشك أنا أعرف أن هناك أوراقاً أخرى تعالج قضايا أخرى ، ولذلك ركزت على الحياة السياسية المؤثرة في البرلمان ، لأنه هو الشكل الأبرز للديمقراطية .

كيف يقيم الاتجاه الإسلامي من قبل اتجاه آخر ، من المنظور الآخر ، هذا هو التقييم الحقيقي ، أنا ما أقيم نفسي ، هم الذين يقيمونني ، هذا علمياً صحيح .

الدكتور إسماعيل يقول لا تنبهروا بالديمقراطية ، فإن سلبياتها كثيرة ، هذا صحيح ، لكن كيف

لا ننبهر بالديمقراطية وقد حققت هذه الإنجازات التي نحن عالة عليها؟ مهما كانت هناك سلبيات ، دعاة الديمقراطية قد نبهوا منذ وقت مبكر لسلبيات الديمقراطية ، ووجدوا لها حلولاً ، لكن لماذا لا نبهر وأنا من مدرسة دينية؟ لماذا لا أنبهر عندما أجد أننا نحن عالة عليهم في كل شيء؟ في كل شيء ، في مأكلنا ، في ملبسنا ، وفي دوائنا ، وسلاحنا ، لماذا لا أنبهر؟ هذه الديمقراطية التي حققت هذه الحضارة التي نحن عالة عليها ، لماذا لا ننبهر بها ، ثم يحذر من السلبيات ، و . . . دعني أجرب ، الآن هؤلاء الذين تحولوا إلى تطوير الديمقراطية في القرن الجديد لأنهم وصلوا إلى مرحلة فكان لابد أن يتحولوا ، ولكن نحن هنا في البدايات ، فالتحذير هنا لا محل له .

هناك أيضاً إشكالية طرحها الأخ علي المناعي ، أيهما يسبق الديمقراطية أم التعليم؟ ما نوع النظام السياسي؟

الحقيقة هذا يذكرني بمقولة رائجة ودرسناها دائماً ، العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، دائماً يقال إذا صلح الحاكم صلحت الرعية . إن هذه المقولة غير صحيحة ، علاقة الحاكم بالرعية ليست علاقة القلب بسائر الأعضاء ، كثير من الحكام في التاريخ كانوا صالحين وما استطاعوا أن يصلحوا الرعية ، عمر بن عبدالعزيز كان خامس الخلفاء الراشدين ، فما فائدة الحاكم العادل المثالي الذي تصوره الفقهاء؟ المراهنة على شخص الحاكم ، على السلطة ، على النظام ، وأنه لو صلح النظام صلحت الأمة ، أعتقد أن هذا تشخيص غير كامل ، لأننا نسأل لماذا هذا الحاكم عدو للديمقراطية ، المثقف عدو للديمقراطية ، المراهنة على الحاكم ، على المثقف ، لو انصلح المثقف لصلح الأمر ، أعتقد أن هذا لا يكفي ، صحيح أن الحاكم والمثقف يجب أن يكون صالحاً وليس انتهازياً ، ويتحلى بالأمانة والأخلاقيات التي ذكرها الأخ النيباري ، لكن هذا لا يكفي ، أعتقد أن هذه أعراض لمرض حقيقي في المجتمع نفسه ، سبق القول إنه ليست هناك قناعة اجتماعية بالديمقراطية ، كيف نوجد هذه القناعة في المجتمع؟ هناك استبيانات حصلت على استطلاع رأي الأمة العربية والشعوب العربية في الديمقراطية ، مرتين ، المرة الأولى سنة 1980 ، والثانية سنة 1990 ، الديمقراطية جاءت في المرة الأولى في المرتبة العاشرة من اهتمامات الناس أو أولوياتهم ، وفي الاستبيان الثاني الديمقراطية جاءت في المرتبة الخامسة ، هناك أولويات أخرى تشغل المجتمع ، فكيف نغرس فيه الديمقراطية كقناعة في وعي الإنسان؟ هذه هي المعضلة الحقيقية .

أريد أن أنتقل إلى مسألة المستقبل ، أنا لا أجد ضوءاً للمستقبل في نهاية النفق إلا في مسألة

الحوار ، ما الحوار ، ولكن الحوار له آداب وله ضوابط ، وهذا ما نفتقده ، إن أبسط أنواع الديمقراطية تتجلى في الحوار ، ونحن للأسف في كثير من الحوارات والمناقشات نفتقد الأوليات الأولى لما يتعلق بالديمقراطية ، وهنا نأتي إلى ما ذكره الأخ عبدالله النيباري بالنسبة إلى الأمانة الفكرية ، بالنسبة إلى الصدق ، عدم الانتهازية ، أعتقد أن لا أحد يملك الحقيقة المطلقة ولا أحد يملك الصواب المطلق ، فيترتب على ذلك عدم تخوين الآخر المختلف معي ، عدم تكفيره ، عدم تأثيمه ، عدم تجريحه ، وعدم اتهامه ، وأقصد بالاتهام هنا أي نوع من أنواع الاتهامات ، حتى نخلق هذا ، حتى يتجذر هذا أرجع مرة أخرى إلى التربة الاجتماعية ، أنا ابن بيئتي ، أنا ابن تنشئتي ، أنا كما تربيت ، كما تعلمت ، هذا الذي يحكمني ، أقول نهتم بالتعليم ، نهتم بالتربية ، نهتم بهذه الأمور التي في قدرتنا أن نعملها ، أعتقد أن مسؤوليتنا مثلاً نحن في العمل ، أنا في الكلية ، نحن ناس أكاديميون وقمة المثقفين ، أرجع وأقول إن هناك خللاً في طريقة التنشئة ، وهنا هي مهمة التربية التي أريد أن أركز عليها .

وهذا يجيبني عن سؤال ملح ، لماذا يستطيع الحاكم أن يتلاعب بالنظام الديمقراطي؟ لأن القول الآن بأننا نقنع الحاكم ، أقنعناه ، وعمل نظاماً ديمقراطياً ، الحاكم الذي يأتي بعده بسهولة يستطيع أن يعطل هذه الحياة ، لماذا؟ لأنه لا يواجه رأياً عاماً ، ليس المهم أن يكون عندك شكل من أشكال الديمقراطية ، الأهم أن تقدر أن تحافظ على استمراره ، ولكي تحافظ على استمراره هنا يجب أن يكون للديمقراطية جذور ، والجذور لا تكون إلا بقناعة كل شخص ، والقناعة لا تأتي إلا بالتربية والتعليم .

لماذا لا يستطيع الحاكم في دول الغرب أو الدول المتقدمة أن يعطل الديمقراطية؟ لأن الرأي العام هو أول من يتصدى ويقف ، لكن عندنا بسهولة ، وعندنا تجارب ديمقراطية كثيرة ، ليس على المستوى الخليجي ، مثلاً في مصر ، تجارب نصف قرن ، لكن بسهولة تأتي ثورة ويأتي حكم عسكر ويعطل ، ويجد تصفيقاً وتأييداً من النخب المثقفة فضلاً عن القواعد الشعبية ، وبمبررات ما أسهل منها ، أننا نواجه عدواً ، أننا كذا ، فبسهولة تم التنازل عن الديمقراطية من أجل أهداف أخرى أقل أهمية ، المقايضة على الديمقراطية سهل ، أي حاكم يقدر يقنع الناس فيها .

هذا الذي أريد أن أرجع إليه ، أنه يجب أن تترسخ الديمقراطية كقناعة مجتمعية ، حتى القناعة الاجتماعية لا تكفي ، أنه يجب أن نقنع الحاكم .

أعتقد أن المنتدى هذا منارة مضيئة ، لكن نريد لهذا الضوء أن يصل إلى أكثر ، إن ضوءه الآن

محصور ، فنريد أن يكون مثل الليزر ، يصل لأكبر قدر ممكن ، وآن لنا أن نخرج وأن ننفتح أكثر ، بأي طريقة كانت .

وأعتقد أيضاً أن فكرة أن يعقد الاجتماع أكثر من مرة في السنة يكون أفضل ، لماذا يكون مرة واحدة فقط؟

وشكراً .

في النهاية أشكركم جميعاً على مساهماتكم وعلى تعقيباتكم وعلى صبركم وعلى هذا الحوار الديمقراطي للجميع .

وانتهت الجلسة في الساعة الثانية عشرة والنصف ظهراً .

منتدى التنمية
اللقاء السنوي الثاني والعشرون
فبراير 2001
دبـــي

الموضوع : متطلبات وتحديات التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي

أسماء المشاركين

1- إبراهيم شهداد
2- أحمد الديين
3- أحمد بشارة
4- أحمد سيف بالحصا
5- إسماعيل الشطي
6- جاسم السعدون
7- جاسم مراد
8- حامد الحمود
9- حمد بن محمد الصراي
10- خالد سلمان الخاطر
11- خليفة محمد بخيت
12- رسول الجشي
13- ريما الصبان
14- سعد عكاشة
15- سليمان عبدالرزاق المطوع
16- شعاع هاشم اليوسف
17- شملان العيسى
18- عامر التميمي
19- عبدالجليل الغربللي
20- عبدالحميد الأنصاري
21- عبدالخالق عبدالله
22- عبدالرحمن الحمود
23- عبدالعزيز الجلال
24- عبدالعزيز بن صقر
25- عبدالعزيز سلطان
26- عبدالعزيز كمال
27- عبدالله الشامي
28- عبدالله الطويل
29- عبدالله النيباري
30- عبدالمالك التميمي
31- عبدالمحسن تقي مظفر
32- عبدالملك يوسف الحمر
33- عبدالوهاب الهارون
34- عبيد خلفان الوم
35- عجلان الكواري
36- علي أحمد الطراح
37- علي الموسى
38- علي حسين المفتاح
39- علي خليفة الكواري
40- علي عبدالله المناعي
41- عيسى شاهين الغانم
42- فيصل الشايع
43- محمد الرميحي
44- محمد سالم المزروعي
45- محمد عبدالله الركن
46- موسى الصراف
47- موضي الحمود
48- ناصر إبراهيم القعود
49- ناصر جاسم الصانع
50- نسرين مراد
51- يوسف عبدالحميد الجاسم

منتدى التنمية

2001